نحو النص ذي الجملة الواحدة

دراسة تطبيقية في مجمع الأمثال للميداني

د.محمود قدوم

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
لخدمة اللغة العربية
King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for
The Arabic Language

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

الرسائل الجامعية (١)

نحو النص ذي الجملة الواحدة

د.محمود قدوم

هذا الكتاب :

يُعدّ نحو النص –مصطلحًا ومنهجًا– حقلًا جديدًا من حقول المعرفة في الدرس اللغوي الذي اصطُلِح على تسميته (لسانيّات النص)، والغرض منه توسيع دائرة النحو المعرفيّة والانتقال به إلى ما فوق الجملة من مقطع وفقرة، وصولًا إلى نظرة شاملة للنص، وتطويره بما يناسب اللسانيّات الحديثة وتحليل الخطاب.

وفي هذا العلم، تحوّل اللسانيّون من التعامل مع الجملة على أنّها بنية مستقلّة إلى معالجة الكيان اللغوي الأوسع وهو النص، واتّجهوا نحو الاهتمام به واتخاذه موضوعًا للدراسة؛ فتناولوه بالوصف والتحليل، وبحثوا علاقته بالاتصال اللغوي، وأثره في علاقات النص الداخليّة والخارجيّة.

وكان الهدف من ذلك أن تُصاغ نظريّة نصيّة عامّة تشكّل أساسًا لوصف الأشكال النصيّة المتباينة وعلاقاتها المتبادلة، تنظر إلى النص كلّه، فلا تقف عند بنائه التركيبي إلا بقدر ما يؤثر هذا الركن البنائي في حركة النص الكليّة.

وإذا كان إنتاج النص وتلقّيه يُعدّان من المناشط المعقّدة للغة فقد مضى علماء لغة النص يجرّبون نماذج مختلفة لوصف النصوص وتحليلها، برصد السمات القارّة في النصوص كلّها، التي تجعل هذا التركيب اللغوي يُسمّى «نصًّا»، ورأوا أنّ النصّ قد يأتلف من جملة واحدة، وقد يأتلف من عدد كبير من الجمل؛ فالحجم أو الطول عندهم ليسا من السمات التي تصنع «نصيّة» النص.

وركّز «نحو النص» في بحثه لنصيّة النص على التماسك النصّي، وهو قائم على علاقات اتساق بين الوسائل اللغويّة التي تصل بين العناصر المكوّنة للنص، وعلى علاقات انسجام تشمل العلاقات المعنويّة الظاهرة والمخفيّة والمعطيات المشكلة لإطار تلقي النص.

د.محمود قدوم

هذه السلسلة:

هي واحدة من السلاسل العلمية التي ينشر (مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية) من خلالها النتاج العلمي الخادم للغة العربية في مختلف المجالات، ويسعد بالمشاركة فيها مع الأساتذة المؤلفين الذين يطرحون عنوانات لافتةً للنظر، مسهمةً في تطوير البناء المعرفي اللغوي . ويشيد المركز بجهودهم، ويشكرهم على ما تفضلوا به من التزام علمي لا يستغرب من مثلهم، بدءا بالجهد التأليفي، ثم الجهد التحريري، وانتهاء بمراجعة الكتاب قبل الطباعة.

ومن فضلة القول أن نشير إلى أن الآراء الواردة في هذه السلسلة لا تمثل رأي المركز بالضرورة، ولكنها من جملة الآراء العلمية التي يسعد المركز بإتاحتها للمجتمع العلمي وللمعنيين بالشأن اللغوي لتداول الرأي، وتعميق النظر.

ويحرص المركز على التواصل مع الباحثين لتلقي النتاج البحثي الرصين وفق أولويات النشر في المركز ولائحته المنشورة: (http://kaica.org.sa/page/5) .







ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف:٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ – ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa

نحو النص ذي الجملة الواحدة
- دراسة تطبيقية في مجمع الأمثال الميداني-




د. محمود قدوم



نحو النص ذي الجملة الواحدة
دراسة تطبيقية في مجمع الأمثال للميداني
د. محمود قدوم

الطبعة الأولى
1436 هـ - 2015م

المملكة العربية السعودية - الرياض
ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف:٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa

ح/ مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ١٤٣٦هـ.
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
قدوم، محمود
نحو النص ذي الجملة الواحدة دراسة تطبيقية في مجمع الأمثال للميداني
محمود قدوم- الرياض، ١٤٣٦هـ
٣٥٢ ص؛ ١٧سم×٢٤ سم
ردمك: ٥-١-٩٠٦٤٠-٦٠٣-٩٧٨
١- الأمثال العربية أ. العنوان
ديوي ٨١٨,٠٢٥
رقم الإيداع: ١٤٣٦/٣٦٤١
ردمك: ٥-١-٩٠٦٤٠-٦٠٣-٩٧٨

التصميم والإخراج

دار وجوه للنشر والتوزيع
Wojooh Publishing & Distribution House
www.wojoooh.com
المملكة العربية السعودية - الرياض
الهاتف:4562410 الفاكس:4561675
للتواصل والنشر:
info@wojoooh.com

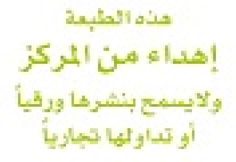






هذا العمل في أصله هو أطروحة تقدّم بها صاحبها لنيل درجة الدكتوراة في اللغة العربيّة وآدابها من الجامعة الأردنيّة، في تاريخ: ٢٧ ربيع الثاني، ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٧/ ٢/ ٢٠١٤م، بإشراف الأستاذ الدكتور نهاد الموسى والدكتورة خلود العموش، وعضويّة الأساتذة: الدكتور محمد القضاة، والدكتور جعفر عبابنة، والدكتور وليد العناتي.



الإهداء

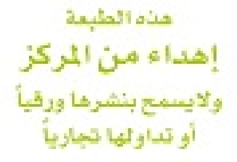
أسعى إلى التقاط العبارات فتحرقني الكلمات، فلا أصابعي تجود ولا فكري يتوقّف؛ لذا سأكتفي بالبدء:

إلى والديَّ الكريمَيْن أمل الوجود وبحر العطاء والجود، ودُرّة التاج في رأسي: ﴿ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ سورة الإسراء، من آية ٢٤، والدي الذي علّمني أنّ الحياة حقّ نُدافع عنه، ومبدأ نلتزم به، وغاية مُثلى نسعى إلى تحقيقها... ووالدتي قُبلة السماء على جبين الأرض، وقِبلتي التي كلّما أرادوا أن يحوّلوني عنها يمّمتُ وجهيَ شطرها... التي أسعدتني ولم تسعدْ، وزرعت ولم تحصدْ، غفر الله لها، وأنزل عليها شآبيب مغفرته.

وأثنّي بوقفة احترام خاص، وثناء جليل وإقرار بالعرفان إلى لُحمة نفسي، رموز الوفاء الصادق، وعنوان المشاركة المثالي، وآيات الإخلاص المتفاني، إخوتي الأعزّاء؛ تقديرًا منّي لصبرهم وتحمّلهم المشاق والمتاعب عنّي.

ولا أنسى دفء الأخوَّة، ونبع الصداقة، إلى الرسائل التي ستبقى رموزًا خالدة في الذِكْر، الذين قضيْتُ معهم أيّام شبابي الأولى بأفراحها ومعاناتها، إخلاصًا لذكريات رائعة، وأملًا بأيام قادمة -بإذن الله- أجمل... أصحابي.

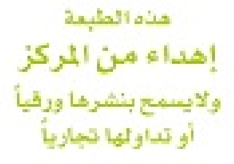
وإلى عصفورتي التي ركبت هواها كلّما حطّت، تطير..



وحدَها التي نسجت حروفَ اسمِها وسيرتِها من نور،
ووحدَها التي جعلتني قنوعًا بما في يديّ من أصابع.
ومع كلِّ خَفْقَة قلب يعظم افتخاري بكلِّ مَن قدَّم لهذه الدراسة يدًا؛ سواء كان ذلك برأيه أم بتوجيهه أم بالإحالة والدلالة على كتاب أو بحث، أم بإرشاد لفكرة أم بلفت النظر إلى فائتة.
وأعتذر لكلّ من لم أذكر فأنا كالمنكر لنفسه المغلوب على حسّه وحدْسه.
وإلى كلِّ مَن فرَّطت في جنبه -عفْوًا أو عمْدًا- في سبيل إنجاز هذه الدراسة، فتلذَّذ بالغفران، ولهج بالمسامحة؛ فمَن اغْتَابَ خَرَق، ومَنْ استَغْفَرَ رقَع.
أهدي هذه الرسالة فأنا لا أملك إلا حبي ودعائي وهذه الكلمات وبعضًا من الذكريات

■ ■ ■





شكر وعرفان

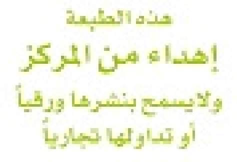
أمّا الشكر فللّه أولًا وآخرًا، عدد ما احتوى هذا البحث من حروف وكلمات، فما سطّرتُ كلمة فيه إلا بتيسيره، وما اهتديتُ إلى فكرة جديدة إلا بتدبيره وتقديره، والصلاة والسلام على نبيِّه القائل: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»(١)، وبعد،

فإنّي لستُ أدّعي أنّي بكلماتي المتواضعة هذه سأوفّي المتفضّلين عليّ حقوقهم، أو أرُدّ لأصحاب الجميل جميلهم؛ إذ ما هي إلا كلمات متصاغرة أمام أفضال جمّة، وأوّل مَن أذكر أستاذيّ الفاضلَيْن المشرفَيْن على هذه الرسالة؛ الأستاذ الدكتور نهاد الموسى راعي تلعات العلم، وجامع أشتات الفكر والحلم، رأس المؤلّفين في زمانه، والمصنّفين بحكم أقرانه؛ برًّا بعلمه الواسع، وأستاذيّته الرائدة، وما قدّمه من توجيهات سديدة مخلصة، وآراء منهجيّة بنّاءة.

ثمّ أمّا أنتِ أمّ مالك الدكتورة خلود العموش سيدتي ومعلمّتي، فما أقولُ فيكِ والصمتُ عن وصفك أبلغُ فيه.. صَمَتُّ فنازعتني إلى وصفكِ نفسي.

كيف لا، وهي التي أنعم الله عليّ بها منذ بنائي العلمي الأوّل في قاعة الدرْس الجامعي، فأغدقت عليّ بموفور عطائها، وتعهّدتني بالدرس والبحث إلى أن غرست في نفسي حبّ

١ – مسند أحمد بن حنبل، ح٧٩٢٦.



العلم، والنظر إلى مستجدّاته في حقل اللغة والنحو، مع احترام رفيع للتراث وما جاء فيه، والإفادة الحقيقيّة منه؛ فالدعاء موصول لها؛ فكلّ ذرة علم فيّ مرهونة بفضلها، ويجمل بي أن أقول: للفضل اسمٌ آخر... يُدعى «خلود». سيّدتي ومعلمّتي، أحسنَ اللهُ إليكِ.

هذان مشرفيّ أنعم بهما خُلُقًا وإشرافًا

فلساني يَعيا وقلمي يَجف قبل أن أفيهما حقّهما من الشكر والعرفان

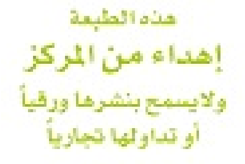
ويسرّني أن أتقدّم بشكر نبيل لمركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربيّة؛ رئيسًا ومعاونين وعاملين لتفضّله بقبول نشر هذه الدراسة، والله أسأل أن يظلّ هذا المركز رافدًا من روافد العلم والمعرفة، وأن يهيئ للعاملين فيه أسباب السداد والرشاد

وإلى كلّ مَن شملني بسؤال مخلص، مشفوعًا بتمنيات صادقة

■ ■ ■



فهرس المحتويات


هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً












فهرس الأشكال




مقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الهادي الأمين، وبعد،

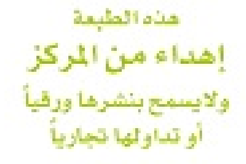
فيُعدّ نحو النص -مصطلحًا ومنهجًا- حقلًا جديدًا من حقول المعرفة في الدرس اللغوي الذي اصطُلِح على تسميته (لسانيّات النص)، والغرض منه توسيع دائرة النحو المعرفيّة والانتقال به إلى ما فوق الجملة من مقطع وفقرة، وصولًا إلى نظرة شاملة للنص، وتطويره بما يناسب اللسانيّات الحديثة وتحليل الخطاب.



وفي هذا العلم، تحوّل اللسانيّون من التعامل مع الجملة على أنّها بنية مستقلّة إلى معالجة الكيان اللغوي الأوسع وهو النص، واتّجهوا نحو الاهتمام به واتخاذه موضوعًا للدراسة؛ فتناولوه بالوصف والتحليل، وبحثوا علاقته بالاتصال اللغوي، وأثره في علاقات النص الداخليّة والخارجيّة.

وكان الهدف من ذلك أن تُصاغ نظريّة نصيّة عامّة تشكّل أساسًا لوصف الأشكال النصيّة المتباينة وعلاقاتها المتبادلة، تنظر إلى النص كلّه، فلا تقف عند بنائه التركيبي إلا بقدر ما يؤثر هذا الركن البنائي في حركة النص الكليّة.

وإذا كان إنتاج النص وتلقّيه يُعدّان من المناشط المعقّدة للغة فقد مضى علماء لغة النص يجرّبون نماذج مختلفة لوصف النصوص وتحليلها، برصد السمات القارّة في النصوص كلّها، التي تجعل هذا التركيب اللغوي يُسمّى «نصًّا»، ورأوا أنّ النصّ قد يأتلف من جملة واحدة،



وقد يأتلف من عدد كبير من الجمل؛ فالحجم أو الطول عندهم ليسا من السمات التي تصنع «نصيّة» النص.

وركّز «نحو النص» في بحثه لنصيّة النص على التماسك النصّي، وهو قائم على علاقات اتساق بين الوسائل اللغويّة التي تصل بين العناصر المكوّنة للنص، وعلى علاقات انسجام تشمل العلاقات المعنويّة الظاهرة والمخفيّة والمعطيات المشكلة لإطار تلقي النص.

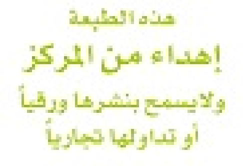
والناظر في الدراسات التي اشتغلت على هذا العلم يلحظ أنّ النص متعدّد الجمل قد ظفر بعدد من الدراسات التي تناولته، وسعت إلى أن تُقعِّد نحوه وتستقري سماته، لكنَّ النص ذا الجملة الواحدة لم يظفر بأيّ دراسة عربيّة، وأُشير إليه إشارات عابرة عند بعض الدارسين، مع أنَّ أمثلته موجودة في الموروث العربي، ومن ذلك نصوص الأمثال، والتوقيعات، وغيرها.

وتسعى هذه الدراسة إلى أن تستقري نحو النص ذي الجملة الواحدة، وأن تصف كيف استطاعت جملة واحدة أن تتمثّل سمات النص -من اكتمال وإغلاق وتماسك وغيرها- وأن تختزن بنيته الكبرى بجلاء، وكيف تفاعلت مع المتلقّي ليلتقط مفاتيح النص بأبعاده المختلفة.



وقد وقع اختياري على هذا الموضوع؛ لأَنني رأَيت أنّ هذا العلم (نحو النص) لمّا ينضج؛ فهو بحاجة إلى مزيد من الإيضاح برسم ملامحه وبيان مقولاته وقواعده، من هنا أَردت المشاركة فيه، ودخوله من باب قراءة التليد بالجديد في معالجة تطبيقيّة تكشف لنا ما في تراثنا، وما حمله من فكر لعلمائنا من محطات نستضيء بها، فوقع اختياري على دراسة النص ذي الجملة الواحدة، متّخذًا من الأمثال الدالّة على ذلك في مجمع الأمثال للميداني نموذجًا.

ولعلّ أكبر ما سوّغ لي اختيار نصوص الأمثال للتطبيق عليها أنّها تمثل نموذجًا واضحًا لكيفيّة تبلور النص في جملة واحدة، تعبّر عن معناه، وتكشف عن مغزاه، كما أنّ أغلب الدراسات التي عُنيت بدراسة الأمثال العربيّة ارتبطت -إلى حدّ بعيد- بما عُرف عن المثل من تصوّر في كتب النقد والبلاغة وعلوم القرآن والحديث، وما ثبت له من معنى لغوي واصطلاحي، جعل المشابهة من أهمّ معانيه، وبها يُقصد، مثلما تُضاء المساحة البلاغيّة التي يقوم عليها جسْرًا بين واقعَتيْن: قديمة غائبة وأخرى راهنة؛ بهدف التبصير والعظة، أمّا ما تكتنزه هذه البنية اللغويّة (جملة المثل) من اختزال وتكثيف وبلاغة... بحيث تعبّر هذه الجملة عن نص مكتمل أو نصوص مكتملة، فلم يكن هَمّ تلك الدراسات.



ويعدّ مجمع الأمثال للميداني من أبرز الكتب التي تمثّل جمع العرب للأمثال، ويتميّز عن غيره باشتماله على أمثال المولَّدين، واتفق العلماء والمؤرّخون على أنّه فريد في نوعه، ووُصف بأنّه كتاب لم يُعمل في بابه مثله قط[1].

وتناولت هذه الدراسة فضاء إنتاج المثل، ورصدت مظاهره التعبيريّة، وهذا أيضًا إجراء منهجي لفتح المجال الضيّق الذي حُدّد -غالبًا- أمام الدراسات السابقة التي تناولت المثل بوصفه جنسًا أدبيًا بصيغة المثل نفسها؛ أي بالشكل التركيبي السطحي للمثل بغضّ النظر عن تفاعلاته في السياقات التواصليّة الحاضنة للمواقف التي يُستعمل فيها، لتتوجّه إلى ملاحظة نص المثل ضمن فضاء أوسع هو السياق، بما ينطوي عليه من وحدات حكائيّة وتفسيريّة واستشهاديّة، وبما يسعى إلى تحقيقه من أهداف وعظيّة أو تعليميّة أو ترويحيّة تكون ملتحمة مع بعضها.

وقدّمت هذه الدراسة أيضًا وصفًا لنص الجملة الواحدة ومقولات التماسك النصّي، من حيث: البنى النصيّة في النص ذي الجملة الواحدة، التي تتضمّن البنية الكليّة الكبرى، والبنية العليا، والبنية التركيبيّة، والبنية الإحاليّة في النص ذي الجملة الواحدة، إضافة إلى آليّات التأويل في نحو النص ذي الجملة الواحدة.

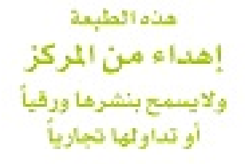
لهذا فقد سارت هذه الدراسة مع نصوص الأمثال في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، جاء توزيعها على النحو الآتي:

التمهيد واشتمل على أربع قضايا أساسيّة؛ قرأت القضية الأولى مفهوم الجملة في الدرس اللغوي القديم والحديث، وتوقّفت القضية الثانية عند النص، متتبّعة لمفهومه ومعناه في التراث العربي والغربي قديمًا، ثم في الدرس اللغوي الحديث، وانبرت القضية الثالثة لمعالجة نحو النص كما ظهر في إشارات علماء النحو والبلاغة والقرآن في التراث العربي، ثم توقّفت عند جهود نحاة النص في العصر الحديث، وتوقفت القضية الرابعة عند مفهوم المثل، والفرق بينه وبين الحكمة، ومجمع الأمثال للميداني.

والفصل الأول، وهو بعنوان:"النص ذو الجملة الواحدة: حدّه وخصائصه ونحوه"، واشتمل على خمس قضايا؛ اهتمّت القضية الأولى بالإجابة عن سؤال: هل يمكن أن يتشكّل

١- العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي (ت ١٠٨٩ هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٧٩، ج٢، ص٥٨.





النص من جملة واحدة؟، وعُنيت القضية الثانية بوضع حدّ للنص ذي الجملة الواحدة وبيان أهمّ خصائصه، وسعت القضية الثالثة إلى تحديد الفرق بين الجملة في حدّها النحوي والنص ذي الجملة الواحدة، وخصّصت القضية الرابعة للنحو الذي يصلح لدراسة النص ذي الجملة الواحدة، أمّا القضية الخامسة في هذا الفصل فتوقّفت عند نماذج من النصوص ذوات الجملة الواحدة في التراث العربي؛ وتشمل: الأحاديث النبويّة الشريفة، وأقوال الصحابة والمشاهير، والتوقيعات.

وأمّا الفصل الثاني فجاء بعنوان:"النص ذو الجملة الواحدة في سياقه التواصلي"، واشتمل على أربع قضايا، هي: المرسِل وآليّات الإنتاج، وإنتاج (النص/ المثل)، وآليّات التلقّي، والغرض، وجامعو الأمثال وآليّات الإنتاج والتلقّي: قراءة في ضوء نحو النص: الميداني نموذجًا.

وأمّا الفصل الثالث فهو بعنوان:«نحو النص ذي الجملة الواحدة: أمثال الميداني نموذجًا»، واشتمل على سبع قضايا، هي: النص ذو الجملة الواحدة ومقولات التماسك النصّي، والبنى النصيّة في النص ذي الجملة الواحدة، والبنية الكليّة الكبرى في النص ذي الجملة الواحدة، وإعادة بناء النص، والحذف في النص ذي الجملة الواحدة، والبنية الإحاليّة في النص ذي الجملة الواحدة، وآليات التأويل في المثل.

وأمّا الخاتمة فجمعت جملة من النتائج المستخلصة من الدراسة.

واسترشدت الدراسة ببعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة مثل[1]:

١-تطور أدوات الاتساق النحوي والمعجمي في الخطاب الشعري العربي «عبد الوهاب البياتي نموذجًا»، أطروحة دكتوراة غير منشورة، أعدّها محمد أبو عيد في جامعة اليرموك، إربد، الأردن، عام ٢٠٠١.

سعت هذه الدراسة معالجة الاتساق النحوي والمعجمي في الخطاب الشعري العربي الحديث، متخذة من شعر عبد الوهاب البياتي نموذجًا للتطبيق عليه، وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، عرضت في الأوّل الإطار النظري للاتساق، فسعت إلى أن تستشرفه في التراث وأن تحدّده عند المُحْدَثين، وفي الثاني كان التطبيق على شعر البياتي بواسطة الاتساق النحوي، لإظهار الأدوات الاتساقية النحوية عند البياتي وصفًا وإحصاء، أمّا الفصل الثالث فكان

١- تمّ ترتيب الدراسات تاريخيًا.

بعنوان الاتساق المعجمي في شعر البياتي، وفيه رصد عناصر الاتساق المعجمية في بعض قصائد البياتي.

٢-نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، وهو كتاب صادر عن مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، لأحمد عفيفي، عام ٢٠٠١.

قام هذا الكتاب على ركيزتَيْن أساسيتَيْن، هما:

أ- أن هذا العلم (نحو النص) هو نتاج تفاعل مجموعة من العلوم المتنوعة، بعضها لغوي وبعضها الآخر غير لغوي.

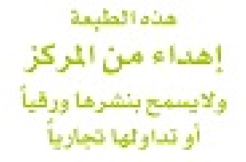
ب- أن نحو النص جاء تطويرًا لبحوث لغويّة مكثفة قامت بها المدارس اللغويّة الأوروبيّة والأمريكيّة لمدة طويلة.

وقسّم بحثه على ستة مباحث، جعل المبحث الأول مدخلًا تعريفيًا لبعض المصطلحات مثل: (الجملة، والنص، ونحو النص)، وتحدث في المبحث الثاني عن الحاجة إلى نحو النص، إذ ذكر له ست فوائد تستطيع أن تغير رؤية الدارسين بخصوص بعض المفاهيم اللغويّة التقليديّة السائدة، وتكلم في مبحثه الثالث على علاقة السياق بنحو النص، ولا سيما السياق اللغوي وارتباطه بالتحليل النصي، وتحدث في المبحث الرابع عن الحاجة إلى النمطَيْن؛ نحو الجملة ونحو النص، ثم رأى أن قواعد نحو الجملة هي المؤسّسة لنحو النص فضلًا عن زيادة قواعد أخرى جديدة بناء على تحديد أهدافه، أما المبحث الخامس فقد خصصه لملامح الاتفاق والاختلاف بين نحو الجملة ونحو النص، وذكر المبادئ العامة الحاكمة للنمطَيْن وعنى بها خصائص كلّ من النحوَيْن، ثم رأى أن ثمة صفتَيْن يشترك فيهما النحوان هما: السبك والحبك، وأفرد مبحثه السادس لهذين المعيارَيْن: السبك والحبك.

٣-نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب، وهو كتاب صادر عن دار ذات السلاسل، الكويت، لمصطفى النحّاس، عام ٢٠٠١، بدأ الباحث بمدخل تناول فيه مفهوم النص والفرق بينه وبين نحو الجملة، ثم عرض لجهود القدماء في الكشف عن وسائل الربط النحوي في النصوص، وجعلهم على قسمَيْن؛ الأول: جهود النحاة والبلاغيين والمفسرين، والثاني: جهود اللغويين المُحْدَثين في الاتجاه إلى نحو النص، ثم أقام صلة بين النحو النصّي والتحليل اللغوي للأدب، ثم عرض لوسائل الربط من إحالات وعطف وحذوفات... الخ، ورأى موضوع الخطاب من خلال مفهومَيْن:







الأول: هو بنية كليّة ترتبط بها أجزاء الخطاب، ويصل المتلقي إليها في عمليّات متنوّعة من الحذف والاختزال إذ هي ليست شيئًا معطى، وإنّما هي مفهوم مجرد.

الثاني: أنّ البنيات الكليّة للخطاب تتجلى عبر الشواهد اللغويّة، ثم جاء بنماذج من المظاهر النحويّة النصيّة في الدراسات النقديّة المعاصرة.

٤-التماسك النصّي في اللغتَيْن «العربيّة والإنجليزيّة»: دراسة تقابليّة في الربط النحوي، وهي أطروحة دكتوراة، أعدها في جامعة اليرموك يوسف عليان سنة ٢٠٠٢م، وقدم فيها الباحث مدخلًا تاريخيًا للنص، وعلم اللغة، وفقه اللغة، والبلاغة، ونشأة اللسانيّات النصّية الحديثة، والتداخل المعرفي في اللسانيّات النصّية، والنظريات اللغوية الحديثة، ومصطلحي: الخطاب والنصّ، ومعايير النصّية، والروابط النصّية، والتماسك النصّي عند بعض المُحْدَثين الغربيين والعرب.

وقارنت بين المؤتلف والمختلف بين اللغتين العربيّة والإنجليزية، وكانت المقارنة في مباحث الإحالة والحذف والاستبدال والوصل، وطبقت على نصوص معينة مختارة.

٥-نحو النصّ: دراسة تطبيقية «سورة البقرة نموذجًا»، وهي أطروحة دكتوراة أعدها عمر أبو خرمة سنة٢٠٠٢م، في جامعة اليرموك، وتناول فيها مفهوم النصّ، والصلةَ بين نحو النصّ والتراث العربيّ والحاضر الغربي، وطبّق مقولات نحو النصّ على سورة البقرة ساعيًا إلى إيجاد القوانين أو المبادئ أو الطرق التي تسمح للوحدات النصّية الصغرى بالترابط فيما بينها.

٦-نحو النص، نقد النظرية وبناء أخرى، وهو كتاب صادر عن دار عالم الكتب الحديث، إربد، لعمر أبو خرمة، عام ٢٠٠٤.

هدف الباحث من كتابه إلى إقامة مفهوم جديد لنظريّة النص على مستويَيْن: تنظيري وتطبيقي، وسار في منهجه على فصلَيْن: جعل الفصل الأول في ثلاث مقدمات؛ الأولى: في مفهوم النص عند الباحثين العرب المعاصرين وعند الغربيّين، والثانية: في التراث العربي ونحو النص، وعرض فيه أبرز الجهود العربيّة في هذا المجال، والثالثة: في الحاضر الغربي ونحو النص وعرض فيه أبرز الجهود النحويّة النصيّة عندهم لكن من وجهة نظر عربيّة، أما الفصل الثاني فجعله للتطبيق انطلاقًا من النص وصولًا إلى الفقرة.

٧-التماسك النصّي: دراسة تطبيقيّة في نهج البلاغة، وهي أطروحة دكتوراة، أعدّها عيسى الوداعي في الجامعة الأردنية سنة ٢٠٠٥م، وقد تحدثت عن أسباب الانتقال من نحو الجملة




إلى نحو النصّ، واختلاف النصيّين في القواعد النحوية التي يمكنها وصفُ النصّ، وتحديد مصطلح التماسك، وقسمت مستويات التماسك إلى أربعة: المعجمي، والنحوي، والدلالي، والتداولي، وطبّقت على بعض نصوص نهج البلاغة، وركزت الحديث على التماسك الشكلي والتماسك الداخلي.

٨-الإحالة في النصّ القرآني، وهي رسالة ماجستير أعدها ياسين بني ياسين سنة ٢٠٠٦ في جامعة اليرموك، تناولت موضوع الإحالة في النصّ القرآني، بوصفه خاصية لغوية تمتلكها أبنيةُ النصّ، وعرضت لمظاهر الإحالة في النصّ القرآني، بالوقوف على أشكال الإحالة فيه، وعلى الوظائف التي تؤديها الإحالة، وقدمت فيها مظاهر الإحالة التي يعتقد أنها تتحكم في سير الفعل الإحالي في النصّ القرآني.

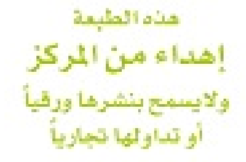
وعرضت الدراسة لمفهوم الإحالة في الدرس اللغوي، وأنواع الإحالة والمعايير التي روعيت في تصنيفها، ثم طبقت ذلك على النصّ القرآني، وسعت إلى تِبيان وظائف الإحالة في تشكيل النصّ القرآني واتساقه وتناميه وأثرها في تحقيق النصّيّة.



٩-الترابط النصّي بين الشعر والنثر: نصوص الشيخ عبد الله بن علي الخليلي أنموذجًا/ دراسة تحليلية مقارنة، زاهر الداودي، وهو كتاب صادر عن دار جرير للنشر في عمان ٢٠٠٨، وقد عالج فيها مفاهيم «نحو النصّ» ومبادئَه واتجاهاتِه الأساسيّة، مركِّزا على علاقات الترابط النصّي، وأردف ذلك بتطبيقات على نصوص شعرية ونثرية للشيخ الخليلي، فقابل بينها ودرس تماسكها النحوي والمعجمي والصوتي، وسعى إلى أن يوازن فيها بين الشعر والنثر، وهي دراسة جادة، ولكنها كانت محصورة بنصوص معينة لشخص واحد في حقبة زمانية محددة.

١٠-دراسات الجملة العربيّة ولسانيات النصّ، وهي رسالة ماجستير، أعدها خالد العدواني سنة ٢٠٠٨ في جامعة حلب، وعرَضت هذه الدراسة لمفهوم الجملة وأقسامها عند النحاة العرب، وتحدثت عن الجملة من حيث الشكل، والمقصد، واحتمال الصدق والكذب، والتركيب والبساطة، والتصرف وعدمه، والإعراب وعدمه، والجمل التي لها محل والتي لا محل لها.

ثم تحدثت الدراسة عن الوحدة المدروسة في لسانيات النصّ ومفهومها، ومفهوم النصّ من حيث مكوناته الجُملية، والترابط، والسياق، وفعل الكتابة، والإنتاجية الأدبيّة، ومستويات التحليل النصّي، والقضايا الأساسية في الدرس اللسانيّ النصّي، ومن حيث الموضوع، والغاية، والمنهج، ولم يكن في هذه الرسالة بعد تطبيقي يثري هذه الطروحات النظرية.



١١-الدرس النحوي النصّي في كتب إعجاز القرآن الكريم، وهو كتاب صادر عن مكتبة الآداب، القاهرة. للباحث أشرف عبد البديع عبد الكريم، عام ٢٠٠٨.

ضمّ هذا الكتاب إطارًا عامًا وفصولًا أربعة، جعل في الإطار العام الموضوع وأسباب اختياره والهدف من البحث... الخ، وتحدث في الفصل الأول عن اتجاهات البحث في التراث محللًا بإيجاز ما بها من قضايا نصيّة، وموضحًا المعايير الحاكمة والحابكة لكلّ تيّار من التيارات التراثيّة، وفي الفصل الثاني عرض لمعايير النص عند الباحثين في الإعجاز القرآني، أمّا الفصل الثالث فتكلم فيه على المفاهيم والتصوّرات الأساسيّة المكوّنة للإعجاز القرآني وعلاقتها بنحو النص، وفي الفصل الرابع أورد ملاحظات حول بعض المعايير النصيّة عند الباحثين في الإعجاز.

١٢-نحو النص بين الأصالة والحداثة، وهو كتاب صادر عن مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة. للباحث أحمد محمد عبد الراضي، عام ٢٠٠٨.

كان غرض الباحث من كتابه هذا دراسة نحو النص في ضوء التراث العربي، وعليه فقد اقتضى منهجه أن يكون في تسعة مباحث وخاتمة؛ كان المبحث الأول في مفهوم نحو النص ونشأته، وعَنْوَن المبحث الثاني «بين نحو الجملة ونحو النص»، وتحدث في المبحث الثالث عن الحاجة إلى نحوَي الجملة والنص معًا، أما المبحث الرابع فكان في مكوّنات النص وأشكاله، وتكلم في المبحث الخامس على التحليل النصي، وخصّص المبحث السادس للحديث عن معايير نحو النص، وجعل المبحث السابع لوسائل التماسك النصّي، وذكر في المبحث الثامن الأصول التراثيّة في الدراسات النصيّة، أما المبحث التاسع فخصّصه لأسس التحليل النصّي عند القدماء.




١٣-نظام الربط في النصّ العربيّ لجمعة الخبّاص وهو كتاب صادر عن دار كنوز المعرفة العلميّة للنشر والتوزيع في عمان سنة ٢٠٠٨، وقد تحدث عن صورة أنماط الروابط وأدواتها لدى النحاة القدماء، واستقرى أنماط الروابط وأدواتها في الاستعمال الجاري في قصص القرآن الكريم وبعض القصص العربيّة القديمة والحديثة، وقابل بين الصورة التنظيرية لأنماط الروابط وأدواتها في كتب التراث النحوي وصورتها في الاستعمال في شكل جداول إحصائية.

١٤-الملامح الكبرى لنظام النصّ: سورة الزلزلة نموذجًا، وهو بحث مُحكَّم لخلود العموش، نُشِر في المجلة الأردنية في اللغة العربيّة وآدابها، سنة ٢٠٠٨، وقد سعت فيه الباحثة إلى أن

تجيب عن سؤالين: هل يمكن أن نصف نظامًا للنص يشبه في وضوحه وتفاصيله نظام الجملة في العربيّة؟ وما الملامح الكبرى لهذا النظام؟ وفي سبيل ذلك حدَّدت مصطلح «نظام النصّ»، واستعرضت النماذجَ المختلفةَ التي قدّمَها الباحثون العرب والغربيون لدراسة هذا النظام.

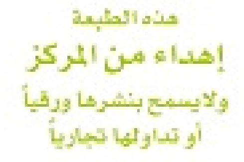
وخَلَصَت الباحثة إلى أنه يمكن وضع نظام واضح للنص، لكنه لا يشبه في وضوحه وتفاصيله نظام الجملة؛ ذلك لأنّ كثيرًا من جوانبه تتفلّت على التقعيد الصارم الدقيق، وخصوصًا في المستويَيْن: الدلالي والتداولي، ورأت أن الملامح الكبرى لنظام النصّ تتشكل من الجوانب التركيبيّة والدلاليّة والتداوليّة، وطبّقت ذلك على سورة الزلزلة.

١٥-أثر عناصر الاتساق في تماسك النصّ: سورة يوسف مثالًا؛ وهي دراسة أعدّها محمود الهواوشة، وصدرت في كتاب عن دار عماد الدين للنشر والتوزيع في عمّان سنة٢٠٠٩.

وقد تناولت الدراسة أثر عناصر الاتساق اللفظيّة في تماسك النصّ، وأجراها على سورة يوسف، وحدّد الدراسة في عناصر الاتساق اللفظيّة المتعارف عليها في أهم مراجع الدراسة حصرًا للموضوع عن التشعّب، وقدّم لها بطروحات «نحو النصّ» النظرية، ومفهوم الاتساق وعناصره، ثم حلّلَ سورة يوسف وفقًا لعناصر الاتساق اللفظية، ثم أبرَزَ أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة وألحق بها تعريفًا بأهم مصطلحات الدراسة.

١٦-نحو النصّ: إطار نظري ودراسات تطبيقيّة، وهو كتاب صادر عن دار عالم الكتب الحديث، إربد. للباحث عثمان أبو زنيد، عام ٢٠٠٩، وقد بحث الدارس فيه علم النصّ مفهومًا، وتعريفاتٍ، وعرّف بنحو النصّ، ومهامِّه، وأهم المحاولات التي رتَّبتْ خطواتِه وبيَّنتْ أركانَه، وعلاقاتِه بالبحث اللغوي الجُمْلي، ووضع إطارًا للمعالجة النصّيّة ابتداءً من الوحدات الوظيفية الشاملة، وانتهاءً بعلاقات «نحو النصّ» التي تحكم النصّ وترتِّب علاقاتِه، وقام بتطبيق معطياتِ «نحو النصّ» على خطب عمر بن الخطاب ووصاياه ورسائله للولاة.

١٧-نحوُ النصِّ: نظرية وتطبيق: سورة آل عمران أنموذجًا، للباحث رافد حميد خلف، وهي أطروحة دكتوراة قدّمت لمجلس كلية التربية للعلوم الإنسانيّة جامعة الأنبار، العراق، ٢٠١١، وقد جعل البحث في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، تحدث في التمهيد عن نشأة نحو النص بصورة مقتضبة، وأشار في الفصل الأول إلى مفهوم النحو في لسانيّات النص؛ إذ إن له مفهومًا خاصًا يختلف عمّا هو متعارف عليه في الدراسات التقليديّة، ثم تكلم على النص



لغة واصطلاحًا عند العرب القدماء والمُحْدَثين وعند الغربيين، ثم عن الدرس النحوي بين نحو الجملة ونحو النص.

وفي الفصل الثاني تحدث عما يقارب مفهوم النصيّة عند العرب ويوحي إليها، مبينًا أنّ العرب القدامى وإن لم يعنوا بمثل هذه الدراسات إلا أنَّ لهم مشاركات فيها من خلال النص الشعري، وخصّص الفصل الثالث لمعيارَي السبْك والحبْك؛ وذلك لأنّهما يُعدان من أهم معايير النصيّة، وكان الفصل الرابع تكملة لبقية المعايير النصيّة، وهي: القصديّة، والمقبوليّة، والمقاميّة، والتناصيّة، والإعلاميّة، وذكر الباحث في الخاتمة أبرز النتائج التي توصل إليها.

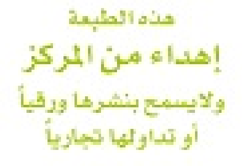
١٨-الأنساق الثقافيّة في مجمع الأمثال للميداني: دراسة تحليليّة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن ٢٠١٢، تقدّم بها إبراهيم الزهراني.

سعت هذه الدراسة لقراءة الأنساق الثقافيّة بكلّ وجوهها في مجمع الأمثال للميداني، وذلك في أربعة فصول، درس الفصل الأول رواية المثل وشفاهيته، وتدوين المثل بدءًا من عصر ما قبل الإسلام، وتوجّه الفصل الثاني لدراسة الأنساق الإنسانيّة والحيوانيّة والزمكانيّة، ودرس الفصل الثالث شعريّة المثل وجماليّته من ناحيَتَيْن؛ الأولى: تركيبيّة، والثانية: تصويريّة.

١٩-نحو النص الشعري: دراسة تطبيقيّة على رثاء المدن في الشعر العربي، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، تقدّم بها عثمان أبو زنيد، عام ٢٠١٢.

جاءت الدراسة في خمسة فصول: أمّا الفصل الأوّل فنظري بعنوان: «نحو النصّ الشعريّ»: المنهج والإطار النظري، وبحث في الفضاء المعرفي لنحو النصّ، وعرض لمقاربات البحث اللسانيّ في «نحو النصّ الشعريّ» ومرجعيّات النظر ومنهجيّة القراءة والفضاء النصّي الشعريّ، والعلاقة بين «نحو النصّ الشعريّ» والإبداع الشعريّ، وإطلالة على رثاء المدن في الشعر العربيّ من حيث كينونة الظاهرة وسيرورة الشعر.

أما الفصول الأربعة الباقية فطبّق في كلّ واحد منها نحو النصّ الشعريّ على كلّ عصر من الأعصر: الجاهلي، والعباسي، والأندلسي، والحديث، من حيث نحو النصّ الشعريّ العام، والبني النصّية الكبرى التي انتظمها «نحو النصّ الشعريّ»، والبنى النصّية الصغرى - وصفًا وتحليلًا، ووصف البنى النصّية الصغرى في المستوى التركيبي عبر: إيجاد التتابع المنظم للجمل التي شكلت البنى النصّية الظاهرة أو المضمنة أو المحذوفة، ودراسة النظام الداخلي لعلاقات الربط داخل مكوّنات البنية النصّية على امتداد النصّ، ودراسة علاقات الترابط والارتباط بين البنى النصّية الشعريّة الصغرى، والبنية الزمانيّة ومكوناتها الإحاليّة،



ووسائل الاتساق الإحاليّة؛ الضميريّة والإشاريّة، ووسائل الاتساق المعجميّة؛ كالتكرار والمصاحبة المعجميّة والألفاظ المعبّرة عن علاقات التضمّن، وأثر «نحو النصّ الشعريّ» على انسجام الخطاب.

وتختلف هذه الدراسات عن دراستي في جانبيْن، هما:

١-أنّ الدراسات السابقة تتناول نحو النص متعدّد الجمل، سواء في القرآن الكريم، أم في الخطب، أم في الشعر، أمّا دراستي فتختص بنحو النص ذي الجملة الواحدة.

٢-أنّ دراستي اتّخذت من نصوص الأمثال في مجمع الميداني نموذجًا للتطبيق[1]، وهذا ما لم أجدْه في أي دراسة سابقة في هذا المجال؛ أقصد بهذا: في ضوء نحو النص.

وبعد،

فإنّه لا يمكن الادّعاء بتكامل هذه الدراسة من حيث منهج البحث وخطّته وتطبيقاته والنتائج التي انتهى إليها؛ لإيماني أنّ موضوع هذه الأطروحة هو بمنزلة وضع لبنة فيما أظنه مشروعًا لـ «نحو النص العربي»؛ سعيًا لصياغة نظريّة عامّة تشكّل أساسًا لوصف الأشكال النصيَّة المتباينة وعلاقاتها المتبادلة، وسعيًا لوضع منهجيّة قرائيّة تتعرّف كيفيّة انتظام اللغة داخل الفضاءات النصيّة، وكيفية تحقق نصيّتها على اختلاف أجناسها الأدبيّة، وما قدّمتُه في الدراسة النصيّة للمثل ذي الجملة الواحدة في مجمع الأمثال للميداني ليس إلا محاولة متواضعة للمساهمة في بناء هيكل نحو النص، الذي أتمنّى أن يقوى أساسه بمزيد من الدراسات العلميّة الجادّة التي تثري البحث العلمي والباحثين.

كما أرجو أن أكون قد قدّمت في هذه الدراسة بعض ما أصبو إليه في خدمة العربيّة وتراثها، والله أسأل أن يجعل هذا العمل في سبيل الحق منارًا، وفي طريق العلم علمًا، وأن يهدي به السالكين، ويضيء به طريق الباحثين.

اللهمَّ اجعله خالصًا لوجهك الكريم، وتقبّله في صالح أعمالنا، واجعله ذخرًا لِمعادِنا.

والحمد لله ربّ العالمين...

■■■

١- اعتمدتُ في هذه الدراسة على نسخة مجمع الأمثال للميداني، أحمد بن محمد(٥١٨هـ)، التي حقّقها محمد أبو الفضل إبراهيم، وصدرت عن المكتبة العصريّة في بيروت عام ٢٠٠٩.







تمهيد في حدّ المصطلح

أولًا: الجملة

ثانيًا: النص

ثالثًا: نحو النص

رابعًا: الأمثال العربيّة: مجمع الميداني نموذجًا






أولاً: الجملة

١- مفهوم «الجملة» في الدرس اللغوي القديم:

حظي مصطلح «الجملة» بعناية الدارسين والباحثين قديما[١] وحديثًا[٢]؛ وذلك لأهميّتها في وصف التراكيب وسلاسل الكلام الذي يصدر عن المتكلّمين، وقد تأخر -نسبيًا- ظهور مفهوم هذا المصطلح بالمعنى الاصطلاحي الذي استقرّ عليه؛ فلم أجده في بواكير الدراسات اللغويّة والنحويّة عند العرب.

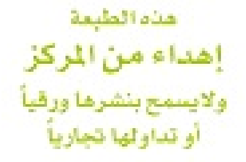
والجُمْلة في اللغة «واحدة الجُمَل، وأَجْمَلَ الشيءَ جَمَعه عن تفرقة... والجُمْلة جماعة كل شيء بكماله»[٣]، وقد تطور مصطلح «الجملة» عند النحاة مع تطور الدرس النحوي، فقد بدأ ظهوره في تسمية بعض كتب النحو بـ «الجُمل»، لكنّ ذلك كان أقرب إلى المعنى اللغوي للجملة، مثل كتاب «الجُمَل في النحو»[٤] المنسوب إلى الخليل بن أحمد (١٧٤هـ)، فمن يرجع إليه يجد أنه أراد بالجمل جماعات الوجوه الإعرابية، كوجوه النصب، أو الرفع، أو الخفض، وجماعات الحروف في النحو كالباءات واللامات والفاءات...، مأخوذ من المعنى اللغوي للجملة كما تقدّم، وعليه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً

١- ينظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤، ج٤، ص١٢٣. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي(٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨، ج١، ص٦٤. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٨٦، ج١، ص١٧. ابن هشام، جمال الدين، عبد الله بن يوسف الأنصاري (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥، ج٢، ص٤٥.

٢- ينظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦. فاضل السامرائي، الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي العراقي، ١٩٩٨. رابح بو معزة، الجملة والوحدة الإسنادية في النحو العربي، مؤسسة رسلان، دمشق، ٢٠٠٨.

٣- الشلوبين، أبو علي محمد بن عمر(٦٤٥هـ)، التوطئة، تحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣م، ص١١٦.

٤- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٤هـ)، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.



وَاحِدَةً﴾ سورة الفرقان، آية ٣٢، وكذلك كان القصد من تسمية كتاب «الجمل في النحو» للزجّاجي (٣٣٧هـ)[١]، وكتاب «الجمل» لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)[٢]؛ إذ قدّم كلّ منهما ملخصات لأهم أبواب النحو ومسائله، جامعَيْن كلّ ما يشترك في وجْه من وجوه النحو في باب هو جملة ذلك الوجه.

ولعلّ أوّل مَن استخدم «الجملة» في النحو يريد بها المعنى الاصطلاحي، هو الفرَّاء (٢٠٧هـ) في كتابه «معاني القرآن» في غير مَوْضِع، ومن ذلك قوله معلّقًا على قول الله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ سورة الأعراف، آية ١٩٣، قال الفراء: «فيه شيء يَرفعُ (سَوَاء عَلَيْكُمْ)، لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم؛ تبيّن الرفع الذي في الجملة»[٣].

واستعمله المبرّد (٢٨٥هـ) بهذا المعنى؛ إذ قال: «والأفعال مع فاعليها جُمَل»[٤]، بل إنّه ألمح إلى تعريف الجملة وبيان نوعَيْها: الاسميّة، والفعليّة، في مَوْضِع آخر، فقال: «وإنّما كان الفاعل رفعًا لأنّه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطَب؛ فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد؛ فهو بمنزلة قولك: القائم زيد»[٥]، ويُستنتج من كلامه أمور:

- الأصل في الجمل الابتداء والخبر، فما جاء بمنزلته فهو جملة (كالفعل والفاعل).
- شرط الجملة عنده أن يحسن عليها السكوت، ويقصد بذلك الفائدة، وتُفهم من الأمثلة شرط الاكتمال التركيبي أي ائتلافها من مسند ومسند إليه.
- أنّ المتلقّي هو المعنيّ مباشرة بتقرير حصول الفائدة من عدمها «وتجب بها الفائدة للمخاطَب». وهذه الإشارة مهمة جدًا في نظري، وهي تتقاطع مع ما قرّره (براون

١- الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق النهاوندي (٣٣٧ هـ)، الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.

٢- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١ هـ)، الجمل في النحو، شرح يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠.

٣- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، محمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ج٢، ص١٩٥.

٤- المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٢٣.

٥- المرجع السابق، ج١، ص٨.



ويول) في حديثهما عن أثر المتلقّي بالحكم على تركيب لغوي ما بالنصيّة أو عدمها[1]. وحاكى ابن السرّاج (٣١٦هـ) في أصوله، المبرّد، فقال: «والجمل المفيدة على ضربَيْن: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر»[2]، وقال في مَوْضِع آخر منه: «اعلم أنّ أصول الكلام جملتان: فعلٌ وفاعلٌ، ومبتدأٌ وخبرٌ»[3]. فكان كلامه تعزيزًا وترسيخًا لمصطلح الجملة.

كذلك كان كلام الزجّاجي (٣٣٧هـ) في كتابه «الجمل»، حين ذكر خبر كان، فقال: «تقول: كان زيد أبوه منطلق، فـ (زيد) اسم كان، وأبوه رفع بالابتداء، ومنطلق خبره، والجملة خبر كان»[4]، غير أنّه وسابقيه لم يفردوا للجملة بابًا باسمها، أو درسًا نحويًا منفصلًا لها.

ولمّا جاء أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) كان مصطلح «الجملة» قد شاع لدى النحاة، فأفرد له بابًا في «المسائل العسكريّات» وسمّاه بـ: «هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة –الاسم والفعل والحرف– كان كلامًا مستقلًا، وهو ما يسمّيه أهل العربية الجمل»[5]، واللافت عنده إضافة عنصر «الاستقلاليّة» لشروط التركيب الذي يُسمّى «جملة»، وبعده استقر المعنى العام لمصطلح «الجملة» لدى النحاة، ولعلّ الرمّاني (٣٨٤هـ) أوّل من حدّها بصورة صريحة، فقال: «الجملة هي المبنيّة من موضوع ومحمول للفائدة»[6]، ويُفهم من هذا أنّ الجملة تركيب يستلزم عنصرَيْن، هما: الموضوع، أي المحكوم عليه، والمحمول، أي المحكوم به، وهذا التركيب بعنصريْه لا بد أن يحقّق الفائدة منه[7].



١- ينظر: براون ويول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧، ص١٤.

٢- ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٦٤.

٣- المرجع السابق، ج٢، ص٢٧٦.

٤- الزجّاجي، الجمل في النحو، مرجع سابق، ص٤٢.

٥- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، المسائل العسكريات، تحقيق علي المنصوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٦٣.

٦- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (٣٨٤هـ)، رسالتان في اللغة: منازل الحروف، الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤، ص٦٣.

٧- ينظر: علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٢٠.

وهذا الحدّ فيه أمور:

١ – أنّ الجملةَ بناءٌ، ولذا فلا بدّ فيه من الاتساق.

٢– الجملة –كمًّا– تأتلف من ركنَيْن: الموضوع والمحمول.

٣– الفائدة شرط الجملة.

ولم يُعنَ هؤلاء النحاة بالتفريق بين الجملة والكلام، وإنْ دلّ كلام بعضهم على شيء من ذلك؛ فإنّه جاء عَرَضًا دون تفصيل. وتُعدّ إضافة ابن جنّي (٣٩٢هـ) في هذا الشأن علامة فارقة؛ فقد أورد تعريفًا ساوى فيه بين الجملة والكلام، فقال: «أمّا الكلام: فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويّون: الجمل»[١]، وحدّها في موضع آخر بقوله: «كلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه»[٢]، وأوضح هذا الحدّ بقوله: «كلّ لفظ استقلّ بنفسه وجَنَيْتَ منه ثمرة معناه هو الكلام»[٣]، وعطف في موضع آخر بقوله: «وهي في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسمّيها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها»[٤]؛ لأنّ القول قد يكون كلمة أو اعتقادًا أو رأيًا....

ويوافقه في هذا الرأي عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) بقوله: «اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفاد نحو (خرج زيد) يُسمى كلامًا، ويُسمى جملة»[٥] فسوّى بينهما، ويوحي كلامه بأصغر شكل للجملة، وهو ما ائتلف من مسند ومسند إليه، وقد ذكرها في كتبه بشيء من التفصيل[٦]، ووافقهما في ذلك جمع من النحاة كالحريري (٥١٦هـ)[٧]،

---

١ – ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٧.

٢– المرجع السابق، ج١، ص١٩.

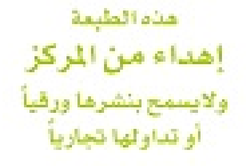
٣– نفسه، ج١، ص١٧.

٤– ابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٢.

٥– الجرجاني، الجمل، ص٢٧.

٦– الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢، ص١١.

٧– ينظر: الحريري، أبو محمد القاسم بن علي البصري (٥١٦هـ)، شرح ملحة الإعراب، تحقيق فائز فارس، دار الأمل، إربد، ١٩٩١، ص٣.



والزمخشري (٥٣٨هـ)[١]، وابن الخشّاب (٥٦٧هـ)[٢]، وأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)[٣].

ويرى ابن يعيش (٦٤٣هـ) أنّ فكرة الإسناد مقيّدة بتحقيق الفائدة، يقول: «وتركيب الإسناد أن تركّب كلمة مع كلمة تُنسب إحداهما إلى الأخرى... على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة»[٤].

فلمّا جاء ابن مالك (٦٧٢هـ) فرّق بين الجملة والكلام، فعرّف الكلام بقوله: «الكلام ما تضمّن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته»[٥]، فخرج بقوله (لذاته) ما هو مقصود لغيره كجملة الصلة والمضاف إليها[٦] «ومثلها الجملة الخبريّة والحاليّة والنعتيّة»[٧]، وهذه جميعًا من الجمل، فدلّ ذلك على أنّ الجملة عنده أعمّ من الكلام؛ لأنّه يجب أن يكون مقصودًا لذاته، وليست هي كذلك.

وكان الرضيّ الأستراباذي (٦٨٦هـ) أكثر تصريحًا بذلك فقال: «والفرق بين الجملة والكلام: أنّ الجملة ما تضمّنَ الإسناد الأَصليّ، سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا...، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكلّ كلام جملة ولا

١- الزمخشري، محمود بن عمر(٥٣٨هـ)، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط٢، د.ت، ص٦.

٢- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد (٥٦٧هـ)، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢، ص٢٨، ٣٤٠.

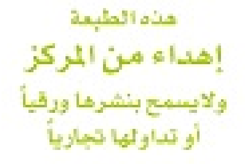
٣- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٢، ص٣١.

٤- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٢، ج١، ص٧٢.

٥- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص٣.

٦- ينظر: ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ١٩٩٠، ج١، ص٧.

٧- الصبان، محمد بن علي (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت، ج١، ص٥٨.



ينعكس»[١]، وقد استعمل لفظ (الأصلي) ليخرج بذلك إسناد المصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبّهة، والظرف، فإنّها مع ما أسندت إليه ليست بكلام[٢]، وأراد بذلك الإضافة.

وسار ابن هشام (٧٦١هـ) على نهجهما (ابن مالك والأستراباذي)، ومثّل لذلك بقوله: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، فهذه كلها جمل ولكنها غير مفيدة مستقلة بذاتها، فلا تكون كلامًا لأنّ شرطه أن يكون مفيدًا[٣]. فالكلام عند ابن هشام هو الذي يحقّق فائدة يحسن السكوت عليها، أمّا الجملة فما تشكّل من مسند ومسند إليه، وقد لا تعبّر الجملة عن فائدة أو معنى مثل جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وبهذا يظهر أنّ الجملة والكلام عند ابن هشام ليسا مترادفَيْن، وأنّ الجملة أعمّ من الكلام.

ونحا السيوطي (٩١١هـ) نحو ابن هشام، بيد أنّه أورد رأيًا للكافيجي[٤] ينتصر فيه للمذهب الأول (أي تسمية جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، بالجمل)؛ معللًا تسمية الواقعة شرطًا أو صلة وأمثالها جملة على سبيل المجاز، وأنّه سبقه إلى ذلك ناظر الجيش[٥]، واحتجّ بالعلة نفسها[٦]، ولا تبدو حجة الأخيرين قوية أمام

١- الرضي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي(٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦، ج١، ص٣٣.

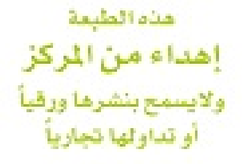
٢- ينظر: المرجع السابق، ج١، ص٣٢.

٣- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢، ص٣٧.

٤- هو محيي الدين، أبو عبد الله، محمد بن سليمان بن سعد الرومي البرعمي الحنفي المعروف بالكافيجي (٧٨٨هـ - ٨٧٩هـ)، كان عالمًا بأصول اللغة والنحو والكلام والمنطق... والمعقولات كلها، وأكثر تصانيفه مختصرات، وأهمها شرح قواعد الإعراب لابن هشام. ينظر: السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن ابن أبي بكر (٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٩، ج١، ص١١٧.

٥- محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (٦٩٧هـ - ٧٧٨هـ)، عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، شرح التلخيص والتسهيل، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٥ - ٢٧٦.

٦- ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم، دار البحوث العلميّة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ج١، ص ٤٩ - ٥٠.



رأي ابن مالك ومن تبعه من النحاة؛ لأنّ ما لا يحتاج إلى تأويل أقوى مما يحتاج إلى تأويل، وعليه فإنّ عدم تأويل الأمر بالمجاز أولى وأقوى، فتكون بذلك الجملة أعم من الكلام.

وأخلص ممّا سبق إلى:

١– أنّ مصطلح «الجملة» قد تأخّر نسبيًّا في الدرس النحوي العربي.

٢– اختلاف النحاة في حدّ الجملة؛ فجعله بعضهم مساويًا للكلام، وفرّق بعضهم بين حدّ الجملة وحدّ الكلام، فجعل شرط الكلام الإفادة، وشرط الجملة الإسناد.

ويتبنّى الباحث حدّ ابن جنّي للجملة: «كلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه»[1]؛ إذ جمع خصائص الجملة عمومًا، وهي الاستقلاليّة والإفادة، وهي تأتلف من بنية إسناد واحدة –على الأقل–؛ فالذين جعلوا الجملة هي المؤلّفة من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر استندوا على معيار كمّي فقط؛ وذلك لرصد تحوّلات الأبنية والتراكيب في الكلام، لكنّ واقع الاستعمال لا يعبأ إلا بالتراكيب التي تتّسم بالفائدة، وهذا أكثر ما ينطبق على النص ذي الجملة الواحدة، في الأمثال العربية.



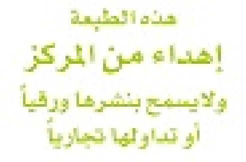
٢– مفهوم الجملة في الدرس اللغوي الحديث:

تأثر بعض المُحْدَثِين في تعريفهم للجملة بآراء القدماء، كما هو الحال عند مهدي المخزومي، الذي يرى أنّ الجملة: « إنّما تقوم على أساس من إسناد يؤدّي إلى إحداث فكرة تامة»[2]، ويبدو تأثر المخزومي بتعريف ابن يعيش للجملة؛ إذ قيّد ركني الإسناد بالفائدة، ولذلك فإنّ المخزومي يرفض بعض التراكيب جملًا، وإن أفادت فائدة تامة؛ لأنّها فقدت عنصر الإسناد، كما هو الحال في النداء، كقولك: يا عبد الله. فهذا لا يعدو «أن يكون أداة للتنبيه، ولفت نظر المنادى»[3]، وأخالفه في هذا؛ فالأداة (يا) وفقًا للنحاة

١– السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص١٩.

٢– مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م، ص٥٣. وينظر كذلك: خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها؛ إذ يقول في تعريفه للجملة: «والذي نرتضيه هو ما يرتضيه الزمخشري وابن يعيش حدّا للكلام، حدّا للجملة»، خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها: منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، ط١، ١٩٨٤، ص٧٧–٧٨.

٣– مهدي المخزومي، في النحو العربي، ص٥٤.



قد نابت عن الفعل (أنادي أو أدعو)؛ فهي مؤتلفة من فعل وفاعل، والمنادى هو مفعول به في المعنى[١].

ويضيف المخزومي إلى ركنَي الإسناد في الجملة ركنًا ثالثًا، وهو العلاقة الذهنيّة التي تربط بين المسند والمسند إليه، وبذلك تصبح الجملة عنده مكونة من ثلاثة أركان، هي: المسند والمسند إليه، ونسبة المسند إلى المسند إليه، أو العلاقة بينهما[٢]، ولا أرى ضرورة لهذه الإضافة؛ فالإسناد لا يتحصّل إلا بوجود علاقة بين المسند والمسند إليه؛ فالإسناد هو الإخبار[٣].

ثم تتابعت التعريفات التي جاءت لتوضّح معنى الجملة، ولتشكّل في الآن نفسه مجموعة من الاتجاهات والمفاهيم تظهر فيما يأتي: « الجملة عبارة عن فكرة تامة»، أو «تتابع من عناصر القول ينتهي بسكتة»، أو «نمط تركيبي ذو مكوّنات شكليّة خاصة»[٤]، وهي «سلسلة من المفردات النحويّة المختارة، تُضمّ في وحدة»، أو «وحدة نحويّة بين الأجزاء المكوّنة لأيّ حدود وتوابع توزيعيّة»، أو «وحدة مجرّدة تؤسّس لكي تقدّم بيانًا عن الاطرادات التوزيعيّة لمكوّناتها»[٥]، والجملة: « بناء لغوي مباشر أو غير مباشر بالنسبة لمسند إليه واحد أو متعدّد»[٦]، وهي: «الوحدة التي تقدّم معنى كاملًا في ذاته»، أو «ملفوظ تتصل عناصره بمحمول أو أكثر بينهما ترابط»[٧]، وهي: «الوحدة الكبرى للوصف اللغوي»[٨] كما ذهب إلى ذلك (جون ليونز).

١- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١٢٧.

٢- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، ص٥٤.

٣- ينظر: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف(ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ط١، تحقيق محمد محيي الدّين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ٢٠٠٠م، ج١، ص٢٢.

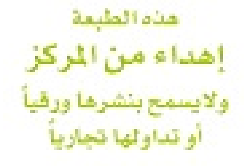
٤- أورد هذه التعريفات الثلاثة روبرت بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص٨٨.

٥- أورد هذه التعريفات الثلاثة مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، لونجمان، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٤٨.

٦- جوزيف ميشال، دليل الدراسات الأسلوبية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤م، ص٤٠.

٧- جون كوين، بناء لغة الشعر، ترجمة أحمد درويش، دار المعارف، مصر، ١٩٩٣م، ص٢٢.

٨- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص٨٨.



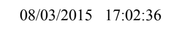
والمتأمّل في هذه التعريفات يجد أنّ ثمة أمورًا أساسيّة اعتمدها العلماء المُحْدَثون في تبيين حدّ الجملة وتوضيح مفهومها، وهي: الإسناد، والإفادة، والاستقلال، والترابط.

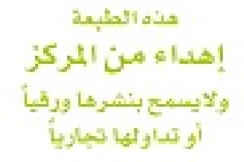
والإسناد هو نسبة فعل مبني للمعلوم إلى فاعل، أو نسبة فعل مبني للمجهول إلى نائب فاعل، أو نسبة خبر إلى مبتدأ أو (ما أصله مبتدأ)؛ فهو ارتباط بين مكونَيْن لغويَيْن يشير أحدهما إلى مضمون، أو حدث، أو حال، أو وضع (إخبار)، ويسميه النحاة المسند، ويشير الآخر إلى مشارك إيجابي أو سلبي، ويُسمى المسند إليه، وبهما يتشكل مضمون الخطاب[١]، ويطلق الوظيفيّون عليه «الجمل»[٢]، ويُفهم من التعريفات السابقة أنّ الجملة قد تأتلف من بنية إسناديّة واحدة أو أكثر.

والإسناد هو أساس بناء الجملة؛ ذلك أنّ إقامة حدّ الجملة على الإسناد الأصلي مفيد في تحليلها ودراسة العلاقات بين عناصرها؛ لأنّه يقيمها على أساس نحوي ثابت[٣]؛ بوصفها بنية تركيبية أو نواة (من المسند والمسند إليه) ضمن بنية أكبر تتشكل وتتكون بسبب ما يطرأ عليها من حالات تركيبية تكون الكلام، وبذا تكون هذه البنية هي وحدة الكلام وقاعدة الحديث[٤].

أمّا الإفادة في الجملة فتعني أن تنجز الجملة في سياق معيّن، وتدل على فائدة تامة في ذلك السياق[٥]، وهذا ما أشار إليه النحاة عندما قالوا: فائدة يحسن السكوت عليها، وهذا يرتبط بالمتلقي إلى حدّ كبير؛ لما يتحصل عليه من إخبار، وإذا ما تحقق الإسناد والفائدة فلا بد من الاستقلال للجملة، فلا تدخل في علاقة تركيبيّة لتركيب آخر، وثمة جمل مستقلة تركيبيًا وأخرى غير مستقلة، كجملة الحال والصلة وغيرها، وهذا كلّه لا بد له من أن يتحقق الترابط فيه، تركيبيًا ودلاليًا؛ حتى تتحقق الفائدة المقصودة، يقول الجرجاني: «فالألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربًا خاصًا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب، فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدًا كيف جاء واتفق

١- ينظر: أندري مارتينيه، مبادىء اللسانيات، ترجمة أحمد الحلو، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٨٤م، ص١٢٣.
٢- ينظر: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربيّة، منشورات عكاظ، ١٩٨٧م، ص٢٧.
٣- ينظر: محمد الحلواني، مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو، مجلة المناهل، ع٢٦، الرباط، ١٩٨٣م، ص٢١٤.
٤- ينظر: عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣م، ص٤٥.
٥- ينظر: المنصف عاشور، بنية الجملة العربية، منشورات كلية الآداب، منوبة - تونس، ١٩٩١م، ص٤١.





وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيرت ترتيبه الذي بخصوصه أفاد ما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد... أخرجته من كمال البيان إلى مجال الهذيان»[1]؛ فالكم لا يصنع تأليفًا وإنّما هو السياق الذي يصنع الفائدة.

فالجملة هي ما تضمّنت نواة إسناديّة واحدة؛ ذلك أنّ النواة الإسناديّة (المسند والمسند إليه) هي الوحدة التركيبيّة الدلاليّة الصغرى في بناء الجملة العربيّة، وبها يتم أساس بناء الفكرة التي تؤديها الجملة، وعلى أساسها تُضبط عمليّات التوسيع، وإعادة التوزيع، والحذف والإضمار في الجملة[2].

ويرى البنيويون وفي مقدمتهم (بلومفيد) أنّ الجملة هي الصيغة اللسانيّة المستقلة، بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبيّة تشملها، معتمدين على شكل الجملة في توضيح حدّها، ثم ربطوا الملفوظ الأدنى بتوافر النواة الإسناديّة، وذلك عند سعيهم تحديد عناصر الجملة[3]، كما طوّرت المدرسة السلوكيّة مفهوم العلاقات السياقيّة عند (سوسير) إلى منهج التحليل إلى المكوّنات المباشرة، الذي تعامل مع السلسلة المنطوقة على أنّها مؤلفة من مكوِّنَيْن متلازِمَيْن يمكن تحليل كلّ منهما إلى مكونَيْن متلازِمَيْن جديدَيْن، وهكذا حتى الوصول إلى وحدات لا يمكن تحليلها، والوحدات الأخيرة هي الوحدات التي تتألف منها اللغة[4].

وتُقسم الجملة عند الأزهر الزناد إلى نوعَين[5]:

أ- جملة نظام: وهو شكل الجملة المجرّد الذي يتولّد عنه جميع أشكال الجمل الممكنة، وهو ما اتّكأ عليه النحاة التوليديون التحويليون، وهذا التناول يعطي الجملة معنى استقلاليًا

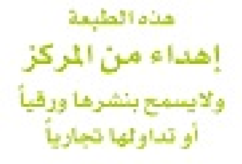
١- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١ هـ)، أسرار البلاغة، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨، ص٢٠.

٢- ينظر: صالح أبو صيني، نظام الإسناد في الجملة العربية، أطلس للدراسات، عمان - الأردن، مجلد ٢، عدد ١، ٢٠٠٧م، ص١٣٣.

٣- ينظر: محمد الحلواني، مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو، ص٢٠١-٢٠٤.

٤- ينظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير للنشر والتوزيع، الأردن، ط٢، ١٩٨٧، ص٢٩-٣٣.

٥- ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص: بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٣، ص١٤.



بعيدًا عن السياق، ولهذا النوع من الجمل مجموعة من النُظم الحاكمة لطبيعة علاقة أجزاء هذه الجملة المستقلة، حيث «أوجد النظام اللغوي عددًا من وسائل الترابط في الجملة، بعضها يعتمد على الفهم والإدراك الخفي للعلاقات، وبعضها الآخر يعتمد على الوسائل اللغويّة المحسوسة»[١].

ب- جملة نصيّة: وهي جملة تتسم بالتواصل مع جملة أخرى؛ إذ يحتويها نص ما، أو هي المنجزة فعلًا في مقام، ولها مدلولها داخل السياق؛ نتيجة ملابسات لا يمكن حصرها، ويترتب على هذه الملابسات الفهم والإفهام، وهذا النوع من الجمل لا يُفهم إلا بإدماجه في نظام الجمل، فيعطي دلالته عبر الاتساق والانسجام[٢].

ولا يشير الدارسون إلى مصطلح الجملة/ النص من قريب أو بعيد.

وقد وجد الباحث أنّ حدّ مصطفى حميدة للجملة يقترب كثيرًا من فهم ابن جنّي للجملة الذي أورده قبلًا؛ فهو يحدّها بقوله: «الجملة وحدة تركيبيّة تؤدّي معنى دلاليًا واحدًا، واستقلالها فكرة نسبيّة تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق»[٣]؛ إذ يجمع فيه بين الفائدة والاستقلاليّة الدلاليّة، مع ارتباطها بالسياق؛ لأنّ الجملة جزء من النسيج العام في بنية النص الكليّة، ويزيد على ابن جنّي في أنّه ربط بين الجملة والسياق؛ فالجملة لا يمكن الوقوف على دلالتها وعلاقاتها إلا بواسطة السياق.

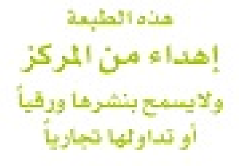
■ ■ ■



١- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص٧٤.

٢- ينظر: محمد مفتاح، ديناميَّة النص: تنظير وإنجاز، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٠م، ص٣١.

٣- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص١٤٨.



ثانيًا: النص

١- مفهوم النص في الدرس اللغوي القديم في التراث العربي والغربي:

لم يجد الباحث مصطلح «النص» بمفهومه الحديث في التراث العربي بوضوح إلا عبر التأويل، ولذلك ألفى دلالة مادة «ن. ص. ص» بعيدة عن الدلالة المستحدثة في الدراسات الأدبية، فقد وردت في المعاجم العربيّة بمعنى: الرفع، والإظهار، والثبات، والاستقصاء، ومنتهى الشيء بمعنى الإدراك والغاية، والإسناد، والتوقيف، والتعيين[١].

وسعى بعض الباحثين الربط بين هذه المعاني اللغويّة للفظة «نص» ومعناها الحديث، فذهب بعضهم إلى أنّ «الرفع والإظهار يعنيان أن المتحدث أو الكاتب لا بد من رفعه وإظهار نصه؛ كي يدركه المتلقي المستمع أو القارىء، وكذلك ضمّ الشيء، فنلاحظ أن النص -في كثير من تعريفاته- هو ضمّ الجملة إلى الجملة بالعديد من الروابط، وكون النص أقصى الشيء ومنتهاه، هو تمثيل لكونه أكبر وحدة لغويّة يمكن الوصول إليها»[٢].



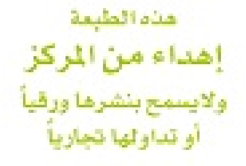
وقال آخرون إنّه «بالتقاء هذه المعاني جميعها ينبغي أن يكون المفهوم الأساسي لأيِّ نص، أنّه وسيلة لنقل الأفكار والمفاهيم إلى الآخرين، فهو ينقل شيئًا ما إلى المخاطب، وهو ليس هدفًا في حدِّ ذاته، وإنّما هو طريق للخطاب»[٣].

أمّا مفهوم مصطلح النص في تراثنا العربي فقد كان محصورًا بما استنبطه الأُصوليون وفهموه من معانٍ متعددة، هي: كلّ ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنّة، سواء كان ظاهرًا أم

١- ينظر: الخليل الفراهيدي، العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥م، مادة (نصص). وابن منظور، محمد بن مكرم، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقي (٧١١هـ)، لسان العرب، مادة (نصص). والفيروزآبادي، مجد الدين، أبو الطاهر، محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، القاموس المحيط، مادة (نصص). وإبراهيم مصطفى وآخرون- المعجم الوسيط، مادة (نصص).

٢- صبحي الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠، ج١، ص ٢٨.

٣- أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١، ص ٢٠.



نصًا أم مفسرًا حقيقة أم مجازًا عامًا أم خاصًا، وهو المستغنى فيه بالتنزيل عن التأويل، وهو ما لا يتطرّق إليه احتمال أصلًا، لا على قرب ولا على بعدٍ[١].

أمّا في التراث الغربي فيظهر الأصل اللاتيني لكلمة «نص» في اللغات الأوروبيّة، أنّ كلمتَي: «Texte»، و«Text» مشتقتان من «Textus» بمعنى النسج «Tissu»[٢]؛ فالأصل اللاتيني يحيل إلى النسج ويوحي بالجهد والقصد، ولعله يوحي أيضًا بالاكتمال والاستواء، ثم ألا يعني النسج بمعناه الواسع الإنشاء والتنسيق في ضم الشتات والتنضيد؟»[٣]، ولعلّ هذا يحيل في بعض وجوهه إلى معنى «الائتلاف» الذي استعمله النحاة العرب القدامى في حدّهم للجملة والكلام، وكذلك معنى «البناء» في الحدّ ذاته عندهم.

كما يحيل الأصل في اللغة العربية إلى الاستواء والكمال، وإلى النسيج أيضًا، ورغم أنّ ابن منظور في مادة (نصص) لم يشر إلى ذلك، ولكن مادة (ن. س. ج) تحيل إلى ذلك «نسج: النسج ضمُّ الشيء إلى الشيء، هذا هو الأصل... والريحُ تَنْسِجُ الماءَ إذا ضربَتْ مَتنَهُ فانتَسجتْ لـه طرائق كالحُبُكِ. ونسجت الريح الربْوَ إذا تعاورته ريحان طولًا وعرضًا»[٤]، وبمقارنة ما ورد في العربيّة واللاتينيّة، فإنّ النص في اللغة يؤدي معنى بلوغ الغاية والاكتمال في الصنع.

٢- مفهوم النص في الدرس اللغوي الحديث:

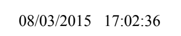
حظي مصطلح «النص» وما يتصل به من مفاهيم باهتمام الدارسين المُحْدَثِين، ووُضعت في هذا الموضوع دراسات كثيرة، إلا أنها لم تتفق على حدّ ثابت لمصطلح النص، فظلّ السؤال الذي تركّزت حوله جهود الدارسين بحثًا عن إجابته: ما الذي يصنع النص؟ أو ما الذي يجعل الكلام نصًا؟ وتعددت الإجابات التي أسفرت عنها الدراسات بتعدد مناهج النظر لدى أصحابها، وكان «الترابط» أو «التماسك» من أهم الخصائص التي

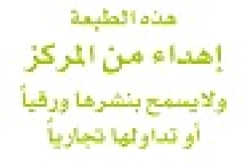
١- ينظر: التهانوي، محمد بن علي (١١٥٨هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦، ج ٣، ص ١٣٠٥. وعبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط١، ص١٤٤ – ١٥٠.

2- Dictionnaire Quillet de la langue française ،(Q–Z) Librairie Aristide Quillet، Paris، 1983.

٣- أحمد الحذيري، من النص إلى الجنس الأدبي،الفكر العربي المعاصر، ١٩٨٨، ع: ١٠٠-١٠١، ص ٤١.

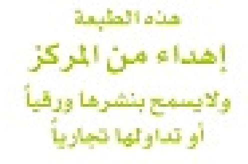
٤- ابن منظور، لسان العرب، مادة (نسج).





ذكرها أولئك الدارسون؛ حيث أجمعوا على ضرورة وجوده فيما يُمْكن تسميته نصًّا.
ويمثل علم النص مجالًا معرفيًا في العلوم الإنسانيّة، وقد أثار مصطلح «النص» إشكاليّة نقديّة في الدراسات الأدبيّة الحديثة، أدت إلى اختلافٍ في منهج البحث وتباين في تحديد مفهوم «النص» وسماته، ممّا جعل البحث النصّي صعبًا يتطلب دراية واسعة بمناهله المعرفية التي صدر منها وعنها.
ولذلك أضحى مصطلح «النص» من المصطلحات الغامضة أو المعقدة، بل قد تجد لدى باحث واحد بعينه، عددًا من التعريفات، ويختلف محتوى أَو عناصر كل تعريف عن الآخر[١]، وقد ذكر صبحي الفقي السر وراء عدم استقرار مفاهيم النص فيما يأتي[٢]:
١-التّماس بين هذا العلم وغيره من العلوم، لكنه رأى أَنَّ هذا السبب أَصبح ركنًا أَساسيًا في الدراسة النصيّة.
٢-تعدّد معايير هذا التعريف، هل هي معايير شكليّة، أَم معايير دلاليّة، أَم شكليّة ودلاليّة معًا؟.
٣-عدم اكتمال تطوّر نحويّات النص؛ لأَنَّ ذلك يعني عدم اكتمال العلم.
وتشكل فكرة النسق اللغوي التي جاء بها (سوسير) مدخلًا لفهم طبيعة النص، مفاده أن النسق يحتفظ ببنية منظمة، ولكن تتغيّر ملامحه وفق المستجدّات التي لا يفتأ يتكيّف معها[٣]، كما أن النسق الفردي يتألف من وحدات لغويّة صغرى، تكتسب معناها وأهميّتها من علاقاتها النسقيّة، أي إنّ النص ذو بنية منظمة، ولكنه يتشكل بحسب موضوعه وسياقه[٤]، وهذا يشير إلى أهميّة وحدة النص؛ فلا يمكن تفكيكه ثم النظر إلى أجزائه على أنّها نص، وهذا ما أشار إليه (فوسلر) حين أنكر تحليل النص إلى أجزاء، وجعله صورة تتحقّق في الروح، ولا سبيل إلى معرفته إلا بها[٥]، فأوجز بذلك نظرة البنيوية إلى النص، وهذا يفسر

١- ينظر: عزة شبل محمد، علم لغة النص، النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب، ط٢، ٢٠٠٩، ص ١١٥.
٢- ينظر: صبحي الفقي، علم اللغة النصي، ج١، ص٢٧.
٣- ينظر: عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة: من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٣٢، ١٩٩٨، ص١٩٣- ١٩٤.
٤- ينظر: المرجع السابق، ص١٩٥.
٥- ينظر: لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأدب (بحث في فلسفة اللغة والأستطيقا)، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان، ومكتبة لبنان، القاهرة/ بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص١٠١.



تكرار لفظة «نسيج» في كثير من تعريفات اللغويين له[١]؛ وذلك لأنّ النسيج لا يمكن تفكيكه إلى مجموعة الخيوط المكوّنة له، ولا مساواته بها.

وقد سعى باحثان لسانيّان فرنسيّان -هما (روبير لافون) و(فرانسواز مادريه)- لتتبّع مصطلح النص منذ نشأته، واستعمالاته في العصور المختلفة، فوقفا على جهود (سوسير)، ثم استعرضا جهود (سبتزر)، و(ريفاتير)، و(كريستيفا)، و(رولان بارت)، و(جاكبسون)، خصوصًا فيما يتعلق بحديثه عن علاقة النص بالتواصل، وأوضحا تطور مفهوم هذا المصطلح لدى أولئك الدارسين[٢]، وهي دراسة تكشف أبعادًا مختلفة لتطور هذا المصطلح وآفاق رؤيته، كما يقدّم المعجم الموسوعي للسيميائيّة مجموعة من التعريفات الخاصة بهذا المصطلح[٣]، منها ما هو عام، ومنها ما هو خاص بهذا الناقد أو ذاك، وتظهر تعريفات مصطلح النص، على اختلاف مصادرها، درجة التباين العالية في هذا المجال، ممّا يعكس توجهات معرفيّة ونظريّة مختلفة[٤].

وأخذت الدراسات اللسانيّة بعد ذلك تعيد النظر في طروحاتها النظريّة، ولا سيّما بعد أن ضاقت بإغفال منزلة القول المنجز، وإقصاء المعنى والسياق، فتجاوزت الإغراق في التجريد واتجهت إلى المعطيات التداولية، وأدخلت النص والخطاب ضمن دراساتها في سياق متصل بعلوم أخرى كعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتاريخ وغيرها.



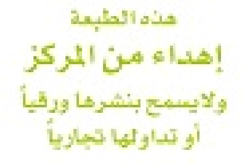
---

١ - ينظر: Barthes (Roland) ،The pleasure of text، translated from French by Richard Miller، Jonathan Cape، London، 1976، P. 103. Beaugrand & Dressler – An Introduction of Text linguistics، 4th Edition، London، & New York، Longman linguistics library، 1988، P. 80. Edward Said – The world، The text and the critic، 1st Edition، Harvard University press، 1983، P. 22. محمد مفتاح، المفاهيم معالم: نحو تأويل واقعي، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ١٩٩٩، ص١٦. الأزهر الزناد، نسيج النص، ص ١٢.

٢- ينظر: سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي: النص- السياق، بيروت - الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٩، ص١٥.

٣- ينظر: Encyclopedic dictionary of Semiotics، General editor، Thomas sebeok Mouton، 1986، Tom «2» P. 1080

٤- ينظر: خلود العموش، الخطاب القرآني: دراسة في العلاقة بين النص والسياق، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٥، ص١٨.



وتشعّبت هذه الدراسات وأخذت اتجاهاتها أشكالًا متعددة؛ فصار تحديد مفهوم النص يستوعب علامات فارقة برصد كمّ غير محدود من التعريفات التي طرحتها الاتجاهات المختلفة[١]، وصولًا إلى ما يُحدّ النص به، «فالنص جملة، أو متوالية من الجمل...»[٢]، وهو «إنجاز اعتمد في توليده على فعل لساني وعمل لغوي»[٣]، وهو «وحدة لغويّة في طور الاستعمال»[٤]، أو «مظهر دلالي يتم من خلاله إنتاج المعنى لدى المتلقي»[٥]، وهو «كُلّ مترابط يؤدي الفصْل بين أجزائه إلى خلل في معناه»[٦]، وهو أيضًا «كلّ خطاب تم تثبيته بواسطة الكتابة»[٧]، وهو «شكل مغلق له بداية ونهاية»[٨]، ومن تعريفاته أيضًا أنّه «نظام من الإشارات... لا يعترف إلا بترتيبه الخاص»[٩]، و«نظام من القواعد المحدودة العدد يقوم عليها أداؤه»[١٠]، و«جهاز ينظمه تماسك لغوي خاص»[١١]، وبينّ (هاليداي) ورقية حسن

١- سعيد بحيري، علم لغة النص: المفاهيم والإجراءات، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، ١٩٩٧، ص ١٩٢. قاسم المومني، علاقة النص بصاحبه: دراسة في نقود عبد القاهر الجرجاني الشعريّة، عالم الفكر، ٢٥ (٣)، ١٩٩٧، ص١١٨.

٢- ينظر تعريف (برينكر) في: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٠٧، وينظر تعريفات (شميت) و(هارفيج) و(هارتمان) في المرجع نفسه، ص١٠٨- ١٠٩.

٣- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٢، ص١٨، ١٢٠.

4- Halliday (M.A.K) & R. Hassan- Language، Context and Text: Aspects of Language In a Social- semiotic perspective، 2nd ed، Oxford University Press، London، 1989، P. 37
وينظر: Halliday & Hassan - Cohesion in English language، Longman، London، 1976، P. 8

٥- سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، ص٣١.

٦- سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٠٨.

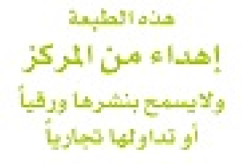
٧- ينظر تعريف (بول ريكور) في: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٦٤، ١٩٩٢، ص٢١٩.

٨- عبد الملك مرتاض، النص الأدبي من أين وإلى أين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط١، ١٩٨٣، ص١٨.

٩- فريدناند دي سوسير، علم اللغة العام، تعريب صالح القرمادي وزميليه، ط١، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥، ص٤٣.

10- P.5 Chomsky (Noam)، Syntactic Structures، Paris، Mouton، 1981،

١١- عبد السلام المسدي، النقد والحداثة، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٨٣، ص٧٣.



أنّ النص «وحدة دلاليّة، وليست الجمل إلا الوسيلة التي يتحقّق بها النص»[١]؛ فكلّ متتالية من الجمل تشكل نصًا، شريطة أن يكون بين هذه الجمل علاقات، أو على الأصح أن يكون بين عناصر هذه الجمل علاقات، ويرى لوتمان أن النص يعتمد على مكوّنات متعدّدة، هي[٢]:

التعبير: (الكل) ويقصد الجانب اللغوي.

والتحديد: أي إنّ النص يحتوي على دلالة غير قابلة للتجزئة.

والخاصية البنيويّة: أي إنّ النص لا يمثل مجرد متوالية من مجموعة علامات تقع بين حدّيْن فاصلَيْن فحسب، بل إنّ التنظيم الداخلي لازم للنص.

ويعرّف الأزهر الزناد النص بأنّه: «نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض، هذه الخيوط تجمع عناصره المختلفة والمتباعدة في كلّ واحد، هو ما نطلق عليه مصطلح «نص»»[٣].

وعرّف (بيوجراند) النص بأنه: «حدث اتصالي تتحقق نصيّته إذا اجتمعت له سبعة معايير، وهي: الربط، والتماسك، والقصديّة، والمقبوليّة، والإخباريّة، والموقفيّة، والتناص»[٤]، فإذا ما تحققت هذه المعايير أصبحت كفاءة النص عالية، الأمر الذي يسهل عملية الاتصال من جهة، ويحقق التأثير المطلوب بقوة وقْعه عند مستقبله من جهة أخرى.



ولهذا قال صلاح فضل: «علينا أَن نبني مفهوم النص من جملة المقاربات التي قدّمت له في البحوث البنيويّة والسيميولوجيّة الحديثة، دون الاكتفاء بالتحديدات اللغويّة المباشرة؛ لأَنّها تقتصر على مراعاة مستوى واحد للخطاب، هو السطح اللغوي بكينونته الدلاليّة»[٥].

ولذلك رأى فضل أنّ تعريف (جوليا كريستيفا) للنص «جهاز عبر لغوي يعيد توزيع نظام اللغة بكشف العلاقة بين الكلمات التواصليّة، مشيرًا إلى بيانات مباشرة، تربطها بأنماط مختلفة من الأقوال السابقة والمتزامنة معها»[٦]، على تشابكه قد ظفر باهتمام خاص لأَنه

١- محمد خطابي، لسانيّات النص، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط١، ١٩٩١، ص١٣.

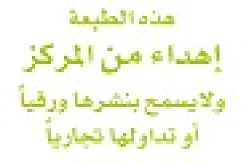
٢- ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١١٦-١١٧.

٣- الأزهر الزناد، نسيج النص، ص١٢.

٤- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص١٠٣-١٠٦.

٥- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٢١١.

٦- جوليا كريستيفا، علم النص، ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط٢، ١٩٩٧، ص٢١.



«أكثر من مجرد خطاب أو قول؛ إذ إنّه موضوع لعديد من الممارسات السيميولوجيّة التي يعتد بها على أساس أنّها ظاهرة غير لغويّة، بمعنى أنّها مكوّنة بفضل اللغة لكنّها غير قابلة للانحصار في مقولاتها»[١].

ويظهر ممّا سبق أنّ الاتفاق على مفهوم محدّد للنص أمر لا يمكن الوصول إليه؛ إذ «يجب أن يوضع في الاعتبار أنّ مسألة وجود تعريف جامع مانع للنص، مسألة غير منطقيّة من جهة التصوّر اللغوي، ويؤكد ذلك الاختلاف بين علماء اللغة الذين ينتمون إلى مدارس لغويّة مختلفة، حول حدود المصطلحات التي ترتكز عليها بحوثهم...، ومع ذلك يظلّ الوصول إلى تعريف يضم أكبر عدد من الملامح الفارقة للنص فكرة طموحًا، نتوسل إليها بمناقشة عدد لا بأس به من التعريفات التي طرحها أهم ممثلي هذا الاتجاه الجديد»[٢].

وقد تتبعت خلود العموش تعريفات هذا المصطلح في بعض دراساتها، وسعت إلى أن تخلص إلى ما يُحدّ به النص فقالت: «هو كلام متصل ذو وحدة جلية تنطوي على بداية ونهاية، ويتسم بالتماسك والترابط، ويتسق مع سياق ثقافي عام أنتج فيه، وينسجم مع سياق خاص يتعلق بالعلاقات القائمة بين القارىء والواقع بواسطة اللغة، وبين بداية النص ونهايته مراحل من النمو القائم على التفاعل الداخلي الذي يؤدي به إلى تحقيق وظيفته المتمثلة في خلق التواصل بين النص ومتلقّيه»[٣].

ولعلّ بعض ما جاء سابقًا جدير بإعادة مناقشته بصورة واضحة على شكل أسئلة محدّدة هي:

١- هل النص وحدة دلاليّة أم نحويّة؟

٢- ما معنى أنّ النص «كُلٌّ»؟

٣- ما معنى أنّ النص «مغلق» و«مكتمل»؟

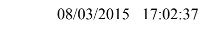
٤- هل يمكن أن يكون النص جملة واحدة؟

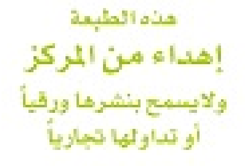
وفي جواب هذه الأسئلة فإني أقول بصورة أوليّة: إنّ النص وحدة نحويّة؛ فهو وإن كان من أكثر المناشط المعقّدة للغة فإنّه موضوع النحو الرئيس؛ فالنحو كما يفهمه الجرجاني:

١- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٢١٢.

٢- سعيد بحيري، علم لغة النص، ص ١٠٧.

٣- خلود العموش، الخطاب القرآني، ص٢٢.





«تعليق الكلم بعضها ببعض»[١]، والدلالة لا تنفصل عن هذه الفكرة، فهي جزء لا يتجزّأ من النحو.

أمّا كليّة النص فمعناها أنّك لا تستطيع فهم أجزائه وعلائقها إلا عبر بنية كليّة جامعة، وهذه الكليّة متّصلة بسياق هذا النص؛ فمتى وُجد سياق كليّ جامع وُجد النص، ولا ريب أنّ هذا مرتبط بالمتلقّي وقدرته على الحكم بأنّ ما يواجهه من شكل لغوي يمثّل كلًا واحدًا مؤتلفًا[٢].

أمّا الاكتمال عند علماء النص فهو الاكتمال النحوي والاكتمال الدلالي[٣]، وهو يضمن سمتَيْن أخريَيْن من سمات النص، هما: الاستقلاليّة والإغلاق[٤]، وتعني الاستقلاليّة أن لا ينضوي النص تحت وحدة أكبر منه، أمّا الإغلاق فيعني أنّ النص «له بداية ونهاية»[٥]، وهذا يتّصل بالبنية التركيبيّة التي لا تفتقر إلى تركيب آخر يتمّمها؛ فهي مكتفية مكتملة على صعيد الجمل، وعلى صعيد البنية الزمانيّة وترتّب أحداث النص.

ويُفهم من تعريفات العلماء المُحْدَثين أنّ النص قد يكون جملة واحدة، وقد يكون متوالية من الجمل؛ فلا تتوقّف النصيّة على صيغة تركيبيّة محدّدة (جملة/ متوالية جمل)، وإنّما على الإغلاق والاكتمال والترابط والانسجام؛ فالنص لا يمثّل مجرّد متوالية من مجموعة علامات تقع بين حدّين فاصلَيْن وحسب؛ بل إنّ التنظيم الداخلي لازم للنص.

■■■

١- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدة، ط٣، ١٩٩٢، ص٤.

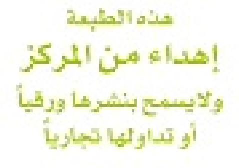
٢- ينظر: براون ويول، تحليل الخطاب، ص١٤.

٣- ينظر: Lozano، George، Discourse، Analysis، London، 1987، p19

٤- ينظر: سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، ص٩٣.

٥- ينظر: منذر عياشي، الكتابة الثانية: فاتحة المتعة، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ١٩٩٨، ص١١٨.





ثالثًا: نحو النص

طرح الباحثون الغربيون سؤالًا كبيرًا في غمرة اهتمامهم اللافت بالنص في الدراسات المعاصرة مفاده: أيّ نحو هو الذي يصلح لوصف النصوص؟ وهل دراسة «النص» هي جزء من اللسانيّات؟

ومردّ هذا السؤال أنّهم كانوا يعدّون «الجملة» -ومنذ وقت بعيد- هي أكبر وحدة للوصف اللغوي[1]؛ فالنص بهذا يخرج عن حدود اللسانيّات؛ ولا ريب أنّ هذا السؤال له وجاهته الكبيرة؛ فإنتاج النص وتلقّيه يعدّان من المناشط المعقّدة للغة، ولذا وجد الباحث مَن شكّك في بواكير القرن الماضي بإمكانيّة بناء نحو للنص، ورأى بعضهم أنّ النص «مظهر من الاستعمال اللغوي غير قابل للتحديد»[2]، لكنّ علماء لغة النص في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي تجاوزوا هذا التشكيك، ومضوا يجربون نماذج مختلفة للتحليل والوصف.

والناظر في هذه الجهود -الغربية منها والعربية على السواء- يلاحظ أنّ الذي شغل أولئك العلماء سؤالان، لعلّ الإجابة عنهما هي نفسها الإجابة عن سؤال: «هل يمكن بناء نظام للنص يطرد في النصوص كلّها؟»:



الأوّل: أيّ «نحو» هو الذي يصلح لمعالجة النصوص؟ هل يمكن أن يقوم «نحو الجملة» بهذه المهّمة؟

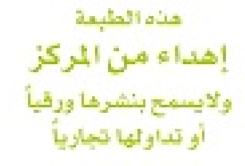
الثاني: هل يصدق «نحو النص» على أيّ نص؟ وبمعنى آخر: هل يتّسم هذا النحو بالمعياريّة؟

كان من الطبيعي -بادئ الأمر- أن يتجه علماء النص لنحو الجملة، وأن يستخدموا نهجًا مماثلًا للنهج الذي اتبع في وصف الجملة[3]، لكنّ هذا المسعى لم يحقّق المطلوب، فقد كان من العسير على أدوات نحو الجملة أن تتسع لوصف هذه الوحدة (النص) التي تتشكل من أجزاء مختلفة، تترابط أفقيًا على المستوى النحوي، لكنّها من جهة أخرى تترابط رأسيًا عبر آفاق الجانب الدلالي، كما تربط أبنيته علاقات ينتمي الكثير منها إلى المستوى التداولي،

١- ينظر: بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص٨٨.

٢- ينظر: Bloomfield، Leonard، linguistics، 3rd edition، Newyork، 1950، p.13.

٣- ينظر حول هذه المحاولات: مازن الوعر، الاتجاهات اللسانيّة المعاصرة ودورها في الدراسات الأسلوبيّة، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٢، العدد الثالث والرابع، ١٩٩٤، ص١٧٣-١٨٠.



كما أن وصف نحو للنص يقتضي الوقوف على خليط متنوّع من العلوم، يتجاوز بعضها النظام اللغوي، ولذا بدأ (ڤان ديك) (Van Dijk) يوسّع في بحوثه حول النص المفردات المتعلقة بالإدراك، وتخزين البيانات، والذاكرة، وسبل الاسترجاع، وعدّها جزءًا رئيسًا في نحو النص[١].

يتجه علماء النص لنحو الجملة؛ يقول (بارت) (Barthes) إن النص «لا ينتمي للنظام اللغوي، لكنّه على علاقة وشيجة معه»[٢]، ممّا يجعل مهّمة نحويي النص معقدة للغاية.

إنّ التحديات السابقة دفعت الباحثين في علم النص باتجاهين: الأوّل منهما سعى إلى توسيع معطيات نحو الجملة وتصوره ليشمل النصوص، والثاني سار باتجاه بناء نحو جديد للنص، يفترق عن نحو الجملة في الغاية والأدوات[٣]، وهذا التوجه هو الأكثر شيوعًا، وإليه تنتمي معظم النماذج المقدّمة، ورفع بعضهم هذه المقولة شعارًا: «إن أي نحو للجملة لا يمكن أن يكون له جدوى إلا إذا كان جزءًا من نحو الخطاب»[٤].

١- نحو النص في التراث العربي:




تصدر هذه الدراسة عن فكرة مفادها أنّ النحو بمعناه الشامل عند العرب يتّسع ليشمل وصف النصوص، ويمكن رؤية هذا بوضوح برصد بيانهم لمجال هذا العلم وطبيعته، وتحديدهم لغايته ووظيفته؛ فالنحو عندهم «انتحاء سمت كلام العرب»[٥]، فمجال هذا العلم دراسة نظام كلام العرب، وكلام العرب قد يكون جملة أو عبارة أو نصًّا، بل إنّ النصوص والخطابات ستكون المجال الأوسع؛ ذلك أن الناس في اللغة التواصلية يستعملون متوالياتٍ متصلة من الجمل، أو يستعملون نصوصًا، وخطابات مكتملة، ويشير كثيرٌ من

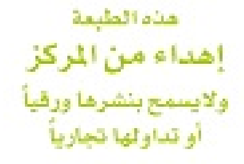
١- ينظر: Van Dijk، Text & context، Longman، London، 1977، P.44.

٢- رولان بارت، نظرية النص، ترجمة محمد خيري البقاعي، مجلة العرب والفكر العالمي، بيروت، ١٩٨٨، ص٩١.

٣- ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص٩٢-١٤٥.

4- Wilber Pickering، «A Frame work for Discourse Analysis»، Summer Institute Linguistics، publication No. 64، 1980، p.5.

٥- ابن جنّي، الخصائص، ج١، ص٣٤-٣٥.



تعريفاتهم إلى أنّ النحو معنيّ بمعرفة أجزاء الكلام «التي ائتلف منها»[١]، والائتلاف مكان ظهوره البيّن والساطع هو النصوص والخطابات أكثر منه في الجمل القصيرة المنبتّة عن سياقاتها.

وفي جانب وظيفة هذا النحو وغايته، يقول ابن السرّاج: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب»[٢]، وأضاف ابن جني: «ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها، فينطق بها وإنْ لم يكن منهم، وإنْ شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها»[٣]؛ فوظيفة هذا النحو وغايته، أن يمتلك مستعمل اللغة كفاءة إنشاء كلام يجري على سنن العربية ونظامها، وكفاءة تصويب هذا الكلام وتدقيقه وفقًا لهذه السنن، وأضاف ابن الناظم إضافة نوعيّة لهذا، حين حدّ النحو بأنّه: «العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني أحكام الكلم في ذواتها، أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني، من الكيفية، والتقديم والتأخير؛ ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم، وفي الحذو عليه»[٤]. فهو باستخدامه كلمتي «الحذو» و«الفهم» حدّد هدف النحو وغايته بأمرَيْن: الأوّل: الاقتدار على إنتاج الكلام بتشكيلاته المختلفة، وهذه قد تكون جملة أو نصًّا، بل إن تأدية المعاني في الغالب يحتاج إلى متواليات من الجمل أو نصوص، ويحدث ذلك بوقوف منتج التشكيل الكلامي على نظام كلام العرب، وليس نظام الجملة وحسبُ عند العرب: تأليفًا، وترتيبًا، ضمن ضابطي الصحّة والمقبولية، والثاني: كفاءة فهم كلام العرب، الذي قد يكون جملة أو نصّا، ضمن ضابطي الصحة والمقبولية أيضًا[٥]. ويلاحظ أن هاتين النقطتين تقتربان إلى درجة المطابقة مع ما حدّده (فّان ديك) من وظائف لنظام النص، بأنّه «إنتاج البنيات النصيّة



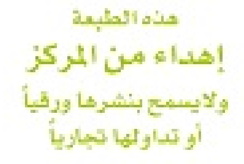

١- ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، المقرّب ومعه مثل المقرّب، تحقيق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨، ص٦٧.

٢- ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج١، ص٣٧.

٣- ابن جنّي، الخصائص، ج١، ص٣٤-٣٥.

٤- بدر الدين بن الناظم، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٠، ج١، ص٢-٣.

٥- ينظر: خلود العموش، الملامح الكبرى لنظام النص: سورة الزلزلة نموذجًا، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، ٤ (٢)، ٢٠٠٨، ص٢٧٩.



في مرحلة الأداء، وإعادة إنتاجها بالفهم في مرحلة التلقي»[١]، بل إنّ عبارة ابن الناظم قد جاءت أكثر وفاءً ووضوحًا.

ولعلّ من التعريفات التي تعضد هذا الذي ذهب إليه ابن الناظم، ما أورده صاحب «المستوفى في النحو» من أنّ النحو «صناعة علميّة ينظر إليها أصحابها في ألفاظ كلام العرب، من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم، لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداها إلى الأخرى»[٢].

فما أطلق عليه التعريف مصطلح «النظم» هو الشكل اللغوي الذي «يتألف بحسب استعمالهم» فيكون جملة، أو متوالية جمل، أو نصًا، وتجاوز صاحب التعريف به مسألة الشكل، إلى مسألة الربط بين التركيب ودلالته؛ فيتوصل من دراسة البنية التركيبية «صيغة النظم» وما يتصل بها من (صوت، وصرف، ومعجم، ونحو...) إلى المعنى، أو يبدأ بدراسة البنية الدلاليّة «صورة المعنى» ليفسّر بها بنية التركيب؛ فالنحو عنده مسؤول عن تحقيق كفاءتي: إنتاج الكلام وفهم دلالته، وهما العمود الرئيس لنظام النص. وهنا يتّضح أنّ وضع نحو للنص هو جزء من غايات علم النحو العربي، وليس بدعًا من الأمر، فهذا النحو إنّما نشأ في ظل النصّ الكريم، وبسبب منه[٣].



وما تمييز النحو بإضافة كلمة «النص» أي «نحو النص»، إلا لتمييزه عن مجمل الممارسات النحويّة العربيّة النظريّة على أرض الواقع التي ارتبطت بالجملة وحسب.

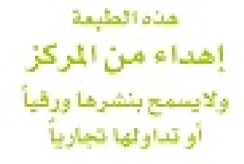
فالنحو عند العرب -كما أفهمه- نحو واحد يتّسع لوصف الجملة والنص، ويعبّر محمد الشاوش عن عمل النحاة العرب بقوله: «والمرء لا يشعر وهو يطلع على ما وضعوا بأنه تجاه نظريتين بنيت الواحدة منهما للجملة والأخرى للنص، بل هي النظرية الواحدة بما فيها من قواعد خاصة بكل مجال، وقواعد عامة مشتركة بين المجالين، فلا فرق إلا بحسب ما يقتضيه الفرق بين الوحدات التي تجري فيها تلك القواعد والأحكام...»[٤].

1- .Van Dijk، Text & Context، p.121

٢- الفرخان، كمال الدين أبو سعيد بن علي بن مسعود بن محمود بن الحكم، المستوفى في النحو، تحقيق محمد بدوي، ط١، دار الثقافة العربيّة، القاهرة، ١٩٨٧، ج١، ص٣.

٣- ينظر: خلود العموش، الملامح الكبرى لنظام النص، ص٢٨٠.

٤- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، جامعة منوبة، تونس، والمؤسسة العربية للتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ج ٢، ص ١٢٦٧.



وإنّ القارىء المتفحّص لهذا التراث يجد أنّ كثيرًا من مباحث الجملة في العربيّة يمكن أن توصف بها وحدات لغويّة أكبر منها، مثل: التركيب، والتضام، والاتساق، والمناسبة، والنظم، والسياق، والنسيج، والتلاؤم، ويتّضح ذلك في علوم العربيّة المختلفة، ولعلّ أبرزها في هذا الباب:

أ- في الدرس النحوي:

حدّ النحاة القدامى علم النحو بأنّه: «انتحاء سمت كلام العرب»[١]؛ فمجال هذا العلم دراسة نظام كلام العرب، وكلام العرب قد يكون جملة أو نصًّا، ويشير كثيرٌ من تعريفاتهم إلى أنّ النحو معني بمعرفة أجزاء الكلام «التي ائتلف منها»[٢]؛ والائتلاف مكان ظهوره البيّن هو النصوص والخطابات، أكثر منه في الجمل القصيرة المنبتّة عن سياقاتها[٣].

وما تأكيد اللغويين ضرورة معرفة الكاتب لطبائع الناس وثقافتهم، إلا صدى لمثل هذه الأقوال، ويبدو أنّ المبرّد (٢٨٥هـ) كان يؤكد أنّ المفردة لا تؤدي معنى إلا إذا اتسقت مع غيرها؛ إذ يقول: «اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا وإذا قرنتها بما يصلح حدث المعنى»[٤]، كما أشار إلى الظروف المحيطة بالكلام، وما لها من تأثير في الفهم[٥].

وتتّضح معالجة ابن الأنباري (٣٢٧ هـ) لارتباط الكلام من حيث النظم والبناء والتلاؤم في قوله: «إنّ كلام العرب يصحّح بعضه بعضًا، ويرتبط أوله بآخره ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه»[٦]، وهذا ما يؤكده اليوم اللغويون المُحْدَثون في اتساق النص، وانسجام أجزائه وتلاؤمها.

ولعلّ حديث الرماني (٣٨٦ هـ) عن الحذف، واعتبار كلّ كلمة تسقط من العبارة تكون

١- ابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٤-٣٥.

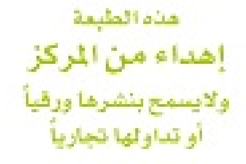
٢- ابن عصفور الإشبيلي، المقرب ومعه مثل المقرب، ص٦٨.

٣- ينظر: خلود العموش، الملامح الكبرى لنظام النص، ص٢٨٢.

٤- المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٢٦-١٢٧.

٥- ينظر: المرجع السابق، ج٤، ص١٢٦-١٢٧.

٦- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٧هـ)، الأضداد، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، سلسلة التراث العربي، الكويت، ١٩٦٠م، ص٢٢.



مفهومة من السياق[1]، من الأدلة الجليّة على معرفة علماء العربية بالسياق وفهمه وإبراز أثره في تحليل الكلام.

وأدرك ابن جني (٣٩٢ هـ) «العلاقات النحويّة (الوظيفيّة) بين الكلمات التي تتخذ منها موقعًا معينًا في الجملة حسب قوانين اللغة، حيث كلّ كلمة في التركيب لا بد أن تكون لها وظيفة نحويّة من خلال موقعها، فهو يدرك تمامًا وجوب مراعاة القوانين النحويّة من أجل وضوح المعنى وإبانته»[2].

أمّا المعالجة التي تجاوزت عتبة الجملة في إطار نظريّة الإعراب، فتتمثل في مبحث (إعراب الجمل)، وإعراب الجمل كان عبارة عن إشارات متفرّقة في كتب النحو هنا أو هناك؛ بدءًا بأبي حيّان (٧٤٥هـ) في الارتشاف[3]، ثم المرادي (٧٤٩هـ) في رسالة جمل الإعراب[4].

وأشهر من تناول إعراب الجمل هو ابن هشام (٧٦١هـ) في مغني اللبيب[5]، حيث خَصَّص لذلك بابًا كبيرًا من كتابه مغني اللبيب.

أمّا في جانب التطبيق فقد دعا أمين الخولي إلى تجاوز مستوى الجملة إلى ما وراء الجملة في الفقرة والنص، يقول: «... فالبحث في المعاني إنّما هو بحث في طرفي الجملة -المسند والمسند إليه- وتوابعهما... ونجد أبحاث البيان لا تتجاوز دائرة الجملة أيضًا... أمّا وراء بحث الجملة فلا تجد شيئًا، بل تجد أنّ الأبحاث التي كان المرجو لها أن تتجاوز الجملة



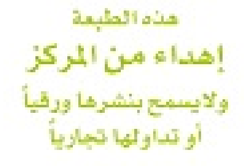

١- ينظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (٣٨٤هـ)، النكت في إعجاز القرآن، من كتاب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله، محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٦، ص٧٠.

٢- عبد الكريم مجاهد، الدلالة عند ابن جني، مجلة الدارة، السعودية، ٩(١)، ١٩٨٣، ص١٦٩.

٣- ينظر: أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨، ج٣، ص١٦١٧.

٤- ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم (٧٤٩هـ)، رسالة في جمل الإعراب، تحقيق: سهير محمد خليفة، حقوق الطبع محفوظة للمحققة، ١٩٨٧، ص٦١-١٣٢.

٥- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص٤٥. لتفصيل أكثر في البدايات الأولى للاهتمام بإعراب الجمل، ينظر: إبراهيم الخنود، الجمل المختلف في إعرابها، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد السادس، ع١، ٢٠٠٤م، ص ٢١. ويمان منور المهدي، مبحث «إعراب الجمل» ودوره في وصف الترابط النصي سورة الجاثية نموذجًا، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن، ٢٠٠٩، ص٢٥-٦٠.



قد ردّت إليها، وألزمت حدودها فقط؛ فالبحث في الإيجاز والإطناب والمساواة مثلًا كان يصحّ فيه النظر إلى غرض الأديب كلّه، وكيف تناوله، وهل أسهب في ذلك أو أوجز... لكنّهم لم ينظروا من ذلك إلا إلى الجملة أو ما هو كالجملة وراحوا يفاضلون بين جملة (القتل أنفى للقتل)، وجملة (في القصاص حياة) (كذا) بعدِّ حروفها، فهذا التضييق في دائرة بحث البلاغة... وأمّا التحلية فبأشياء منها توسعة دائرة البحث وبسط أفقه، فلا يقتصر على الجملة... فإنّنا اليوم نمدّ البحث بعد الجملة إلى الفقرة الأدبيّة، ثمّ إلى القطعة الكاملة من الشعر أو النثر. ننظر إليها نظرتنا إلى كلّ متماسك، وهيكل متواصل الأجزاء، نقدّر تناسقه وجمال أجزائه، وحسن ائتلافه...»[(١)].

وهذه دعوة قيّمة ومبكرة جدًا، وقد كانت حَريّة –لو وجدت مَن يتابعها– أن تحدث ثورة في الدرْس اللساني والبلاغي في العربيّة، تنتقل به من «نحو الجملة» إلى «نحو النص»[(٢)]. وتبدو هذه الرؤية ناضجة، وصاحبها يُشخّص أسباب ضيق مجال الدراسة اللغويّة وعدم إتيانها بشيء ذي بال قياسًا على ما يتوقع من توسيع دائرة البحث، لكنّها ذهبت أدراج الرياح.

ب– في الدرس البلاغي:

الناظر إلى البلاغة يرى أنّها السابقة التاريخيّة لعلم النص؛ إذا أخذ في الاعتبار توجهها العام المتمثل في وصف النصوص وتحديد وظائفها المتعدّدة... وكذا تتوجه إلى المستمع أو القارىء لتؤثر فيه، وتلك العلاقات ذات خصوصيّة في البحث اللغوي النصّي.

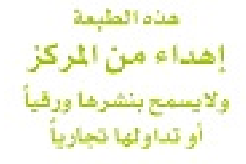
ومن ذلك الإشارات النصيّة التي ضمّنها الجاحظ (٢٥٥ هـ) كتابه (البيان والتبيين)، نحو قوله: «وإذا كانت الكلمة ليس موقعها إلى جنب أختها مرضيًا موافقًا، كان على اللسان عند إنشاد ذلك الشعر مؤونة»[(٣)]، ومثل ذلك حديثه عن مناسبة الكلام



١– أمين الخولي، فن القول، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٤٧. ص٥٢، ١٨٦؛ وينظر: أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، القاهرة، ط١، ١٩٦١، ص١٦٥–١٦٧، وص٢٦٦.

٢– سعد مصلوح، مشكل العلاقة بين البلاغة العربيّة والأسلوبيّات اللسانيّة، بحث منشور ضمن ندوة: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، نادي جدة الأدبي الثقافي، ١٩٩٢، ص٨٣٩–٨٤٠.

٣– الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر(ت٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٥م، ج١، ص٦٧.



للسياق غير اللغوي «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار السامعين»[١].

وخصّص عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) أبوابًا كاملة لمفهوم التضام ومقوّماته[٢]، وهو ما عرف عند علماء اللغة النصيّين بمصطلح (السبك)، من مثل: التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والحذف والإضمار، والعطف وأدواته المختلفة... إلى غير ذلك من الأبواب التي عُرفت باصطلاح المُحْدَثين، من مثل: الإحالة، والربط، والإعلامية... .

ويبدو أن الزمخشري (٥٣٨ هـ) كان متأثرًا بالجرجاني، لاسيما فيما يتعلق بالسياق اللغوي وغير اللغوي، وأثره في القضايا النصيّة واللغويّة كالتقديم والتأخير والحذف والوصل والفصل، إلى جانب نظره في وحدة التركيب وأثرها في فهم المعنى، ففي قوله تعالى:﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ سورة البقرة، آية ٢، وجد الزمخشري أنّ نظم الآية، وضمّ الألفاظ بعضها مع بعض هو الذي أظهر دلالتها، يقول: «جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق؛ وذلك لمجيئها متآخية آخذًا بعضها بعنق بعض»[٣].

ولا يبتعد ابن الأثير (٦٣٧ هـ) عن علماء العربيّة في النظر إلى التركيب، وفي كون الألفاظ وهي مفردة ليس لها معنى مثلما هي في التركيب أو السياق؛ «لأنّ معنى المفردة يتداخل بالتركيب ويصير له هيئة تخصّه»[٤]؛ فالكلمات وهي مفردة لا تحتاج إلى تفسير، «وإذا نظرنا إليها مع التركيب احتاجت إلى استنباط وتفسير»[٥].

ومن أهم المباحث البلاغيّة التي يبرز فيها الفكر النصّي عند العرب مبحث «**الفصل والوصل**»[٦].



١- الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص١٣٩.

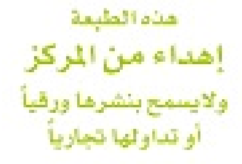
٢- ينظر تفصيل ذلك عند: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص١٠٦، ١٤٦، ٢٢٢. وهي أبواب التقديم والتأخير، والحذف، والفصل والوصل على الترتيب.

٣- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨ هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأَقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨، ج١، ص٢١-٢٩.

٤- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد (٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط ١، ١٩٥٩، ج١، ص١١٦.

٥- المرجع السابق، ج١، ص١١٦.

٦- ينظر آراء البلاغيين حول هذا المبحث عند: الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص٦٤. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢٢٢.



ج- في علوم القرآن:

ولعلّ التفكير النصّي عند علماء العربية بلغ ذروته عند من ألّفوا في علوم القرآن؛ ذلك أنّ القرآن الكريم نص متكامل، لغة، ونظمًا، ودلالة، وبلاغة، يأخذ بعضه بعضًا، فيه التماسك والالتحام، وقوة السبك، فأبرزوا التماسك الصوتي والصرفي، والنحوي، والمعجمي، والدلالي، وكذلك التماسك النصّي، كما أكدوا المناسبة بين الحروف في الكلمة الواحدة، وكلمات الجملة الواحدة، وجملة النص الواحد ونصوص القرآن كلّه[1].

ومن أبرز الإشارات في ذلك ما ورد عند الزركشي (٧٩٤هـ) والسيوطي بعده (٩١١ هـ)، وإن كانت أقوال الأخير هي تكرار لأقوال الأول، فقد بحث هذان العالمان تحت مصطلح (المناسبة)[2] جلّ مفاصل التحليل النصّي بالمعنى الحديث، وإن كان علم المناسبة قد عمل به قبلهما.

ولعلّي لا أبالغ إن قلت إنّ البدء كان «النص» وليس الجملة؛ لكنّهم لّما عسر عليهم وصف النص ابتداءً بدأوا بالجملة، ولذلك وُجد «علم المعاني»، أو إن شئت «علم معاني النحو» الذي كان الجرجاني رائده، يسعى إلى أن يستأنف البحث باتجاه النص؛ فهو الحلقة المستأنفة في علم النحو -كما أراه- ولكنّ النحاة بعد الجرجاني لم يستكملوا البناء، إلا ما أراه عند ابن هشام في «مغني اللبيب» الذي أعدّه دراسة رائدة في وصف النصوص؛ إذ بدأ كتابه بالمفردات ثم جعل القسم الثاني للجمل، وتوّجه بمبحث «إعراب الجمل» الذي يعدّ منظومة متّسقة في وصف الترابط النصي[3].

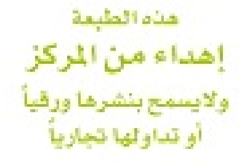
٢- نحو النص في الدرس اللغوي الحديث:

إنّ أي نحو للجملة لا يمكن أن يكون له جدوى إلا إذا كان جزءًا من نحو الخطاب، ونحو

١- ينظر: صبحي الفقي، علم اللغة النصي، ج١، ص٥٠.

٢- ينظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله(٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ج١، ص٣٧. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، بيروت، ١٩٩٧، ج٢، ص١٠٨.

٣- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص٤٥. وإبراهيم الخنود، الجمل المختلف في إعرابها، ص ٢١. ويمان منور المهدي، مبحث «إعراب الجمل» ودوره في وصف الترابط النصي، ص٢٥-٦٠.



النص في العربيّة يندرج تحت حدّ علم النحو بمعناه الواسع، الذي يعني انتحاء سمت كلام العرب، وكلام العرب قد يكون جملة أو عبارة أو نصًا.

أمّا نحو النص كما استقر في الدرس اللغوي الحديث فهو فرعٌ من اللسانيات يدرُسُ النصَّ بوصفه الوحدة اللغويّةَ الكبرى، ويبيّنُ جوانب عديدة فيه منها: التماسك والترابط ووسائله، وأنواعه، والإحالة أو المرجعيّة وأنواعها، والسياق النصّي وأثر المشاركين في النص عند إنتاجه وتلقّيه سواء كان منطوقًا أم مكتوبًا[1]. وهو علمٌ بمبادئَ وأصولٍ يُعرَفُ بها تماسكُ النص انسجامًا واتساقًا، وغرضُه معرفةُ مدى تحقُّقِ نصيّةِ النص، وتمكينِ قائله من السير على قواعده[2]؛ «فالنصوص تجري وفقًا لنظام سديد»[3]، كما يقول (فاينريش).

ونحو النص كذلك، هو العلم الذي يمكّنك من كفاءة إنتاج النصوص المختلفة، متفقة مع سياقاتها المتعدّدة، وكذلك مهارة فهم النصوص، والوصول إلى دلالتها عبر وصف نظامها، الذي ائتلف على نحو مخصوص ليؤدّي هذه الدلالة.

وهو كذلك العلم الذي يدرس أي ظاهرة نصيّة وفقًا لعلاقة النص بالسياق، من مثل: مجموعة الظواهر التي درسها (هاليداي) للوصول إلى الخواص الأسلوبيّة للنصوص الأدبيّة، ومنها دراسة أطوال الجمل في النص وعلاقتها بالسياق، وغيرها من الظواهر.

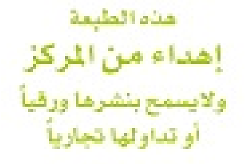
فهو منهج من مناهج التحليل اللغوي، يستشرف المعنى الكلّي للنص، ويحلّل الأجزاء والمكوّنات في ضوء النظرة الكليّة الشموليّة للنص؛ فالمعنى في نحو النص يتحدّد من النص لا من الجملة، ويمكن لمحلل النص تفسير جملة ما بجملة لاحقة لها أو سابقة عليها، من منطلق القول بكليّة النص، وقد ارتبط نحو النص منذ نشأته ارتباطًا وثيقًا بتحليل الخطاب، والنظر إلى النص على أنّه بنية كليّة لا على أنه جمل فرعيّة، وقد تطور النحو بظهوره من نحو



١- ينظر: صبحي الفقي، علم اللغة النصي، ص٣٦. وڤان ديك، علم النص: مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة سعيد بحيري، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١، ص٤٨؛ وڤان ديك، النص والسياق: استقصاء للبحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق،= =ط١، ٢٠٠٠، ص١٢-١٣. ومحمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص٢١٠، ص١٢٦٢-١٢٦٤. وسعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٣٣-١٣٤.

٢- ينظر: عثمان أبو زنيد، نحو النص: إطار نظري ودراسات تطبيقية، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ٢٠١٠، ص٣١.

٣- سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٩٢.



يحلل الجملة إلى نحو يحلل النص، فيتعامل معه بوصفه جملًا وسياقات، وظروفًا وفضاءات، تتعالق فيها المعاني وتترابط بما قبلها وما بعدها، فهو الأكثر اتصالًا بمجال تحليل النص.

وكان نحو النص إفرازًا حتميًّا لمجموعة من التحوّلات المعرفيّة والمنهجيّة التي جدّت في نظريّة اللغة، وأصولها، ومستوياتها ووظائفها، والفلسفة العلميّة الكامنة وراءها، وقد بدأ هذا الإفراز يتشكّل منهجيًا مع الدراسات التي توغلت في التنظيم الداخلي للنصوص، ولا سيّما دراسات (هارفنج) و(إيزنبرغ) ورقية حسن التي ظهرت سنة ١٩٦٨م؛ إذ سعى الأوّل إلى وصف التنظيم الداخلي للنص، واعتنى الثاني بالبحث في العوامل المتحكّمة في اختيارات صاحب النص، وعلاقات المجاورة بين الجمل، وجعلت الثالثة بحثها الموسوم بـ«علاقات التماسك النحويّة في الإنجليزيّة المكتوبة والمنطوقة» منصبًا على كشف علاقات الاتساق داخل النصوص، ومعرفة القواعد النحويّة التي تنظم النص[١].

ويعد (ڤان ديك) من أبرز الداعين إلى إقامة نحو النص؛ إذ سعى إلى إقامة تصوّر متكامل حول هذا العلم، حيث ظهر كتابه (بعض مظاهر أنحاء النص) عام ١٩٧٢م، اعترض فيه على النحو التقليدي ودعا إلى اتباع طرق جديدة في تحليل النص، والتعامل معه على أنّه بنية كبرى، وتحديد القواعد التي تحكم بنية المعنى الكلّي للنص[٢].

مهامّ نحو النص:

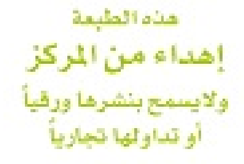
يحدّد نحو النص لنفسه هدفًا رئيسًا وهو «وصف الأبنية النصيّة ودراستها، وتحليل المظاهر المتنوّعة لأشكال التواصل النصّي»[٣]، ولكن الاتساع المعرفي الذي يختصّ به يجعل أداء مهمّته لا يعرف الاجتزاء، ولا يتوقف عند حد، وإنّما ينتقل من مستوى إلى مستوى آخر، وفي إطار وحدة كليّة، وفي صورة منظمة، بحيث يعالج ظواهر نصّية مختلفة مثل: علاقات التماسك النحوي النصّي، وأبنية التطابق والتراكيب المحوريّة، وحالات الحذف، والجمل المفسّرة، والتحويل إلى الضمير، والتنويعات التركيبيّة وتوزيعاتها في نصوص فرديّة، وغيرها من

١- ينظر: إبراهيم خليل، الأسلوبيّة ونظريّة النص، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص١٢٩-١٣٠، ص١٣٥.

٢- ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص٢١٩.

٣- أحمد عفيفي، نحو النص، ص٣١.





الظواهر التركيبيّة التي تخرج عن إطار الجملة المفردة، التي لا يمكن تفسيرها تفسيرًا كاملًا دقيقًا إلا من وحدة النصّ الكليّة[١].

ويروم نحو النصّ أن يقدّم تفسيرًا مقنعًا لكثير من الظواهر التي توصف بالشذوذ في قواعد اللغة، ويمكن أن يكون معينًا على تفسيرها تفسيرًا مقنعًا[٢]؛ لأنّ نحو النصّ ينظر إلى النصّ كلّه، ولا يقف عند بنائه التركيبي إلا بقدر ما يؤثر هذا الركن البنائي في النصّ الكلي؛ لذلك يسعى نحو النصّ إلى إبراز الطبيعة الكليّة للنصوص بواسطة الوصف والتحليل وربط ذلك بالحاجات الاجتماعيّة[٣]، واتفقت آراء مجموعة ممَّن عالجوا النصّ على أنّ وظائف «نحو النصّ» ومهمّاته تنحصر في أمرَيْن هما: الوصف النصّي؛ والتحليل النصي[٤].

ويشمل الوصف والتحليل مختلف العلاقات الداخليّة والخارجيّة للنص بأبنيته ومستوياته المختلفة، وشرح المظاهر العديدة لأشكال التواصل واستخدام اللغة، وبيان التأثيرات التي تحدثها النصوص على المتلقين[٥]، كما يشملان وصف الجوانب المختلفة لأشكال الاستعمال اللغوي وأشكال الاتصال وكيفيّة قيام النصّ بوظائفه[٦].




فمهام نحو النص تتجاوز المهمة التقليديّة لعلم اللغة، ولا تقتصر مهامه على مجرد تنظيم الحقائق اللغويّة فحسب، ولا تقف عند المستويات اللغويّة، الصوتيّة والصرفيّة والدلاليّة بواسطة وصف ظواهر كلّ مستوى وتحليلها، وإنّما تعدّته إلى الاهتمام بالاتصال اللغوي

١- ينظر: محمد العبد، اللغة والإبداع الأدبي، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٨٩، ص٣٣.

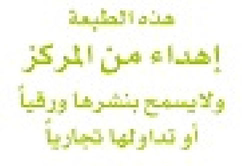
٢- ينظر: سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، بحث منشور ضمن «دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام هارون»، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٠، ص٤١٦.

٣- ينظر: هاينه من وفيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة فالح بن شبيب العجمي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٩٩٩، ص٣.

٤- ينظر: صبحي الفقي، علم اللغة النصّي بين النظريّة والتطبيق، ج١، ص٥٥.

٥- ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٣١٨-٣١٩، وجميل عبد المجيد حسين، (٢٠٠٣). علم النص: أسسه المعرفيّة وتجلياته النقديّة. مجلة عالم الفكر،٢(٣٢)، ١٤٩-١٥٠.

٦- ينظر: ڤان ديك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص١١؛ ونور الدين السّد، مفارقة الخطاب الأدبي للمرجع، المؤتمر العلمي الثالث (تحليل الخطاب العربي)، جامعة فيلادلفيا، جرش، (١٠-١٢ أيار ١٩٩٧)، ص٢٩٧.



وأطرافه وشروطه وقواعده وخواصّه وآثاره، وأشكال التفاعل ومستويات الاستخدام وأوجه التأثير التي تحققها الأشكال النصيّة في المتلقي، وأنواع المتلقين وصور التلقي وانفتاح النص وتعدد قراءاته[١]، فهو يهدف إلى صياغة نظريّة نصيّة عامة تشكل الأساس لوصف شامل للأشكال النصيّة المتباينة وعلاقاتها المتبادلة يسهم مع النظرية اللغويّة في تشكيل نظريّة عامة للاتصال الفعلي الذي يحدث عبر النص[٢].

ومع ذلك فما زال نحو النص «مفتقرًا إلى إثبات هويته بشكل نهائي، وتحديد ملامح صورته إذا قيس بالعلوم الأخرى، أو قيس ببقية فروع علم اللغة ذات التاريخ الطويل؛ لأنّ نحو النص يتطور بسرعة، لم يستقر بعد على شكل نهائي، كما أنّه علم بيني بامتياز، ولهذا فإنّ حصر موضوعاته بشكل نهائي جامع مانع فوق إمكان الباحث؛ نظرًا لهذا التطور السريع المتلاحق، علاوة على اختلاف المناهج والمدارس اللغويّة التي تشكل عدم استقرار لموضوعاته بشكل نهائي، لذلك فإنّ كثيرًا من نظرات هذا الاتجاه وتحليلاته لمّا تستقر»[٣].

■ ■ ■

١- ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٦٢-١٦٣.

٢- ينظر: سعيد بحيري، اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص، مجلة علامات في النقد، ١٠ (٣٨)، ص ١٤٦.

٣- المرجع السابق، ص ١٦١.

رابعًا: الأمثال العربيّة: مجمع الميداني نموذجًا

تشكل الأمثال بنمطها اللغوي الشفاهي العفوي أبسط أشكال التعبير الأدبيّة الفنيّة، وأوجزها عند معظم الشعوب، وتعكس مشاعر الناس، وأفكارهم وتصوراتهم لحياتهم، وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم، ومعظم مظاهر نشاطات حياتهم الأخرى، وتعبّر عنها بصورة حيّة، تصدر عن مختلف مستويات الجماعات الإنسانيّة بكافة المعايير التصنيفيّة لمستويات البشر على اختلاف حضاراتهم(١).

ولأهميّة هذه الأمثال، عُنِي العلماء المسلمون بجمْعها، وتدوينها، ونسبتها إلى قائليها إن توثّقوا من ذلك، وإيراد القصص والأخبار التي تعين على فهمها، منذ زمن مبكر، حيث شكلت هذه العناية بالأمثال بداية حركة جمْع اللغة وتدوينها، فرُويت الأمثال ضمن أيام العرب، وأشعارها، وأخبار فرسانها، وأجوادها، وعُقِدت لها مجالس العلم والدرْس، وتُنُوولَت بالشرح، والتفسير؛ لبعد العهد ما بين مضربها وموردها، وشكلت مادة تأديبيّة خصبة، كما تبوأت مكانًا مرموقًا في أدب المسامرة منذ بداية العصر الأموي، فجمعت بين الوعظ، والتهذيب، والمتعة، كما جمعت بين الخيال الشعبي، والأخبار الحقيقيّة، ممّا شكل مادة أدبيّة محبّبة للنفوس(٢).

١-معنى المثل في اللغة والاصطلاح:

أ- في اللغة:

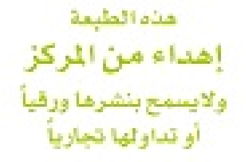
ذكر اللغويون للفظ المثَل معاني متعدّدة لعلّ أبرزها:

١- الشَّبَه، ويرى الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) أنّ المثَل بهذا المعنى يشمل المشابهة في أمور متعددة هي: الجوهر، والكيفيّة، والكميّة، والقدر، والمساحة(٣).

١- ينظر: رودلف زلهايم، الأمثال العربية القديمة، ترجمة رمضان عبد التواب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٤، ص٧-١٣. عفيف عبد الرحمن، الأمثال العربية القديمة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع ١٠، مجلد ٣، ١٩٨٣، ١٢-١٣.

٢- ينظر: زلهايم، الأمثال العربية القديمة، ص٧١-١٠٠. عبد المجيد قطامش، الأمثال العربية القديمة: دراسة تاريخيّة تحليليّة، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٨، ٣٩-٧٤.

٣- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦١، ص٤٦٢.



٢- المثَل، والنظير، والتسوية، والمشاكلة، والمماثلة، قال الزمخشري: «والمثل في أصل كلامهم بمعنى المثل والنظير»[١].

٣- الصفة، وذهب إلى ذلك أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)، وأيّده يونس بن حبيب (ت١٨٢ هـ)، والثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) وبها فسّر الأخير قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ سورة محمد، آية ١٥، وذهب إلى ذلك الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) أيضًا[٢] ومثلها: هو الخبر عنها.

٤- المثال، والحذو، والشاهد، والانتصاب، فكلّ ما كان شاخصًا لأمر ما، كان مثلًا له، وعلمًا يعرف به، فكأنّه ماثل بين اليدين، ومنتصب أمام العين[٣]. ويؤيد هذه المعاني الأصمعي (ت٢١٦ هـ)[٤]، والمبرّد (ت ٢٨٥ هـ)[٥]، وابن رشيق (ت ٤٥٦ هـ)[٦]، وهذا المعنى يرجّح اشتقاق لفظة المثل المادي الحسّي، فيمكن إرجاع معنى المادة حسيًا إلى البروز والشخوص؛ إذ قالوا مَثَل ومَثُل أي قام منتصبًا، ويرى ذلك (فلايشر) [٧]، ومصدر هذا الرأي ما نقله الميداني (ت ٥١٨ هـ) عن أحد العلماء قوله: «سُمّيت الحِكم القائم صدقُها في العقول أمثالًا لانتصاب صورها في العقول، مشتقة من المثول الذي هو الانتصاب»[٨]، ويميل عبد المجيد عابدين إلى اشتقاق المثل من التمثال اعتمادًا على قول الجوهري (ت ٣٩٨ هـ) «مثّلت له كذا تمثيلًا، إذا صوّرت له مثاله بالكتابة وغيرها»[٩]، وذلك من قبيل اشتقاق أسماء المعاني من

١- الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧، المقدمة، ج١، ص، ب.

٢- ينظر: مادة (مثل) في تهذيب اللغة للأزهري، ولسان العرب لابن منظور.

٣- ينظر: مادة (مثل) في الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور.

٤- الأصمعي، الأضداد، نشر أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩١٢، ص٣١.

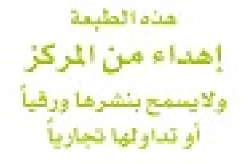
٥- المبرد، المقتضب، ج٣، ص٢٥٥.

٦- ابن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٢، ج١، ص ٢٨٠.

٧- ينظر: زلهايم، الأمثال العربية القديمة، ص٢٢.

٨- ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، المقدمة، ص١١-١٢.

٩- ينظر: عبد المجيد عابدين، الأمثال في النثر العربي القديم،دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٦، ص١-٥.



أسماء الأعيان؛ لأنّه يعيد إلى الأذهان معنى الشخوص والانتصاب، وبذلك يجمع المثل إلى معانيه المثال والمثول، والتصوير معًا[١].

ويتّضح من ذلك أنّ مادة (مثل) تدور حول الشبه والنظير والمماثلة ومناظرة الشيء للشيء، وذكر جواد علي أنّ كلمة (المثل) من المماثلة، وهو: «الشيء المثيل لشيء يشابهه، والشيء الذي يُضرب لشيء مثلًا، فيُجعل مثله، والأصل فيه التشبيه»[٢].

ب–المثل في الاصطلاح:

التفت ابن السكيت (ت ٢٤٣ هـ) في تعريفه للمثَل إلى مضرب المثل، ومخالفة لفظه له، واتحادهما في المعنى، فقال: «المثَل لفظ يخالف لفظ المضروب له، ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ»[٣].

أمّا المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) فقد التفت في تعريفه للمثل إلى وجه المشابهة بين الحالَيْن، مع ملاحظة السيرورة، فقال: «هو قول سائر يُشبّه به حال الثاني بالأول والأصل فيه التشبيه... فحقيقة المثَل ما جعل كالعلم للتشبيه بحال الأول... فمواعيد عرقوب علم لكل ما لا يصح من المواعيد»[٤].

١– ينظر: محمد جابر الفياض، الأمثال في القرآن الكريم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص٤٨–٥١.

٢– جواد علي، المفصل في تاريخ العرب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٩، ج٨، ص٣٥٤.
وورد في محيط المحيط لبطرس البستاني عن المثل قوله: «ويُطلَق في اصطلاح العلماء على الجزئي الذي يُذكَر لإيضاح القاعدة وإيصالِهِ إلى فهم المستفيد، كما يقال: الفاعل كذا، ومثالهُ زيدٌ، من: قام زيدٌ. وهو أعمُّ من الشاهد الذي يُستشهَد بِه في إثبات القاعدة. ويُطلَق عند الصرفيين على لفظٍ يكون فاؤُهُ واوًا كوعد،ويُسمَّى مثالًا واويًّا. أو ياءً، كيسر، ويُسمَّى مثالًا يائيًّا. وقد يراد بالمِثال الصيغة. يقال: أمثلة الماضي، وأمثلة المضارع، أي: صيغهما... والمثالة: الحصة من الكتاب يتعلُّمها الدارس ويسمّعها لأستاذِهِ دفعة واحدة...والمثل عند الفقهاء، ما يوجد لهُ مثل في الأسواق بلا تفاوت بين أجزائِهِ...والتماثل والمماثلة عند الحسابيين: كون العددين متساويين، كأربعة وأربعة... والمماثلة عند البديعيين: قسم من الموازنة، والتماثل عندهم قسم من السجع. والتمثيل عند المنطقيين هو المؤَلَّف من قضايا تشتمل على بيان مشاركة جزئيّ لجزئيّ في علَّة حكم؛ ليثبت ذلك في ذلك الجزئي، ويسميه الفقهاء قياسًا... وعند أهل البيان يطلق على المجاز المركب وعلى التشبيه». بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت: ١٩٧٧م، مادة: مثل، ٨٢٨–٨٢٩.

٣– ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، المقدمة، ص١١.

٤– ينظر: المرجع السابق، ص١١. والمثل في الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٤٠٧٠)، ج٣، ص٢٧٧–٢٧٨.



ويشير الفارابي (ت ٣٥٠ هـ) في ديوان الأدب إلى أنّ «المثل ما ترضاه العامة والخاصة في لفظه ومعناه حتى ابتذلوه فيما بينهم، وفاهوا به في السرّاء والضرّاء، فاستدرّوا به الممتنع من الدرّ، وتوصلوا به إلى المطالب القصيّة، وتفرّجوا به من الكُرَب المكربة، وهو من أبلغ الحكمة؛ لأنّ الناس لا يجتمعون على ناقص أو مقصّر في الجودة أو غير مبالغ في بلوغ المدى في النفاسة»[(١)].

ويظهر من هذا النص أنّ الفارابي يعمد في تحديد المثل، إلى اتّفاق عامة الناس وخاصتهم عليه، وبما كان في الإجماع والاتفاق على الشيء دلالة على الرضا به، وقد زاد في وضوح التعريف إضافة المعنى إلى اللفظ، ولذلك نال المثل عنده منزلة سنيّة حتى أصبح موضع الكلام، ومُتداوَل اللفظ في حالات الفرح والترح.

كما أنّ هذا التعريف يشير إلى مسألة «الإجماع» على الأمثال، بوصفها وسيلة تعبيريّة عن أشياء لا يُعبّر عنها مباشرة إلا بصعوبة بالغة، ناهيك عن أنّ الفارابي يلتفت إلى التأثير النفسي الفعّال للأمثال؛ فهي متنفّس معاناة الشعوب التي تعكس حاجات الأفراد الشخصيّة في دلالة اجتماعيّة إنسانيّة شاملة.

وهكذا أجد الفارابي قد استدل على قيمة المثل الفنيّة والاجتماعيّة بالإجماع العام بين الناس -العامّة والخاصّة- على حسنه وضرورة تداوله، وإمكانيّة التعبير به عن أشياء، لا يعبّر عنها بطريق مباشر، ويوضّح أن المَثَل يعبّر عن حاجة شخصيّة في ثوب إنساني عام، ثم يشير إلى ضرورة الاستحسان العام الذي تلقاه الأمثال بين الناس.

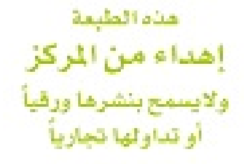
ويؤكد المرزوقي (ت ٤٢١ هـ) جملة من خصائص المثل الأدبيّة بقوله في كتابه شرح الفصيح: «المثل جملة من القول، مقتضبة من أصلها، أو مرسلة بذاتها، فتتّسم بالقَبول، وتشتهر بالتداول، فتنقل كما وردت فيه إلى كلّ ما يصح قصده بها، من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعما يوحيه الظاهر إلى أشباهه من المعاني، فلذلك تضرب وإن جُهلت أسبابها التي خرجت عنها»[(٢)].

ففي هذا التعريف توضيح لحقيقة المثَل؛ فهو قول موجز يُضرب في حالات مشابهة لمورده الأصلي وإن جهل أصله، ولا يُغيّر لفظه في أية حالة من حالات استعماله.

١- الفارابي، أبو إبراهيم إسحق بن إبراهيم، ديوان الأدب، تحقيق أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٦، ج١، ص٧٤.

٢- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر، بيروت، ج١، ص٤٨٦.



ويبرز الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) سمة المشابهة بين مورد المثَل ومضربه، فيقول: «المثَل عبارة عن قول في شيء يشبه قولًا في آخر، بينهما مشابهة، ليبين أحدهما الآخر ويصوره، نحو قولهم: «الصيفَ ضيّعتِ اللبن»[١]؛ فإنّ هذا القول يشبه قولك: «أهملت وقت الإمكان أمرك».

ويظهر من التعريفات السابقة أنّ العلماء القدامى حدّدوا أهمّ ركائز المثَل في الاصطلاح الأدبي بإيجاز اللفظ، وكثافة الدلالة، والمضرب، والمورد، والثبات على الحكاية في استعماله وعدم تغييره، ثم السيرورة والانتشار بين الناس من جيل إلى جيل، ومن مكان إلى آخر. فالمثل عندهم عبارة موجزة شائعة، مركزة الدلالة، تشي بمهارة الصنعة الأدبية، المتسمة بالخبرة والندرة أو الغرابة، ذات معنى حاد، يلتصق بظروف الناس، وحياتهم المتكررة[٢]، وقد لاحظ الباحثون أهميّة الصورة المجازيّة في مدلولات المثَل؛ فربطوا بينها وبين بعض معاني اللفظ في اللغة.

ويمكن تلخيص أبرز السمات الواردة في حدّ المثل، في الآتي:

١ – إيجاز العبارة، وتكثيف المعنى، إضافة إلى الندرة والغرابة.



٢– المورد، ويمثل إصابة الدلالة في تصوير جانب من خبرات الحياة الواقعية أو المتخيلة المتكررة الحدوث، وهي الحالة التي نفترض أن المثل قد انبثق عنها للمرة الأولى، وتتمثل فيما يرافق التراث المثلي من حكايات وأخبار وأحاديث وغيرها، تسعى إلى تفسير انبثاق المثل للمرة الأولى، وعلى الأرجح فإنّ هذا الأدب المرافق لنصوص الأمثال قد أورد معها على سبيل المشاكلة والاتفاق، وذلك لغايات تهذيبيّة أو تعليميّة أو تفسيريّة أو اجتماعيّة أو غير ذلك.

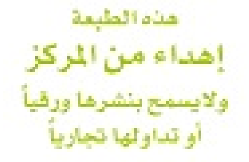


٣– المضرب، ويتجلى بوجود علاقة المشابهة القائمة على الاستعارة أو الكناية أو التشبيه بين حالة المورد وحالة المضرب، بإسقاط تجربة سابقة على تجربة لاحقة.

٤– السيرورة والتداول بين الناس بوصْف المثَل فنًا شفاهيًا من ضروب التراث الشعبي الجماعي، تتناقله الألسن عبر الأجيال في الأزمنة والأمكنة.

١– الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص٤٦٢. والمثل في مجمع الأمثال للميداني، رقم المثل (٢٧٢٥)، ج٢، ص٣٥٨.

٢– ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج٤، ص٣٩.



٥- الثبات في صياغته، وعدم تغيير لفظه أو تركيبه الموضوع له، ونقله على الحكاية كما أرسل عند المورد.

٦- علاقة المشابهة أو التمثيل بين المورد والمضرب.

ولا يكاد المُحْدَثون الذين عُنوا بدراسة المثل يختلفون مع القدماء في مفهوم المثل، فمثلًا يقول اميل يعقوب: «المثل هو عبارة موجزة بليغة شائعة الاستعمال، يتوارثها الخلف عن السلف، تمتاز بالإيجاز وصحة المعنى وسهولة اللغة وجمال جرسها»[١].

أمّا عبد المجيد قطامش، فيعرّف المثل بقوله: «هو ذلك الفن من الكلام الذي يتميّز بخصائص ومقوّمات تجعله جنسًا من الأجناس الأدبيّة، قائمًا بذاته، وقسيمًا للشعر والخطابة والقصة والمقالة والرسالة والمقامة»[٢].

ج-الفرق بين المثل والحكمة:

يلحظ الناظر في الكتب التي تناولت المثل العربي تداخل حدود المثل بحدود الحكمة إلى حدّ صار معه التمييز بينهما أمرًا شائكًا، فقد استخدم معنى المثل ليدلّ على معنى الحكمة، مثلما استخدم معنى الحكمة ليدل على معنى المثل، كما أنّ هناك الكثير من المصنّفات جمعت بين المثل والحكمة بين دفتَيْها، غير آبهة بإثبات الفروق -وإن دقّت- بين المثل والحكمة[٣]، ومن هنا تجد الدراسة أن التمييز بين المثل والحكمة أمر لا بد منه.

وعلى الرغم من أن كلًا من عبد المجيد عابدين ورودلف زلهايم حاولا التفريق بين المثل والحكمة، إلا أنهما لم يقفا على فروق جوهرية بينهما، بل إنهما في كلّ مرة كانا يذكران نقاط التلاقي بينهما، بدل أن يميّزا أحدهما عن الآخر[٤].

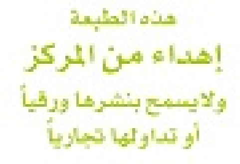
وقدم محمد توفيق أبو علي محاولة جادّة للكشف عن الفروق بين المثل والحكمة، فبعد أن

١- توفيق أبو علي، الأمثال العربية والعصر الجاهلي، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص٤١.

٢- عبد المجيد قطامش، الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية، ص١١.

٣- ينظر: رودلف زلهايم، الأمثال العربية القديمة، ص٣٢، وعبد المجيد عابدين، الأمثال في النثر العربي القديم، ص٤-٩، وأحمد الحذيري، التمييز بين المثل والحكمة في كتب الأمثال القديمة عند العرب، حوليات الجامعة التونسية، ع٣٢، ١٩٩٠، ص١٠٩-١٣٤.

٤- ينظر: رودلف زلهايم، الأمثال العربية القديمة، ص٣٢-٣٤، وعبد المجيد عابدين، الأمثال في النثر العربي القديم، ص٣-٤.



عرّف الحكمة بأنّها «عصارة خبرة في الحياة وفهْم أسرارها تند عن ذكي فطن»[(١)]، عمد إلى الكشف عن الفروق بينها وبين المثل، فوجد أن الحكمة تختلف عن المثل في أنّها أكثر تجريدًا منه؛ لأنها تصدر عن فكر فلسفي، وتنشأ عن إعمال الفكر، والتعمق في درس الحياة، واستكناه أسرارها[(٢)]، والحكمة تهدف إلى الوعظ والتنبيه والإعلام، فهي تحديد شرط سلوكي وقيمة أخلاقية، على حين أنّ المثل يقصد للاحتجاج به[(٣)].

وتفترق الحكمة عن المثل في نسبة شيوعها وانتشارها؛ فالحكمة تمتاز بالطابع الشخصي والعناية الأسلوبية المتعمدة، على حين أن المثل يغلب عليه طابع الذيوع، ويكون مطبوعاً بالطابع الجماعي[(٤)]، والمثل ناتج عن تجربة أو موقف مر به شخص، فأطلق عبارة تصبح مثلًا يشار بها إلى تلك الحادثة، والحكمة قد تصدر دون تجريب واقعي، فهي تحدد شرطًا سلوكيًّا وقيمة أخلاقية[(٥)].




وتنبه الحذيري إلى إمكان التمييز بين المثل والحكمة بالنظر إلى الهدف الذي يُقصد من الكلام الذي يُورد، فيرى أن المنفعة المبتغاة من الكلام هي المعيار الكفيل بالتفريق بين الحكمة وسائر فنون النثر لا سيما المثل[(٦)]، كما أنه يتخذ من عدم إمكان فهم المثل خارج سياقه علامة فارقة بينه وبين الحكمة[(٧)]؛ فالحكمة لا تحتاج إلى سياق خارجي يوضحها ويقرّبها من الذهن، على حين أن المثل لا بد من ارتباطه بسياقه الخارجي (مضرب المثل)، حتى يفهم ويدرك القصد منه.

ويرى عبد المجيد قطامش أنّ الفرق بين المثل والحكمة يتمثّل في الآتي[(٨)]:

١-المثل يقوم على تشبيه مضربه بمورده، أما الحكمة فتهتم بإصابة المعنى بصورة مجردة دون اهتمام بجانب التشبيه، بل تحرص على الوصول إلى الحقيقة.

١- ينظر: محمد توفيق أبو علي، الأمثال العربية والعصر الجاهلي، ص٤٨.

٢- ينظر: المرجع السابق، ص٤٨.

٣- ينظر: نفسه، ص٤٨.

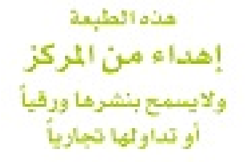
٤- ينظر: نفسه، ص٤٨.

٥- ينظر: نفسه، ص٤٨.

٦- ينظر: أحمد الحذيري، التمييز بين المثل والحكمة في كتب الأمثال القديمة عند العرب، ص١٢٣.

٧- ينظر: المرجع السابق، ص١٣٢.

٨- ينظر: عبد المجيد قطامش، الأمثال العربية، ص١٨-١٩.



٢-المثل دائمًا موجز، والحكمة قد تكون طويلة، ولكنها عند ذلك لا تنتشر غالبًا، وإنما تجدها في بطون الكتب.

٣-الهدف من المثل الاحتجاج به في مواقف متنوعة تشابه الحادثة التي قيل فيها ابتداءً؛ والحكمة تهدف إلى التنبيه والوعظ، فهي مزيج من عقل وشعور ومن موضوعية في أساس الفكرة وانطلاقها من واقع محسوس، وذاتية في إخراجها بصورتها.

٤-المثل يمكن أن يصدره أيّ شخص مهما اختلف عمره، أو مكانته الاجتماعية وقدرته الفكرية، وسواء أكان كبيرًا أم صغيرًا أم أحمق...، أمّا الحكمة فإنّها لا تصدر إلا عن حكيم أو فيلسوف لما لديه من قدرة على التعبير التجريدي، والتأمل الفلسفي في أمور الحياة.

٢-أهميّة الأمثال:

للأمثال مكانة مهمة في الأدب؛ نظرًا لِما لها من وقع عجيب في الآذان، وتأثير في النفوس والقلوب، فهي تقرّب المعاني إلى الذهن، وتعطي السامع الصورة بأقصر لفظ وأحسنه، وسأذكر بعض ما قيل فيها لتتضح أغراضها وأهدافها وخصائصها، وما حظيت به من منزلة رفيعة.

فقد عدّها ابن المقفع (ت ١٤٣ هـ) أوضح في الخطاب، وأبين في المعنى، فقال: «إنْ جُعل الكلام مثلًا كان ذلك أوضح للمنطق، وأبين في المعنى، وآنق للسمع، وأوسع لشعوب الكلام»[١].

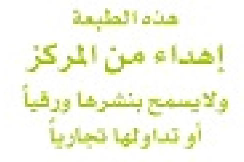
ووصف أبو عُبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) الأمثال في مقدّمة كتابه بقوله: «هذا كتاب الأمثال، وهي حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق، بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث خصال: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه»[٢].

ووافقه على هذه السمات البلاغيّة في المثَل معاصره إبراهيم النظّام (ت ٢٣١ هـ)، الذي

١- ابن المقفع، الأدب الصغير والأدب الكبير، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٧.

٢- أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال، تحقيق عبد المجيد قطامش دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٤.





عدّ المثَل نهاية البلاغة، فقال: «يجتمع في المثَل أربعة لا تجتمع في غيره من الكلام: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية، فهو نهاية البلاغة»[١].

وتضفي الأمثال على الكلام روعة وجمالًا، وتُكسبه بريقًا وقَبولًا فتجعله يُصافح المسامع ويُلامس القلوب، ويقع من النفوس موقعًا كريمًا، وقد فطن إلى ذلك بعض العلماء والأدباء، يقول الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ): « وقد كان الرجل من العرب يقف الموقف فيرسل عدة أمثال سائرة، ولم يكن الناس جميعًا يتمثّلون بها إلا لما فيها من المرفق والانتفاع، ومدار العلم على الشاهد والمثل»[٢]، ويقول ابن عبد ربّه (ت ٣٢٨ هـ): «الأمثال هي وشْيُ الكلام وجوهر اللفظ وحلي المعاني، تخيّرتها العرب، وقدّمتها العجم، ونطق بها في كلّ زمان، وعلى كلّ لسان، فهي أبقى من الشعر، وأشرف من الخطابة، لم يسر شيء سيْرها، ولا عمّ عمومها»[٣].

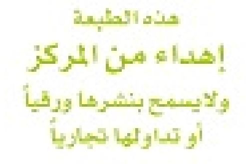
١- الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص ٦.

٢- الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص٢٠.

٣- ينظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦ ج٣، ص٧.

ولتتبّع أهميّة الأمثال ينظر: ابن وهب الكاتب، أبو الحسين إسحق بن إبراهيم، (ت في ق ٤ هـ) البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧، ص ١٤٥-١٤٦. وحمزة الأصفهاني، (ت ٣٥١ هـ)، الدرة الفاخرة، مكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٥٥. وأبو هلال العسكري،(ت ٣٩٥ هـ)، جمهرة الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٤، ج١، ص٤-٨. وابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، (ت ٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٤٩، ج٥، ص٢٩٦. والثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، (ت ٤٢٩ هـ)، التمثيل والمحاضرة، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦١، ج١، ص٣-٤. وابن رشيق القيرواني، (ت ٤٥٦ هـ)، العمدة، ج١، ص ٢٨٠. والراغب الأصفهاني، (ت ٥٠٢ هـ)، المفردات في غريب القرآن، ص٤٦٢. والزمخشري، (ت ٥٣٨ هـ)، المستقصى في الأمثال، المقدمة، ج١، صفحة ب. والرازي، فخر الدين محمد بن عمر، (ت ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب(التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٥، مجلد١، ج١، ص ٣١٢. وابن الأثير، المثل السائر، ج١، ص ٦٣. والبيضاوي، عبد الله بن عمر، (ت ٦٨٥ هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨، ج١، ص ٣٩. وابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي أيوب، (ت ٧٥١ هـ)، أعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، القاهرة، ١٩٦٩، ج١، ص ٢٩١. وأبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف، (ت ٧٥٤ هـ)، البحر المحيط، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٨هـ، ج١، ص ٧٤. وأبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، (ت ١٠٩٥ هـ)، الكليّات، =





وأمّا الباحثون المُحْدَثون فقد ركزوا على أهميّة الأمثال في دراسة حياة الأمم؛ لكونها تنبع من تجربة الشعب واحتياجاته، يقول أحمد أمين: «الأمثال نوع من أنواع الأدب يمتاز بإيجاز اللفظ، وحسن التشبيه وجودة الكناية»[١]، ويقول في موضع آخر: «أمثال كلّ أمّة مصدر للمؤرّخ والأخلاقي والاجتماعي، يستطيعون منها أن يعرفوا كثيرًا من أهداف الأمم، وعاداتها ونظرتها إلى الحياة؛ لأنّ الأمثال عادة وليدة البيئة التي نشأت فيها، ومزية الأمثال أنّها تنبع من كلّ طبقات الشعب»[٢].

وعن مكانة المثل بوصفه أسلوبًا متميّزًا وعنصرًا مهمًا في إبراز المعاني الخفيّة في صور جليّة حيّة تعمل على إيصال المعنى، يقول محمد رشيد رضا: «وذلك أنّ المعاني الكليّة تعرض للذهن مجملة مبهمة، فيصعب عليه أن يحيط بها، وينفذ فيها فيستخرج سرّها، والمثل هو الذي يفصّل إجمالها ويُوضّح إسهامها، فهو ميزان البلاغة وقسطاسها، ومشكاة الهداية ونبراسها»[٣].

ويرى إبراهيم السامرائي «أن للأمثال قوّة على البقاء؛ لأنّها عصارة تجارب إنسانية فهي تزخر بالحياة التي عمرت بها على مرّ العصور، ولمّا كانت الأمثال لونًا من ألوان الحياة، فلابد لها من مقوّمات تجعل لها القدرة على المحافظة على كيانها، ومن هذه المقوّمات، استعمالها بين الخاصة والعامة، وتداولها في كلّ لسان، ذلك التداول الذي أكسبها بقاء، وأمدّها بحياة عبر الأيام»[٤].

وربّما كانت تلك الأسباب وغيرها من الأسباب الأخرى، وراء الاهتمام بالأمثال بوصفها نمطًا من أنماط النثر المتميّزة في الجاهليّة، وعدّها مصدرًا من مصادر دراسة الأدب الجاهلي، فهي إذا ما قورنت بالشعر الجاهلي كانت أقلّ عرضة للتحوير والتغيير، فضلًا عن أنّها لا تقدم لمجهوليّة قائليها -أحيانًا- مادة مغرية للانتحال[٥].

= تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢، ج٤، ص ٢٦٨. والحسن اليوسي، (ت ١١٠٢ هـ)، زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق قصي الحسين، دار الهلال، بيروت، ٢٠٠٣، ج١، ص ٣٤.

١- أحمد أمين، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٦١.

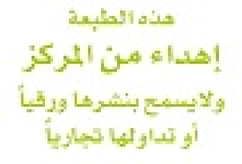
٢- ينظر: المرجع السابق، ص ٦١.

٣- محمد رشيد رضا، تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٩٠، ج١، ص ٢٣٧.

٤- إبراهيم السامرائي، في الأمثال العربية، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٧٠، ص ١٤٣.

٥- ينظر: عز الدين إسماعيل، المكونات الأولى للثقافة العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦، ص=



ولعلّ في ذلك ما يسمح للأمثال أن تكون الأوفر حظًا من النماذج النثرية الأخرى في الاستشهاد النحوي بها، فكانت «النموذج النثري الوحيد الذي اطمأنوا إليه في صحة الاستشهاد»[١]. ناهيك عن أنّ البنية التركيبيّة المثليّة لا تخضع لما يخضع له النص الشعري من أحكام الأوزان والقافية وتفعيلات الإيقاع الشعري، وهو ما يمكن أن يؤدي بناظم الشعر إلى أن يبتعد عن لغة العرب العادية إلى لغة خاصّة تفرضها عليه ضرورة نظم الشعر. غير أنّ الذي يؤخذ على النحاة في ذلك استشهادهم الذي يكاد يكون خجولًا ببعض الأمثال التي جيء بمعظمها لخروجها عمّا يقتضيه الأصل النحوي وقياسه، «فتكاد الدراسات النحويّة قديمها وحديثها تتناسى تمامًا ما في المثل العربي من مسائل نحويّة مختلفة باستثناء تلك الأمثال التي تدور في بعض مظانّ النحو القديمة»[٢]، يضاف إلى ذلك «فرضهم القواعد التي استخلصوها من الشعر على النثر، بالرغم من الاختلاف الكبير بين لغة الشعر ولغة النثر؛ لاختلاف سياقات ومقتضيات كلّ منهما»[٣].




ولم يقف الأمر عند هذا الحد إزاء الموقف السلبي من الأمثال، بل تجاوز ذلك إلى وصف الأمثال بالكنز الهزيل بحسب رؤية (بلاشير) لها[٤]، وأضاف عليه (رودلف زلهايم) قائلا: «إذا نظرنا في النهاية إلى تراث الأمثال عمومًا...، لا ينتظر أن نعثر على مادة جديدة هامّة، في الأمثال القديمة، في الكتب الضائعة المؤلفة في هذا الفن»[٥]. ويكفيني مؤونة الرد على ذلك قول الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ): «إن للأمثال مكانًا راسخًا في الأدب العربي، وكما أنّ عامة الناس يستعملونها في أثناء كلامهم على ما تقتضي الأحوال، كذلك الأدباء والكتّاب يستعملون الأمثال في إنشائهم ورسائلهم فيكون لها تأثير بليغ في النفوس»[٦].

=٨٧. وصفاء خلوصي، دراسة في الأمثال العربية القديمة، مجلة الأستاذ، مجلد ٤، ع١-٢، ١٩٦٧، بغداد، ص٧٨.

١- مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، مطبعة الزهراء، بغداد، ص ٧٩.

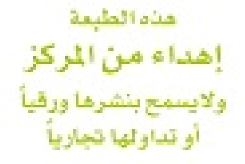
٢- عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٨٤، ص ٥.

٣- المرجع السابق، ص ٥.

٤- بلاشير، تاريخ الأدب العربي، ترجمة إبراهيم الكيلاني، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٣، ج٣، ص ٤٤١.

٥- زلهايم، الأمثال العربية القديمة، ص ٢١٩.

٦- الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب، ج١، ص ٤.



ولا يخفى على أحد أن هذه المكانة الراسخة للمثل، ما كانت لتكون لولا البنية التركيبيّة التي انمازت بها هذه الأمثال، والتي فرضتها السليقة البدويّة والبساطة اللغويّة للمحيط السائد آنذاك.

ولمّا كان للأمثال العربيّة هذه الأهمية، فإنّها تكاد تظهر في معظم مصادر التراث العربي، ككتب التفسير، والمعاجم اللغويّة، وأمّهات الأدب والمسامرات والأخلاق، وكتب اللغة والنحو، وكتب الحكمة والفلسفة والطباع، والتاريخ والسير، وكتب البلاغة والموسوعات الثقافيّة، إضافة إلى مصنّفات الأمثال، وقد عُنِي علماء الأدب واللغة والتفسير عند العرب منذ وقت مبكر بجمعها وتصنيفها وتبويبها وشرحها، وجعلوا منها مادة تأديبيّة وتعليميّة وتربويّة، وزيّنوا بها آدابهم ودعموا أقوالهم، وعللوا أفعالهم، بحيث بقيت تلك الأمثال والحكم حيّة في تراثهم الكتابي والشفاهي[1]، فلم تقتصر عنايتهم على الأمثال القديمة وحسب، بل قاموا في الفترات اللاحقة بتدوين الأمثال المولدة، وإضافتها في مواضعها من كتب الأمثال والأدب كما فعل الميداني (ت ٥١٨ هـ)، ممّا يعكس مدى وعيهم بأهمية هذا الجنس الأدبي، الذي يمثل صفوة اللغة المحكيّة العفويّة، وما يحويه من خبرة الحواس والشعور والعقل، فيجمع في ثناياه بين الحقيقة الفطريّة، والمعرفة المكتسبة، ممّا يسعف في إضاءة بعض جوانب حضارة العرب وتطوّر فكرهم، ويكشف عن بعض جوانب فلسفة حياتهم الأولى البدائيّة، وثقافتهم الشفاهية وتطوّرها في المراحل اللاحقة[2].

٣-مجمع الأمثال للميداني:

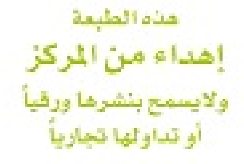
أولًا: التعريف بالمصنِّف (الميداني)[3]:

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفضل الميداني النيسابوري. لُقِّب بالميداني

١- ينظر: عفيف عبد الرحمن، الأمثال العربية القديمة، ص ١٣.

٢- ينظر: زلهايم، الأمثال العربية القديمة، ص ٤٢.

٣- ينظر في ترجمته: القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ج١، ص١٥٦. وياقوت الحموي، معجم الأدباء، دار المستشرق، بيروت، ١٩٢٢، ج٢، ص٥١١. ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٨، ج١، ص١٤٨. والصفدي، صلاح الدين خليل ابن أيبك، الوافي بالوفيات، باعتناء مجموعة محققين، فرانز شتايز، فيسبادن، ١٩٨١، ج٧، ص٣٢٧.



النيسابوري نسبة إلى ميدان زياد بن عبد الرحمن؛ وهي مَحِلّة من مَحال نيسابور، وقد وُلِد ونشأ وتُوفي في نيسابور حاضرة خراسان الكبرى، ولم يبرح هذه المدينة إلى غيرها من حواضر العلم الكثيرة في عصره.

كان أبو الفضل أديبًا فاضلًا عارفًا، ونبغ نبوغًا عظيمًا أدهش أصحابه من الكُتّاب، وأتقن العربيّة خصوصًا اللغة وأمثال العرب، وكانت له يد باسطة في أنواع الأدب، وقد سمع الحديث وقام بروايته.

تتلمذ الميداني على بعض أعلام عصره، ومنهم أبو الحسن الواحدي، صاحب التفسير المشهور الذي اختصّ بصحبته، فأخذ عنه وسمع التفسير منه، وقرأ النحو عليه، ثم قرأ على غيره أمثال يعقوب بن أحمد النيسابوري، وكتب عن الإمام أبي الحسين علي بن فضال المجاشعي النحوي.

اشتهر الميداني في عصره وبعد عصره بالعلم والأدب، وكانت له منزلة عظيمة عند العلماء، يؤخذ هذا ممّا كتبته عنه كتب التراجم من صفات الإكبار والإجلال ممّا يدل على منزلته العلميّة العالية، ومن ذلك ما قاله ياقوت في حقّه: «هو أديب فاضل وعالم لغوي»[١].

ويظهر ممّا سبق أنّ الميداني قد حظي بمكانة سامية، واشتغل بعلوم عديدة من علوم اللغة؛ فدوّن الكتب المفيدة في علم النحو والصرف، والأمثال العربيّة، وقد اشتُهر عند العلماء عامّة بالتصانيف الحِسان المفيدة، وقد تقدّم على مَن سبقه بترتيبه وتنظيمه للمصنّفات، وكان يستدرك على المصنّفين الذين تقدّموا عليه في التصنيف والتأليف، وفي هذا دالّة نباهة وعلم تميّز بها عن غيره.

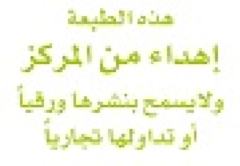
توفي الميداني -رحمه الله- نهار الأربعاء الواقع في الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة ٥١٨ هـ، ودُفن في مقبرة ميدان.

وقد أثرى الميداني المكتبة العربيّة بجملة تصانيفه، التي أوردها القفطي وياقوت الحموي والصفدي، وهي[٢]: الأنموذج في النحو، وقد نُشر في إستانبول سنة ١٢٩٩ هـ،

١- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج٢، ص٥١١. وينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج١، ص١٥٦. وابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص١٤٨. والذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠، ج١٩، ص٤٨٩. والصفدي، الوافي بالوفيات، ج٧، ص٣٢٧. والسيوطي، بغية الوعاة، ج١، ص٣٥٦. والزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٦، ٢٠٠٥، ج٥، ص٢٢٥.

٢- القفطي، إنباه الرواة، ج١، ص١٥٧. وياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج٢، ص٥١١. والصفدي،=





والسامي في الأسامي، وهو معجم في الفقه والأحياء والآثار العلويّة والآثار السفليّة للكلمات العربيّة. وشرح المفضليّات، والمصادر، ونزهة الطرف في علم الصرف، وهو كتاب مطبوع نُشر في القاهرة سنة ١٩٩٣م، ومجمع الأمثال. وأضاف بروكلمان في (تاريخ الأدب العربي) إلى تصانيف الميداني[١]: كتاب الهادي للشادي، وهو كتاب في النحو مع تعليقات وشروح بالفارسيّة، وبحث عن بناء الجمع والحروف، ورسائل نحويّة صغيرة، وتفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين، وطُبع غير طبعة في القاهرة وبيروت، وقيد الأوابد من الفوائد.

وأثنى القفطي على كتب الميداني، فقال: «الإمام أستاذنا، صدر الأفاضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، صدر الفضلاء، وقدوة الأدباء، قد صاحَب الفضل في أيام نَفِد زاده، وفَنِي عتاده، وضاعت عدّته، وبطلت أهبته، فقوّم سِناد العلوم بعدما غيّرتها الأيّام بصروفها، ووضع أنامل الأفاضل على خطوطها وحروفها، ولم يخلق الله تعالى فاضلًا في عصره إلا وهو في مأدبة أدبه ضيف»[٢].




ثانيًا: التعريف بالمصنَّف (مجمع الأمثال)

أ- موضوعه:

مجمع الأمثال هو أهمّ كتب الميداني وعليه تنبني شهرته، ويرتبط به اسمه كثيرًا حتى إذا ما ذكره مترجموه قالوا: صاحب (الأمثال)[٣]، أو صاحب (كتاب الأمثال)[٤]؛ تمييزًا له عن غيره وتعريفًا له بكتابه الشهير، وفي مجمع الأمثال أودع الميداني معرفته وعلمه الغزير في اللغة والأدب، وأظهر شخصيّته العلميّة المتميّزة.

اكتسب مجمع الأمثال إعجاب الناس، فوُصف بأنّه كتاب لم يُعمل في بابه مثله قط، وهو

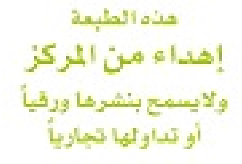
=الوافي بالوفيات، ج٧، ص٣٢٦.

١- ينظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية رمضان عبد التواب، راجع الترجمة، يعقوب بكر، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ج٥، ص ٢١٤.

٢- القفطي، إنباه الرواة، ج١، ص١٥٧.

٣- ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج١، ص٢٥٤.

٤- ينظر: القفطي، إنباه الرواة، ج١، ص١٥٧.



جدير بهذا الوصف الفريد؛ لاحتوائه من الأمثال القديمة ما لم يحوِه كتاب غيره، قال ياقوت الحموي: «له –أي الميداني– من التصانيف: كتاب (جامع الأمثال)، جيد بالغ»[١]. وقال ابن خلكان: «أتقن فنّ العربية خصوصًا اللغة وأمثال العرب، وله فيها التصانيف المفيدة، منها كتاب (الأمثال) المنسوب إليه، ولم يُعمل مثله في بابه»[٢].

يضمّ مجمع الأمثال ثلاثين بابًا، أورد في الأبواب الثمانية والعشرين الأولى منها الأمثال بتفاسيرها، مرتّبة حسب أوائلها على حروف المعجم الثمانية والعشرين، بادئًا في كلّ باب بالأمثال العربيّة، ومعقّبا بالأمثال التي على وزن «أفعل» من هذا الباب، وخاتمًا بالأمثال المولّدة تحت عنوان «المولّدون».

وفي الباب التاسع والعشرين سرد أسماء أيام العرب في الجاهليّة والإسلام، وفي الباب الثلاثين ذكر شذرات كريمة من كلام النبي ﷺ، وكلام صحابته –رضوان الله عليهم–.



ب– منهج الميداني في جمعه:

بيّن الميداني منهجه في جمع الأمثال وعرضها وتفسيرها في مقدمة الكتاب، وأشار إلى أهمّيّة الأمثال، ومنزلتها العظيمة، ووعورة مسالك البحث عنها وجمعها فقال: «ولهذا السبب خفي أثرها، وظهر أقلُّها، وبطن أكثرها، ومن حام حول حماها؛ ورام قطف جناها، علم أن دون الوصول إليها خرط القتاد، وأن لا وقوف عليها إلا للكامل العتاد، كالسلف الماضين الذين نظموا من شملها ما تشتّت، وجمعوا من أمرها ما تفرّق، فلم يُبقوا في قوس الإحسان منزعًا»[٣].

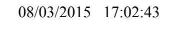
وانبرى بعد ذلك يبيّن منهجه في إيراد الأمثال قائلًا: «وجعلت الكتاب على نظام حروف المعجم في أوائلها؛ ليسهل طريق الطلب على متناولها... وأفتتح كلّ باب بما في كتاب أبي عبيد أو غيره، ثم أعقبه بما على (أفعل) من ذلك الباب، ثم أمثال المولّدين، حتى آتي على الأبواب الثمانية والعشرين على هذا النسق... وجعلت الباب التاسع والعشرين في أسماء أيام العرب دون الوقائع، وجعلت الباب الثلاثين في نُبذٍ من كلام النبي ﷺ، وكلام خلفائه الراشدين –رضي الله تعالى عنهم– أجمعين، ممّا ينخرط في سلك المواعظ والحكم والآداب»[٤].

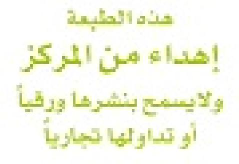
١– ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج٢، ص٥١١.

٢– ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص١٤٨.

٣– الميداني، مجمع الأمثال، المقدمة، ص ٨–٩.

٤– المرجع السابق، المقدمة، ص١١.





وبعد، فكتاب مجمع الأمثال للميداني استحوذ منذ تأليفه على إعجاب الناس، وما يزال يستحوذ على هذا الإعجاب حتى هذا اليوم؛ لاستيعابه الأمثال العربيّة القديمة، وتدوينه لطائفة كبيرة من الأمثال المولّدة، ولإيجازه وحُسْن تصنيفه، وقد أشاد به كلّ مَن ترجم للميداني، فهذا ابن خلّكان يقول: «وله فيها التصانيف المفيدة منها كتاب مجمع الأمثال المنسوب إليه، ولمْ يُعمل مثله في بابه»[١].

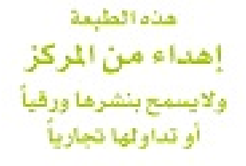
■ ■ ■

١- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص١٤٨.

الفصل الأول
النص ذو الجملة الواحدة: حدّه وخصائصه ونحوه




أولًا: هل يمكن أن يتشكّل النص من جملة واحدة؟
ثانيًا: النص ذو الجملة الواحدة: حدّه وخصائصه ونحوه
ثالثًا: الفرق بين الجملة في حدّها النحوي والنص ذي الجملة الواحدة
رابعًا: النحو الذي يصلح لدراسة النص ذي الجملة الواحدة
خامسًا: نماذج من النصوص ذوات الجملة الواحدة في التراث العربي



أولًا: هل يمكن أن يتشكّل النص من جملة واحدة؟

أظهرت التعريفات السابقة، في إطارها النظري المحض أنّ النص قد يكون ذا جملة واحدة، وقد يأتلف من متوالية من الجمل، ومع ذلك فهناك مَن نفى إمكانيّة وجود نص ذي جملة واحدة، ومنهم (بتوفي) الذي عدّ النص «الوحدة اللغويّة التي تتكوّن من أكثر من جملة واحدة»(١)، ولا يشاركه في هذا كثير من علماء النص الذين نصّوا على أنّ النصّ ما ائتلف من متوالية من الجمل؛ ومن ذلك تعريف (برينكر): «النص جملة، أو متوالية من الجمل...»(٢)، ويذهب الأزهر الزناد إلى أنّ النص «قد يكون جملة، أو متوالية من الجمل»(٣)، وتستخدم كلمة (نص) في اللسانيّات -حسبما يذكر (هاليداي) ورقيّة حسن- لتشير إلى أنّ «أي مقطع -منطوق أو مكتوب، وأيًّا كان طوله- يشكّل كلًا متّحدًا»(٤)، ويتّصل بالكليّة وحدة الموضوع ووحدة المقصد.

والنص هو وحدة دلاليّة، أو هو اللغة التي تؤدّي وظيفة في بعض السياقات، وهذه الوحدة ليست شكلًا لكنّها معنى؛ لأنّ النص يتصل بالعبارة أو الجملة بالإدراك لا بالحجم(٥)؛ فلم يعد مهمًا لدى اللسانيّين والسيميائيّين أن يكون النص مقيّدًا بطول محدّد، إنّما اشترطوا اكتمال دلالته(٦).

لذا يعلن (ڤان ديك) رفضه فكرة تقييد النص بطول معيّن؛ إذ يرى أنّ النص يمكن أن يركّب من جملة واحدة، أو من كلمة واحدة، كما يمكن أن يكون عملًا روائيًّا طويلا(٧).

١- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ج١، ص ٨٣.

٢- ينظر تعريف (برينكر) في: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٠٧، وينظر تعريفات (شميت) و(هارفيج) و(هارتمان) في المرجع نفسه، ص١٠٨- ١٠٩.

٣- الأزهر الزناد، نسيج النص، ص١٥.

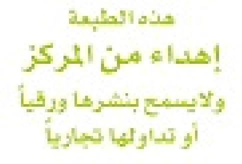
4- . Halliday & ruqaiya Hassan، Cohesion in English Ianguage، P. 22

٥- ينظر: صبحي الفقي، علم اللغة النصي، ج١، ص٢٩-٣٠.

٦- ينظر: جوليا كريستيفا، علم النص، ص ٢١.

٧- ينظر: عمر عبد الواحد، التعالق النصي، دار الهدى للنشر، المنيا، مصر، ط١، ٢٠٠٣، ص ١٢-١٣. وينظر أيضًا: محمود طلحة، التداولية وتحليل الخطاب: نحو تحليل جديد لجنس المقامة في الأدب العربي، بحث منشور ضمن كتاب «التداوليات وتحليل الخطاب»، دار كنوز المعرفة، عمان، ٢٠١٤، ص ٢١٠.





ويرى (هلمسلايف) أنّ العلامة اللغويّة لا تتحدّد أبعادها بمنظور مناسب، ولذا تعدّ كلمة واحدة، مثل: «نار»، نصًا يقابل عملًا روائيًّا ضخمًا[١].

والنص «شكل مغلق له بداية ونهاية»[٢]، أو كما تصفه (كريستيفا) «هو القول اللغوي المكتفي بذاته، والمكتمل في دلالته»[٣]؛ فأبرز خصائص النص «الاكتمال وليس الطول أو الحجم»، كما يقول (هلمسلايف)[٤]؛ فقد يكون النص جملة أو كتابًا كاملًا، ولكنّه لا يعد نصًا حتى يكون مكتملًا، ويقصد به الاكتمال الدلالي، ويتحقّق جزء من الاكتمال بأن يكون للنص بداية ونهاية، كما يشترط فيه الاستقلاليّة بمعنى أنّه لا ينضوي تحت وحدة لغويّة أخرى، وهو بهذا مكتفٍ بذاته، يلاحظ هذا في تعريف (لوزانو) للنص: «هو القول اللغوي المكتفي بذاته والمكتمل في دلالته، وما لا يحقّق هذا الشرط، مهما كان طوله، لا يعد نصًا»[٥].

وينقل الفقي عن (هاليداي) ورقية حسن، قولهما: «النص هو وحدة اللغة المستعملة، وليس محددًا بحجمه...»[٦]، وفي موضع آخر: «نحن نستطيع تحديد النص، بطريقة مبسطة بالقول: إنّه اللغة الوظيفيّة. ونعني بالوظيفي -ببساطة- اللغة التي تفعل أو تؤدي بعض الوظائف في بعض السياقات»[٧].




يتضح من كلام (هاليداي) ورقية حسن أنّ النص قد يكون كلمة واحدة، إذا جاءت في سياق تواصلي وسياق يفسرها، ويمكن أن يكون جملة واحدة، ويمكن أن يكون متوالية من الجمل، وقد جاءت هذه المعاني والأفكار عند (درسلر)؛ إذ يقول: «إنّ النص هو القول اللغوي المكتفي بذاته والمكتمل بدلالته»[٨]، وهذا ما يؤيده الباحث؛ لأنّ الحكم بنصيّة

١- ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص ٢٣٢.

٢- سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، ص٩٣.

٣- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٢٩٥.

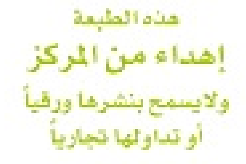
٤- ينظر: المرجع السابق، ص٢٩٨.

5- . Lozano George، Discourse Analyssis، London، 1987، P. 19

٦- سعيد بحيري، علم لغة النص، ص ٢٩.

٧- صبحي الفقي، علم اللغة النصي، ج١، ص ٣٠.

٨- سعيد بحيري، علم لغة النص، ص ١٠٤.



النص لا يقتصر على ما هو مكتوب أو منطوق، بل لا بد من مراعاة المقام وسياق الحال، وبذا فإن النص قد يكون جملة، وليس فقط متتالية من الجمل.

بل ذهب (بيوجراند) إلى أنَّ النص إذا وجدت فيه خصيصة الاتصال، فهو نص سواء أكان كلمة أَم جملة واحدة من الأَجزاء؛ إذ قال: «لا نستطيع أن نتناول النصوص من خلال وصفها بأَنّها وحدات أكبر من الجمل، أو بأنّها جمل متوالية في سياق؛ ذلك بأنَّ الخاصيّة الأولى للنصوص من باب أَولى هي كونها ترد في الاتصال، ولربما يأتي أَحد النصوص على صورة كلمة واحدة، أو جملة واحدة، أو مجموعة من الأجزاء...» [(١)]، وهذا يرد على كلِّ من يذهب إلى أَنّ «النص تتابع مترابط من الجمل، ويستنتج من ذلك أَنَّ الجملة بوصفها جزءًا صغيرًا ترمز إلى النص، ويمكن تحديد هذا الجزء بوضع نقطة أو علامة استفهام، أو علامة تعجب، ثم يمكن بعد ذلك وصفها على أَنها وحدة مستقلة نسبيًا»[(٢)].

ولذلك أبدى أحمد عفيفي كثيرًا من الحذر أمام ما ورد عند سعد مصلوح في قوله: «أَمّا النص فليس إلا سلسلة من الجمل، كلّ منها يفيد السامع فائدة يحسن السكوت عليها، وهو مجرد حاصل جمع للجمل أَو لنماذج الجمل الداخلة في تشكيله»، وقال معقبًا على التعريف: «فقد فقدت الجمل داخل هذا التعريف خاصية الاتصال، أَو خاصية ارتباطها بسياق خطابي»[(٣)].

فالنص ليس «مجموعة جمل فقط؛ لأنّ النص يمكن أن يكون منطوقًا أو مكتوبًا، نثرًا أو شعرًا، حوارًا أو مونولوجًا، يمكن أن يكون أي شيء من مثل واحد حتى مسرحية بأكملها، من نداء استغاثة حتى مجموع المناقشة الحاصلة طوال يوم في لقاء هيئة، والنصيّة تميز النص عمّا ليس نصًا؛ فالنصيّة تحقّق للنص وحدته الشاملة، ولكي تكون لأيّ نص نصيّة ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الوسائل اللغويّة التي تخلق النصيّة، بحيث تسهم هذه الوسائل في وحدته الشاملة»[(٤)].

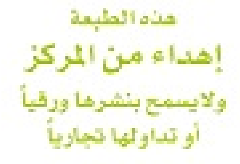
وليس شرطًا لتُصبح الكلمة أو الكلام نصًّا، أن يكون طويلًا أو قصيرًا، فليس هناك معيار لطول النص؛ فالكلمة أو الكلام إن تحقَّقت فيه شروط النص أو بعض شروطه، ولاسيَّما

١- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٦٤.

٢- سعيد بحيري، علم لغة النص، ص ١١١.

٣- أحمد عفيفي، نحو النص، ص ٢٥.

٤- نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، دار هومة، الجزائر، ١٩٩٧، ص ٧٠.



التماسك أو الترابط النصِّي، صار نصًّا، ولو كان مكوَّنًا من جملة واحدة، أو أقلّ من جملة ملفوظة أو مكتوبة، ما دام هذا النص -مهما صغر- قد حمل دلالة مقْصودة من المتكلم في سياق ما، وأدى وظيفته في التواصل بين المتكلم والمستقبِل؛ فالنَّص يمكن أن يكون كلمة واحدة، ويمكن أن يكون أيضًا جملة واحدة، ويمكن أن يكون امتدادًا من جمل كثيرة.

ولا يمكن أن نعدَّ الجملة الواحدة نصًّا إلا إذا توفر السِّياق الَّذي يوضِّح كلًّا منهما، وكوْن النص كلمة واحدة أو جملة واحدة أكده علماء آخَرون غير (هاليدي) ورقيَّة حسن»[١].

ومن المنطقي ألا تعد الكلمة أو الجملة نصًّا إلا بإدراك المتلقِّي السياق المحيط بها، وبإنتاج المتلقِّي نفسه المسكوت عنْه من النصِّ المحذوف من السياق؛ فكلمة مثل «عاجل» -التي تظهر على شاشات التلفاز عند الإعْلان عن نبأ أو خبَر- تعدُّ نصًّا بإدراك المتلقي السياق المحيط، وما لم يُذْكَر من النصِّ، أو سُكِت عنه اختصارًا أو اكتفاء بعِلْم المخاطَب؛ فالمتلقِّي يُدْرك من السياق -وهو هنا الهيْئة التي تظهر على الشَّاشة مصاحبة لهذِه الكلمة- أنَّ الكلمة واردة في نصّ سكت عنه اختصارًا وجذبًا للانتِباه، وهو: «هذا خبر عاجل»، أو «جاءَنا خبر عاجل»، ولو أنَّ المتلقِّي لم يدرك ذلك لما كان لهذه الكلِمة قيمة في النص، ولم تكن أكثر من كلِمة معجميَّة.

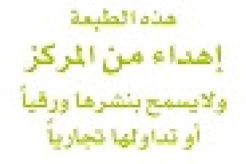
بل إنَّ الإشارة في حدِّ ذاتها وسيلة من وسائل التعبير قد تُعَدُّ نصًا بالاعتبارات نفسها التي ينبغي توافرها في الكلمة لتعد نصًا، إضافة إلى كوْن هذه الإشارة مفيدة الدلالة المقصودة من المشير، ومفهومة من المتلقِّي.

كما يلاحظ أنَّ (كريستال وهاينه من وفيهفيجر) لم يقصرا تعريف النص على كونه منطوقًا أو مكتوبًا، وإنّما أدخلا أصنافًا أخرى تشمل علامات الطريق والمحادثات، والتقارير الإخباريّة والصور الرمزيّة، والقصائد والإعلانات... وغيرها[٢]. ويبرّران إدخال هذه الأصناف تحت مفهوم النص اعتمادًا على وظيفة النص الرئيسة؛ وهي الوظيفة التواصليّة (Communicative Function) التي»تُعرف بسمات مثل الاتّساق (Cohesion)، والانسجام (Coherence)، والإخباريّة (Informativeness)، وهذه السمات هي التي توفر تحديد الكيفيّة التي تنشئ وحدة النصيّة أو النسيج »[٣].

١- صبحي الفقي، علم اللغة النصي، ج١، ص٣١.

٢- See Crystal; S.V (text); p.p ٣٥٠.. وينظر: فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ٤.

3- See Crystal; S.V (text); p.p. 350.



والتواصليّة ليست الوظيفة الوحيدة للنص، وإنّما على النص أن يتّسم بسمات أخرى، وهذا ما جعل (جون لاينز) يعترض على التعريف التقليدي للنص بكونه سلسلة من الجمل المتتابعة وظيفتها التواصل، ويرى أَنَّ هذا التعريف غيرُ مرض وعاجز عن توضيح الوحدات التي يتكوّن منها النص، سواء أكانت جملًا أم غير جمل «وليست مجرد وحدات متصلة مع بعضها في سلسلة، إنّما ينبغي ربطها بطريقة مناسبة من حيث السياق»[١].

فالنص -وبحسب مفهوم (لاينز)- لا يكون نصًا إلا بوجود علاقات داخليّة تنتظم فيها متواليات الجمل، وهذه العلاقات هي التماسك والترابط، وعلاقات خارجيّة يحكمها السياق. ويخلص إلى أَنَّ كلًا من النص والسياق يتمّم كلّ منهما الآخر، ويفترض مسبقًا كلّ منهما الآخر، وتعدّ النصوص «مكوّنات للسياقات التي تظهر فيها، أمّا السياقات فيتم تكوينها وتحويلها وتعديلها بشكل دائم بوساطة النصوص التي يستخدمها المتحدثون والكتّاب في مواقف معيّنة»[٢].



إنّ فكرة (جملة النص) التي جاء بها (جون لاينز)، تمثّل خطوة متقدّمة في الربط بين مفهوم الجملة ومفهوم النص، ومن ثمّ نحو الجملة ونحو النص؛ ذلك أنّ بعض الجمل كالأمثال تمثّل نصًّا كاملًا، كما أنّ دراسة الجمل مقترنة بسياقاتها، وهو ما تمثله جملة النص، يعدّ من أهمّ دعامات نحو النص.

فـ«إذا كانت (الجملة) وحدة نحويّة، فإنّ (النص) ليس وحدة نحويّة أوسع، أو مجرد مجموع جمل، أو جملة كبرى، وإنّما هو وحدة من نوع مختلف، وحدة دلاليّة، الوحدة التي لها معنى في سياق»[٣]؛ فالنص كما يرى (بيوجراند) يتميز بقيمته الاتصاليّة، و«قد يتجسّد كوحدة دلاليّة في جملة واحدة، وفي أقل من جملة أحيانًا كما هو الحال في التنبيهات، والعناوين، والإعلانات التي تتكون غالبًا من مجرد حرف واسم، مثل (للبيع) أو (للتدخين) وغيرها وبالمثل لا يوجد حد أعلى لطول النص، فقد يكون كتابًا كاملًا»[٤]، وبذلك تتجاوز الجملة

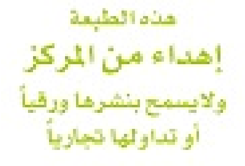


١- جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافيّة، ط١، بغداد، ١٩٨٧، ص٢١٨-٢١٩.

٢- المرجع السابق، ص٢١٥.

٣- جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة واللسانيات النصيّة،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦، ص ٦٨.

٤- يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي الحديث، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩٠.



المنعزلة ذات الوجود المنطقي انعزاليّتها لتتجه نحو الاتصالية؛ فالنص كلّ وحدة كلاميّة تخدم غرضًا اتصاليًا.

ويؤكد (بيوجراند) أهميّة السياق للنص «إذ ينبغي للنص أن يتصل بموقف يكون فيه (حدوث موقف Situation of Occurrence) تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات، والتوقعات، والمعارف، وهذه البيئة الشاسعة تسمّى سياق الموقف (Context)»[(١)].

والباحث يذهب في هذه المسألة مع (هلمسلايف)[(٢)] من العلماء الغربيّين، ومع الأزهر الزناد[(٣)] من العلماء العرب إلى أنّ الحجم أو الطول ليسا من الخصائص التي تجعل الملفوظ نصًّا؛ ومن ثم فيمكن أن يكون النص جملة واحدة أو جملًا متعددة متى توافرت خصائص النصوص فيه، التي سأعرضها كما درسها علماء النص، وأسعى في هذا الفصل إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- هل نصيّة النص ذي الجملة الواحدة تختلف عن نصيّة النص ذي الجُمل المتعدّدة؟

٢- إذا ائتلف النص من جملة واحدة فهل يمكن معالجته في فضاء نحو الجملة، أم لا بد من معالجته في فضاء نحو النص؟

٣- ما الفرق بين «الجملة» كما حدّها النحاة والجملة/ النص التي هي موضوع هذه الدراسة؟

٤- بصورة أجلى: ما مقوّمات الجملة التي تكون نصًّا؟

ثانيًا: النص ذو الجملة الواحدة: حدّه وخصائصه:

١-حدّ النص ذي الجملة الواحدة:

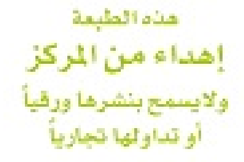
ينبثق هذا العنوان من فرضيّة أساسيّة هي أنّ النصّ الجملة تتوافر فيه كلّ خصائص النصوص ذوات الجمل المتعدّدة، ومن ثم فخصائصه هي نفسها خصائص كلّ نص آخر، لذلك يتبنّى صبحي الفقي تعريف (بيوجراند) النص بأنّه: «حدث تواصلي يلزم لكونه نصًا أن تتوافر له سبعة معايير إذا تخلف واحد منها تنتزع منه صفة النصيّة.



١- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٩١.

٢- ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص ٢٣٢.

٣- ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص، ص١٥.



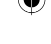
وهذه المعايير هي: السبك، والحبك، والقصديّة، والمقبوليّة، والإعلاميّة، والموقفيّة، والتناص»[١].

هذه المعايير تتناول في مجملها المرسِل والمستقبِل والنص من جوانبه المحتملة جميعها، ولا يمكن لواحد من هذه المعايير أن يفهم دون أربعة عوامل مجتمعة هي: اللغة، والعقل، والمجتمع، والإجراء، هذه العوامل الأربعة تتخلل المعايير السبعة، ومن ثم تتخلل النص، ولها علاقة أيضًا بالمنشئ والمستقبل، ولذلك يمكن تصنيف هذه المعايير إلى:

أ- ما يتصل بالنص في ذاته، وهما معيارا: السبك والحبك.

ب- ما يتصل بمستعملي النص سواء أكان المستعمل منتجًا أم متلقيًا؛ وذلك يتمثل في معياري: القصْد والقَبول.

ج- ما يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص، ويقصد به معايير: الإعلام، والموقف، والتناص[٢].



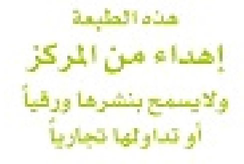

وتجدر الإشارة إلى أنّ تحقق النصيّة لا يلزم تحقّق المعايير السبعة في كلّ نص؛ إذ يمكن أن تتشكل نصوص بأقلّ قدر من هذه المعايير، ولكن بوجودها جميعًا يتحقّق ما يسمّى بالاكتمال النصّي، ولعلّ أهمّ المعايير التي تحقق نصيّة النص هي: الربط، والتماسك، والقصديّة والموقفيّة[٣].

وأخلص ممّا سبق إلى أنّ حدّ النص ذي الجملة الواحدة، هو: وحدة تركيبيّة كليّة تأتلف في بنيتها السطحيّة الماثلة من جملة واحدة، وتتضمّن بنية دلاليّة كليّة واحدة قائمة على الاتساق والانسجام مع السياق الذي أنتِجت فيه، وبين البنية السطحيّة وبنيتها الكبرى الكليّة مراحل من النمو والتفاعل الداخلي القائم على العلاقات بين المرسِل والمتلقِّي والواقع عبر اللغة، وهذا التفاعل يؤدّي به إلى تحقيق وظيفته المتمثّلة في خلق التواصل بين النص ومتلقِّيه، وهي عبر الكليّة والانسجام والتفاعل تتجاوز حدودها النحويّة الماثلة إلى وصف موقف تواصلي كامل.

١- صبحي الفقي، علم اللغة النصي، ج١، ص٣٣-٣٤.

٢- ينظر: سعد مصلوح: نحو أجرومية للنص الشعري: دراسة في قصيدة جاهلية، مقال بمجلة فصول، المجلد العاشر، العددان الأول والثاني، يوليو١٩٩١م، ص١٥٤.

٣- ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص ١٤٦. واتجاهات لغويّة معاصرة، ص ١٦٩-١٧٠.



فالتكوين النصّي لا يقوم على مكوّنات التركيب وحدها، بل على نسق متكامل من اللغة والواقع؛ يمثل هذا النسق مزيجًا من مستويات التحقق اللساني والتصوّرات التي تنظم العالم النصّي فتصهر البنية والدلالة حول موضوع الكلام.

فالمهمُّ أن تؤدي الصيغة النصِّيَّة المنطوقة أو المكتوبة (النصّ) -طالت أو قصرت- دلالة يُمكن للمتلقِّي أن يفهمها فهمًا صحيحًا من السِّياق، ويدرك وسائل التَّرابُط فيها، ولن يتأتَّى ذلك إلاَّ إذا كان النَّصُّ نسيجًا محكمًا بناؤه.

وهذا التجانس والتماسك لا يقوم في النص إلا إذا ربطت بين وحداته علاقات اتساق داخليّة مرتبطة بسياق تواصلي معيّن ذي موضوع ما، وغرض محدّد، وهذه العلاقات تخضع للمعارف التي يستلزمها إنتاج النص وللدوال المعبّرة عنه، ولمخزون المتكلم المعرفي، وما يفترضه هذا المتكلم حول مخزون المتلقي المعلوماتي.

ويجمل الإنباه إلى أنّ النقاد العرب القدامى كانوا على وَعْي بمعيارَي النصيّة الأساسيَّيْن، الذي يُعنى أحدهما بالناحية الشكليّة للخطاب أو النص، ويُعنى الآخر بالناحية الدلاليّة، فضلًا عن دعوتهم إلى وجوب الانسجام بين الناحيتَيْن الشكليّة والدلاليّة[1]، ويمكن أن يستدل على ذلك، بما ورد عن ابن طباطبا العلوي (ت ٣٢٢ هـ) في مَعْرِض كلامه على المعاني والألفاظ؛ إذ يقول: «للمعاني ألفاظ تشاكلها فتحسن فيها وتقبح في غيرها، فهي كالمعرض للجارية الحسناء التي تزداد حسنًا في بعض المعارض دون بعض»[2]، ويقول في مَوْضِع آخر: «الكلام الذي لا معنى له كالجسد الذي لا روح فيه، كما قال بعض الحكماء: للكلام جسد وروح، فجسده النطق وروحه معناه»[3].

ورأت اللسانيّات النصيّة أنّ الصفة الأساسيّة القارّة في النص هي صفة الاطراد أو الاستمراريّة، وهي صفة تعني التواصل والتتابع والترابط بين الأجزاء المكوّنة للنص[4]، الذي يعدّ وحدة كبرى شاملة، لا تضمّها وحدة أكبر منها، تتشكل من أجزاء مختلفة، تقع من الناحية النحويّة على مستوى أفقي، ومن الناحية الدلاليّة على مستوى رأسي، ويتكوّن

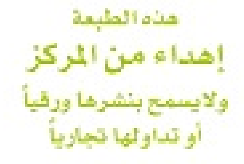
١- ينظر: محمد العبد، حبك النص: منظورات من التراث العربي، مجلة فصول، ع ٥٩، ٢٠٠٢، ص ٦٢.

٢- ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تحقيق طه الحاجري، ومحمد زغلول سلوم، ص٨.

٣- المرجع السابق، ص١٦.

٤- ينظر: جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصيّة، ص٧٦.



المستوى الأول من وحدات نصيّة صغرى تربط بينها علاقات نحويّة، ويتكوّن المستوى الثاني، من تصوّرات كليّة تربط بينها علاقات التماسك الدلاليّة المنطقيّة[1].

لقد عُني نحاة النص بدراسة الظواهر النصيّة التي تتجاوز وصف الأبنية اللغويّة إلى العناية بالجوانب الدلاليّة والتواصليّة في النص كلّه؛ ذلك أنّ «النص لا يُجيز وجودًا مستقلًا لعناصره؛ إذ لا تكون القيم الجزئيّة ذات اعتبار كبير إلا باشتراكها في القيمة الكبرى المتكوّنة من ذلك التكوين الأكبر»[2].

وفي إطار هذه المعالجة التركيبيّة فإنّ البحث سيعمد إلى الكشف عن وسائل الاتساق الموجودة في النص، بواسطة النظر إلى بنية النص من الداخل والخارج، وهذا يقتضي وصفًا وتحليلًا للنظام الذي تأتلف فيه البنى النصيّة؛ ووصف علاقة الأبنية السطحيّة بسياقها، ووصف العمليّة التواصليّة التي تمثّلها هذه الأبنية، لكنّني سأبدأ أولًا بتطبيق معايير النصيّة جميعها على النص ذي الجملة الواحدة لأرصد مجالَي الاتفاق والافتراق بينهما، مع وضع فرضيّة أساس هي: أنّ النص ذا الجملة الواحدة تتوافر فيه كلّ خصائص النصوص الأخرى غير أنّ الشكل النحوي الماثل له على السطح هو جملة واحدة.




٢-خصائص النص ذي الجملة الواحدة:

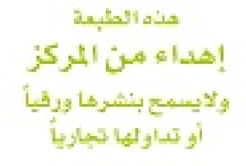
أ-المعايير التي تتّصل بالنص في ذاته: الاتّساق والانسجام:

أولًا: معيار الاتّساق [3]:

١- ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص ١٠٨.

٢- المرجع السابق، ص ٣٩-٤٠.

٣- تجدر الإشارة إلى تعدّد المصطلحات العربيّة الدالّة على هذا المفهوم؛ فمنها: الاتساق: وأبرز من استخدمه من الباحثين العرب محمد خطابي، وذلك في كتابه (لسانيّات النص)، ص٥. والسبك: وقد استخدمه عدد من الباحثين، منهم تمام حسان، وذلك في ترجمته لكتاب (روبرت بيوجراند) (النص والخطاب والإجراء)، ص١٠٣، وسعد مصلوح في مقالته (نحو أجروميّة للنص الشعري)، ص١٥٤. والتماسك: وقد استخدمه عدد من الباحثين، منهم منذر عياشي، وذلك في ترجمته لكتاب (أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر) (القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان) منشورات جامعة البحرين، البحرين، ط١، ٢٠٠٣، ص٨٢٤، وفالح بن شبيب العجمي، وذلك في ترجمته لكتاب(مدخل إلى علم اللغة النصي) لفولفجانج هاينه من وديترفيهفيجر، ص١٠٣. والانسجام: وقد استخدمه أحمد مداس =



يتعامل نحو النص مع النص على أنّه وحدة كليّة؛ لذلك ركزت بحوثه على الأسباب التي تؤدي إلى تماسكه وتلاحم أجزائه، واشتغلت بتحديد وسائل اتساقه وآليات انسجامه، ومعايير نصيّة النصوص.

ويعد الاتساق أحد المصطلحات المحوريّة في الدراسات التي تندرج في مجال لسانيات النص؛ إذ يندر أن تجد باحثًا في هذا المجال، لم يعطِ لهذا المصطلح اهتمامه، فهو أحد المفاهيم الرئيسة في لسانيّات النص، وهو يخص التماسك على المستوى البنائي الشكلي[(١)].

واستعمل هذا المصطلح عند اللغويين «للإشارة إلى خاصيّة الوحدات الكبرى من (المورفيم) لتتماسك معًا في بنى أكبر، مثال ذلك؛ (الأداة + الاسم)؛ ففي هذا الاستعمال تعمل مجموعة من الكلمات كمكوّن للوحدة الكبرى، كما يمكن أن يوصف بأنّه انسجام داخلي»[(٢)].

ويعرّفه محمد خطابي بأنّه: «ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص/ خطاب ما، ويُهتم فيه بالوسائل اللغويّة (الشكليّة) التي تصل بين العناصر المكوّنة لجزء من خطاب أو خطاب برمّته»[(٣)]، وممّا هو واضح أنّ هذا التماسك لا يقتصر على أمر محدد بذاته، وإنّما يتكون من مجموعة من أدوات الترابط النحوي والمعجمي التي تعد مكوّنات فعالة في تحقق الجانب الاتساقي؛ إذ لا يمكن أن يطلق على نص ما أنّه متسق إلا إذا تحقق وجود مجموعة من الروابط التي تعمل على تماسكه.

والاتساق مصطلح يشير إلى «الأدوات التي تؤسّس العلاقات المتبادلة بين التراكيب

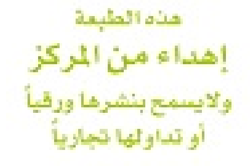


=في كتابه (لسانيّات النص: نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري)، جدارا للكتاب العالمي، ودار الكتاب الحديث، إربد، ط١، ٢٠٠٧، ص٨٣، والربط النحوي: وقد استخدمه سعيد بحيري في كتابه (علم لغة النص)، ص١٤٥. والتضام: وقد استخدمه الباحثان إلهام أبوغزالة وعلي خليل حمد في كتابها المشترك (مدخل إلى علم لغة النص: تطبيقات لنظرية روبرت بيوجراند وولفانج دريسلر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٩، ص١١. ممّا يدل على وجود تباين كبير بين الباحثين العرب في ترجمة المصطلح الأجنبي (Cohesion)، والحقيقة أنّ هذا التباين يعكس الفوضى التي يعاني منها المصطلح اللساني عامةً في البلاد العربيّة.

١- ينظر: ديكرو، أوزوالد، وجان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص١٦.

2- . Crystal; s.v- Cohesion p.p. 61

٣- محمد خطابي، لسانيات النص، ص ٥.



الضمن جملية بين الجمل»[1]، وهذه العلاقات هي روابط لغويّة شكليّة تسهم في اتساق النص وتماسك بنائه، وتكوّن شبكة نصيّة تُعين على تفسير النص وفهمه[2].

ويرى كلّ من (هاليداي) ورقية حسن أن مفهوم الاتساق «مفهوم دلالي، يحيل إلى العلاقات المعنويّة القائمة داخل النص التي تحدده كنص»[3]، إلا أنّ محمد خطابي رأى أنّ الاتساق «لا يقتصر على الجانب الدلالي فحسب، وإنما يجري على مستويات أخرى كالنحو والمعجم، حيث تنقل المعاني من النظام الدلالي إلى مفردات في النظام النحوي والمعجمي، ثم إلى أصوات أو كتابة في النظام الصوتي والمكتوب»[4]، خصوصًا وأنّ «علم اللغة المعاصر جعل الشرط الجوهري للنص أن يكون كلًا موحدًا منتظمًا في وحدة دلاليّة، لا تجميعًا مَحْضًا بين جمل يعوزها الترابط الدلالي، سواء في ذلك أن يكون نصًا منطوقًا أم مكتوبًا، قصيرًا أم طويلًا»[5].

ويذهب (بيوجراند) إلى أنّ الاتساق «يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحيّة في صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق، بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي، وبحيث يمكن استعادة هذا الترابط»[6]، ويعرف أيضًا بالربط الرصفي أو التضام، وهو موضوع الدلالة النحويّة التي «تُعنى بكيفية انتفاع الناس من الأنماط والتتابعات الشكلية في استعمال المعرفة والمعنى ونقلهما وتذكرهما، فملاحظة تتابع ما لاسم وفعل يمكن أن يثير توقعًا هو أنّ فاعلًا وحدثًا قد جرى التعبير عنهما»[7]، وعليه «فالدلالة النحويّة أكثر اتسامًا بالتنظيم الرصفي النظمي من النحو الدلالي؛ فالحدث مثلًا يمكن أن يتصل بفاعل أو زمن أو مكان




١- جون ماري سشايفر، النص ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص، ترجمة منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، والدار البيضاء، المغرب، ط١، ٢٠٠٤، ص ١٣٢.

٢- ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، الإبداع الموازي، التحليل النصّي الشعر، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٤٥.

3- Haliday (M.A.K) and Hassan (R):Cohesion in English، P4.

٤- محمد خطابي، لسانيات النص، ص ١٥.

٥- محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص ٨٩.

٦- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص١٠٣.

٧- المرجع السابق، ص٨٤. وقد ميّز بيوجراند بين النحو والدلالة، فقال: «النحو: يختص بالصور المجردة للجمل التي تشترطها قواعد اللغة، بقطع النظر عن سياق الموقف، والدلالة تختص بالعلاقات بين العلامات والرموز وما تشير إليه أو تعنيه. بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص٨٣-٨٤.

أو سبب وهلم جرا، على حين تكون حالات التوالي المختلفة ممكنة في التعبير بالنسبة لقواعد ليس لها رتبة ثابتة»[١].

ويرى سعد مصلوح أنّ الاتّساق، ويطلق عليه (السبك): «يختص بالوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمراريّة في ظاهر النص»، ويبيّن معنى ظاهر النص بقوله: «الأحداث اللغويّة التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني التي نخطّها أو نراها بما هي كم متصل على صفحة الورق، وهذه الأحداث أو المكوّنات ينتظم بعضها مع بعض تبعًا للمعاني النحويّة، ولكنّها لا تشكل نصًا إلا إذا تحقّق لها من وسائل السبك ما يجعل النص محتفظًا بكينونته واستمراريّته»[٢].

وهو من أبرز معايير النصيّة وأكثرها شيوعًا في النصوص، وخاصة أنّه يشترك مع بعض قواعد الجملة ويتجاوزها من أجل وصف عام لظاهر النص، فيستقي من المستوى المعجمي ما يتصل بالبنية المجردة للنص، ويأخذ من النحو ما يتعلق بما يفوق الجملة ولا يغفل عن الدلالة بصفتها نتاجًا للمستويات الأخرى، وبكلام آخر فإنّ الاتّساق يعني «الكيفية التي يتمّ بها ربط العناصر اللغوية على مستوى البنية السطحية في النص، بحيث يؤدي السابق منها إلى اللاحق»[٣].



ويصل المتلقّي إلى فهم النص بواسطة اكتشافه للعلاقات التي تربط أجزاء النص بعضها مع بعض؛ فطريقة فهم النص هي انعكاس للتفاعل الذي يحصل بين المتلقّي والنص، فتنهض من النص وحدات لغويّة تمثّل قِيَمًا دلاليّة متحرّرة من ثبات المدلول، تفتح إمكانات النص للمتلقّي ليؤسّس منها أبعادًا دلاليّة تُستنبط من النص، وتُضيف إليه شيئًا جديدًا مع كلّ قراءة له.

والعلاقات التي تربط أجزاء النص متعدّدة تلتقي في بعض مفاهيمها بما اصطُلح عليه «التماسك»؛ فالنص يحوي علاقات داخليّة وأخرى خارجيّة مرتبطة بالسياق، وهذه وتلك تحقّقان التماسك النصي[٤]، ووسائل التماسك النصّي كثيرة يمكن أن تُقسَم إلى قسمَين[٥]:

١– بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص٨٥.

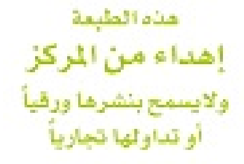
٢– سعد مصلوح، نحو أجرومية للنص الشعري، ص ١٥٤.

٣– ليندة قياس، لسانيات النص النظرية والتطبيق: مقامات الهمذاني أنموذجًا، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩، ص ٢٣.

٤– ينظر: صبحي الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج١، ص ١٠٧.

٥– ينظر: المرجع السابق، ج١، ص ١٠٧.

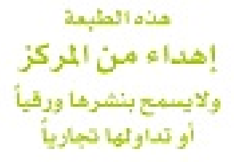




١-وسائل تماسك داخليّة، مثل: العطف والفصل والوصل، وأدوات التعريف والتنكير، والأسماء الموصولة... وهذه كلّها تقتصر وظيفتها على إحداث التماسك الداخلي في النص.
٢- وسائل تماسك خارجيّة، مثل: المرجعيّات والإحالة والإشارة، وهذه تُسهم في الربط بين ما يوجد داخل النص، وما يتّصل به من خارجه.
وعلى هذا الأساس فإنّ الاتساق يقوم على ملاحظة وسائل التماسك والتلاحم بين العناصر المشكلة لنص ما، من بدايته إلى نهايته برصد الضمائر، والإحالات، والإشارات، والحذف، والتكرار والعطف؛ للقول إنّ النص يشكل كلًا واحدًا.
كما أنّ الاتّساق بنية تظهر فوق سطح النص، تتمثل في مجموعة من الروابط والوسائل الشكليّة؛ النحويّة والمعجميّة، تقوم بربط جمل النص حتى يصبح بناءً نصيًّا متماسكًا لا نصًا ضعيفًا رخوًا. وينقل سعد مصلوح عن (بيوجراند) و(دريسلر) أنّ «الاعتماد النحوي»، «يأتي في مستويات صوتيّة وصرفيّة وتركيبيّة ومعجميّة ودلاليّة، كما يتخذ أشكالًا من التكرار الخالص، والتكرار الجزئي، وشبه التكرار، وتوازي المباني، وتوازي التعبيرَيْن والإسقاط، والاستبدال، وعلاقات الزمن، وأدوات الربط بأنواعها المختلفة»[١]، وبهذا الشأن أوضح صلاح فضل شيئًا مهمًا، وهو أنّ التماسك (الاتّساق) يمثل خصيصة نحويّة للخطاب، تعتمد على علاقة كلّ جملة بالجملة الأخرى، وهو ينشأ غالبًا عن طريق الأدوات التي تظهر في النص مباشرة، كأدوات العطف، والوصل، والترقيم، وأسماء الإشارة، وأدوات التعريف، والأسماء الموصولة، وغيرها[٢].
وقد ذكر (هاليداي) ورقيّة حسن في كتابهما: «Cohesion in English» أنّ جزءًا من الاتّساق يتحقّق بالنحو، وجزءًا آخر بالمفردات، وعليه فقد أشارا إلى أنّ الاتّساق ينقسم إلى قسمَيْن هما: الاتّساق النحوي والاتّساق المعجمي[٣]، وأضاف بعض الباحثين قسمًا ثالثًا هو الاتّساق الصوتي[٤].
لذا ستُقسم وسائل الاتّساق النصّي إلى ثلاثة أنواع، هي:




١- سعد مصلوح، نحو أجرومية للنص الشعري، ص ١٥٧.
٢- ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٢٦١.
٣- ينظر: جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص ٧٧.
٤- ينظر: حسام أحمد فرج، نظرية علم النص: رؤية منهجية في بناء النص التراثي، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٣، ١١٦.



أ- الاتّساق النحوي.
ب- الاتّساق المعجمي.
ج- الاتّساق الصوتي.

أولًا: الاتّساق النحوي:

يعدّ الاتساق النحوي المظهر الأول من مظاهر الاتّساق في النص، ويتحقّق بواسطة الوسائل اللغويّة التي تربط عناصر النص، وهذا ما دعا بعض الباحثين إلى أن يقصر علم النحو على دراسة الوسائل اللغويّة المتحقّقة نصيًّا والعلاقات بينها[١]، وأوضح محمد خطابي فكرة التماسك النصّي بالإشارة إلى أدوات الاتّساق التي تحدث عنها كلّ من (هاليداي) ورقية حسن، وأبرزها: الإحالة، والحذف، والعطف[٢].

وهذه الوسائل اللغويّة من شأنها أن تحقّق الاتساق التركيبي والدلالي بين عناصر النص، والاتساق هو نتيجة حتمية لوضوح الدلالة لدى منتج النص، وهو لا يتحقّق بوجود عنصر واحد من عناصره، وإنّما بورود العنصر في سياق العناصر المتعالقة[٣]، ويعد الاتساق شرطًا ضروريًا وكافيًا للتفريق بين ما هو نص وما هو غير ذلك.




وتشكّل كلّ متتالية من الجمل نصًا شريطة أن تكون هناك علاقات بين عناصر هذه الجمل، وهذه العلاقات إمّا أن تكون قبليّة أو بعديّة، أو لفظيّة أو بيانيّة[٤]، وهذه المتتاليات الجمليّة هي مادة النص شريطة أن تكون ذات دلالة نحويّة ومعجميّة سياقيّة مرتبطة بالدلالة الجامعة للنص[٥]؛ فالاتساق النصّي هو خاصيّة جدليّة تبادليّة بين اللفظ والمعنى.

والنص المتكامل قد يحتمل الإطالة وتباعد الأجزاء، ولكن حتى يبقى هذا النص مترابطًا متّسقًا، سعت اللغة إلى أن تقدم أدوات لتحقق تماسك أجزاء النص وترابطها: اللفظيّة

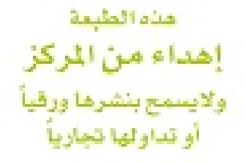
١- ينظر: زتسيسلاف وأورزنياك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمه وعلّق عليه، سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط٢، ٢٠١٠، ص ٦٩.

٢- ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص ١٦-٢٤.

٣- ينظر: زتسيسلاف وأورزنياك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ص ٦٠.

٤- ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص، ص١٢٣.

٥- ينظر: فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصّي، ص٢٧.



والبيانيّة، فلكي يحقق أيّ نص نصيّته لا بد له أن يعتمد على مجموعة من الوسائل اللغويّة التي تخلق النصيّة بحيث تسهم هذه الوسائل في وحدته الشاملة، ومنها:

أولا: الإحالة

تعد الإحالة مادة أوليّة يتكئ عليها محلل النص كي يُثبت مدى اتساق النص الذي يدرسه، وهي من أهمّ الأدوات التي تحقق ذلك، «وتتوفر كلّ لغة طبيعيّة على عناصر تملك خاصيّة الإحالة»[(١)]، يقول (جون ليتر) في سياق حديثه عن المفهوم التقليدي للإحالة: «إنّها العلاقة القائمة بين الأسماء ومسمّياتها»[(٢)]؛ إذ إنّ الأسماء تحيل إلى المسمّيات، وعرّفها (بيوجراند) بأنّها «العلاقة بين العبارات والأشياء والأحداث والمواقف في العالم الذي يُدلُّ عليه بالعبارات ذات الطابع البدائلي في نص ما»[(٣)].

وهي من أكثر وسائل الاتساق تداولًا على ألسنة الناس نزوعًا للاقتصاد في الكلام، وعزوفًا عن التكرار، وحدّ العناصر الإحاليّة «قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة» بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب؛ فشرط وجودها هو النص، وهي تقوم على مبدأ التماثل»[(٤)].




والترابط الإحالي في الأصل ربط دلالي، لكنّه يحدث عبر التركيب، ويمدّ جسور الاتصال بين الأجزاء المتباعدة في النص؛ فهو لا يخضع لقيود نحويّة، وإنّما يخضع لقيد دلالي، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلاليّة بين العنصر المُحيل والعنصر المحال إليه، وهي علاقات ربط تُسهم في تشكيل وحدة النص وانتظام العناصر المكوّنة لعالم النص[(٥)].

والإحالة عمليّة تربط بين الجمل والعبارات والنصوص، كما تربط بين البنى النصيّة الصغرى بعضها مع بعض لتجعلها تتعلق فيما بينها لتنتج نصًا مترابطًا؛ «النص المتلك للعناصر الإحاليّة بعنصرَيْن ضروريَّيْن محال ومحال إليه، وكلاهما يمتلك نفوذًا داخل

١- محمد خطابي، لسانيات النص، ص ١٧.

٢- ينظر: براون ويول، تحليل الخطاب، ص ٣٦.

٣- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٣٢٠.

٤- الأزهر الزناد، نسيج النص، ص ١١٨.

٥- ينظر: محمد خطابي: لسانيات النص، ص ١٧.

النص، وتحديدهما موكول إلى ثقافة المتلقي، وسياق النص»[1]؛ فإنّ المحيل يمثّل نقطة انطلاق عمليّة الربط الإحالي، وهو دائمًا عنصر سياقي ذو طبيعة لغويّة، أمّا المحال عليه فهو نقطة وصول عمليّة الإحالة،وقد يكون عنصرًا لغويًّا مثل المحيل، أو عنصرًا غير لغوي من عناصر المقام.

ولمّا كانت عناصر الإحالة روابط بين العبارات فيما بينها من جهة وبين العبارات والأشياء والمواقف في العالم الخارجي من جهة أخرى، كان طبيعيًا أن تُقسم إلى قسميْن رئيسين: نصيّة ومقاميّة[2].

١ - الإحالة النصيّة: هي إحالة عنصر لغوي على عنصر آخر داخل النص، ويكون هذا العنصر سابقًا أو لاحقًا[3]، وهي تُسهم في ربط أجزاء الخطاب وأفكاره ربط تحقق بتفسير المضمرات، وإيضاح المبهمات عبر إرجاعها إلى عناصرها الإشاريّة الْمُختزَنة في ذهن المتلقي، أو المثبتة في نص الخطاب، وهنا تبرز مهمة المتلقي في الحكم على اتساق الخطاب من عدمه، عبر إعمال ذهنه في معرفة العنصر الإشاري، واعتماد الذاكرة في استرجاع المعلومات الْمُختزَنة من الخطاب وربطها بما عوضها من عناصر إحاليّة.




وتنقسم الإحالة النصيّة إلى قسمين[4]:

أ-الإحالة إلى سابق: وتعدّ أكثر أنواع الإحالة دورانًا في الكلام، وهي «استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سابقة في النص أو المحادثة »[5]؛ فهي إذًا تعود على مفسّر سبق التلفظ به، وقد لاقى هذا النوع من الإحالة اهتمامًا كبيرًا عند النحاة العرب، وذلك عندما اشترطوا رجوع الضمير المطابق للاسم إذا كان بين الجملتَيْن رابط[6]، واشترطوا أيضًا عودة الضمير على مرجع واحد سابق له لأن هذا

١- فتحي الخوالدة، تحليل الخطاب الشعري: ثنائية الاتساق والانسجام، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٦، ص ٤٥.

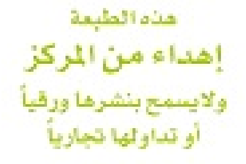
٢- ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص١٧.

٣- ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص، ص١٢٠. ونعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ٢٠٠٩، ص ٨١-٨٢.

٤- ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص، ص ١١٨.

٥- صبحي الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج١، ص ٣٨.

٦- ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج٣، ص ٢٨١.



هو الأقرب في الكلام؛ وذلك لأنّ الضمائر كلّها لا تخلو من إبهام وغموض سواء للمتكلم أم للمخاطَب أم للغائب، وعليه فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها ويفسّر غموضها[1]، كما في إحالة اسم الإشارة (أولئك) إلى المبتدأ (الذين) في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ سورة الأعراف، آية ٣٦.

ب-**الإحالة إلى لاحق**: وهي: « استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سوف تستعمل لاحقًا في النص أو المحادثة »[2]؛ فهي إذًا تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق عليها، وأبرز أبواب النحو العربي توضيحًا لها «ضمير الشأن»[3]، ومثاله قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ سورة الإخلاص، آية ١؛ فالضمير «هو» وهو ضمير الشأن يحيل إلى لفظ الجلالة (الله).




٢- **الإحالة المقاميّة**: وتسمّى أيضًا الإحالة إلى خارج النص، أو الإحالة إلى غير مذكور كما يسميها تمّام حسان ترجمة لمصطلح (بيوجراند) (Exphoric Reference)، وهي ترجع إلى أمور تستنبط من الموقف لا من عبارات تشترك معها في الإحالة في النص نفسه أو الخطاب[4]، وهي: «الإتيان بالضمير للدلالة على أمر ما غير مذكور في النص مطلقًا، غير أنّه يمكن التعرف عليه من سياق الموقف»[5]، أو هي: «إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي»[6]، وبذلك فإنّ هذا النوع من الإحالة يمكن أن يُحدث نوعًا من التفاعل بين النص والخطاب والموقف السياقي.

ومن الجدير بالإشارة أنّ قضيّة الإحالة وردت عند النحويين العرب بالاعتماد على «تصنيف الألفاظ إلى ألفاظ غير مبهمة، وهي الألفاظ التي لها دلالة وتحيل بمفردها إلى خارجها في الواقع، وألفاظ مبهمة، ولكنّك لا تعرف لها خارجًا إلا متى توفر مفسّرها، وهذا المفسِّر

١- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، ج١، ص ١١٩.

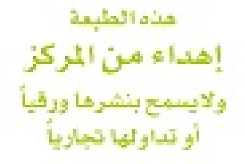
٢- صبحي الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج١، ص ٤٠.

٣- المرجع السابق، ج١، ص٤٠.

٤- ينظر: بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٣٣٢.

٥- أحمد عفيفي، نحو النص، ص ١٢١.

٦- الأزهر الزناد، نسيج النص، ص ١١٩.



قد يكون مقاميًّا وقد يكون مقاليًّا»[١]؛ فباجتماع هذه العناصر المقاميّة والمقاليّة «تقوم شبكة من العلاقات الإحاليّة بين العناصر المتباعدة في فضاء النص، فتجتمع في كلّ واحد عناصره متناغمة، وتختصر الوحدات الإحاليّة العناصر الإشارية وتجنّب مستعملها إعادتها وتكرارها»[٢].

وفي ضوء هذا الفهم، سيُكشف عن خيوط هذه الشبكة في النص، بواسطة وسائل الاتساق الإحاليّة الآتية:

١- **الضمائر**: وتقسم إلى[٣]:

أ- منفصلة؛ مثل: أنا، أنت، أنتما، أنتم، هو، هي....

ب- متصلة؛ ومنها ما هو متصل بالفعل، مثل: كتبتَ، كتبتِ، كتبنا...، ومنها ما هو متصل بالاسم، مثل: كتابكَ، كتابكِ، كتابكم...، ومنها ما هو متصل بالحرف، مثل: إنّي، إنّك، إنّكم....




٢- **ألفاظ الإشارة**: ويقصد بها أسماء الإشارة المكانيّة والزمانيّة، والظروف الدالة على الاتجاه، والعناصر المعجميّة التي تقوم بعمل الإشارة؛ مثل: هذا، هذه، هذان، ذلك، تلك، أمس، الآن، غدًا، هنا، هناك، شرقًا، غربًا، أمام، قدام، خلف....

ثانيا: العطف

لعلّ التصوّر القائم على أنّ النص: «عبارة عن جمل أو متتاليات متعاقبة خطيًا، ولكي تدرك كوحدة متماسكة تحتاج إلى عناصر رابطة متنوعة تصل بين أجزاء النص»[٤]، يعطي إشارة واضحة إلى أهميّة العطف في بناء اتساق النص وتماسكه.

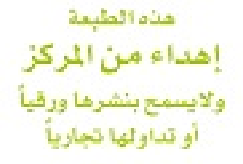
وللعطف أهميّة كبرى في وصل المعاني بعضها ببعض، وربط أجزاء الكلام، وتحقيق الفائدة منه، ولولاه لاحتاج المتكلّم إلى ذكر أشياء يتعذّر معها ائتلاف أجزاء القول ومعاملته كلًا موحّدًا، كما أنّ الاستغناء عن العطف يؤدّي إلى الاستغناء عن كثير من الظواهر اللغويّة

١- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص١٢٥.

٢- الأزهر الزناد، نسيج النص، ص١٢١.

٣- ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، ص ١٨.

٤- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج٣، ص ١٨٣.



الأخرى مثل الحذف والاختصار، ومن ثم لا يتأتّى الإيجاز الذي يعدّ ركنًا أساسيًا من أركان البلاغة.

وأثر العطف لا ينحصر في تحقيق التماسك على مستوى الجزء من الكلام، وإنّما يتوزّع على مختلف المستويات؛ فأحيانًا يكون على مستوى الألفاظ، وأحيانًا على مستوى الجملة، وأحيانًا على مستوى الجمل، وأحيانًا على مستوى الفقرات، وأحيانًا على مستوى النصوص.

ثالثًا: الحذف:

يميل الناس في كلامهم إلى الاقتصاد والإيجاز، وخاصة إذا لم يؤثر ذلك على وضوح رسائلهم وبلوغ مقاصدهم، ويلجؤون في جلّ ذلك إلى الحذف بوصفه وسيلة لتجنب التكرار، وملاذًا لإخفاء الأسرار، ولا يحدث الحذف إلا إذا دلّ على العنصر المحذوف قرائن لغويّة أو مقاميّة تساعد على معرفته، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته[١].




فالحذف عمليّة لغويّة تُستبعد بموجبها بعض العبارات من الظهور على سطح الكلام، ويؤدي السياق فيها مهمة جليلة؛ إذ لا يمكن أن يُحذف شيء من الكلام إلا إذا كانت ثمة قرائن معنويّة أو مقاليّة تومئ إليه وتدل عليه.

وهذا يعني أنّ الحذف علاقة اتساقيّة، تردُ في النص على المستويَيْن المعجمي والنحوي، يهتدي فيها المتلقي إلى عناصر غير ظاهرة ويقدّرها اعتمادًا على قرائن مقاليّة ومقاميّة[٢]، وهذا التقدير هو الذي يجلي العبارة ويوضّح المعنى المقصود للمكوّن اللغوي، أمّا ما ينطق بالفعل أو يرسم بالكتابة فهو ما عُرف عند التحويليّين بالتركيب الظاهري أو البنية السطحيّة[٣]، وهذا «يقتضي التسليم بمبدأ الأصليّة والفرعيّة في اللغة؛ أي لا بدّ من وجود تركيب أصلي أو صيغة أصليّة اعتراها الحذف أو الزيادة أو تغيّر ترتيب عناصرها»[٤].

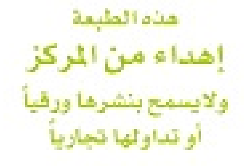
ويكثر الحذف في النصوص دون الجمل المفصلة، وما يساعد على ذلك هو أنّ النص بناء

١- ينظر: ابن جنّي، الخصائص، ج٢، ص٣٦٠.

٢- ينظر: لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ص ١١٢.

٣- ينظر: محمد علي الخولي، قواعد تحويليّة للغة العربيّة، دار المريخ، الرياض،ط١، ١٩٨١، ص ٢١-٢٢.

٤- طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٢، ص ١٧.



يقوم على الاتساق والانسجام، وهذان العاملان يساعدان منشئ النص على الاختصار، وعدم الإحالة بذكر معلومات فائضة[١].

ويشترط علماء اللغة القدماء والمُحْدَثون ضرورة وجود الدليل على المحذوف إما من لفظه أو سياقه؛ لأنّ «الدليل يعد مرشدًا للقارىء كي يهتدي إلى إيجاد المحذوف وكيفية تقديره واختيار مكان التقدير، ومن ثَم يثير لدى المتلقي الرغبة في إتمام النص بالحصول على العناصر المحذوفة، وتلك العناصر من بين المتطلبات التي تهم المتلقّي»[٢]، ولا يخفى أثر المتلقي هنا فهو يسهم في إكمال النص وملء فجواته.

وقد اشترط علماء اللغة أن لا يؤثر الحذف على المعنى فيخلّ في شرط التوصيل والإفهام؛ إذ يُعزى حُسْن العبارة في كثير من التراكيب إلى ما يعمد إليه المتكلم من حذف لا يغمض فيه المعنى، وإنّما هو تصرف تُنقى به العبارة، وهو من جهة أخرى دليل على قوة النفس وقدرة البيان.



ثانيًا: الاتّساق المعجمي:

عماد الاتساق المعجمي هو المعجم وما يقوم بين وحداته من العلاقات[٣]؛ فكلما ازدادت الوحدتان المعجميتان قربًا في النص ازداد الاتساق الذي تحققانه قوّة ومتانةً، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الوحدة المعجميّة التي تدخل في علاقة اتساقيّة لا تحمل في ذاتها ما يدل على قيامها بهذه المهمة أو عدم قيامها به، وإنّما يكون ذلك بحسب موقعها في النص[٤]، ويشكّل الاتّساق المعجمي مظهرًا من مظاهر اتساق النص؛ إذ يتّخذ وسائل أخرى غير الوسائل النحويّة؛ ففيه تتجدّد الكلمات المتشابهة أو المرادفة في النص فتنسج خيطًا من المفردات المتشابكة تحقّق بفضله الترابط النصّي، ولعلّ من أبرز وسائل الاتساق المعجمي[٥]:



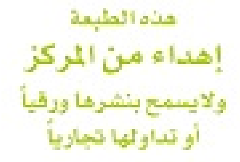
١- ينظر: صلاح الدين حسنين، الدلالة والنحو، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص ٢٥٣.

٢- صبحي الفقي، علم اللغة النصي، ج٢، ص ٢٠٩.

٣- ينظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص١٣٨.

٤- ينظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص١٤٢-١٤٣. هاينه من وفيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصّي، ص٤٩-٥١.

٥- ينظر: بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٣٠١-٣١٩. ومحمد خطابي، لسانيات النص، ص ٢٤-٢٥، ومحمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص١٤٢، وجميل عبد المجيد حسين، علم النص: أسسه المعرفيّة وتجلياته النقديّة، ص١٤٦، وجميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة واللسانيّات النصيّة، ص٧٩-١٣٢.



أ- التكرار:

يجسّد التكرار شكلًا من أشكال الاتّساق المعجمي على مستوى النص، ويتمثل في تكرار لفظ أو مرادف له في الجملة، ومثال ذلك المثال الذي ذكره كلّ من (هاليداي) ورقية حسن: «اغسلي وانزعي نوى ست تفاحات للطبخ، ضعي التفاحات في صحن يقاوم النار»؛ فالترابط قد حدث هنا بتكرار كلمة «التفاحات»[١].

يقول محمد خطابي عن التكرار بوصفه وسيلة من وسائل التماسك النصي: «هو شكل من أشكال الاتساق المعجمي، يتطلب إعادة عنصر معجمي أو ورود مرادف له أو شبه مرادف، أو عنصرًا مطلقًا أو اسمًا عامًا»[٢].

ولا يقف أثر التكرار على وظيفته النصيّة؛ إذ إنّ تداخل علوم النص مع البلاغة الجديدة، جعل للتكرار وظيفته الاتصاليّة الإقناعيّة فهو وسيلة لغويّة من وسائل الحجاج، وهو بشقيْه اللفظي والمعنوي يقوم بمهمته في إقناع المتلقي والتأثير فيه وقد يصل إلى الإذعان له، وذلك بشدة القرع إمّا على اللفظ أو المعنى.

ب- المصاحبة المعجميّة:

هي ورود مفردات معًا على نحو مطّرد؛ أو توارد زوج من الكلمات أو أكثر بالفعل أو بالقوّة نظرًا لارتباطهما بهذه العلاقة أو تلك[٣]، وتكون هذه المفردات رائزًا لدرجة الترابط الذي هيمنت عليه مقصديّة المتكلم وأوضاع المخاطب، ومقتضيات الأحوال وجنس الخطاب؛ إذ غالبًا ما يفرض إلحاح المتكلم على قضية ما أن تتداعى وحداته المعجميّة وتسير في خطّيْن: أحدهما التقابل؛ مثل الليل والنهار، والضوء والظلام، والداخل والخارج، وثانيهما: التراكم والتكامل؛ مثل: الشعر والشاعر، والأب والأطفال، والطفلة والمرأة، والأكبر، والأوسط، والأصغر، والأقوى والأقبح[٤].

وللمصاحبة المعجميّة أيضًا أثر في تقريب المعنى المُراد عندما يكون لبعض الألفاظ أكثر من

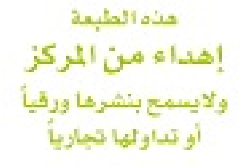
١- أحمد عفيفي، نحو النص، ص ١٠٦.

٢- محمد خطابي، لسانيات النص، ص ٢٤.

٣- ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص ٢٥. وعبد المجيد حسين، علم النص، ص١٤٨.

٤- ينظر: محمد مفتاح، ديناميّة النص، ص١٦٢-١٦٣. وتحليل الخطاب الشعري، ص٥٧-٦٨.



معنى، وهي بموقعها هذا تقوم بما يحتاجه فهم النص من قرائن مقاليّة وعقليّة وحاليّة[١]، كما أنّها تفيد في فهْم النص بواسطة ما سمّاه البلاغيّون بالمشاكلة، وهي أن تقصد شيئًا بلفظ آخر؛ بمعنى أن تذكر كلمة ولكنّك لا تريد معنى هذه الكلمة، وإنّما تذكرها لوقوعها في مصاحبة لفظة تشبهها، مثل قوله سبحانه: ﴿ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ سورة البقرة، آية ١٩٤، حيث إنّ ردّ الاعتداء لا يسمّى اعتداء، ولكن الغاية البلاغيّة اقتضت المشاكلة[٢].

ومهما تكن ضآلة الروابط اللفظيّة فإنّها تؤدّي وظيفة مهمّة في الصياغة اللفظيّة والترابط المعنوي؛ والروابط الدلاليّة تتبعها على الدوام روابط لفظيّة[٣]، وهذا ما قصده (فيرث) بقوله: «إنّك ستعرف الكلمة عن طريق ما يصاحبها»[٤].

ثالثًا: الاتّساق الصوتي:

توقف (بيوجراند) و(دريسلر)، في كتابهما «مدخل إلى علم لغة النص» أمام مصطلح «التنغيم» وعدّاه وسيلة من الوسائل الصوتيّة الرئيسة التي توظف مع وسائل أخرى ليتحقق مفهوم السبك النصّي، وباستثناء ذلك لم يتكلم علماء لغة النص المتخصصون على عناصر صوتيّة أخرى، ولعلّ تفسير ذلك بحسب بعض الباحثين هو أنّها غير موجودة في لغاتهم، أمّا في اللغة العربية فهي موجودة، وقد أفردت البلاغة العربيّة للسجع والجناس قسمًا خاصًا ضمن علم البديع، ولا يخفى ما يتوافر في عناصر البديع من بعد موسيقي وصوتي يسهم في عملية تماسك النص، وعناصر البديع كلّها مقصورة على اللغة العربية[٥].




هذا هو معيار «الاتساق» كما يصفه نحاة النص، والنص ذو الجملة الواحدة لا يخرج عن هذا؛ فهو يتّسم بالاتساق، والعلاقات التي تحكم بناءه لا تخرج عن العلاقات التي وضعها نحاة النص، كما سيظهر معنا في الفصلَيْن القادمَيْن.

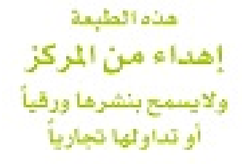
١- ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة: معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٧٣، ص ١٩١.

٢- ينظر: فضل عباس، البلاغة: فنونها وأفنانها:البيان والبديع، دار الفرقان، عمّان، ط٧، ٢٠٠٠، ص ٢٩٤.

٣- ينظر: أحمد الزمر،معالم أسلوبيّة عند ابن الأثير من كتابه(المثل السائر)، مجلة المورد، ٣٠(٢)، ص ٣٧.

٤- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٠٢ هـ، ص ١٢٠.

٥- ينظر: حسام فرج، نظريّة علم النص، ص ١١٧.



ثانيا: الانسجام:

ظهر مصطلح الانسجام عند الغرب بلفظ (Coherence)[١]، ومعناه: «الالتحام، وهو يتطلّب من الإجراءات ما تنشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه، أي إنّه يُعنى بالطرق التي تكون بها مكوّنات العالم النصّي المفاهيم والعلاقات مترابطة ومبنية بعضها على بعض»[٢]، ويمكن تعريف «المفهوم» بأنّه محتوى معرفي يمكن استرجاعه أو استثارته بقدر ما من الوحدة والاتساق في الذهن، أمّا «العلاقات» فهي الروابط القائمة بين المفاهيم التي تتجلى معًا في عالم النص، وتشتمل كلّ رابطة منها على تسمية للمفهوم الذي تتصل به[٣].

وتعمل العلاقات على تنظيم الأحداث والوقائع داخل بنية الخطاب، وعلى هذا يكون مفهوم الترابط الذي نصّ عليه (بيوجراند) قد شمل مبدأ «الترابط» عند (غرايس)، ومضمون «التماسك» المعنوي عند (براون ويول)، و«التعالق» عند (شارول)[٤].

ويرى (ديتر فيهفيجر) و(فولفجانج هاينه من) أنّ الانسجام يتعلّق بفهم النص وقدرة المتلقي على تفسير ما كان غامضًا مبهمًا، بتوظيف خبراته ومعارفه؛ إذ إنّ فهم النص يعتمد على معارف المتلقّي التي يستخدمها على نحو استراتيجي[٥].

ومن ثمّ فإنّ محلّل النص –وهو يتناول الانسجام– عادة ما يلجأ إلى التأويل و«يستضيف النص ويعقد معه صلات حميمة ليتعاونا معًا على إنجاز مهمة الفهم والتأويل»[٦]، معتمدًا على الخلفيّة المعرفيّة المتراكمة في ذاكرته؛ فمحلّل النص «لا يذهب إلى عالم النص وهو عبارة عن صحيفة بيضاء، وإنّما تكون له معلومات مختزنة في ذاكرته تسمح له بالتعميم اعتمادًا على مبدأ النظير، كما تسمح له بإعادة الرأي في قياسه وتصحيح بعض أجزائه»[٧].

١- ينظر: ديكرو، أوزوالد، وجان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص ١٦.

٢- ينظر: جميل عبد المجيد حسين، علم النص: أسسه المعرفيّة وتجلياته النقديّة، ١٤٨.

٣- ينظر: إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم النص، ص ٢٧.

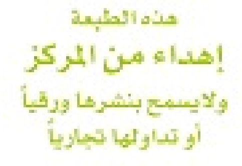
٤- ينظر: أحمد مداس، لسانيات النص: نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، ص ٨٣.

٥- ينظر: هاينه من، فولفجانج، وديترفيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ١١٨.

٦- محمد مفتاح، ديناميّة النص، ص ٤٢.

٧- المرجع السابق، ص٤٢.



ولذلك لا يمكن النظر إلى الانسجام على أنّه شيء معطى وموجود في النص، بحيث يجب البحث عنه والعثور عليه، دون الاستناد إلى السياق، وقابليّة المتلقي للفهم والتأويل، بل يكون تبيُّن وسائل الانسجام بالبحث في تلك العلاقات جميعها، دون الانغماس في اللغة وحدها و«الإعلاء من فكرة الدال»[١].

وعلى الرغم من كون الأمثال –وهي ما أبحث في انسجامه– فنًّا نثريًا يعتمد على المشافهة، ويُلقى أمام مستمع أو جمهرة من المستمعين، فإنّها غالبًا ما تميل إلى التعبيرات اللغويّة الدقيقة الواضحة، والبراهين والأقيسة التي تعين على عرض المعاني، وإظهارها، دون تأويل يحار فيه المتلقي[٢]؛ ومع هذا فهي تستخدم ما تتيحه لها ظروف المشافهة من إيماءات وإشارات وتلميحات تسهم في صناعة الانسجام النصّي.




وتجدر الإشارة إلى أنّ علماء العربيّة القدامى التفتوا إلى معيار الانسجام هذا، ومن ذلك أنّ الجاحظ استخدم مصطلح (القِران) في مجال الانسجام والتأليف بين أجزاء البيت، وفيما بين الأبيات نفسها في القصيدة[٣]، وفي تفسير مفهوم (القِران) يتجلّى هذا النص في كتاب البيان والتبيين: «قال بعض الشعراء لصاحبه: أنا أشعر منك، قال: ولِمَ؟ قال: لأنّي أقول البيت وأخاه، وأنت تقول البيت وابن عمه»[٤]، وفي نص آخر بهذا المعنى أيضًا «وعاب رؤبة شعر ابنه، قال: ليس لشعره قِران»[٥].

ويعمد ابن قتيبة إلى شرح ما أورده الجاحظ من أقوال رؤبة المذكورة آنفًا، فيقول: «قال عبد الله بن سالم لرؤبة: متْ يا أبا الجحاف إذا شئت، فقال رؤبة: وكيف ذلك؟ قال: رأيت اليوم ابنك عقبة ينشد شعرًا له أعجبني، قال رؤبة: نعم، ولكن ليس لشعره قِران، يريد أنّه لا يقارن البيت بشبهه، وبعض أصحابنا يقول: «قُران» بالضم ولا

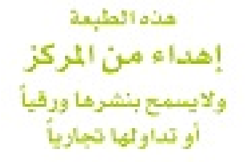
١– اديث كيرزويف، عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو، ترجمة جابر عصفور، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، ط١، ١٩٨٥، ص ٩٨.

٢– ينظر: محمد يونس عبد العال، في النثر العربي: قضايا وفنون ونصوص، الشركة العالمية للنشر، لونجمان، مصر، ط١، ١٩٩٦ ص ٢٤.

٣– ينظر: ميشال عاصي، مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ، مؤسسة نوفل، بيروت، ط٢، ١٩٨١، ص ١٤١.

٤– الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص ٥٢٨.

٥– المرجع السابق، ج١، ص ٥٢٨.



أرى الصحيح إلا الكسر وترك الهمز على ما بيّنت»[١]، ولهذا يمكن أن يعد «القِران» مصطلحًا متداولًا بين النقاد، يتضمن الدلالة على مفهوم الانسجام، أو الترابط المعنوي في ذلك الوقت[٢].

والنص ذو الجملة الواحدة يجب أن يكون منسجمًا بهذا المعنى الذي ذكرت، من جهة البنية الدلاليّة التي يمثّلها، ومن جهة الترابط المفهومي الذي يتجلّى فيه، ومن جهة انسجامه مع السياق التواصلي الذي يُستعمل فيه.

٢-المعايير المتّصلة بمستعملي النص: القصديّة والتقبليّة والإعلاميّة:

أولًا: القصديّة:

تعد القصديّة من المقوّمات الأساسيّة للنص؛ باعتبار أنّ لكل منتج خطاب غاية يسعى إلى بلوغها، أو نيّة يريد تجسيدها، ويستمد مفهوم القصد شرعيّة وجوده في الدراسات اللسانيّة، قديمها وحديثها، من أنّ كلّ فعل كلامي يفترض فيه وجود نيّة للتوصيل والإبلاغ؛ فـ «لا يتكلم المتكلم مع غيره إلا إذا كان لكلامه قصْد»[٣]، كما أنّه لا غنى لأية تشكيلة لغويّة يُراد اغتنامها في التفاعل الاتصالي عن توافر القصد[٤].



ولمّا كان النص مظهرًا من مظاهر السلوك اللغوي، وشكلًا من أشكال اللغة، فإنّه يحتوي لا محالة على قصْد معيّن، وتكمن أهميّة القصد في أنّه يمثل جزءًا مهمًا من دلالة الخطاب أو النص، بل لا يكتسب النص دلالة إلا بفعل قصْد المتكلم[٥].

ويرى (بيوجراند) أنّ القصد على المستوى النصّي «يتضمّن موقف منشئ النص من كون صورة ما من صور اللغة قصد بها أن تكون نصًا أو خطابًا يتمتع بالسبك والالتحام، وأنّ مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطّة معيّنة للوصول

١- ابن قتيبة، الشعر والشعراء، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٤، ج١، ص ٣٤.

٢- ينظر: ميشال عاصي، مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ، ص ١٤١.

٣- محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ط١، ٢٠٠٢، ص ٨٩.

٤- ينظر: إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم النص، ص ١٥٢.

٥- ينظر: محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف، الجزائر، والدار العربيّة للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص ٩٦.

إلى غاية بعينها»[1]، وعدّ (بيوجراند) و(دريسلر) الاتّساق والانسجام من الأفكار التي تشير إلى عمليّات متجهة صوب مادة النص، وثمة أفكار تشير إلى مستعمل النص، وهي ذات تأثير في نشاط الاتصال، وأطلقا على المعيار الثالث من معايير النصيّة اسم «القصديّة»، وموضوع هذا المعيار يتركز في تحقيق مقاصد منتج النص[2].

ومعنى هذا أنّ للقصد تأثيرًا في بنية النص وأسلوبه؛ لذلك فإنّ الكاتب يبني نصّه بناءً معيّنًا، ويختار لذلك الوسائل اللغويّة الملائمة بما من شأنه أن يضمن تحقيق قصده، ويستشهد (بيوجراند) على ذلك بالصحفي الذي يختار لمقاله شكلًا متميزًا من أجل شدّ انتباه القارىء[3].

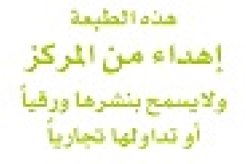
ويرى (ميخائيل باختين) أنّ النص يتحدّد «بعامليْن يجعلان منه نصًا: النية (العزم)، وتنفيذ هذه النية، وهما يتفاعلان بشكل ديناميكي، وينعكس صراعهما على النص من خلال عمليّة تجاذب طويلة»[4]، ولا شك في أنّ ثمة معنى أوسع للقصديّة وهو «جميع الطرق التي يتخذها منتجو النصوص في استغلال النصوص من أجل متابعة مقاصدهم وتحقيقها»[5].



وما أستشفّه من الآراء السابقة هو أنّ تجسيد القصْد أو النية يقتضي وضع خطّة معيّنة تجعل النص يتسم بالترابط والاتساق، ويسير باتجاه غاية محدّدة.

وقد عبّر النقاد والبلاغيون العرب القدامى عن (القصْد) بألفاظ كثيرة، منها: «الغرض» و«الحاجة»، و«المراد»، و«الفائدة»، وغيرها، بل ربّما كان لفظ البلاغة لديهم يراد به أحيانًا المَقْصِد، وربما كان المراد من قولنا علم البلاغة، علم المقاصد[6]، وتتجلّى العناية بمبدأ القصْد في كثير من الأقوال الواردة في المصنّفات القديمة، منها ما يذكره الجاحظ عن قائل

١- ينظر: بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣.
٢- ينظر: إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم النص، ص ٣٠.
٣- ينظر: محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص، ص ٩٧.
٤- المرجع السابق، ص٩٧.
٥- إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم النص، ص ١٥٧.
٦- ينظر: مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، سلسلة عالم المعرفة، (١٩٥)، ١٩٩٥، ص ١١.



الشعر، أنّه إذا لم يقصد إلى الشعر، فلا يعد قوله شعرًا، فيقول: «ولو أنّ رجلًا من الباعة صاح: من يشتري باذنجان؟، لقد كان تكلم بكلام في وزن مستفعلن مفعولات، وكيف يكون هذا شعرًا، وصاحبه لم يقصد إلى الشعر؟، ومثل هذا المقدار من الوزن قد تهيأ في جميع الكلام، وإذا جاء بالمقدار الذي يعلم أنّه من نتاج الشعر، والمعرفة بالأوزان والقصد إليها كان ذلك شعرًا»[١].

ويرى عبد القاهر الجرجاني أنّ توافر القصد في الخطاب يُعد من الأمور البدهيّة، ويفهم هذا من قوله: «وكان ممّا يُعلم ببدائه المعقول أنّ الناس إنّما يكلم بعضهم بعضًا؛ ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده»[٢].

ولعلّ هذا المعيار من أهمّ خصائص النصيّة المتّصلة بالنص ذي الجملة الواحدة؛ فالجملة الواحدة لا يمكن أن تتحوّل إلى نص إلا عبر مفتاح القصديّة من المرسِل الذي يقصد برسالته اللغويّة أن تكون نصًّا وعبر الغرض الذي يريده منها، وعبر سياق التواصل الذي يجعل من هذا المقصد واقعًا حيًّا يتجلّى في النص فيفهمه المتلقّي عبر هذا المقصد، وأيّ جملة، مهما كانت، لا يمكن أن تكون نصًّا إلا عبر مقصد المرسِل، وأيّ متوالية جمل مهما طالت لا يمكن أن تكون نصًّا إلا عبر مقصد المرسِل.

ثانيًا: التقبليّة:

يتعلق هذا المعيار بـ«موقف المتلقّي من قبول النص»[٣].

والمراد بـ«التقبليّة»، هو: «تقبليّة المستقبِل للنص بوصفه متضامًا متقارنًا ذا نفع للمستقبل، أو ذا صلة به»[٤]، وهذا يعني أنّ فكرة التقبليّة تتجه صوب المخاطب، «أي اكتسابه معرفة جديدة أو قيامه بالتعاون لتحقيق خطة ما، ويستجيب هذا الاتجاه لعوامل من مثل نوع النص، والمقام الثقافي والاجتماعي، ومرغوبية الأهداف»[٥]، وتتضافر هذه العوامل

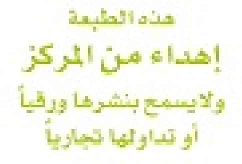
١- الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص ٢٨٩.

٢- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٥٣٠.

٣- ينظر: صبحي الفقي، علم اللغة النصّي، ج١، ص ٣٣.

٤- إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم النص، ص ١٢.

٥- المرجع السابق، ص ٣١.



بحسب نسبة توافرها في النص لحمل المتلقي على قبول النص[١]، وقد سعى بعض الباحثين إلى جمع تلك العوامل المؤثرة في المتلقي، ولعلّ أبرزها[٢]:

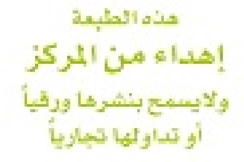
- معرفة المتلقي بنوع النص، ومعرفة من هو المنتج.
- معرفة المتلقي لقصد المنتج، أي دلالة النص العامة التي وسمها (ڤان ديك) بـ «البنية الكبرى».
- تعتمد نسبة قَبول النص على مدى أهميّة النص بالنسبة إلى متلقيه.
- تعتمد نسبة قبول النص على الخلفيّات الفكريّة والأيديولوجيّة التي يتمتع بها مستقبل النص.
- تعتمد نسبة قبول النص على الخصائص النفسيّة التي يتمتع بها المتلقي؛ ذلك بأنّ الحالة النفسيّة تؤثر في الحالة الذهنية.




لهذا كلّه يحظى السياق بشكله العام بمكانة مهمة في التقبليّة؛ إذ «يساعد على الحكم بالقبول أو عدمه، بواسطة مجموعة القواعد الحاكمة التي يشير إليها (جون ليونز)؛ إذ إنّ نظرية السياق عنده لا تعد الجملة كاملة المعنى إلا إذا صيغت طبقًا لقواعد النحو، وراعت توافق الوقوع بين مفردات الجملة، وتقبلها أبناء اللغة وفسروها تفسيرًا ملائمًا، وهو ما أطلق عليه اسم التقبليّة»[٣].

وقد أولى النقاد والبلاغيّون العرب القدامى هذا المعيار عناية كبيرة في وقت مبكر من نشاطهم النقدي، ويأتي هذا الاهتمام من اهتمام الشعراء والخطباء أنفسهم منذ العصر الجاهلي، بأن يقع كلامهم موقع القبول الحسن من السامع، ومن ذلك ما ذهب إليه ابن طباطبا أنّ الشعراء في عصره بحاجة إلى أن يتوثقوا من جودة أشعارهم وسلامتها من العيوب قبل إظهارها للمتلقين، وما ذلك إلا لأنّ الشعراء قبلهم قد سبقوهم إلى كلّ معنى بديع، ولفظ فصيح، «فإن أتوا بما يقصر عن معاني أولئك، ولا يربى عليها، لم يتلقَّ بالقبول، وكان كالمطرحِ المملول»[٤].

١- ينظر: عزة شبل محمد، علم لغة النص: النظرية والتطبيق، ص ٣٥.
٢- ينظر: حسام أحمد فرج، نظرية علم النص، ص ٥٥-٥٦.
٣- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٧٧. أحمد عفيفي، نحو النص، ص٨٩.
٤- ابن طباطبا، عيار الشعر، ص ٩.



وإنّ الجملة الواحدة تتحوّل إلى نص إذا تقبّلها المتلقّي على أنّها كذلك؛ فالمتلقّي هو الذي يحكم على جملة ما أنّها نص أو غير نص.

ثالثًا: الإعلاميّة:

هي المعيار الخامس من معايير النصيّة، وترجمها بعض الباحثين العرب إلى «الإخباريّة»[١]، وبعضهم إلى «المعلوماتيّة»[٢]، أي ما نحصل عليه من معلومات يتضمّنها النص في الحكم، وعرّفها (بيوجراند) بأنّها: «العامل المؤثر بالنسبة لعدم الجزم في الحكم على الوقائع النصيّة، أو الوقائع في عالم نصّي، في مقابلة البدائل الممكنة؛ فالإعلاميّة تكون عالية الدرجة عند كثرة البدائل، وعند الاختيار الفعلي لبديل من خارج الاحتمال، ومع ذلك نجد لكلّ نص إعلاميّة صغرى على الأقل تقوم وقائعها في مقابل عدم الوقائع»[٣]، ولذا فإنّ مصطلح «الإعلاميّة» لا يدلّ على المعلومات التي تشكل محتوى الاتصال، بل يدلّ على ناحية الجدّة والتنوّع الذي توصف به المعلومات في بعض المواقف[٤]، وعلى غرار ذلك، نقل عن (بيوجراند) و(دريسلر) أنّ الإعلاميّة «تشتمل على عامل الجدّة»[٥]، وحدّدا موضوعها بـ «مدى التوقع الذي تحظى به وقائع النص المعروض في مقابل عدم التوقع، أو المعلوم في مقابل المجهول»[٦].



وهي العامل المؤثر بالنسبة لعدم الجزم في الحكم على الوقائع النصيّة، أو الوقائع في عالم نصّي في مقابلة البدائل الممكنة؛ فالإعلاميّة تكون عالية الدرجة عند كثرة البدائل وعند الاختيار الفعلي لبديل من خارج الاحتمال، ومع ذلك نجد لكلّ نص إعلاميّة صغرى على الأقل تقوم وقائعها في مقابل عدم الوقائع»[٧]، ومعنى ذلك أنّه «كلما

١- ينظر: أحمد عفيفي، نحو النص، ص ٨٦.

٢- ينظر: المرجع السابق، ص ٨٦.

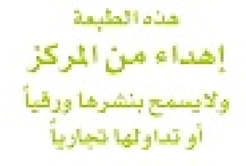
٣- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٥.

٤- ينظر: المرجع السابق، ص ٢٤٩.

٥- إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم النص، ص ١٢.

٦- المرجع السابق، ص ١٢، ص ٣٢-٣٣.

٧- ينظر: بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص١٠٥. وقد أسهب بيوجراند في الحديث عن الإعلاميّة بواسطة المفردات الآتية: تعديل النظريّة الإعلاميّة ص ٢٤٩، والإعلاميّة المبنيّة على الوعي الاستبطاني ص٢٦٨، والإعلاميّة على نطاق الجملة ص٢٧٥. ويقصد بالنظريّة الإعلاميّة أنّه على الرغم=



كان هناك ابتعاد عن التوقع، وكثرة المعتاد والمألوف، زادت الكفاءة الإعلاميّة في النص»[١].

ويجمل الإنباه إلى أنّ النقاد والبلاغيين القدامى أشاروا في مواضع متعددة إلى وجوب أن يتضمّن الكلام أو الخطاب –أيًا كان نوعه– فائدة أو منفعة يروم المتكلم إيصالها إلى السامع؛ فقد جعل بشر بن المعتمر (ت ٢١٠ هـ) الفائدة أو المنفعة من سمات المعنى الشريف؛ إذ يقول: «إنّما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من المقال»[٢].

وقد جعل أبو هلال العسكري من «الإفهام» أساسًا يقوم عليه الخطاب؛ فهو يقول: «إذا كان موضوع الكلام على الإفهام؛ فالواجب أن تقسم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي بكلام السوقة، والبدوي بكلام البدو»[٣]، ويفهم من كلام أبي هلال المذكور آنفًا أنّ وظيفة الإفهام تقع على عاتق المتكلم، والفهم يقع على عاتق السامع، وكذلك قول ابن فارس الذي نقله السيوطي(ت ٩١١ هـ) في أنّ الخطاب إنّما «يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع»[٤].

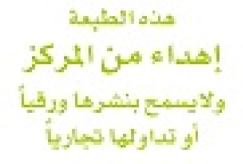
= من شيوع الإعلام على مدى السنين لم ننظر إلى هذا المصطلح، لا من حيث كونه يدل على المعلومات التي تشكل محتوى الاتصال، بل من حيث يدل بالأحرى على ناحية الجدّة أو التنوّع الذي توصَف به المعلومات في بعض المواقف. وأمّا إعلاميّة الوعي الاستبطاني فلها أثر في سلوك التعلّم؛ فعند حدوث تفاعل بين استخدام النص والقدرات الإنسانيّة والحالات الحيّة، يجب أن ننظر في طبيعة الوعي الاستبطاني الإنساني بصورة عامّة، فلا بد أنّ الناس يوزّعون انتباههم توزيعًا انتقائيًّا ليلاحظوا بعض صور الوقائع والمعلومات أفضل ممّا يلاحظون البعض الآخر، ولا يمكن أن تكون درجة التوقّع بمفردها تفسيرًا لكلّ الظواهر ذات العلاقة؛ فبعض المؤثّرات على الأقل يرجع إلى الطبيعة الذاتيّة للمادّة، ويعود البعض الآخر إلى المرتكزات العامّة لإجراء الوعي الاستبطاني، والترابط الإدراكي. وأمّا الإعلاميّة في نطاق الجملة فقد عدّ (بيوجراند) جملة الإثبات من الناحية التقليديّة عبارة خبريّة؛ لأنّ نماذجها اللغويّة جاءت من تراكيب منطقيّة ثابتة محدّدة بما لها من مسند إليه ومسند؛ إذ ينطق المتكلّم بالمسند إليه ثمّ يقول عنه شيئًا.

١– عزة شبل محمد، علم لغة النص: النظرية والتطبيق، ص ٦٨.

٢– الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص ١٣٦.

٣– أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، تحقيق محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٧١، ص ٢٩.

٤– السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص ٣٢٩.



يلحظ ممّا تقدم أن النقاد القدامى يجعلون الإفهام مقومًا من مقومات الخطاب سواء أكان خطابًا اعتياديًا أم أدبيًا، ولكنّهم جعلوا ما عبروا عنه بحسن البيان أو حسن الإفهام أو حسن الإفادة، مزية من مزايا الخطاب الأدبي، وأن ذلك يرجع إلى براعة منتج الخطاب، ويعد هذا دلالة من دلالات وعيهم بالتفريق بين الخطاب العام أو الاعتيادي والخطاب الأدبي.

ويمكن أن تلمس الفصل بين الخطابين أو أنهما يعدّان مستويَيْن من الخطاب من أقوال النقاد العرب القدامى، نحو ما قاله الجاحظ: «كلام الناس في طبقات كما أنّ الناس أنفسهم في طبقات، فمن الكلام الجزل والسخيف، والمليح والحسن والقبيح والسمج، والخفيف والثقيل، وكلُّه عربي وبكلّ قد تكلموا، وبكلّ قد تمادحوا وتعايبوا»[١]، فهذه هي المساحة العامّة للكلام الواقعة بين قطبي السخيف السوقي الصادر عن طبقة العامّة، والمليح الحسن الصادر عن طبقة ذوي البصر بجوهر الكلام البليغ من الكتّاب والشعراء[٢].

وإنّ النص ذا الجملة الواحدة يحمل قيمة معلوماتيّة من نوع ما، يمتاز بالتكثيف، ولكنّه يحمل شيئًا يجعل المتلقّي يحكم عليه بالنصيّة أو خلافها.

٣- المعايير التي تتّصل بالمقام الخارجي: المقاميّة والتناصيّة:

أولًا: المقاميّة:

يعدّ مفهوم «المقاميّة» جزءًا من مفهوم السياق في البحوث اللغويّة عند المُحْدَثين؛ فالسياق يدلّ على معنيَيْن يمكن تحديدهما في أمرَيْن، هما: السياق اللغوي، والسياق الاجتماعي؛ أي «السياق غير اللغوي»[٣].

وتتضمّن المقاميّة «العوامل التي تجعل النص مرتبطًا بموقف سائد يمكن استرجاعه، ويأتي النص في صورة عمل يمكن له أن يراقب الموقف، وأن يغيّره»[٤].

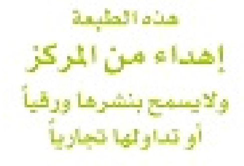
لذا يؤكّد جلّ علماء النص ضرورة أن يؤخذ بعين الاعتبار البُعْد التداولي للنص؛ وذلك

١- الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص ١٤٤.

٢- ينظر: الأخضر جمعي، اللفظ والمعنى في التفكير البلاغي والنقدي عند العرب، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، ١٩٨٨، ص ٤٠.

٣- ينظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٥٩.

٤- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٤.



انطلاقًا من أنّ لكلّ نصّ رسالة معيّنة يريد الكاتب إيصالها للمتلقّي، وأنّ ذلك يحدث في ظروف معيّنة، كما يروْن أيضًا أنّ أحد معايير الحكم على النص بالقَبول، هو مدى ملاءمته للسياق الذي يرد فيه[1].

وعليه فإلى جانب العلاقات الداخليّة للنص ثمة «علاقات أخرى بين النص ومحيطه المباشر وغير المباشر، ويؤدي الفصل بين هذه العناصر الداخليّة، أو إسقاط أيّ منها، أو إغفال أيّة علاقة؛ سواء أكانت داخليّة أم خارجيّة، إلى العجز عن إثبات الوحدة الكليّة أو التماسك والانسجام الدلاليّيْن للنص»[2].

وقد وصف الباحثون في علم النص «المقاميّة» بأنّها من أهمّ المعايير التي تقوم عليها النصيّة؛ وذلك لقناعتهم «بأنّ دراسة النص، لن تكون كافية بالوقوف فقط عند بنيته النحويّة أو الدلاليّة الداخليّة، بل لابد من دراسته على مستوى الخطاب، وهذا يعني الاهتمام ببنية السياق والعلاقات بينها وبين النص»[3].

ولابد لي من وقفة عند مفهوم «السياق» الذي أولاه اللغويون المُحْدَثون اهتمامًا خاصًا؛ لأثره في تحديد دلالة الحدث الكلامي، ويُعد (فرديناند دي سوسير) من أبرز الذين أبدوا هذا الاهتمام؛ وذلك عندما بيّن أنّ الكلمة إذا وقعت في سياق ما، لا تكتسب قيمتها إلا بعلاقتها بما يسبقها أو يلحقها، أو معها في وقت واحد[4].

يمثّل المقام إذًا أحد المقوّمات الفاعلة في اتّساق النص خصوصًا من الناحية الدلاليّة، وعليه فإنّ نصيّة الخطاب لا تكتمل ولا تستقيم إلا إذا راعى صاحبه الظروف المحيطة التي سيظهر فيها النص؛ لذا فإنّ خطابًا يبتعد كثيرًا عن التقاليد الأدبيّة السائدة، وعن الأعراف الاجتماعيّة المتعارف عليها، لن يلقى قبولًا حسنًا، ويرى (بيوجراند) أنّه «ينبغي للنص أنْ يتصل بموقف يكون فيه، تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والتوقعات والمعارف، وهذه البيئة الشاسعة تسمّى سياق الموقف»[5].



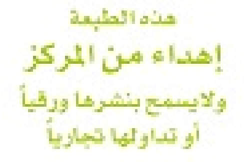

١- ينظر: محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص، ص ٩٨.

٢- سعيد بحيري، دراسات لغوية تطبيقية، ص ٧٨.

٣- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص، ص ٩٨.

٤- ينظر: فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ص ١٤٢.

٥- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٩١.



وقد تطوّر مفهوم (السياق) بعد (فرديناند دي سوسير) ولاسيما عند المدرسة الاجتماعيّة الإنجليزيّة، التي يقف (فيرث) في مقدمتها؛ فقد نقل عنه أنّ السياق ينقسم إلى قسمَين(١):

السياق الداخلي: ويتمثل في العلاقات الصوتيّة، والصرفيّة، والنحويّة، والدلاليّة بين الكلمات في تركيب معيّن.

والسياق الخارجي: ويتمثل في السياق الاجتماعي، أو سياق الحال، وهو يشكل الإطار الخارجي للحدث الكلامي.

بناءً على ذلك، يرى (ڤان ديك) ضرورة أن يتسع مجال النحو ليشمل الأبعاد التداوليّة للنص(٢)، ويقول محمد خطابي معلقًا على ذلك: «إنّ إضافة هذا المستوى سيمكّن من إعادة بناء جزء من المقتضيات التي تجعل الأقوال مقبولة تداوليًا، وبتعبير آخر مناسبتها بالنظر إلى السياق التواصلي الذي تنجز فيه، وهذا افتراض أول يتعلق بتوسيع مجال الوصف بإضافة مستوى ثالث وهو المستوى التداولي»(٣).

وعلى هذا الأساس يرى (براون ويول) أنّ «على محلل الخطاب أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يظهر فيه الخطاب (والسياق لديهما يتشكل من المتكلم/ الكاتب، والمستمع/ القارىء، والزمان والمكان)؛ لأنّه يؤدي دورًا فعالًا في تأويل الخطاب بل كثيرًا ما يؤدي ظهور قول واحد في سياقَيْن مختلفَيْن إلى تأويلَيْن مختلفَيْن»(٤).

وقد تنبّه النقاد والبلاغيّون والمفسّرون العرب القدامى مبكرًا إلى أهميّة (السياق) لفهْم المعنى، فيما أطلقوا عليه «مقتضى الحال»، أو «المقام»، وبما يتفق مع كثير من ملاحظات اللسانيين المعاصرين(٥)، كما كان (المقام) واحدًا من المقوّمات الفاعلة التي اعتمد عليها النقاد والبلاغيّون والمفسّرون العرب القدامى للحكم على تماسك النص، وأصبحت «المقاميّة» أي مدى ملاءمة النص للسياق الذي يرد فيه، من معايير الحكم على النص بالقبول(٦).

١- ينظر: حسام أحمد فرج، نظرية علم النص، ص ٢٢.

٢- ينظر: ڤان ديك، علم النص، ص ١١٦.

٣- محمد خطابي، لسانيات النص، ص ٢٩.

٤- المرجع السابق، ص ٥٢.

٥- ينظر: هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي،عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٨، ص ٢٦٦.

٦- ينظر: محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص، ص ٩٨.



ويلحظ إلحاح الجاحظ على السياق حين أورد صحيفة بشر بن المعتمر (٢١٠ هـ) التي نصّت على هذا المعيار، وذلك في قوله: «ينبغي للمتكلم أَن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلامًا، ولكل حالة من ذلك مقامًا، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»[١].

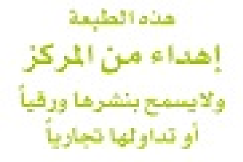
وعدّ بشر بن المعتمر من أوائل من أدرك أهمية المقام وضرورة الأخذ به؛ من أجل أن يحظى الخطاب بالفهم والقبول عند المخاطب، وهذا أمر لا يختلف عليه اثنان، بل هو ممّا يصر اللغويون المُحْدَثون على مراعاته[٢].

وقد جعل ابن طباطبا من موافقة الشعر للحال المقام التي ينشأ قول الشعر من أجلها سببًا من أسباب حسن الشعر وقبوله، يقول: «ولحسن الشعر وقبول الفهم إيّاه علة أخرى وهي موافقته للحال التي يعد معناه لها، كالمدح حال المفاخرة، وحضور من يكبت بإنشاده من الأعداء، ومن يسرّ به من الأولياء، وكالهجاء في حال مباراة المهاجي، والحط منه حيث ينكى فيه استماعه له، وكالمراثي في حال جزع المصاب، وتذكر مناقب المفقود عند تأبينه والتعزية عنه، وكالاعتذار والتنصّل من الذنب عند سَلِّ سَخيمة المجني عليه، المعتذر إليه، وكالتحريض على القتال عند التقاء الأقران وطلب المغالبة، وكالغزل والنسيب عند شكوى العاشق، واهتياج شوقه وحنينه إلى من يهواه»[٣].




وأشار ابن وهب الكاتب إلى أنّ وقت الخطاب، وطوله أو قصره، فضلًا عن مراعاة مستوى المخاطَبين، ممّا تقع به العناية ضمن مبدأ (لكلّ مقام مقال)، وفي ذلك يقول: «أن يكون الخطيب أو المترسل عارفًا بمواقع القول، وأوقاته، واحتمال المخاطبين به، فلا يستعمل الإيجاز في موضع الإطالة فيقصر عن بلوغ الإرادة، ولا الإطالة في موضع الإيجاز، فيتجاوز في مقدار الحاجة إلى الإضجار والملالة، ولا يستعمل ألفاظ الخاصّة في

١- الجاحظ، البيان والتبيين، ج٢، ص ٣١٢.
٢- ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩، ص ٥٧.
٣- أبو إسحق الحصري القيرواني، جمع الجواهر في المُلَح والنوادر، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٦.



مخاطبة العامّة، ولا كلام الملوك مع السوقة، بل يعطي لكل قوم من القول بمقدارهم، ويزنهم بوزنهم، فقد قيل (لكل مقام مقال)»[١].

ويلحظ أنّ ابن رشيق يجعل من مراعاة مقولة «لكلّ مقام مقال» من أسس التفاضل بين الشعراء، وفي هذا يقول: «فأول ما يحتاج إليه الشاعر بعد الحد الذي هو الغاية، وفيه وحده الكفاية حسن التأتي والسياسة، وعلم مقاصد القول، فإن نسب ذلَ وخضع، وإن مدح أطرى وأسمع، وإن هجا أقل وأوجع، وإن فخر خب ووضع، وإن عاتب خفض ورفع، وإن استعطف حنّ ورجع، وليكن غايته معرفة أغراض المخاطب كائنًا من كان؛ ليدخل إليه من بابه ويداخله في ثيابه، وذلك هو سر صناعة الشعر ومغزاه الذي به تفاوت الناس وبه تفاضلوا»[٢].





ويتفق السكاكيُّ مع ابن رشيق فيما ذهب إليه؛ إذ يقول: «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة؛ فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكلّ ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»[٣].

يتّضح ممّا سبق أنّ النقّاد والبلاغيّين العرب القدامى قد وُفِّقُوا في الاهتداء إلى فكرتَي المقام والمقال، ومراعاة مقتضى الحال بوصفهما أساسَيْن متميزَيْن من أسس تحليل المعنى، ويعدّ ما عرفه العرب قديمًا من الكشوف التي تمخَض عنه العقل الغربي المعاصر في دراسة اللغة[٤].

إنّ النص ذا الجملة الواحدة لا يمكن أن يُفهم إلا عبر المقام الذي استُعمل فيه، بل إنّه لا قيمة له بمَعْزِل عن هذا السياق.

١- ينظر: ابن وهب الكاتب، البرهان في وجوه البيان، ص ١٩٤.

٢- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج١، ص ٢٠٨.

٣- السكاكي، أبو يعقوب محمد بن علي (ت ٦٢٦ هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وعلّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٨٣، ص ١٦٨.

٤- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ٣٣٧.

ثانيًا: التناصيّة:

التناص: نوع من التعالق أو التبادل أو التداخل بين مختلف النصوص؛ «ففي فضاء النص تتقاطع أقوال عديدة، مأخوذة من نصوص أخرى، ممّا يجعل بعضها يقوم بتحييد البعض الآخر ونقضه»[1]، ويشرح صلاح فضل هذا بقوله: « إنّ التناص عملية استبدال بين النصوص على المستويَيْن اللفظي والمعنوي معًا، بحيث يستفيد نص من نصوص سبقته»[2].

وأمّا بالنسبة لـ(جوليا كرستيفا) فالتناص «هو ترحال للنصوص وتداخل نصي في فضاء نص معين تتقاطع وتتنافى في ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى»[3]، وهذا يشير إلى أنّ وجود النص يعتمد على نصوص سابقة عليه وتداخلها فيه يؤدي إلى تفاعلها وتعالقها مع بعضها.

ويعرّفه (بيوجراند) بأنه «يتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بوساطة أم بغير وساطة»[4].

ولهذا فإنّ كلّ نصٍّ يمثّل فضاءً تلتقي فيه نصوص عديدة بما تتضمنه من رؤى فكريّة وحضاريّة مختلفة، يحكم الكاتب مزجها بطريقته الخاصة فيشكل نصًا منسجمًا متناسقًا.

وتأتي أهميّة التناص من أنّه يمثّل عمليّة إثراء للنصوص بعضها مع بعض، بقيم دلاليّة وشكليّة متعدّدة ومتنوّعة، كما يمثل تحررًا للمبدع نفسه من قيود الثقافة الواحدة، ومن قيد الزمان والمكان، وبذا يكون «التناص، لا مناص منه؛ لأنّه لا فكاك للإنسان من شروطه الزمانيّة والمكانيّة، ومحتوياتها، ومن تاريخه الشخصي، أي من ذاكرته؛ فأساس إنتاج أيّ نص هو معرفة صاحبه للعالم، وهذه المعرفة ركيزة تأويل النص من قبل المتلقي»[5].

أقسام التناص:

قسّم الباحثون التناص أقسامًا متعدّدة؛ منها: ما يكون من غير قصْد من الكاتب، وهو

١- صلاح فضل، مناهج النقد المعاصر، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٢٨.

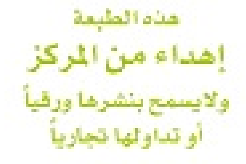
٢- ينظر: المرجع السابق، ص ١٢٨.

٣- ينظر: أحمد طعمة حلبي، التناص بين النظرية والتطبيق: شعر البياتي نموذجًا، الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق، ٢٠٠٧، ص ١٩.

٤- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٤.

٥- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، ص ١٢٣.





الذي تتسرّب فيه إلى النص الأصلي مقتطفات من نصوص أخرى، ومنها ما يصدر عن وعي وقصْد، وهو الذي يعمد فيه الكاتب إلى الإشارة للنص المُستعار إشارة واضحة، كما يُقسّم التناص إلى التناص الداخلي والتناص الخارجي؛ فالتناص الداخلي يكون مع نصوص للكاتب أو الشاعر نفسه، والتناص الخارجي مع غيرها، والجزئي والتام، على قدر الأخذ من الآخرين(١)، ولكنّ أشهر أقسام التناص:

أ- **التناص الشكلي**: ويُسمّى أيضًا بـ «التناص المباشر»، ويعني اجتزاء قطعة من نص سابق، أو نصوص سابقة تجعلها تتلاءم مع الموقف الاتصالي الجديد وموضوع النص، وهذا هو الشكل البسيط من التناص الذي يتحقق بنقل التعبير من غير تغيير(٢).

ب- **التناص المضموني**: ويُسمّى أيضًا بـ «التناص غير المباشر»، ويستنبط من النص استنباطًا، ويرجع إلى تناص الأفكار، أو المقروء الثقافي، أو الذاكرة التاريخيّة التي تستحضر تناصها بروحها أو بمعناها، لا بحرفيّتها أو لغتها، وتفهم من تلميحات النص وإيماءاته وشفراته وترميزاته(٣)، فتجد مثلًا شاعرًا يعيد إنتاج ما تقدّمه وما عاصره من نصوص مكتوبة وغير مكتوبة، وينتقي منها صورًا، أو موقفًا، أو تعبيرًا ذا قوّة رمزيّة، ويظهره بشكل جديد(٤)، وقد حظي هذا اللون من التفاعل بين النصوص بدراسات موسّعة لدى النقاد والبلاغيين العرب القدامى، نحو اهتمامهم مثلًا بالسرقات الأدبيّة، والمعارضات الشعريّة، والاقتباس، والتضمين، والاستشهاد، وغيرها من المظاهر التناصيّة التراثيّة(٥)، وقد كان موقف بعض النقاد القدامى من المظاهر التناصيّة موقفًا دقيقًا؛ فقد رأوا أنّ هذه العمليّة تحسن حين تكون بطريقة إبداعيّة، تعطي للنص قيمة فنيّة لا يمكن الوصول إليها من دونها، فضلًا عن ذلك، فإنّها تربط النص بالموروث الأدبي والثقافي، وتفتح حوارًا بين النصوص الأدبيّة، يؤدي في بعض الأحيان إلى تحطيم تلك الثنائيّة التي تعتمد على الفروق بين الشعر والنثر، ممّا يسمح بتداخل الأجناس(٦).

١- ينظر: محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص، ص ١٠٢-١٠٣.

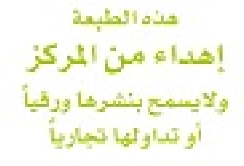
٢- ينظر: عزة شبل محمد، علم لغة النص، ص ٧٩.

٣- ينظر: المرجع السابق، ص ٧٩.

٤- ينظر: محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص، ص ١٣٠.

٥- ينظر: إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم النص، ص ٢١.

٦- ينظر: محمد تحريشي، أدوات النص، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٦٢.



إنّ «التناصيّة» في نص المثل مبنيّة على وجود هذا الجسر من المشابهة في البنية الدلاليّة بين موقفَيْن متباعدَيْن في الزمان والمكان، فتتمثّل بنيةُ المثل اللغويّة بنيةً عابرةً للزمان والمكان؛ فهو نص متعدّد الأصحاب، متعدّد الاستعمال، متعدّد الإحالات لكنّ ثيمته الأساسيّة ثابتة.

ثالثًا: الفرق بين الجملة في حدّها النحوي والنص ذي الجملة الواحدة:

يتبيّن ممّا سبق أنّ النص الجملة تتوافر فيه كلّ خصائص النصوص ذوات الجمل المتعدّدة، وهنا أسعى إلى عقد مقارنة بين النص الجملة والجملة في حدّها النحوي: أمّا الجملة في حدّها النحوي فهي جزء وليست كلًا؛ إذ إنّ الجملة الواحدة تكون نصًّا إذا تحوّلت إلى كلٍّ بنيوي موحّد في مقصده ودلالته وتماسكه وأفقه التواصلي.

١- الكليّة [١] (النص كلّ):

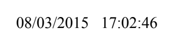
يمتاز النص الجملة بالكليّة؛ أي إنّه كلّ بنيوي موحّد، والكليّة ترد في معظم تعريفات الباحثين، وأتخيّر تعبير (فاينريش) في هذا الأمر، يقول: «النص كلّ تترابط أجزاؤه من جهتي التحديد والاستلزام؛ إذ يؤدّي الفصل بين الأجزاء إلى عدم وضوح النص، كما يؤدّي عزل عنصر من عناصره أو إسقاطه إلى عدم تحقيق الفهْم، ويفسّر هذا بوضوح بواسطة مصطلحي (الوحدة الكليّة) و(التماسك الدلالي) للنص»[٢].

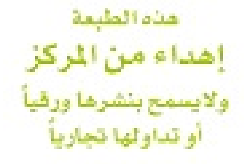
وهذا ينطبق على النص ذي الجملة الواحدة؛ فالنص الجملة كلّ بنيوي موحّد، وتستخدم كلمة (نص) في اللسانيّات -حسبما يذكر (هاليداي) ورقيّة حسن- لتشير إلى أنّ «أي مقطع -منطوق أو مكتوب- وأيًّا كان طوله يشكّل كلًا متّحدًا»[٣]، ويتّصل بالكليّة وحدة الموضوع ووحدة المقصد.

١- ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٠٨. يعرّف (بيوجراند ودرسلر) النص بأنّه: «بنية مركبة متماسكة، تتجلى فيها بنية ذات وحدة شاملة». وينظر إشارة (برينكر) إلى الكلية كذلك، في: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١١١. ويشير نصر حامد أبو زيد إلى فكرة الكلية بقوله: « النص: سلسلة من العلامات المنتظمة في نسق من العلاقات، تنتج معنى كليّا يحمل رسالة». نصر حامد أبو زيد، النص: السلطة الحقيقية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٥، ص١٥١.

٢- ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٠٨.

٣- ينظر: Halliday & ruqaiya Hassan، Cohesion in English language، P. 22.





٢- المدوّنة اللغويّة:

النص مدوّنة كلاميّة قد تكون جملة، أو متوالية من الجمل، أو تتابعًا من العلامات اللغويّة، أو مركّبات من علامات لغويّة لا تدخل تحت أي وحدة أشمل[١]، وهذا المصطلح «مدوّنة كلاميّة» من وضع محمد مفتاح، ويستعيض به عن وصف البنية اللغويّة، بمعنى أنّ النص مؤلّف من الكلام، وليس صورة فوتوغرافيّة أو رسمًا أو زيًّا، وأنّه «إنجاز اعتمد في توليده على فعل لساني وعمل لغوي»[٢]، وترى (كريستيفا) أنّ النص أكثر من مجرد خطاب أو قول؛ إذ إنّه موضوع لعديد من الممارسات السيميولوجيّة التي يُعتد بها على أساس أنّها ظاهرة عبر لغويّة؛ بمعنى أنّها مكوّنة بفضل اللغة لكنّها قابلة للانحصار في مقولاتها، وبهذا فإنّ النص جهاز عبر لغوي، يعيد توزيع نظام اللغة بكشف العلاقة بين الكلمات التواصليّة[٣].

فالنص ذو الجملة الواحدة مؤلّف في بنيته اللغويّة من جملة واحدة محكومة بقواعد اللغة، ولكنّها تختزن في داخلها خطابًا تواصليًّا مكتملًا، ومرشّحًا للتفاعل بين المرسِل والمتلقّي.

٣- البنية الدلاليّة (المعنى):

فالنص وحدة دلاليّة أو وحدة معنى[٤]، وليس وحدة شكل، والنص «مظهر دلالي يتم من خلاله إنتاج المعنى من لدن المتلقّي»[٥]، ويقترح عدد من اللسانيين، ومنهم (أوزوالد ديكرو) استعمال مصطلح «الدلالة» فيما يخصّ الجملة (دلالة الجملة)، ومصطلح «المعنى»

١- ينظر في هذا تعريف (برينكر) عند: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٠٧. وينظر تعريفا (بول ريكور) و(كريستيفا) عند: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٢٩٥.

٢- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، ص١٨، ١٢٠

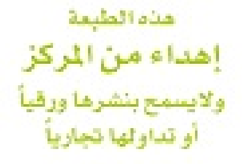
٣- ينظر: Encyclopedic Dictionary of semiotics، Tom 2، P.1080.

٤- Halliday (M.A.K) & R. Hassan- Language، Context and Text: Aspects of Language، Oxford University Press، London، 1989، P. 37

وينظر أيضًا: Halliday (M.A.K) Ruqaiya Hassan، Cohesion in English Language، longman، London، 1976، p.8.

وفي هذا الإطار أيضًا يصف (شميت) النص، بأنّه: «كل تكوين لغوي منطوق من حدث اتصالي، ومحدد من جهة المضمون».
وينظر تعريف (هارتمان) أيضًا الذي يشير إلى معنى مشابه، سعيد بحيري، علم لغة النص، ص٨١، و١٠١.

٥- سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، ص٣١.



إذا تعلّق الأمر بالنص (معنى النص)[1]. والنص ذو الجملة الواحدة يتضمّن بنية دلاليّة ذات أفق واحد أو جامع واحد، أو بنية كليّة كبرى، هي التي تصنع كليّته ونظامه الخاص.

٤ – النص حدث كلامي:

إنّ كلّ نص هو «حدث يقع في زمان ومكان معيّنيْن، وهو لا يعيد نفسه إعادة مطلقة، مثله في ذلك مثل الحدث التاريخي»[2]، ويعرّفه (برينكر) بقوله: «إنّه ربط أفقي أو متدرّج لأحداث كلاميّة، وهو حدث كلامي معقّد أيضًا»[3].

والنص ذو الجملة الواحدة يمثّل حدثًا كلاميًا مكتملًا، وموقفًا لغويًا كاملًا.

٥ – المقصديّة:

وهو أحد المعايير السبعة التي وضعها (بيوجراند ودرسلر) للنص[4]، ويقصد بها أنّ الكاتب يضع نصّه ليحقّق مقصدًا معيّنًا؛ فالنص حدث تواصلي يؤدّي وظيفة إنجازيّة يقصدها المتحدّث الكاتب، ويشترط (شميت) وحدة المقصد في النص[5]، وتُفهم هذه المقصديّة –وفقًا لـ (برينكر)– بواسطة اللغة والأحداث الكلاميّة في النص[6]، ويركز محمد مفتاح على عنصر المقصديّة في حدّ النص في غير دراسة من دراساته[7]؛ فالنص هو ما قصد صاحبه أن يكون نصًا، وهذا اعتبار مهم؛ فالجملة الواحدة تتحوّل إلى نص عبر مقصديّة المرسِل، وبذا تكون جملة واحدة نصًا أو لا تكون بحسب مقصديّة المرسِل.

---

١ – جان سيرفوني، الملفوظيّة، ترجمة: قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط١، ١٩٩٨، ص١٨.

٢– محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، ص١٢٠.

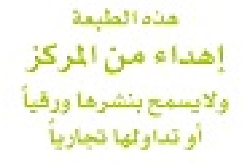
٣– سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٠.

٤– ينظر: Beaugrand & Dressler، P. 146.

٥– ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٠٨.

٦– ينظر: المرجع السابق، ص١٠٩.

٧– ينظر: محمد مفتاح في كتبه، تحليل الخطاب الشعري، ص٣٢. ودينامية النص، ص١٣. والمفاهيم معالم، ص١٩. والتشابه والاختلاف: نحو منهاجيّة شموليّة، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٩٩٦م، ص٢٣.



٦- السمت الكتابي:

يبدو النص من مظهره الكتابي، أو بنيته السطحيّة الخطيّة، وهو ما يعيد -نسبيًا- إلى البنية اللغويّة للنص، ولهذا يعرّف محمد مفتاح النص، بأنّه: « مدوّنة حدث كلامي ذي وظائف متعدّدة»(١)، وفي موضع آخر يقول: « إنّ الدارس يستعين برسم الكتابة وفضائها، وهندستها في التحليل»(٢)، وقد عبّر (بول ريكور) عن هذا السمت بقوله: «إنّ النص كلّ خطاب مثبّت بواسطة الكتابة»(٣)، ووصف (رولان بارت) النص بأنّه «فعاليّة كتابيّة ينضوي تحتها كلّ من الكاتب والقارىء»(٤)، والنص ذو الجملة الواحدة يبدو على السطح جملة واحدة حتى لو اختَزَلَ أو اختَزَنَ في بنيته السطحيّة هذه مئات الجمل.

٧- النص نظام:

يرى (سوسير) أنّ النص «نظام من الإشارات؛ حيث تأخذ كلّ جملة أو قطعة -كما في لعبة الشطرنج بتمثيل (سوسير)- مكانها المرسوم، وهذا النظام لا يعترف إلا بترتيبه الخاص»(٥)، ولا تختلف وجهة (تشومسكي) في هذا؛ فهو يصف النص بأنّه «نظام من القواعد المحدودة العدد، يقوم عليها أداؤه»(٦).

ويفضّل عبد السلام المسدي استخدام لفظة (الجهاز)، يقول: «النص جهاز ينظّمه تماسك لغوي خاص»(٧). ويذكر (لوتمان) التنظيم الداخلي بوصفه أهمّ مكوّنات النص، يقول: «إنّ

١- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، ص١٢٠.

٢- المرجع السابق، ص١٩٠. كما جعل محمد مفتاح الكتابة فيصلًا في حدّ النص في كتابه «المفاهيم معالم»، ص٣٣. ويؤكّد (هاليداي) ورقيّة حسن السمت الكتابي في: Cohesion in English Ianguage، P. 22 وينظر كذلك صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٣٠٤. ويوسف حسن نوفل، نقاد النص الشعري، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان، ومكتبة لبنان، القاهرة/ بيروت، ١٩٩٧ ص٩.

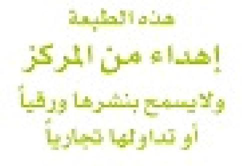
3- Encyclopedic Dictionary of semiotics، P. 461.

4- Ibid، p.468.

٥- سوسير، علم اللغة العام، ص٤٣.

6- Chomsky(Noam)، Syntactic Structures، Paris، Mouton، 1981، P. 5.

٧- عبد السلام المسدّي، النقد والحداثة، ص٧٣.



النص لا يمثّل مجرّد متوالية من العلامات تقع بين حدّيْن فاصلَيْن، بل إنّ التنظيم الداخلي يحيله إلى مستوى متراكب أفقيًّا في كلّ بنيوي موحّد لازم للنص»[١].

ويشير (فاينريش) إلى هذا المعنى، بقوله عن النص: «إنّه وحدة كليّة مترابطة الأجزاء، تتتابع الجمل فيها وفق نظام، وتسهم كلّ جملة في فهم ما تليها، كما تسهم المتقدّمة في فهم المتأخّرة، بحيث لا يتحقّق المعنى من خلال معنى الأجزاء وحسب، بل من خلال معاني الأجزاء وتآزرها في بنية كبرى»[٢].

وفيما يتّصل بالنص ذي الجملة الواحدة فإنّ النظام فيه هو تكامل مقصده ومعناه والموقف التواصلي الذي يمثّله، والخطاب فيه متكامل الأركان ومتّصل، ويحكمه نظام النصوص جميعًا.

٨- الترابط النحوي والتماسك الدلالي:

يُعرَف النص بترابط الأجزاء؛ فالجمل فيه تتتابع وفق نظام خاص، وهذا التتابع يوصف بالترابط والتماسك[٣]، ويُقصد بهما توافر مجموعة من العلاقات التي تساعد على ربط أجزاء النص معًا لتحيل الجمل المتعدّدة إلى ما يشبه أن يكون جملة واحدة متصلة الأقسام، ويتحقق الترابط عن طريق النحو والمعجم والدلالة، أمّا التماسك فيحدث عبر العلاقات الدلالية المنطقية بين الأجزاء، كما يسهم السياق التداولي في صناعة هذا الترابط.

ويحدّد (فاينريش) وسائل ترابط الأجزاء في النص بأنّها[٤]:

أ- الربط النحوي ووسائله اللغويّة.

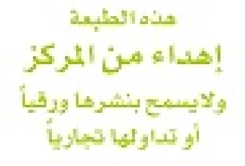
ب- التماسك الدلالي وأدواته.

١- سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١١٧. وينظر تعريف (هارتمان) و(برينكر) و(هارفيج) و(شميت) حول هذا الموضوع في المرجع نفسه.

٢- المرجع السابق، ص١٩٢.

٣- ينظر: Van Dijk، Text & context، Longman، London، 1977، P.16.
وينظر كذلك تعريف (برينكر) في هذا السياق، إذ يذهب إلى أنّ النص «تتابع مترابط من الجمل». كذلك تعريف (هارفيج): « النص ترابط مستمر للوحدات اللغويّة المشكّلة للنص». في: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٠٣، و١٠٨، على التوالي. وينظر كذلك سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، ص١٦.

٤- ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٠٨.



ج- السياق التركيبي وعلاقته باكتمال الأبنية.

د- السياق العام وعلاقته بالربط الداخلي.

وتقوم دراسة (هاليداي) ورقية حسن على هذا السؤال: ما الذي يجعل مجموعة من الجمل تشكّل نصًّا؟ وذكرا في هذا الجواب، أنّ الترابط النصّي هو الذي يحدث النصيّة، وقصدا به مجموعة كبيرة من العلاقات الترابطيّة داخل النص، بعضها روابط نحويّة؛ كالإحالة، والأدوات النحويّة، والضمائر، وأدوات العطف، والروابط الزمنيّة كصيغ الأفعال، وبعضها روابط دلاليّة؛ كالترتيب المنطقي، والتكرار، والحذف، وتسلسل المعنى... وغيرها[1].

وتبرز في الدراسات العربيّة دراسة مصطفى حميدة عن نظام الارتباط والربط في العربية، وقد وضع نظريّته بناء على نظريّة التعليق عند عبد القاهر الجرجاني[2]، ونقيض التماسك والترابط، هو التشتّت وعدم الاكتمال، كما يقول (رولان بارت)[3]، أمّا النص ذو الجملة الواحدة فيُبنى الترابط فيه على فَهْم المتلقّين وتجاربهم ومعارفهم وأهدافهم، ولا يُمْكِن أيضًا أن أعدَّ الجملة الواحدة نصًّا إلاّ إذا توافر السِّياق الذي يوضِّح ذلك كلّه.

٩- التواصل والتفاعل:

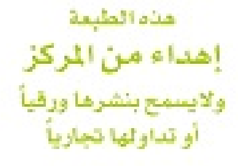
وتَمَثّلا عند (بيوجراند ودرسلر) في حديثهما عن معايير النصيّة السبعة، بالمقبوليّة والإخباريّة[4]؛ فالنص منطوق لغوي تدعمه تفاعلات تواصليّة مختلفة بين شركاء الاتصال، وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه النص ذو الجملة الواحدة في الأمثال العربيّة.

١- ينظر: Halliday & ruqaiya Hassan، Cohesion in English language، P.19.

٢- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، درس المؤلف في تمهيد الكتاب جذور فكرة الارتباط والربط في التراث العربي بربطها بنظريّة التعليق عند عبد القاهر الجرجاني ص٩-٧٢، وخصّص الفصل الأول لدراسة علاقات الارتباط بين المعاني من الوجهة الدلاليّة ص٧٣-١٢٩، وعرض في الفصل الثاني لمفهوم الارتباط والربط ص١٣٠-١٦٠، ودرس في الفصل الثالث علاقات الارتباط في تركيب الجملة العربيّة ص١٦١-١٨٩، وتناول الفصل الرابع علاقات الربط في تركيب الجملة العربيّة ص١٩٠-٢٠٢.

٣- ينظر: رولان بارت، درس السيميولوجيا، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٦، ص١٥.

٤- ينظر: Beaugrand & Dressler، P. 145.



ويذكر (فاينريش) أنّه على الرغم من أنّ بنية النص لغويّة منطوقة في المقام الأوّل، فإنّها مرتبطة في استمرارها وتحقّق دلالتها بأركان التواصل، وهي: المنتج، والمتلقّي، والتفاعل بين الطرفَيْن بواسطة عمليّة التلقّي[١]، كما تركّز (كريستيفا) في تعريفها على الجانب التواصلي في النص.

ويلح الذين درسوا مفهوم النص على الوظيفة التواصليّة؛ فالنص يتواصل مع متلقٍ أو قارىء، بل إنّ ترتّب النص على شاكلة بعينها من حيث توالي الجمل وترابطها، وانسجام النص مع السياق الثقافي والمقام، ما هو إلا مراعاة لهذه الوظيفة التواصليّة؛ فالنص في نظر (ڤان ديك) وحدة مجرّدة لا تتجسّد إلا بواسطة فعل التواصل[٢].

وقد استعرض (بيوجراند ودرسلر) في كتابهما (مدخل إلى علم لغة النص) نماذج كثيرة متنوّعة من النثر والشعر والسرد والقصص والإعلانات التجاريّة والتقارير الصحفيّة... للخروج بمعايير تميّز النص عن اللانص، فوجدا أنّ التواصل مع القارىء هو أبرز هذه المعايير[٣]، بل إنّ (ستانلي فش) يتجاوز ذلك إلى القول بأنّ «النص عمليّة يخلقها القارىء»[٤].

إنّ التواصل من أهمّ أركان النص ذي الجملة الواحدة؛ فعبره تُعوّض الجمل المتعدّدة المتوافرة في النص ذي الجمل المتتالية، كما أنّ المرسِل لهذا النص حين يختاره دون غيره من الخيارات فإنّه يقدّمه لمتلقٍّ يظنّ أنّه قادر على التقاط ثيمة النص ذي الجملة الواحدة أو بنيته الكبرى.

والنص ذو الجملة الواحدة وإن بدا في بنيته السطحيّة جملة إلا أنّه يمثّل حدثًا كلاميًا وخطابًا تواصليًا كاملًا، وسياقه التواصلي متعدّد الأبعاد ولا يمكن قراءته بمعزل عن هذا السياق، ولذلك لا يمكن دراسته عبر نحو الجملة أبدًا، وهو يحتاج نحوًا أوسع من نحو الجملة وإن كان نحو الجملة جزءًا لا يتجزّأ من نحو النص لكنّه وحده ليس كافيًا أبدًا.

١٠ – الانسجام:

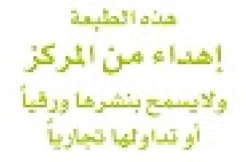
ويعالج الانسجام العلاقة بين عالم النص وعالم الواقع، ويُعبر عن ذلك بعلاقة النص

١– ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٩٤.

٢– ينظر: Van Dijk، Text & context، Longman، London، 1977، P.78.

٣– ينظر: Beaugrand & Dressler، P. 146.

4– . Encyclopedic Dictionary of semiotics، P. 1088



بالسياق؛ فالنص في حالة انسجام مع السياقات التي يظهر فيها، يتّسق مع سياقه العام؛ الثقافي، التاريخي... وينسجم مع سياقه الخاص المسمّى بـ(المقام)، وهو السياق المباشر الذي يُولد فيه، ويتحدّد في ضوء هذا السياق معنى النص، وهذا ما جعل (جان كارون) يعرّف النص بأنّه: «متتالية منسجمة من الملفوظات»[١].

ويفسّر السياق: كيف تبدو متوالية غير متّصلة من العلامات اللغويّة، أو الجمل أو أشباه الجمل نصًّا متّسقًا مفهومًا للقارىء، كما هو الحال في وصفات الطعام، أو الإعلانات التجاريّة، أو مانشيتات الصحف، أو شعارات المجموعة العسكريّة.

إنّ الانسجام في النص ذي الجملة الواحدة يوجهه قصد المرسِل لهدف معين، وهو التأثير في متلقٍّ بعينه في ظروف معيّنة، وهذا القصد المعين، هو الذي يجعل المتلقّي يتلافى الخلل في البنية الظاهرة للنص.

١١- التناص:

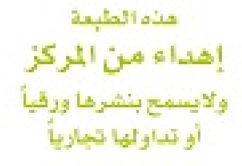
يتجاوز بعض الباحثين في تحديدهم للنص الإطار الشكلي إلى الامتداد الثري للنص، بتداخله مع نصوص أخرى[٢]، فـ(درسلر) يشير إلى مصطلح التناص حين يصف النص بأنّه مركّب من نصوص متعددة[٣]، وممّن أشار إلى مسألة التناص (كريستيفا) عبر تعريفها الشهير للنص؛ فهي ترى أنّ بيانات النص ترتبط بأنماط مختلفة من الأقوال، سابقة لهذا النص، أو مزامنة له، والنص بهذا يمثّل عمليّات استبدال من نصوص أخرى؛ ففي فضاء هذا النص تتقاطع أقوال عديدة مأخوذة من نصوص أخرى تتشابك وتتفاعل وتتصارع، وقد يحيّد بعضها الآخر أو ينقضه، وبذا يتحوّل النص إلى وحدة أيديولوجيّة؛ فهو نظام

١- سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، ص٢٤.

٢- وضع الناقد (جيرار جينت) كتابًا أسماه (مدخل لجامع النص)، ويقصد بجامع النص: التناص، أو الشبكة التي تتداخل فيها النصوص. ينظر: جيرار جينت، مدخل إلى النص الجامع، ترجمة عبد الرحمن أيوب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، سلسلة المعرفة الأدبية، ط٢، ١٩٨٦، ص٩٢ وما بعدها. ويشاطره (ليتش) في هذا، فهو يقول: « إنّ النص لا يمكن أن يكون نقيًّا ولا بريئًا؛ لأنّه في جوهره مجموعة من النصوص المتداخلة». ينظر: جاك ديشن، استيعاب النصوص وتأليفها، ترجمة هيثم لمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩١، ص٣٩.

٣- ينظر: Beaugrand & Dressler، P. 94.





تلتقي في فضائه نصوص كثيرة، وثقافات متعدّدة، ومتواليات من الأقوال والأشياء المتراكمة، وهذه الوحدة الأيديولوجيّة هي جماع ذلك كلّه، بل إنّها تضيف: «إنّ النص عبارة عن لوحة فسيفسائيّة من الاقتباسات، وكلّ نص هو تشرّب وتحويل لنصوص أخرى»[(١)].

ويقترب (بارت) من تعريف (كريستيفا) حين يقول: «إنّ النص، وهو يتكوّن من نُقول متضمّنة وإشارات وأصداء للغات أخرى وثقافات عديدة، تكتمل فيه خارطة التعدد الدلالي»[(٢)].

وفي نص الجملة الواحدة فإنّ التناص يبرز في صلاحيّته للاستعمال في عدد من المواقف التواصليّة ذات الطبيعة المتشابهة، فيختزل النص ببنيته اللغويّة المختصرة ركامًا من الاستعمالات والسياقات التي سبق استعمال النص فيها.

١٢- الانغلاق والاكتمال والاستقلاليّة:

النص «شكل مغلق له بداية ونهاية»[(٣)]، أو كما تصفه (كريستيفا) «هو القول اللغوي المكتفي بذاته، والمكتمل في دلالته»[(٤)]؛ فأبرز خصائص النص «الاكتمال وليس الطول أو الحجم»، كما يقول (هلمسلايف)[(٥)]؛ فقد يكون النص جملة أو كتابًا كاملًا، ولكنّه لا يعد نصًا حتى يكون مكتملًا، ويقصد به الاكتمال الدلالي، ويتحقّق جزء من الاكتمال بأن يكون للنص بداية ونهاية، كما يشترط فيه الاستقلاليّة بمعنى أنّه لا ينضوي تحت وحدة لغويّة أخرى، وهو بهذا مكتفٍ بذاته، يلاحظ هذا في تعريف (لوزانو) للنص: «هو القول اللغوي المكتفي بذاته والمكتمل في دلالته، وما لا يحقّق هذا الشرط -مهما كان طوله- لا يعد نصًا»[(٦)].

ويوضّح محمد مفتاح الانغلاق بأنّه انغلاق السمة الكتابيّة الأيقونيّة للنص التي لها بداية ونهاية، ولكنّه من الناحية المعنويّة توالدي، فإنّ الحدث اللغوي ليس منبثقًا من عدم، وإنّما

1- .Encyclopedic Dictionary of semiotics، P. 1080

٢- رولان بارت، درس السيميولوجيا، ص٨٥.

٣- سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، ص٩٣.

٤- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٢٩٥.

٥- ينظر: المرجع السابق، ص٢٩٨.

6- Lozano George، Discourse Analyssis، London، 1987، P. 19

هو متولّد من أحداث تاريخيّة ونفسانيّة ولغويّة، وتتناسل منه أحداث لغويّة أخرى لاحقة له[١].

وهذا يدل على:

الاكتمال الذي يعني ← القول اللغوي المكتفي بذاته والمكتمل في دلالته.

أمّا الإغلاق فيعني ← أنّ له بداية ونهاية.

وأمّا الاستقلاليّة فتعني ← أنّه لا يندرج تحت وحدة أكبر منه.

وفي نص الجملة الواحدة فإنّ هذه السمات على درجة كبيرة من الأهميّة؛ لأنّ الحجم يُتجاوز تمامًا، وتبرز فكرتان متقابلتان، هما: الكليّة من جهة، والإغلاق مع الاستقلاليّة والاكتمال من جهة أخرى؛ فالجملة الواحدة يمكن أن تكون نصًا إذا كانت:

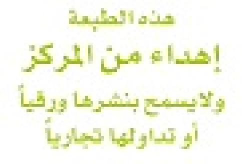
- بنية لغويّة كليّة.
- بنية مغلقة.
- بنية مستقلّة.
- بنية مكتملة.



وبذا أخلص إلى أنّ النص حدث كلامي أو مدوّنة كلاميّة ذات وحدة جليّة، وذات مقصديّة واضحة، وتمتاز بأنّها وحدة دلاليّة مثمرة، وهو نظام يأخذ فيه كلّ مركّب كلامي مكانه المرسوم ليشكّل كلًا بنيويًّا موحّدًا، تترابط أجزاؤه وتتماسك عبر مجموعة من العلاقات النحويّة والدلاليّة المنطقيّة، والانسجام مع السياق العام، ومع المقام المباشر الذي تتشكّل فيه، كما أنّها تتميّز بالبعد الوظيفي الذي يتمثّل في وظيفتي التفاعل والتواصل عبر علاقاتها بالمتلقّي أو القارىء، وتتشابك هذه الوحدة مع وحدات أخرى مشابهة فيما يعرف بالتناص، وتوصف هذه الوحدة كذلك بالانغلاق (لها بداية ونهاية) وذلك في الجانب النحوي، أمّا في جانب المعنى فالنص توالدي في خاطر القارىء والناقد معًا، وتتسم بالاكتمال الدلالي، كما أنّها تتمتّع بالاستقلاليّة فلا تندرج تحت وحدة أكبر منها.

فكلّ نص لا بد أن يتضمن «بنية شاملة تؤطر مفاتيح النص ومغاليقه، وتحدّد المستوى الأول والأخير له، وليس من الضرورة أن يتضمن النص عدة بنيات، فقد لا يشكل سوى بنية

١- ينظر: محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، ص٣٤. وينظر في هذا قول منذر عياشي: «يعرف النص باستقلاليّته وانغلاقه». منذر عياشي، الكتابة الثانية، ص١١٨.



واحدة تمثل البنية الكلية والكبرى والوحيدة للنص، ونستطيع أن نمثل لهذه الحالة بالنص الشعري القصير والخالي من القشور اللغوية ومن الترهل النصّي»[١].

وهذا هو الأساس الذي أعتدّ به في التعامل مع النص ذي الجملة الواحدة في الأمثال العربيّة.

رابعًا: النحو الذي يصلح لدراسة النص ذي الجملة الواحدة:

ذكر (ڤان ديك) تعريفًا لنحو النص، بأنّه عبارة عن «نسق نظري من قواعد الصورة والمعنى»[٢]، وعرّفه (بيوجراند) بقوله: «هو نحو يتعالق مع آليات التخطيط التي تحصل في الخطاب الأدبي كالاستعارة والإطناب والتكرار بأنواعه المختلفة؛ لأنّ العمل في نحو النص يعتمد أساسًا على التفسير اللغوي للخطاب الأدبي، وما يكتنفه من انحرافات في المعاني الوظيفيّة، وما يتبع ذلك من حذوفات وانزياحات يكشف عنها فضاء النص»[٣].



وقرّبه سعد مصلوح بقوله: «هو نمط من التحويل ذو وسائل بحثية مركبة، تمتد قدرته الشخصية إلى مستوى ما وراء الجملة، مستويات ذات طابع تدرجي يبدأ من علاقات ما بين الجمل ثم الفقرة ثم النص أو الخطاب بتمامه»[٤]، وعرّفه مصطفى النحاس بقوله: «هو النحو الذي يتخذ من النص وحدته اللغوية الكبرى للتحليل»[٥]، ثم وضّحه أكثر فقال: «هو دراسة الوظيفة الدلاليّة لبعض العناصر النحويّة، وربطها بشبكة الدلالة في النص، وذلك يتطلب إخضاع التحليل النحوي لعمليات التحليل البنيوي في الأدب، بمعنى أنّ ما يقع في النص من انحرافات أو انزياحات على المستوى الأدبي يقع أيضًا على المستوى النحوي، وهذا لا يتم جزافًا وإنّما تحكمه قواعد عامة وأطر نظرية يكشف عنها النص»[٦]، وهو بذلك

١- صبحي الطعان، بنية النص الكبرى، مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٣، ع١، ١٩٩٤، ص ٤٣٦.

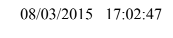
٢- محمد خطابي، لسانيات النص، ص٢٩.

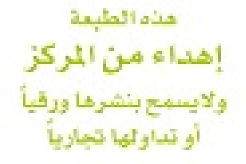
٣- مصطفى النحاس، نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ط٢، ٢٠٠١، ص٤.

٤- سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص٤٠٧.

٥- مصطفى النحاس، نحو النص، ص٤.

٦- المرجع السابق، ص٤.





«يتناول كلّ أشكال الأبنية وأنواع السياقات ومستويات اللغة ودرجات الربط النحوي والتماسك الدلالي والنماذج الهيكليّة المتنوّعة النظريّة والتطبيقيّة»[1].

والباحث يذهب، وفقًا للاعتبارات السابقة جميعها، ووفقًا للخصائص المميّزة للنصوص، إلى أنّ نحو الجملة لا يصلح لدراسة النصوص إلا بوصفه جزءًا من نحو النص، وأنّ النحو الذي يجب أن يُدرس فيه النص ذو الجملة الواحدة هو نحو النص.

الفروق بين الجملة والنص التي تجعل من نحو الجملة نحوًا لا يصلح لدراسة النص ذي الجملة الواحدة:

حرص علماء لغة النص على توضيح أهميّة نحو النص، بوصفه لا يقتصر على دراسة الجملة، بل يهدف إلى دراسة الروابط بين الجمل وتتابعاتها ومظاهر انسجامها، ساعين إلى إبراز أوجه الاختلاف بين نحو الجملة ونحو النص في النقاط الآتية[2]:

١- تنتمي الجملة إلى نظام افتراضي (النحو)، على حين يعدّ النص نظامًا واقعيًّا يتشكل بواسطة الانتخابات من بين مختلف الأنظمة الافتراضيّة؛ النحو والصرف والصوت والدلالة.

٢- تتحدّد الجملة بمعيار أحادي (علم القواعد) من نظام معرفي وحيد (علم اللغة)، على حين تتحدّد نصيّة النص بمعايير متعددة من مختلف الأنظمة المعرفيّة.

٣- تكون الجملة قواعديّة أو لا تكون جملة البتّة، أمّا النص فلا تنطبق عليه معايير النصيّة بمثل هذه الحدّة[3].

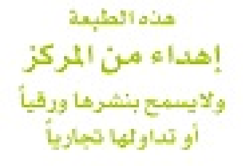
٤- يتأثّر النص بالأعراف الاجتماعيّة والعوامل النفسيّة وبموقف وقوع النص بوجه خاص، على حين يضعف تأثّر الجملة بهذه المؤثّرات. فالوعي الاجتماعي ينطبق على الوقائع لا على أنظمة القواعد النحويّة؛ إذ إنّ السمة الاجتماعيّة لتراكيب بعينها لا تؤثر إلا في قسط ضئيل من مجموع القواعد.

٥- يستند استغلال الجملة إلى المعرفة القواعديّة التابعة لنظام افتراضي له صفة العموميّة،

١- خلود العموش، الملامح الكبرى لنظام النص، ص٢٨٢.

٢- ينظر: إلهام أبو غزالة، مدخل إلى علم لغة النص، ص١٠.

٣- ينظر: بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص٩٠.



أمّا استغلال النص فيستند إلى معرفة خبرات بوقائع فعليّة خاصة؛ فالنص نظام فعّال، على حين أنّ الجمل عناصر من نظام افتراضي، ويوضّح (بيوجراند) المقصود بالنظام الفعّال، بأنَّ النصّ تجمّع من الوظائف يوجد عن طريق عمليّات قوامها الحكم والانتقاء، اللذان يكونان بين عناصر النظام الافتراضي؛ لهذا يمكن لإنشاء النص أن يوصف بأنّه تفعيل، وهذه السمة هي المعيار الجوهريّ للتعرّف على النص بهذا الوصف، ويتبع ذلك أنَّ النص ليس مجرد منزلة مختلفة عن منزلة الجملة؛ فقد يكون النص أكثر من كلمة واحدة، وقد يتألف من عناصر ليس لها ما للجملة من الشروط: مثل: علامات الطريق، والإعلانات، والبرقيّات... وغيرها[١].

٦- يعد النص حدثًا يوجّهه المرسِل إلى المستقبل؛ لإنشاء علاقات متنوّعة، وإيصال مضامين يعينها المنشئ، ولا تقتصر على العلاقات القواعديّة، على حين لا تُعنى الجملة إلا بالعلاقات القواعديّة؛ ومن ثمّ فهي لا تمثّل حدثًا.

٧- تتّخذ الجملة شكلها المعيّن وفقًا للنظام الافتراضي المعلوم، على حين تتشكّل بنية النص وفق ضوابط المشاركين والمستقبلين على حدّ سواء[٢].

٨- إنّ قيود القواعد المفروضة على البنية التجريديّة للجملة في النصّ يمكن أن يُتغلّب عليها بالاعتماد على سياق الموقف؛ فالعناصر التي يمكن فهمها من الموقف مثلًا عن طريق الإدراك الحسّيّ يمكن السكوت عنها أو اقتضابها بوساطة المتكلم من دون الضرر بالطاقة الاتصاليّة للنص، وبذا لا يكون الصواب النحوي قانونًا، بل يعدّ معيارًا يُلجأ إليه عند عدم وجود قرائن محدّدة، أو هو معيار يفضّل على غيره عند تعدّد الاحتمالات.

٩- إنّ الفرق بين ما يطابق القواعد النحويّة وما لا يطابقها فرق تقابليّ ثنائيّ عندما تكون ثمة قواعد دقيقة وكاملة لضبط الجمل؛ فالحكم بأنّ تركيبًا ما يعدّ جملة يحدث بمقارنة هذا التركيب بالأنماط التي تسمح بها القواعد النحويّة، أما الفرق بين ما يعدّ نصًّا وما لا يعدّ نصًّا فلا يحدث بمثل هذه المقارنة؛ فكون النصّ مقبولًا أو غير مقبول يعتمد على دوافع الموقف والإسهام في عملية الاتصال.

١- ينظر: بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص٨٨-٩٦.

٢- ينظر: المرجع السابق، ص٨٩-٩٠. وإلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، ص١١.



١٠- ينبغي للنصّ أن يتصل بموقف تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والتوقعات والمعارف تسمّى أسباب الموقف، أمّا الجمل فلا يمكن أبدًا أن ترد من دون تكلّف؛ إمّا لكونها أطول أو أعقد أو أكثر توابع، أو لكونها فارغة من المعنى أو غير ذات أثر عمليّ في الأداء؛ فالقواعد التجريديّة لتكوين الجملة لا يمكن التقنين لطولها أو عدد مكمّلاتها، بحيث يتوقف بعده تتابع العناصر لتصبح الجملة جملة ذات معنى.

١١- لا يمكن النظر إلى النصّ على أنَّه مجرد صورة مكوّنة من الوحدات الصرفيّة أو الرموز اللغويّة؛ إذ إنّ النصّ تجلّ لعمل إنسانيّ ينوي به شخص ما أن ينتج نصًّا، ويوجّه السامعين به إلى أن يبنوا عليه علاقات من أنواع مختلفة، لذا يبدو هذا التوجيه مسبّبًا لأعمال إجرائيّة؛ فالنصوص تراقب المواقف وتوجّهها وتغيّرها، وليس للجملة هذا العمل، لذا فهي ذات أثر محدود في المواقف الإنسانيّة؛ لأنّها تستعمل لتعريف الناس كيفيّة بناء العلاقات النحويّة وحسب.

١٢- النص توالٍ من الحالات؛ كالحالة المعلوميّة، والحالة الانفعاليّة، والحالة الاجتماعيّة، وهذه الحالات عند مستعملي النصّ عرضة للتغيّر بوساطة النص، وإنتاج النصّ وفهمه يأتي في صورة توال من الوقائع؛ ففي كلّ نقطة من نقاط هذا التوالي تطبّق الضوابط السائدة، فضوابط بدايات النصوص تختلف عن ضوابط استمرارها ونهاياتها، وفي المقابل يجري النظر إلى الجمل على أنَّها عناصر من نظام ثابت متزامن، أي نظام يرى في حالة واحدة مثاليّة مفارقة للتطوّر.

١٣- العوامل النفسيّة أوثق علاقة بالنصوص منها بالجمل؛ فالجملة من حيث الصياغة الذهنيّة شكل استكشافي بجانب أمور أخرى تعين على الغايات الواسعة للاتصال، كالتعبير، وتذكّر المعلومات، أو السعي إلى غاية ما، أمّا حدود الجملة فتُحدد فيما بعد في أثناء اتباع النصّ، ثم يستغنى عنها في المراحل الأولى للفهم.

١٤- إنّ النصوص تشير إلى نصوص أخرى بطريقة تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل الأخرى؛ إذ يعتمد متعلمو اللغة في استعمال الجمل على معرفة القواعد من حيث هي نظام افتراضي عام، أمّا من أجل استعمال النصوص، فإنّ الناس بحاجة إلى معرفة عمليّة الأحداث الجارية بخصوصها وتنطبق هذه الحالة من التناصّ على الملخّصات ومسوّدات الموضوعات، والاستطرادات، والإجابات، ومحاكاة النصوص.

بهذه الفوارق يسعى (بيوجراند) إلى أن ينبّه على أنَّ النصّ أوْلى بالدراسة من الجملة؛ لأنّ الجملة غير قادرة على أن تكون حدثًا تواصليًّا مكتفيًا بذاته؛ إذ إنّ الجملة تستدعي جملًا أخرى وبذا تكوّن النصّ، ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنَّ (بيوجراند) في إشارته إلى الجملة، إنّما قصد الجمل التي تستعمل كشواهد نحويّة، أو تلك التي لا تحمل معنى تامًّا -المجتزأة من النصّ- إذ إنّ الجمل تامّة المعنى تعدّ نصوصًا لما لها من دلالة تغني السامع/ القارىء عن البحث في ما وراءها لإتمام فهم الفكرة الواردة فيها، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ التحوّل عن الجملة لا يلغي وجودها؛ إذ هي المرتكز الذي يعتمد عليه النص، بل هي الجزء الأساس المكوّن للنص.

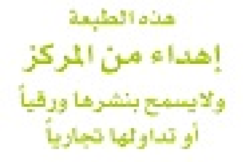
وثمة فرق آخر بين القواعد المستخدمة في نحو الجملة ونحو النص؛ فالقواعد في تحليل الجملة هي قواعد تركيبيّة -دلاليّة- تَتَّسم بالثبوت والاطّراد، خلافًا للقواعد في تحليل النص فهي قواعد دلاليّة تداوليّة في المقام الأول، تعضدها القواعد التركيبيّة التي تمثّل الثوابت الأوليّة، ولذا فهي لا تتّسم في الغالب بالثبوت والاطّراد.

وعليه فنحو النص يختلف عن نحو الجملة «من حيث إنَّ المعنى في نحو الجملة لا يظهر مرتبطًا بالدلالة المطلقة للنص، وينحصر في نطاق دلالي ضيّق منفصل، لا يمكن أنْ يفهم منه السياق العام للخطاب...»[(١)]؛ لهذا رفض كثير من اللغويين نحو الجملة؛ لأنه «لا يقرّ للنص بكينونة متميّزة توجب معالجة تراكيبه معالجة نحويّة تستجيب لمقتضيات بنيته، وبهذا يقع النص خارج مجال الدرْس النحوي؛ فالتحليل في نحو الجملة يبدأ باختراع الجمل، وعزلها تقريبًا عن سياقها في النص أو الخطاب، ويصبح السلوك اللغوي مجرّد تحقيق لا نهائي لعدد من نماذج الجملة، وما على النحوي إلا الكشف عن هذه النماذج، وتحديد قوانينها الحاكمة لمكوّناتها التركيبيّة، ليصير الكلام جميعه قيْد الضبط»[(٢)].

والحقّ أنّ هذا الفصل الحادّ بين نحو الجملة ونحو النص لا يتناسب مع الواقع الفعلي؛ لأنّهما متكاملان؛ وذلك لأنّ النص ما هو إلا متتالية من الجمل، فكما أنّ الفونيم وحدة الكلمة، والكلمة وحدة الجملة، فإنّ الجملة وحدة النص، وذلك يؤكّد أنّ توسع مجال علم اللغة ليشمل النصوص وتوظيفها في الاتصال، لا يشكك مطلقًا بأهميّة الوحدات اللغويّة

١- مصطفى النحاس، نحو النص، ص ١١.

٢- سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤٠٦ - ٤٠٧.



المعزولة (الفونيمات، والمورفيمات، واللكسيمات، والمركبات الاسميّة، والجمل)[(١)].
بل يجب أن تستمر مثل هذه الدراسات وتقوى حتى تقوم بمهمتها في تشكيل نحو النص؛ ومن ثم لا يُسوّغ أن تنفصم العلاقة بين نحو الجملة ونحو النص، وعليه لا بد أن يُنظر إلى دراسات نحو الجملة على أنّها رافد ضروري لدراسة نحو النص، ومن ثم فهما متكاملان[(٢)].

خامسًا: نماذج من النصوص ذوات الجملة الواحدة في التراث العربي

يمتاز التراث العربي بوجود نماذج واضحة ومؤثِّرة من النصوص ذوات الجملة الواحدة، ويمكن أن أتمثّل هنا بالأنواع الآتية من النصوص: الأحاديث النبويّة الشريفة، وأقوال الصحابة والمشاهير، والتوقيعات.



أ-الأحاديث النبويّة:

«إنّ الحديث النبوي في الذروة من البيان، ولا يرتفعُ فوقهُ في مجال الأدب الرفيع إلا كتابُ الله بلاغةً وفصاحةً»[(٣)]، وقد حوت أحاديث الرسول ﷺ صنوف البلاغة، وألوان الجمال والفصاحة، وكانت من أبرز دلائل نبوّته، وعبّرت أدقّ تعبير عن سموّ نفسه ﷺ وأبانت عن المنبع العذب الذي نهلت منه، ويتجلى هذا في عمق معانيه ﷺ وغناها بالدلالات البلاغيّة، وتكثيف المعنى في عبارات قليلة.



وهذا ما وصف الرسول ﷺ به نفسه بقوله: «بُعثتُ بجوامع الكلم»[(٤)]، والمقصود بجوامع الكلم: الإيجاز، والإيجاز عند البلاغيين من شروط جمال الكلام وبلاغته، ومعناه: «تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى»[(٥)]؛ فلا يكون في الكلام إيجاز حتى تأتي الألفاظ على قدر

١- ينظر: فولفجانج هاينه، من ديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص٧.

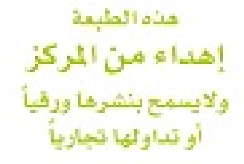
٢- ينظر: المرجع السابق، ص٨.

٣- محمد الصبّاغ، الحديث النبوي: مصطلحه، بلاغته، كتبه، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٢، ص٥١.

٤- البخاري، محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، ترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، تقديم أحمد محمد شاكر، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤، كتاب التعبير، باب: المفاتيح في اليد. ونص الحديث: «بُعِثتُ بجوامعِ الكَلِم، ونُصِرتُ بالرُّعب، وبينا أنا نائمٌ أُتِيتُ بمفاتيحِ خزائنِ الأرض؛ فوُضِعَت في يدي». رقم الحديث: ٦٦١١.

٥- الرمّاني، النكت في إعجاز القرآن، ص٧٦.





المعاني لا تزيد عنها ولا تنقص، وإنّما الشرط أن يحدث ذلك من غير إخلال بالمعنى، وإلا كان الكلام تقصيرًا؛ فالإيجاز بلاغة وجمال لأنّه لا يظهر فيه إخلال بالمعنى المدلول، يقول ابن رجب البغدادي: «وقد أمدّ الله –سبحانه وتعالى– رسولهﷺ بجوامع الكلم التي جعلها ردءًا لنبوّته، وعلمًا لرسالته؛ لينتظم في القليل منها علم الكثير، فيسهل على السامعين حفظه ولا يؤودهم حمله»[1].

فمن جوامع كلامه ﷺ قوله:

١- «كُنْ في الدنيا كأنّكَ غريبٌ أو عابرُ سبيل»[2].

٢- «المؤمنُ مرآةُ المؤمن»[3].

٣- «إنَّ اللهَ يُحِبُّ الرفقَ في الأمر كلّه»[4].

٤- «إنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحَاسِنَكُمْ أَخْلاقًا»[5].

٥- «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ»[6].

ب-أقوال الصحابة والمشاهير:

تتميّز المأثورات التي تفوّه بها الصحابة رضوان الله عليهم والمشاهير في التراث العربي، بالإيجاز الشديد، وتعدّ هذه العبارات «إنجازات أدبيّة راقية تستقطب جهود المبدعين،

١- ابن رجب، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي(٧٩٥هـ)، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩١، ص٧٦.

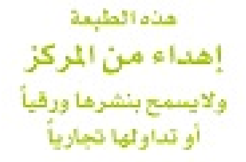
٢- البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب: قول النبي ﷺ: «كن في الدنيا كأنّك غريب أو عابر سبيل»، رقم الحديث: ٦٠٥٣.

٣- رواه أبو داود السجستاني(٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ت، كتاب الأدب، باب: في النصيحة والحياطة للمسلم، عن أبي هريرة. برقم: ٤٩١٨.

٤- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي(٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٨٩، ح(٦٠٢٤)، ج١٠، ص٤٤٩.

٥- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)، صحيح مسلم، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة عباد الرحمن، مصر، ط٢، ٢٠٠٨، كتاب الفضائل، باب كثرة حيائه ﷺ، ح(٢٣٢١)، ص٦٥٨.

٦- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، حديث رقم ٦٤١٢، ج١٠، ص٤٠٨.



وجهابذة الألفاظ ونقّاد المعاني؛ ليتدبّروا معانيها أو يبرزوا معارض الاختيار أو الاستشهاد، أو ليتبعوها ويقلّدوها»[١]؛ فالمتكلّم في هذه النصوص من الطبقة الخاصة التي تحقّقت فيها شروط البيان في الإبلاغ، وهؤلاء المتكلّمون هم صحابة النبي -عليه الصلاة والسلام- والأمراء والعلماء والزهّاد، أو بعبارة جامعة (أصحاب البيان).

وميّزة هؤلاء المتكلّمين تكمن في القدرة على التأثير في المتلقّي بالقدرة على تأليف الكلام، وتقديمه في السياق المناسب بأخصر عبارة وأصوب معنى، ويلحظ أيضًا على أقوال الصحابة والمشاهير اتّسامها بسموّ الأدب، ورقيّ الموضوعات، وجديّة المقاصد، ومن ذلك: قول أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-: «ليسَتْ مع العزاء مُصيبة»[٢]، وقول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه: «لا ينفع تكلُّم بحق لا نَفَاذ له»[٣]، و«رحم الله امرأ أَهْدَى إليّ عُيُوبي»[٤]، و«مَن كثر ضحكه قلّت هيبته»[٥].

وقول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: « الصبر مطيّة لا تكبو»[٦]، و«لا تنظر إلى من

١- بسمة عروس، التفاعل في الأجناس الأدبيّة، دار الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٧٠.

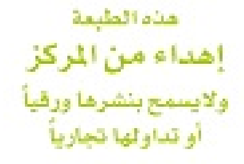
٢- الميداني، مجمع الأمثال، ج٤، ص ٤٦، وابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (٣٦٨-٤٦٣ هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق أسامة إبراهيم، مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، ٢٠٠١، ج١، ص٣٢٥.

٣- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (٣٠٦-٣٨٥ هـ)، سنن الدارقطني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٠، ج٤، ص٢٠٦-٢٠٧. الميداني، مجمع الأمثال، ج٤، ص ٤٩.

٤- الميداني، مجمع الأمثال، ج٤، ص ٤٩، والغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (٤٥٠-٥٠٥ هـ)، إحياء علوم الدين، اعتنى به محمد محمد تامر، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ج٣، ص٦٤. وابن المبرد، جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد الدمشقي (٨٤٠-٩٠٩ هـ)، محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، تحقيق عبد العزيز الفريح، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ٢٠٠٠، ج٢، ص٥٩٣.

٥- ابن قتيبة، عيون الأخبار، تحقيق محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٥، ٢٠٠٢، ج١، ص ٣٦٨. والطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الشامي (٢٦٠-٣٦٠ هـ)، المعجم الأوسط في الحديث النبوي الشريف، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ج٢، ص ٣٧٠. والبيهقي، أبو بكر أحمد ابن الحسين (٣٨٤-٤٥٨ هـ)، الجامع لشعب الإيمان، تحقيق مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٣، ج٤، ص٢٥٧.

٦- القشيري، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن (٤٦٥ هـ)، الرسالة القشيريّة، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٨٨، ص ٨٥. والزمخشري، ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تحقيق عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٢٤. وابن قيم الجوزية، شمس الدين=



قال، وانظر إلى ما قال»[1]، وقول عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه–: «حبُّ الكفاية مفتاح المعجزة»[2]، وقول يحيى بن خالد: « الناس يكتبون أحسن ما يسمعون، ويحفظون أحسن ما يكتبون، ويتحدّثون بأحسن ما يحفظون»[3].

ج–التوقيعات:

وهي عبارات بليغة موجزة، يكتبها الخليفة أو الوزير على ما يرد إليه من رسائل تتضمن قضية أو مسألة أو شكوى أو طلبًا، ويُشترط أن يكون ملائمًا للحالة أو القضيّة التي وقِّع فيها، وتتنوّع التوقيعات وفق الصور الآتية:

١ – قد يكون التوقيع آية قرآنية تناسب الموضوع الذي تضمنه الطلب، أو اشتملت عليه القضية، من ذلك[4] ما كتب به عامل ارمينية إلى المهدي الخليفة العباسي يشكو إليه سوء طاعة الرعية، فوقع المهدي في خطابه قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ سورة الأعراف، آية ١٩٩، والتوقيع بألفاظ القرآن حسن في الجد من الأمور، محظور في المزح والمطايبة[5].

٢ – وقد يكون التوقيع بيت شعر، من ذلك ما كتب به قتيبة بن مسلم الباهلي إلى سليمان بن عبدالملك بن مروان الخليفة الأموي يتهدّده بالخلع[6]، فوقّع سليمان في كتابه[7]:




= أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (٦٩١–٧٥٢ هـ)، عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، تحقيق عصام فارس الحرستاني، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨، ص٧٧.

١ – اليوسي، المحاضرات في اللغة والأدب، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢، ص١٣٢.

٢ – الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص٢٣٩، وابن عبد ربّه، ج٣، ص٤، والميداني، مجمع الأمثال، ج٤، ص ٥٥.

٣ – ابن قتيبة، عيون الأخبار، ج٢، ص ٥٢٩. وينظر الدينوري، أبو بكر أحمد بن مروان (ت ٣٣٣ هـ)، المجالسة وجواهر العلم، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٨، ص٤٠٢.

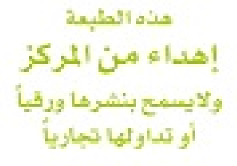
٤ – ابن عبد ربّه، العقد الفريد، ج٤، ص ٢١٢.

٥ – الثعالبي، تحفة الوزراء، تحقيق حبيب الراوي وابتسام الصفّار، بغداد، ١٩٧٧، ص١٤٨.

٦ – ابن عبد ربّه، العقد الفريد، ج٤، ص ٢٠٨.

٧ – البيت لجرير في ديوانه، ص٣٤٨، وفي معجمي الصحاح ولسان العرب (ربع)، ومربع لقب لراوية جرير، واسمه وعوعة بن سعيد بن قرط بن كعب بن عبد بن أبي بكر بن كلاب، وكان الفرزدق حلف ليقتلنّه. ينظر: ديوان جرير بن عطية الخطفي(٢٦١هـ)، شرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد طه، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩، حاشية ص ٣٤٨.





زعم الفرزدقُ أن سيقْتلُ مربعًا   أبشر بطولِ سلامةٍ يا مربع

وكتب ألفونس السادس ملك قَشتالة إلى يوسف بن تاشفين أمير المرابطين في الأندلس يتوعّده ويتهدّده[1]، فوقّع يوسف في كتابه بيت أبي الطيب المتنبي[2]:

ولا كُتبَ إلا المشرفيّة عنده   ولا رسلٌ إلا الخميسُ العَرَمْرَمُ

٣- وقد يكون التوقيع مثلًا سائرًا[3]، من ذلك ما وقّع به علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- إلى طلحة بن عبيد الله -رضي الله عنه-: «**في بيته يؤتى الحكم**»[4].

ومن ذلك أيضًا ما وقَّع به يزيد بن الوليد بن عبدالملك بن مروان إلى مروان بن محمد آخر خلفاء بني أميّة، وقد أُخبر يزيد أنه يتلكأ في مبايعته بالخلافة: «**أراك تقدّم رِجْلًا وتؤخّر أخرى، فإذا أتاك كتابي فاعتمد على أيّهما شئت**»[5].

٤-وقد يكون التوقيع حكمة، من ذلك ما وقّع به السفّاح الخليفة العباسي في رقعة قوم شكوا احتباس أرزاقهم: « **من صبر في الشدّة شارك في النعمة**»[6].




■■■

١- الكلاعي، إحكام صنعة الكلام، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٦٤.

٢- المتنبي، أحمد بن الحسين(٣٥٤هـ)، الديوان، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٨١. المشرفيّة: السيوف، والخميس: الجيش، والعرمرم: الكثير.

٣- ينظر: ابن عبد ربّه، العقد الفريد، ج٤، ص ٢٠٦.

٤- المرجع السابق، ج١، ص ٥٤.

٥- ابن عبد ربّه، العقد الفريد، ج٤، ص ٢١٠.

٦- المرجع السابق، ج٤، ص ٢١١.

الفصل الثاني
النص ذو الجملة الواحدة في سياقه التواصلي



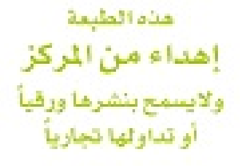

أولًا: المرسِل وآليّات الإنتاج

ثانيًا: إنتاج (النص/ المثل)

ثالثًا: آليّات التلقّي

رابعًا: الغرض

خامسًا: جامعو الأمثال وآليّات الإنتاج والتلقّي



المثل وسياق التواصل:

سيدرس الباحث في هذا الفصل فضاء إنتاج المثل، ومظاهره التعبيريّة، وهو إجراء منهجي لفتح المجال الضيّق الذي حدّد -غالبًا- أمام الدراسات السابقة التي تناولت المثل بوصفه جنسًا أدبيًا محدّدًا بصيغة المثل نفسها؛ أي بالشكل التركيبي السطحي للمثل بغضّ النظر عن تفاعلاته في السياقات التواصليّة التي يُستعمل فيها، ليتوجّه إلى ملاحظة نص المثل ضمن فضاء أوسع هو السياق، بما ينطوي عليه من وحدات حكائيّة وتفسيريّة واستشهاديّة، وبما يسعى إلى تحقيقه من أهداف وعظيّة أو تعليميّة أو ترويحيّة يكون بعضها ملتحمًا مع بعض، ولا ريب أنّ «وصف عمليّات إنتاج البنيات النصيّة في مرحلة الأداء، ثمّ إعادة إنتاجها في مرحلة التلقي»[(١)]، هو من أبرز موضوعات نحو النص؛ فالنص حدث يوجّهه المرسِل إلى المستقبل، و«بنية النص تتشكّل وفقًا لضوابط المشاركين والمستقبلين على حدّ سواء»[(٢)].

وينبغي للنص حتى يكون نصًا أن يتصل «بموقف تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والتوقّعات والمعارف تسمّى أسباب الموقف»[(٣)]؛ فمقبوليّة النص؛ أي اعتباره نصًا، أو عدم اعتباره كذلك، تعتمد على دوافع الموقف والإسهام في عملية الاتصال، ولا يمكن النظر إلى النص على أنّه مجرّد صورة مكوّنة من الوحدات الصرفيّة، أو الرموز اللغويّة؛ «إذ إنّه تجلٍّ لعمل إنساني ينوي به شخص «ما» أن ينتج نصًا، ويوجّه السامعين به إلى أن يبنوا عليه علاقات من أنواع مختلفة»[(٤)]، «فالغرض من التركيب النصّي هو الاتصال»[(٥)]، فالتواصل والتفاعل من أهمّ سمات النص، فالنص منطوقٌ لغوي تدعمه تفاعلات تواصليّة مختلفة بين شركاء الاتصال، وبتعبير (بيوجراند) «الخاصيّة الأولى للنصوص من باب أولى هي كونها ترد في الاتصال»[(٦)].

1- Van Dijk، Text & context، Longman، London، 1977، P.121.

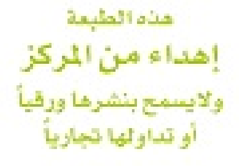
٢- إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم النص، ص ١١.

٣- ينظر: بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٩١.

٤- ينظر: المرجع السابق، ص ٩٢.

٥- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ٣٥٦.

٦- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٦٤.



وبذا سيدرس الباحث عمليّة الإنتاج الأوّل للمثل، ثم الإنتاج المتجدّد والمعاد والمتكرّر له ضمن هذا الفهم، وسيقف في هذا الفصل عند آليات الإنتاج والتلقي ضمن ثلاثيّة المرسِل والمتلقّي والنص، أمّا آليّات التأويل فسيقف معها في الفصل الثالث إن شاء الله؛ فالتواصل عبر النص يحدث من مرسِل إلى متلقٍّ، ويحدث عبر ذلك إيصال النص بالصورة التي ارتضاها المرسِل ضمن سياق محدّد ولتأدية غرض محدّد.

ويمكن تمثيل ذلك عبر الشكل الآتي: شكل رقم (١)

سياق

المرسِل ← النص ← المتلقّي ← الغرض

سياق

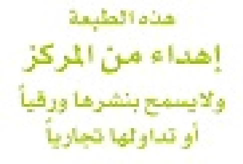
ولذا فستتناول مفردات هذا الفصل هذه المنظومة ضمن المطالب الآتية:

- آليّات الإنتاج في النص ذي الجملة الواحدة.
- النص/ المثل/ النص ذو الجملة الواحدة في ضوء عمليّة التواصل.
- آليات التلقي: المتلقّي والنص ذو الجملة الواحدة.
- الغرض.
- جامعو الأمثال وآليّات الإنتاج والتلقّي: قراءة في ضوء نحو النص: الميداني نموذجًا.

أولًا: المرسِل وآليات الإنتاج:

المثل قول موجز مكثّف يتّسم بالذيوع والسيرورة، والعرب يشبّهون بالمثل كلّ شيء يشيع وينتشر، فيقولون: «أَسْيَرُ من مثل»[١]، وهو يتّخذ سمتًا تركيبيًا ثابتًا لا يتغيّر بغضّ

١- ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج٣، ص٧.



النظر عن الموقف الذي يستخدم فيه، ولا ريب أنّ «المثل» استمدّ اسمه من المماثلة، وهو «الشيء المثيل لشيء يشابهه، والشيء الذي يُضرب لشيء مثلًا؛ فيجعل مثله، والأصل فيه التشبيه»[١].

ولعلّ نصّ المرزوقي الذي نقله السيوطي في مزهره من أثمن النصوص التي تشرح آليّات إنتاج مثل هذا النص المكثّف، يقول: «المثلُ جملة من القول مقتضَبةٌ من أصلها، أو مرسلةٌ بذاتها، فتتَّسم بالقبول، وتشتهر بالتداول، فتُنقل عما وردت فيه إلى كلِّ ما يصح قَصْدُه بها من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعما يُوجِبه الظاهر إلى أشباهه من المعاني؛ فلذلك تُضْرب وإن جُهِلت أسبابُها التي خرجت عليها»[٢].

فمنشأ المثل قصة أو حادثة قيل فيها أو بسببها المثل أوّل مرة، وأشار المرزوقي إلى ذلك بقوله: «عمّا وردت فيه»؛ فصيغة المثل هي في الأصل جزء من نص حكائي إو إخباري أو قصّة جرت وحدثت، يقول ابن الأثير في نصٍّ ثمين آخر في هذا السياق: «إنّ العرب لم تضع الأمثال إلا لأسباب أوجبتها، وحوادث اقتضتها، فصار المثل المضروب لأمر من الأمور عندهم كالعلامة التي يُعرف بها الشيء، وليس في كلامهم أوجز منها ولا أشد اختصارًا»[٣].

وهذا هو الإنتاج الأوّل للمثل حيث لم يكن مثلًا حينها، ولكنّه تركيب لغوي، جملة واحدة غالبًا، وهو جزء من قصة أو حكاية؛ أي جزء من نص وليس نصًا مستقلًا غالبًا، وقد يكون هو النص كاملًا، ويمتاز هذا التركيب بقدرته على تكثيف مغزى القصّة ومحتواها وإبراز أحداثها، والمرسِل الذي قام بإنتاجها أوّل مرّة لم يقصد أن يجعلها مثلًا، بل إنّ قدراته الأدائيّة والكلاميّة مكّنته من صياغة موقف ما في الحكاية أو القصّة أو الحادثة يمثّل عبارة أو جملة على جانب عالٍ من قوة الأداء والتأثير والتكثيف؛ ولهذا السبب استقرّت وسارت على الألسنة، وبتعبير المرزوقي «تتّسم بالقَبول، وتشتهر بالتداول»، وبلغة ابن الأثير «صارت كالعلامة»[٤]، ويمكنني التمثيل لهذا الإنتاج الأوّل، ثم تَحَوُّل المثل إلى علامة بسبب ما تأتّى له من:



١- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب، ج٨، ص٣٥٤.
٢- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص٤٨٦.
٣- ابن الأثير، المثل السائر، ج١، ص ٦٣.
٤- المرجع السابق، ج١، ص ٥٤.



- القَبول.
- التداول.

باستحضار الأمثلة الآتية:

نموذج (١)

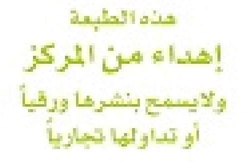
أورد الميداني قول المفضّل في المثل ذي الرقم (١١٧): «كان السليك بن السلكة السعدي نائمًا مشتملًا فبينا هو كذلك إذ جثم رجل على صدره، ثم قال له: استأسِرْ. فقال له السليك: الليل طويل وأنت مقمر، أي في القمر، يعني أنّك تجد غيري فَتَعَدّني، فأبى، فلمّا رأى سُلَيك ذلك الْتَوَى عليه وتسنَّمه. يُضرب عند الأمر بالصبر والتأنّي في طلب الحاجة»[1].

فالعبارة المثل «الليل طويل وأنت مقمر» تحمل دلالة حقيقيّة ومباشرة على فكرة أراد السليك تبليغها للرجل في تلك الحكاية، وهي تمثّل نقطة مكثّفة فاصلة في سيرورة القصّة بدليل تغيّر موقف السليك تمامًا من ذلك الرجل بعدها؛ فبينما كان موقفه قائمًا على التفاوض والملايَنة في البداية؛ نظرًا لأنّ الرجل غافله بالهجوم وطلب منه الاستسلام للأسر، إلا أنّه بعد تمالك أمره واستعادة جأشه نطق بتلك العبارة، وهي تشبه أن تكون تهديدًا في سياقها الذي وردت فيه، فلمّا أبى الرجل تحوّل موقف السليك إلى أخذ حقّه بيده، وبالقوّة لا بالملايَنة، ولربّما استطعت أن أعمّم هذه الخصيصة في عبارة المثل بأنها تمثّل تحوّلًا بصورة «ما»، في الحدث الكلامي الأول الذي اشتمل عليها، وهي تشبه الومضة الدالّة المكثّفة، ولربّما لأجل ذلك علقت في الأذهان، وحفظتها الذاكرة، وسارت على الألسن، لكنّ دلالتها حقيقيّة ومباشرة بمعنى أنّها كانت نتاجًا مباشرًا للمقام الذي جرت فيه حكاية المثل واستجابة عفويّة حاضرة في ذلك المقام، وأنّها متّسقة مع سياقها الأوّل المباشر اتساقًا تامًا:

- اتساقًا تركيبيًا فهي جزء بنيوي من نصّ الحكاية.
- واتساقًا دلاليًا حيث ترتبط بسياق الحكاية التي انتظمتها، وتشكّل النص الأصلي لها.

والعناصر الإشاريّة في بنية المثل تحيل إلى شخوص القصّة الحقيقيين، وما يحيط بهم من مقام؛ فـ «الليل» في قوله:«الليل طويل وأنت مقمر»، وهي جملة المثل، يُحيل إلى الليل المعروف الذي كان المسرح الزماني لأحداث القصّة، و«مقمر» من «القمر» المعروف بمعناه الحقيقي؛

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١١٧)، ج١، ص ٤٧.



فالإحالة هنا حقيقيّة وهي إحالة ماصدقيّة [١] من جهة أنّ مدلول الكلمة موجود حقيقة في خارج النص، ولا ينفي هذا أن يكون لهذه الألفاظ دلالات إيحائيّة أخرى يمكن استنباطها من السياق، ولكنّ الأكيد أنّ لها مدلولًا حقيقيًا في واقع القصّة يمثّل مدلولها الخارجي الذي تدلّ عليه.

أمّا الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وغيرها من الألفاظ التي تتحدّد معانيها وفق وجودها في التراكيب وتوجد في المثل في إنتاجه الأوّل، فإنّها تنتسب إلى الإحالة الافتقاريّة، وهي في عرف (هاليداي) ورقيّة حسن «الألفاظ التي تفتقر في تفسيرها وفهمها إلى مفسّر»[٢]؛ فالضمير «أنت» في قوله: «الليل طويل وأنت مقمر» يحيل إلى الرجل الذي جثم على صدر السليك في القصّة، والضمير المستتر في اسم الفاعل «مقمر» يحيل إلى ذلك الرجل أيضًا.

نموذج (٢)

ومن الأمثلة كذلك المثل الذي أورده الميداني تحت الرقم (٢٤٥٧)، ونصّه «عِنْدَ النَّوَى يَكْذِبُكَ الصَّادِقُ» وأورد الميداني قول المفضّل: «إنّ رجلًا كان له عبد لم يكذب قَطُّ، فبايَعَهُ رجل ليكذبنه، أي يحملنه على الكذب، وجعلا الخَطَر بينهما أهلهما وما لهما، فَقَال الرجل لسيد العبد: دَعْه يَبِيت عندي الليلَةَ، ففعل، فأطعمه الرجلُ لحمَ حُوَار وسَقَاه لبنًا حليبًا، وكان في سقاء حازر، فلمّا أصبحوا تحمَّلُوا وقَال للعبد: الحق بأهلك، فلما تَوَارى عنهم نزلوا، فأتى العبدُ سيدَه، فسأله فقَال: أطعموني لحمًا لاغثًّا ولا سَمِينًا وسَقَوْني لبنًا لا مَحْضًا ولا حقينًا، وتركتهم قد ظعنوا فاستقلُّوا، ولا أعلم أساروا بعدُ أو حلُّوا، وفي النوى يكذبك الصادق، فأرسلها مَثَلًا، وأحرز مولاه مالَ الذي بايعه وأهله»[٣].

ثمّ أورد الميداني مضرب المثل بقوله: «يُضرب للصَّدُوق يحتاج إلى أن يكذب كذبة. وقَال أبو سعيد: يُضرب للذي ينتهي إلى غاية ما يعلم، ويكفّ عمّا وراء ذلك، لا يزيد عليه شيئًا»[٤].

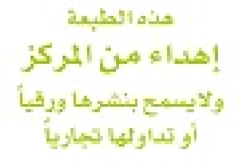



١- الإحالة الماصدقيّة تعني: العلاقة بين الكلمة ومدلولها الخارجي. ينظر: تامر عبد الحميد أنيس، الإحالة في القرآن الكريم، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨، ص٧٣.

٢- ينظر: محمد خطابي، لسانيّات النص، ص١٨.

٣- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٧٧٢)، ج٢، ص ٢٨٩.

٤- المرجع السابق، ج٢، ص ٢٨٩.



وهذه العبارة التي تحوّلت مثلًا، وإن خلت من الإحالة الافتقاريّة؛ فلا ضمير لغائب فيها ولا اسم إشارة ولا اسم موصول أو غيره، إلا أنّ دلالتها تُحيل مباشرة إلى أحداث القصّة، التي تثبت أنّ النوى يكشف عن خواطر الإنسان وصدق أخلاقه؛ فهذا العبد الذي عُرف عنه صدقه الذي لا يُفارقه في شؤونه كلّها، تخلّى عن هذه الصفة حين فارق سيّده ليلة واحدة، وجعل السبب في هذه الكذبة، هو النوى الذي حدث بينه وبين سيّده، فقال: «عند النوى يكذبك الصادق»، ويظهر من نصّ المثل أنّ الإحالة ماصدقيّة مباشرة وحقيقيّة ومتّصلة مباشرة بشخوص الحكاية.

نموذج (٣)

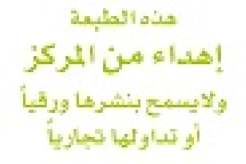
ومن الأمثلة كذلك المثل الذي أورده الميداني تحت الرقم (٢٧٧٢)، وجعل نصّه «في النصح لسع العقارب» وأورد الميداني أنّ أوّل من قال ذلك «عُبَيْد بن ضربة النَّمَري، وذلك أنّه سَمِعَ رجلًا يَقَعُ في السلطان، فَقَال: ويحك! إنك غُفْل لم تَسِمْكَ التَّجَارِب، وفي النصح لَسْعُ العقارب، وكأنني بالضاحكِ إليك باكيًا عليك، فذهب قوله مَثَلًا»[1].

فقائل العبارة التي تحوّلت مثلًا، الذي قال العبارة أوّل مرة هو عُبَيْد بن ضربة النَّمرِي، والعبارة وإن خلت من الإحالة الافتقاريّة؛ فلا ضمير فيها ولا اسم إشارة ولا اسم موصول أو غيره، إلا أنّ دلالتها تُحيل مباشرة إلى أحداث القصّة، وإن كان القائل هنا قد لجأ إلى التعبير المجازي فلا عقارب حقيقيّة في القصة ولا لسع؛ فالرجل الغفل كان يقع في السلطان، أي ينتقد السلطان انتقادًا مباشرًا، وقائل العبارة ينهاه عن هذا ويتوقّع أنّ نصيحته لا تجد محلّها عنده؛ لأنّ النصيحة تقع موقعًا شديدًا على المنصوح عادة؛ فالنصح هو من طرف عبيد، ولسع العقارب هو أثر النصيحة على متلقّيها، وهو في هذه القصّة الرجل الغفل الذي كان يقع في السلطان؛ فالإحالة ماصدقيّة مباشرة وحقيقيّة ومتّصلة مباشرة بشخوص الحكاية.

ويلحظ من هذه الأمثال ما يأتي:

- أنّ نصّ المثل لا ينتج بقصد المثل؛ إذ إنّه يدخل القصة تلقائيًا بواسطة تعبير الشخصيّة في الحكاية عن عواطفها وآرائها، أو بواسطة تعبير السارد عن موقفه من الوقائع والشخصيّات، إنّه جزء من حياة الشخصية أو السارد، يجري تلقائيًا على لسان المرسِل في غمرة حرارة

١- الميداني، مجمع الأمثال، ج٢، ص ٣٧٢.



الموقف، لقد قصد قائله أن ينتج نصًّا، وإن لم يكن يعلم أنّه سيتحوّل إلى مثل يسير على الألسنة ويكتب له التداول.

- المثل نص مكتمل مستقل، وإن كان في الأصل جزءًا من نص أكبر منه، ولذلك فإنّ دلالته تتّسع لأنّها لم تعد مستمدّة من المثل وحده، بل من كلّ عناصر النص الكبير (القصة مثلًا)، وإذًا تصبح أغنى وأقوى إلى حدّ أنّه يمكن أن أصوغ قانونًا عامًا لهذه العمليّة كما يأتي: «كلّ مثل موظّف في نص أكبر منه هو مستقل، لكنّه يصبح أوسع دلالة».

لكنّ هذه العبارات التي تتحوّل إلى أمثال، وبسبب خصائص ذاتيّة فيها تتحوّل إلى علامات أو أيقونات أو عبارات دالّة قابلة للسيرورة والتداول، أو نصوص مكثّفة قابلة للتعميم على ما لا يتناهى من المواقف والسياقات التي قد تحمل ملمحًا مشابهًا، أو غرضًا مشابهًا.

وسأشير إلى هذه الخصائص عند الحديث عن النص المنتج، وبسبب من هذه الخصائص وجد هذا النص/ المثل قَبولًا ورضى لدى مستعمِلي اللغة.

ويعبّر أصحاب كتب الأمثال عن تحوّل العبارة من دلالتها الحقيقيّة المباشرة على أحداث بعينها أو شخوص بعينهم إلى دلالتها العلاماتيّة (إن جاز التعبير) أو الأيقونيّة أو النصيّة الكاملة، بقولهم: «فذهبت مثلا»[١]، أو «أرسلها مثلا»[٢]، أو «فسارت مثلا»[٣]، أو «فجرت مثلا» [٤].



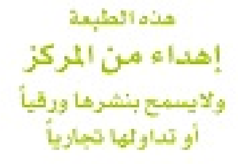

وهذه العبارات تشير إلى أنّ المسؤول عن تحوّل ذلك التعبير أو التركيب أو الجملة إلى مثل ليس هو قائل النص، وإن كان هو المنتج الأوّل له، بل المسؤول عن تحوّلها من جزء من نص أنتجه صاحبه في حالة معيّنة وفي حكاية معيّنة مخصوصة بغرض معيّن وفي سياق أوّل بعينه، إلى نص أيقوني قابل للتكرار في حالات لا متناهية تشابه النص الأصلي في سمت «ما»، وقابل للإعادة والتجدّد في سياقات مختلفة من جهة، ومشابهة من وجه ما للسياق الأصلي

١- ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، الأمثال ذات الأرقام: ١٠٣، ١٤٢، ٣٦٢، ٦٥٢، ٧١٥، ٧٧١، ٨٧٨، ٨٩٨، ١٠٢٦، ١٠٤٤، ١٠٩٠، ١٣٢٣، ١٥٤٦، ١٥٦٨، ١٨١٨، ٢٧٧٢، ٣٨١٤، ٣٩٦٨، ٣٩١٧، ٤٠٠٧، ٤١٨٩، ٤١٩٤، ٤٤٤٤، ٤٤٩٥.

٢- ينظر: المرجع السابق، الأمثال ذات الأرقام: ٤٣، ١٤٢، ١٨٥، ٣٦٢، ٥٠٣، ٦٥٥، ٦٧٠، ٧٧١، ١٥٤٦، ١٥٥٥، ٢٥٤٣، ٣٤٩٧، ٣٧٥٩، ٤٠١٧.

٣- نفسه، المثل رقم: ١٠٥٠.

٤- نفسه، المثل رقم: ٣٧٩٠.



للنص الذي ينتظم المثل؛ يرى الباحث أنّ المسؤول عن ذلك هم مستعملو اللغة؛ أي الذين سمعوا هذا النص، ووجدوا فيه ما يعبّر تعبيرًا مكثّفًا عن مراد «ما» في حوادث مشابهة، ووجد عندهم القبول؛ أي ترك أثرًا بليغًا ارتضوه أيقونة للتعبير عن السياقات المشابهة.

وعبّر المرزوقي عن ذلك بقوله عن الأمثال «تتّسم بالقبول وتشتهر بالتداول»[١]، وعبّر عنه الفارابي بقوله: «والمَثَل ما ترضاه العامة والخاصة في لفظه ومعناه حتى ابتذلوه فيما بينهم، وفاهوا به في السرّاء والضرّاء»[٢]، ولا ريب أنّ هذا الرضى وهذا القبول وهذه السيرورة وهذا التداول عند مستعمِلي اللغة مردّه:

- الخصائص الذاتيّة للمثل في بنيتَيْه: التركيبيّة والدلاليّة أو بتعبير الفارابي في (لفظه ومعناه).
- ما لحظوه من قدرته على تحقيق المطالب والأغراض التواصليّة في خطابات متنوّعة ومن جهات متعدّدة؛ فاستعملوه بشدّة متوسّلين به لتحقيق أغراضهم المختلفة. عبّر عن ذلك الفارابي بقوله: «فاستدرّوا به الممتنع من الدرّ، وتوصّلوا به إلى المطالب القصيّة، وتفرّجوا به من الكُرب المكربة»[٣]؛ فهذا النص بتركيبته الخاصّة قادر على تحقيق الأغراض بكفاءة عالية «الممتنع من الدر» والأغراض الصعبة «القصيّة»، بل يمكنه تفريج الكُرب المكربة، وهذا لون من المبالغة المقبولة في هذا السياق.




إنّ القارىء إذًا بإزاء إنتاج أوّل للنص/ المثل تمثّل في أنّه جزء من نص تواصلي في حكاية بعينها أو حادثة بعينها، لم يقصد صاحبه فيه أن يجعله مثلًا، ثم هو بإزاء مرحلة تالية هي مرحلة القبول والرضى والسيرورة وكثرة التداول «حتى ابتذلوه فيما بينهم»، وعبّر ابن عبد ربّه عن هذه المرحلة بقوله عن الأمثال: «لم يَسِر شيء سيرها، ولا عمّ عمومها»[٤]، وفي هذه المرحلة تحوّل المثل من جزء من نص إلى نص كامل موجز مكثّف قابل للإعادة في سياقات متعدّدة ومشابهة.

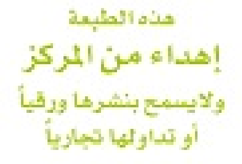
أمّا المرحلة الثالثة فهي مرحلة بدء الإنتاج المتجدّد –إن جاز التعبير– أو استعمال المثل في سياقاته المتجدّدة ومقاماته المتعدّدة القابلة للإعادة في متوالية مستمرة بوصفه نصًا أيقونيًا،

١– السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص٤٨٦.

٢– الفارابي، ديوان الأدب، ج١، ص٧٤.

٣– المرجع السابق، ج١، ص٧٤.

٤– ينظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج٣، ص٣.



وذلك بحسب الأغراض المختلفة لمستعمِلي اللغة في سياقاتهم التواصليّة المختلفة، ويمكن أن أمثّل تحوّلات الإنتاج في نصّ المثل بالشكل الآتي: شكل رقم (٢)

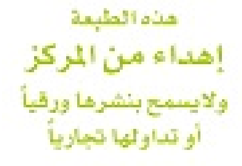
الإنتاج الأوّل		الإنتاج الثاني
المثل جزء من نص مُنجز في سياق تاريخي ما، وهذا الجزء يمثّل نقطة تحوّل دلاليّة ولفظيّة في ذلك السياق	← عبر القبول والرضى والسيرورة والتداول عند مستعملي اللغة	التحوّل إلى نص كامل مكثّف قابل للتعميم والإعادة في سياقات تواصليّة متعدّدة أو التحوّل إلى نص أيقوني أو علاماتي

الإنتاج المتجدّد للمثل:

الخطاب مرتبط بشروط إنتاجه، وهو «نشاط مُبَنْيَنٌ (يتمثل في بنية متسقة) مبدؤه حصر القصد التواصلي، ومنتهاه تمرير هذا القصد التواصلي في خطاب محدّد»[(١)]؛ فهو شكل من أشكال التأثير على الآخر؛ إذ يهدف إلى التأثير على وضعيّة معيّنة، وهو محكوم بطبيعته الديناميّة وخصائصه التفاعليّة بوصفه يخضع لقطبَيْن أساسيَّيْن يمثّل أحدهما المتكلِّم والآخر يمثل المتلقّي، ووفقا لهذا النموذج يفترض الباحث أنّ مستعمِل المثل/ النص (المرسِل) في مقاماته المتجدّدة يحضر في سياق تواصلي «ما»، وهو يريد أن يعبّر عن نيّة أو فكرة أو إحساس تجاه متلقٍّ بعينه، فيحوّل هذه الفكرة أو هذه النيّة إلى كلام ذهني أو تصوّر ذهني لشكل الإنتاج الكلامي، ومن ثم يبحث له عن بنية سطحيّة تركيبيّة تعبّر عن هذا التصوّر، ولا ريب أنّ ذلك يحدث بسرعة فائقة، ولا ريب أيضًا أنّ المرسِل أو المتكلِّم نفسه من وجهة نظر (لفلت) يتحوّل إلى «إجراء إخباري معقّد له القدرة على تحويل نواياه وأفكاره وأحاسيسه إلى كلام منطوق»[(٢)].

١- ربيعة العربي، في تصوّر الخطاب: آليات الإنتاج والتأويل، بحث منشور ضمن كتاب «لسانيّات النص وتحليل الخطاب»، دار كنوز المعرفة، عمّان، ٢٠١٢م، ج١، ص٩٦.

٢- المرجع السابق، ج١، ص٩٦-٩٧.



ولذلك يفترض (لفلت) أنّ مقاربة الإنتاج اللغوي تقتضي افتراض أنسقة فرعيّة، وتخصيص الكيفيّة التي تشتغل بها هذه الأنسقة الفرعيّة في تقديم تمثيلاتها، وكذلك الوقوف عند الطريقة التي تسلكها في توليد الخطاب»[١]، أي بعبارة أخرى يمكن القول إنّ بناء نظريّة حول المهارات المعرفيّة المعقّدة يوجب بناء معماريّة النسق الإجرائي المتضمّن في إنتاج الكلام، وفي الاتجاه نفسه يشير (فيول) إلى أنّ الوصول إلى فهم آليات الإنتاج لا يتأتى إلا بالتركيز على إشكالات محدّدة يجملها بالآتي[٢]:

١- ضرورة تمييز عدد محدّد من القوالب، وضبط كيفيّة استقبال كلّ قالب منها نمطًا معيّنًا من الفكرة وتحويلها إلى نمط آخر.

٢- ضرورة تحديد العلاقات الوظيفيّة الموجودة بين هذه القوالب، والوقوف على كيفيّة اشتغالها؟ بمعنى هل تشتغل بشكل مستقل، فلا تأخذ بعين الاعتبار إلا المعلومات المداخل؟ أم أنّها تشتغل بشكل تفاعلي، ومن ثم تأخذ بعين الاعتبار المعلومات التي تأتيها من القوالب الأخرى؟

٣- ضرورة تحديد العلاقات البنيويّة بين القوالب ليتسنّى تحديد كيفيّة اشتغالها؛ هل تحدث بشكل تسلسلي أم بشكل موازٍ؟ وما يترتب على ذلك من إجراءات.

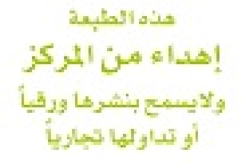



٤- ضرورة مقاربة إجراءات المراقبة التي تقوم بمهمة نقل المعلومات وتقويم الناتج.

ويحدّد (لفلت) في النموذج الذي يقدّمه لتفسير آليات الإنتاج التي يفعّلها المتكلّم مراحل محدّدة تعكس الخطوات التي يسلكها في تكوين نصّه أو خطابه، ولا ريب أنّ المحدّد في توليد الخطاب هو القصْد الكلامي، ويشتمل هذا القصد على مقاصد فرعيّة؛ فالمتكلّم يضع مخطّطات عامة لخطابه تكون شاملة للمخطّطات الفرعيّة التي يضعها لكلّ مقصد على حدة، والبنية القصديّة للخطاب سلّميّة، والانتقال من مقصد فرعي إلى مقصد فرعي آخر يتطلّب الرجوع إلى القصد الموجود في أعلى السلّميّة، ولا بد من تحديد متوالية مرتّبة للمقاصد الكلاميّة[٣].

ويقول عبد القاهر الجرجاني: «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وكيف يتصوّر أن يقصد

١- ربيعة العربي، في تصوّر الخطاب، ج١، ص٩٧.
٢- المرجع السابق، ج١، ص٩٧.
٣- نفسه، ج١، ص١٠٣.



به إلى توالي الألفاظ في النطق بعد أن ثبت أنّه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض... فينبغي أن ينظر في الفكر بماذا تلبس أبالمعاني أم بالألفاظ؛ فأيّ شيء وجدته الذي تلبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ، فهو الذي تحدث فيه صنعتك وتقع فيه صياغتك ونظمك وتصويرك؛ فمحال أن تتفكر في شيء وأنت لا تصنع فيه شيئًا»[١].

إنّ وصف فعل الكلام يحدث انطلاقًا من وضعه في إطار منظور معيّن، وفي وحدة إخباريّة خاصة ذات صورة قضويّة بما يستلزم ذلك من تحديد للفكرة الجديدة وإسناد لوظيفتي البؤرة والمحور، وكلّ المظاهر الضروريّة، وذلك لا يتأتى للمتكلّم إلا إذا كان مُلمًا بالشروط اللغويّة التي تتيح الاستجابة لها بتخصيص الخطاب وتبليغه التبليغ الصحيح إلى السامع، والمقاصد قد تكون:

- تواصليّة.
- أو إنجازيّة.

هذا عن تمثيل الرسالة اللغويّة عمومًا، أمّا بالعودة إلى آليّات إنتاج الخطاب المثل في صورته المتجدّدة والمعادة، فإنّ المتكلّم يكون في سياق تواصلي معيّن، ويتولّد لديه مقصد تواصلي محدّد تجاه متلقٍّ أو متلقّين معيّنين، ووفقا لنموذج (لفلت) في إنتاج الخطاب فإنّ المرسِل يعود إلى المكوّن التصوّري الذي تتحدّد وظيفته في تشكيل المعلومات التصوّرية التي هي في جوهرها أنشطة يتيح التعبير عنها تحقيق ذلك المقصد التواصلي المحدّد، وهي تنتظم وفق نمطَين من المعلومات الأساسيّة، هما[٢]:

أ- **المعلومات الإجرائيّة**، ويخزّن هذا النمط من المعلومات في ذاكرة الاشتغال[٣]؛

١- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٤٩-٥١.

٢- ينظر: ربيعة العربي، في تصوّر الخطاب، ج١، ص٩٧-٩٨.

٣- ذاكرة الاشتغال: هي الذاكرة التي تعمل على تخزين أجزاء الرسالة وفق مستويات خمسة، حدّدها (كاريت) كالآتي:

١- مستوى تصوّري: يتم فيه تركيب تصور للمحتوى.

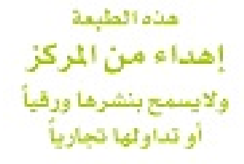
٢- مستوى وظيفي: ويتم فيه انتقاء الزمر المعجميّة، وإسناد الأدوار الخاصة بها.

٣- مستوى موقعي: يتم فيه انتقاء إطار تركيبي لإنتاج العناصر المعجميّة وإدماجها في الجملة.

٤- مستوى صوتي: يتم فيه تخصيص الجزئيات الفونولوجيّة والتراكيب النحويّة والوحدات المعجميّة.

٥- مستوى إنتاج تعليمات النطق. =





لاستخدامها وفق نسقيْن من الإجراءات، هما: نسق إجراءات إنتاج الخطاب، ونسق إجراء إدارته، وذلك المكوّن التصوّري يوظف هذه الإجراءات لتفعيل قدر معيّن من المعلومات وتهيئته للتحليل.

ب- **المعلومات الخبريّة**، وهي في أغلبها معلومات قضويّة تختزل مجمل المعارف التي يكوّنها الفرد بخصوص العالم، وهي تُستمد من مختلف الأنسقة سواء المكانيّة أم الزمانيّة أم الدلاليّة أم الحسيّة أم غيرها، وتتّسم بكونها مُبَنْيَنَة، وبكونها مُخَزَّنة في الذاكرة الطويلة الأمد، وبالإضافة إلى الفكرة الخبريّة يمكن للفرد أن يوظّف الفكرة الحاليّة التي يستمدّها من المحيط لكنّ منطلق إنجاز الخطاب هو الفكرة الخبريّة، ومن ثم فإنّ المرسِل يصل إلى مرحلة المكوّن الصياغي في إنتاج الرسالة اللغويّة، وفيها تتحوّل البنية التصوّريّة إلى بنية لغويّة، ولا ريب أنّ المكوّن الصياغي يأتلف من مكوّنيْن:

- المكوّن النحوي الذي يعكس التصوّر الماثل في ذهن المتكلِّم، ومن ثمّ مقصد ذلك المرسِل، وهو يعني الوصول إلى البنية السطحيّة للخطاب (جملة أو مجموعة جمل بحسب ما يقتضيه التصوّر).



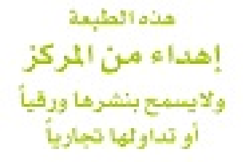

- المكوّن الفونولوجي، ويقوم بوضع مخطّط صوتي انطلاقًا من البنية الصوتيّة.

أمّا المرحلة التالية فهي الوصول إلى المكوّن النطقي أو الصوتي، ويتّصل بإنجاز بيانات صوتيّة، أي توليد اللغة المنطوقة؛ فالمكوّن التصوّري مهمّته انتقاء الأفكار وتنظيمها، أمّا المكوّنان الصياغي والنطقي فيعملان بصورة متوازية؛ فعمليّة وضع الحدث في المكوّن التصوّري تجري بالتوازي مع عمليّة ترميزه في المكوّن الصياغي؛ فتفعيل المكوّن الصياغي لا يتوقف عند الانتهاء من بناء تصوّر كامل لمحتوى الخطاب، وإنّما يُفعّل هذا المكوّن بمجرّد تلقّيه لجزء واحد من الرسالة[(١)].

إنّ الباحث يذهب إلى أنّ هذه المراحل التي تنتظمها عمليّة تمثيل الرسالة اللغويّة أو إنتاجها قد تختزل نسبيًا وتتداخل، ويكون مركزها المكوّن التصوّري بما يشتمل عليه من رؤية

= وتمكّن هذه المستويات ذاكرة الاشتغال من الوصول إلى مصادر الفكرة وإدماجها، ومن ثمة برمجتها. ووحدات التخزين لها القدرة على التعامل مع مختلف مكوّنات أنسقة الإنتاج الكلامي وتحليلها في مختلف الأوقات وبمختلف درجات السرعة، الأمر الذي يتيح برمجة فعّالة للغة. ينظر: ربيعة العربي، في تصوّر الخطاب، ج١، ٩٩-١٠٠.

١- ينظر: المرجع السابق، ج١، ص٩٩-١٠٠.



للعالم، وبما يختزله من مجمل المعارف التي يكوّنها الفرد بخصوص العالم حين يقوم بتحويل تصوّره (مكوّنه التصوّري) إلى مكوّن صياغي (بنية لغويّة)، فيعثر هذا المرسِل على نموذج نصّي جاهز وثابت ويوافق المقام الذي يجري فيه التواصل من وجه «ما» أو أكثر من وجه، فيستحضره بوصفه مكافئًا ناجحًا للبنية التصوّريّة أو الثيمة التي كان يسعى إلى تمثيلها وكان يبحث لها عن بنية لغويّة ملائمة يقوم بإنتاجها وتجميعها، بل توليدها ممّا اختزنته دائرة خبراته اللغويّة ومعارفه، ليمر بها عبر عمليّات الصياغة والتحويل إلى شكل نطقي أو نص ممثّل صوتيًا.

إنّ هذا النموذج هو «الأمثال» في هذه الدراسة، يمثّل في صورته النصيّة الجديدة نصًّا موجزًا مكثّفًا دالًا على الحالة التواصليّة القائمة، بل إنّه يستحضره وهو يعتقد أنّه أنسب البنى اللغويّة أو الصياغيّة لتحقيق هذا التصوّر وذاك المقصد، أو هو الإصابة في التعبير عن المعنى المتضمّن في الموقف التواصلي بإيجاز وتكثيف واقتدار، عبّر عنه ابن سلام بتلخيصه خصائص المثل بقوله: «إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحُسن التشبيه»[1].

فيقوم بإعادة إنتاجه وفق مقصده المحدّد الماثل في الموقف التواصلي ليلبي غرضًا مستجدًا، يتّفق في «وجه ما» مع الغرض الذي حقّقه ذلك المثل في حادثة «ما» في الحدث الكلامي الذي حصل في مرحلة تاريخيّة سابقة وبعيدة عن المقام الجديد، أو يمكن القول إنّهما يتّفقان في الثيمة نفسها أو المكوّن التصوّري نفسه أو في البنية الكبرى ذاتها.

ويمكن تمثيل عمليّة إنتاج النص/ المثل/ الجملة عبر التصوّر الآتي: شكل رقم (٣)

١- أبو عبيد، القاسم بن سلام، كتاب الأمثال، ص ٣٤.

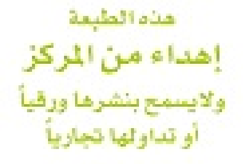
سياق تواصلي معين
↓
المرسِل
↓
بنية القصديّة
↓
البحث عن المكوّن التصوّري المناسب الذي يلبّي المقصد وحاجات التواصل عبر

المعلومات الإجرائيّة في ذاكرة الاشتغال | المعلومات الخبريّة في الذاكرة الطويلة

الوصول إلى البنية التصوريّة «المكوّن التصوّري الملائم لذلك المقصد»
↓
البحث عن البنية اللغويّة أو المكوّن الصياغي الملائم لتلك البنية التصوريّة
↓
خيارات البنية اللغويّة أو المكوّن الصياغي

(النص/ المثل) ← أ ب ت ث ج ...
↓
اختيار النص/ المثل بوصفه الصيغة اللغويّة الأنسب لتمثيل المعنى أو المكوّن التصوّري، وهي صيغة جاهزة تلبّي حاجات التواصل وتفوق الخيارات النصيّة الأخرى في تحقيق الغرض (من وجهة نظر المرسِل)
↓
المكوّن الصوتي أو النطقي
↓
← إنتاج النص/ المثل في سياق التواصل الجديد ← المتلقّي





ولا ريب أنّ منتِج ذلك النص يختاره من مجمل معارفه المُختزنة في الذاكرة، ومن مخزونه الثقافي ومن رؤيته للعالم، وهو يقوم بعمليّة انتقاء بين مكوّنات تصوّرية مختلفة بعضها يمثّل نصوصًا قارّة وثابتة تلبّي أغراضًا بعينها في سياقات التواصل، ومن هذه النصوص «الأمثال» ولا ريب أنّ هناك نصوصًا أخرى مخزونة في الذاكرة تشابهها في الوظيفة، من مثل: محفوظه من الآيات أو الأشعار أو الأحاديث أو الأقوال يستجلبها عند الحاجة لتلبي له مقصدًا معيّنًا في سياق التواصل.

إنّ ناقلي الأمثال والمصنّفين فيها، ومنهم الميداني، يجتهدون في توضيح الفكرة أو الصورة الذهنيّة أو المكوّن التصوّري الذي يختزله المثل؛ ليكون ذلك أسهل لدى مستخدِمي هذا النص/ العلامة/ الأيقونة/ ليكون مكوّنًا صياغيًا مناسبًا للمكوّن التصوّري الذي يختزنونه في موقف «ما»، ومن ذلك ما أورده الميداني معقّبًا بعد المثل: «إنّ من البيان لسحرًا»، قال: «يُضرب في استحسان المنطق وإيراد الحجّة البالغة»[١]، وبعد المثل: «إنّ الجواد عينه فُراره»، قال: «يُضرب لمن يدلُّ ظاهره على باطنه فيغني عن اختباره، حتى لقد يقال: إنَّ الخبيثَ عينه فُراره»[٢]، وبعد المثل: «إنَّ الشَّقِيَّ وَافِدُ البَرَاجِمِ»، قال معقّبًا: «يُضرب لمن يُوقِع نفسه في هَلَكة طمعًا»[٣]، وعقّب الميداني على المثل: «إنَّ البُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ»، قائلًا: «يُضرب للضعيف يصير قويًا، وللذليل يعزّ بعد الذل»[٤]، وقال بعد المثل: «إنَّ الجَوَادَ قَدْ يَعْثُرُ»، «يُضرب لمن يكون الغالبُ عليه فعلَ الجميل، ثم تكون منه الزَّلّة»[٥]، وبعد المثل: « إنَّ وَرَاءَ الأَكَمةِ مَا وَرَاءَهَا»، قال: «يُضرب لمن يُفْشِي على نفسه أَمْرًا مستورًا»[٦]، وبعد المثل: «إذا ضَرَبْتَ فَأَوْجِعَ وَإِذَا زَجَرْتَ فَأَسْمِعْ»، قال: «يُضرب في المبالغة وترك التَّواني والعَجْز»[٧]، وبعد المثل: « أَتَاكَ رَيَّانَ بِلَبَنِهِ»، قال: « يُضرب لمن يعطيك ما فضل منه استغناء، لا كرمًا؛

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١) ج١، ص١٣.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٥)، ج١، ص١٦.

٣- نفسه، رقم المثل (٦)، ج١، ص١٦.

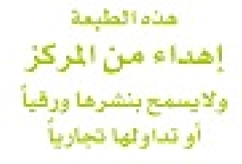
٤- نفسه، رقم المثل (٨)، ج١، ص١٦-١٧.

٥- نفسه، رقم المثل (١٧)، ج١، ص١٩.

٦- نفسه، رقم المثل (٢٣)، ج١، ص٢١.

٧- نفسه، رقم المثل (١١١)، ج١، ص٤٦.



لكثرة ما عنده»[١]، وبعد المثل: « إِذَا نَزَا بِكَ الشَّرُّ فَاقْعُدْ بِه»، قال: «يُضرب لمن يؤمر بالحلم وترك التسرّع إلى الشرّ»[٢].

إنّ هذا التوضيح الذي يذكرونه فيه أمور ثلاثة متشابكة، هي:

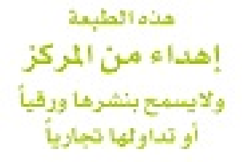
- الفكرة أو المكوّن التصوّري.
- البنية الكبرى للنص المثل القابلة للإعادة.
- وصف نسبي للمقام المناسب لاستخدام هذا النص.

ولا ريب أنّ عمليّات الانتقاء والاختيار لبعض النصوص أو استبعاد بعضها عن الاستخدام في سياقات التواصل مبني على عدد من العوامل، منها:

- طبيعة السياق التواصلي أو المقام الذي يحتاج فيه ذلك النص.
- طبيعة المتلقي؛ فلا تُقال هذه النصوص لأي متلقٍّ، وإنّما لمتلقٍّ له صلة بها من نوع ما؛ فلا معنى لاستعمالها مع متلقٍّ لا يفقه منها شيئًا أو لا تؤثّر فيه، وبعبارة أخرى لمتلقٍّ يظنّ المرسِل أنّه قادر على التقاط مغزى ذلك المثل أو بنيته الكبرى.
- طبيعة الغرض الذي يُراد إحداثه، واعتقاد المرسِل أنّ هذا النص المنتقى يحقّق هذا الغرض، ويُحيلني هذا مباشرة إلى نص الفارابي الذي سبق ذكره، الذي يصف فيه المثل ودواعي استحضاره وأثره في تحقيق الأغراض، قال: «وفاهوا به في السرّاء والضرّاء...»[٣]، أو بتعبير الزمخشري عن الأمثال: «فأطالت المغزى»[٤]، أو بعبارة أبي الحسن اليوسي: «وناط به من الحاجة، فإنّ ضرب المثل يوضّح المنبهم، ويفتح المنغلق»[٥].

فقد توجد بدائل صيغيّة أو أبنية لغويّة قادرة على أداء المعنى، لكنّ المرسِل يختار هذه البنية (المثل) دون غيرها لاعتقاده أنّها قادرة على احتواء المعنى بكلّ تفاصيله وأبعاده وبأوجز عبارة، وعبّر الزمخشري عن هذه الفكرة، بقوله واصفًا المثل: «هي قصارى فصاحة العرب العرباء، وجوامع كلمها، ونوادر حكمها أوجزت اللفظ، فأشبعت المعنى، وقصرت

١- الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص٦٣.
٢- المرجع السابق، رقم المثل (١٧١)، ج١، ص٦٦.
٣- الفارابي، ديوان الأدب، ج١، ص٧٤.
٤- الزمخشري، المستقصى في الأمثال، المقدمة، ج١، صفحة ب.
٥- الحسن اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم، ج١، ص ٣٤.



العبارة فأطالت المغزى»[١]، وقوله: «فأشبعت المعنى» دالٌّ جدًا في هذا السياق؛ فإنّ البدائل الصياغيّة الأخرى قد تؤدّي المعنى لكنّ المثل يشبعه تأدية -إن جاز التعبير- أي يصل بالمعنى إلى غايته توضيحًا وإصابة، وعبّر أبو الحسن اليوسي عن هذا المعنى بقوله: «فإنّ ضرب المثل يوضّح المنبهم، ويفتح المنغلق، وبه يُصوّر المعنى في الذهن، ويُكشف المُعمّى عن اللبس»[٢]؛ فالمثل له قدرة ليس على إيصال المعنى وحسبُ، بل على طبعه صورة في الذهن -وفقا لليوسي- أو الوصول به إلى «غاية المدى» وفقًا لتعبير الفارابي[٣]، أو بتعبير ابن المقفع «أبين في المعنى»[٤]، وقدرته التامّة على إصابة المعنى وفقًا لابن سلام[٥].

- ثمة عنصر تداولي مهم في عمليّة اختيار هذا البديل الصياغي دون غيره من الخيارات، هو اعتقاد المرسِل أنّ المتلقّي سيتقبّل هذه الصيغة أكثر من غيرها، وأنّها ستجد عنده رضًى وقبولًا ولربّما تطمئنّ بها نفسه، ولربما تَحقّقَ بعد هذه الأبعاد النفسيّة شيءٌ من الاقتناع، يقول الجاحظ: «متى كان اللفظ كريمًا في نفسه، متخيّرًا في جنسه، وكان سليمًا من الفضول، بريئًا من التعقيد، حُبِّب إلى النفوس، واتصل بالأذهان، والتحم بالعقول، وهشّت إليه الأسماع، وارتاحت له القلوب، وشاع في الآفاق ذكره، وعظم في الناس خطره»[٦]، وعبّر أبو الحسن اليوسي عن ذلك خير تعبير بقوله: «وبه -أي المثل- يقع الأمر في النفس في حُسن موقع، وتقبله فضل قبول، وتطمئنّ به اطمئنانًا، وبه يقع إقناع الخصم، ويقطع تشوّف المعترض»[٧]، ولعلّ واحدًا من أسباب وقوعه موقعًا حسنًا لطيفًا في النفس اعتماده على الإيحاء دون الإفصاح، وجودة الكناية فيه، والنفس بطبعها لا تحب المباشَرة عادة في كثير من الأمور.

إنّ المقصديّة هي التي تحوّل هذه الثيمة الجاهزة في الذهن إلى نص؛ فالنص هو ما يظنّ المرسِل أنّه نص، ولعلّ عبارة المرزوقي واضحة في هذا الشأن «فتنقل عمّا وردت فيه



١- الزمخشري، المستقصى في الأمثال، المقدمة، ج١، صفحة ب.

٢- الحسن اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم، ج١، ص ٣٤.

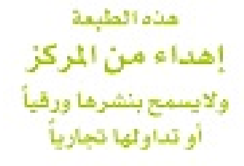
٣- ينظر: الفارابي، ديوان الأدب، ج١، ص٧٤.

٤- ابن المقفع، الأدب الصغير والأدب الكبير، ص ٢٧.

٥- ينظر: أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال، ص ٣٤.

٦- الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص ٣١٧.

٧- الحسن اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم، ج١، ص ٣٤.



إلى كلّ ما يصح قصده بها»[١]، وعبارة الفارابي أيضًا: «المثل ما ترضاه العامة والخاصّة في لفظه ومعناه»[٢]؛ فـ«ترضاه» تلخّص المقصديّة والانتقاء والقَبول، ولعلّ قوله «لفظه ومعناه» يشير إلى الاندماج بين المكوّن التصوّري (الذهن) والمكوّن الصياغي (اللغوي)، كما يشير إلى التمثيل السطحي للخطاب في شكله الأخير، ومناسبة هذا التمثيل للغرض المقصود.

ولعلّ في نص المرزوقي، الذي اقتبسته غير مرة قبلًا، إشارة إلى عمليّة الإنتاج الجديد للنص/ المثل؛ يقول: «فتنقل عمّا وردت فيه (جملة المثل) إلى كلّ ما يصحّ قصده بها من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعمّا يوجبه الظاهر إلى أشباهه من المعاني؛ فلذلك تضرب، وإن جهلت أسبابها التي خرجت عليها»[٣]؛ فقوله «فتنقل» إشارة إلى المقام الجديد الذي يربطه بالمقام الأوّل للنص/ المثل رابط أو جسر، أو وجه تشابه من ناحية «ما»، وهو قابل للإنتاج إلى عدد لا متناهٍ من المرّات أو المقامات المتجدّدة، عبّر المرزوقي عنها بلفظة «كلّ» في قوله: «إلى كلّ ما يصحّ قصده بها»[٤]، والمرسِل في سياق تواصلي جديد يريد إيصال فكرة أو نيّة أو تصوّر لهذا المتلقّي أو هؤلاء المتلقّين، واختار «المثل» صورة لغويّة أو بنية لغويّة لتصوّره الذهني لكلّ ما سبق أن أوردته من اعتبارات، ويقوم بإنتاج النص/ المثل ليصل إلى هذا المتلقّي الماثل أمامه.




وهنا لا بد أن تبدأ مرحلة جديدة هي مرحلة التلقّي، وتبدأ مرحلة التلقّي باكتمال تشكّل الصورة اللغويّة للمعنى أو التصوّر الذهني وتكوّن النص/ المثل في سياقه الجديد، أو المنتَج النصّي الجديد، أو (النص/ النتاج) وسيكون موضوع مبحث تال.

ولكن قبل أن الانتقال إليه يجدر بي الإجابة عن سؤال: هل يُفترض بالمرسِل، أو هل يُشترط بالمرسِل لهذا الضرب من النصوص/ الأمثال في تشكّلها الجديد أن يكون على بيّنة واطّلاع على قصّة المثل أو الحادثة التاريخيّة التي أنتجته أوّل مرّة؟

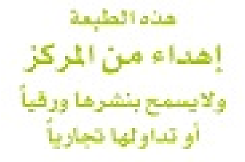
وفي الجواب عن هذا السؤال لا بدّ أن أفترض وجود نوعَيْن من المرسِلين إزاء هذه المسألة:

١- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص٤٨٦.

٢- الفارابي، ديوان الأدب، ج١، ص٧٤.

٣- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص٤٨٦.

٤- المرجع السابق، ج١، ص٤٨٦.



الأوّل: مُرسِل منتِج لهذا الضرب من النصوص، يعرف الحادثة التي أنتجَته أو السياق التواصلي الأوّل الذي أنتج فيه.

الثاني: مُرسِل منتِج لهذا الضرب من النصوص، لكنّه لا يعرف السياق التواصلي الأوّل الذي أنتج فيه، أو الحادثة التاريخيّة التي قيل فيها.

ويرى الباحث أنّ استعمال الأمثال في السياقات التواصليّة المختلفة يدلّ على أنّ كلا النوعَيْن من المرسِلين قادر على إنتاج هذا النص/ المثل بكلّ براعة واقتدار ونجاح إن كان ممسكًا بناصية البنية الكبرى أو التصوّر الذي يختزنه النص/ المثل، ومن ثم فهو قادر على تمثّل السياقات والمقامات التواصليّة التي يمكن أن يستخدم فيها هذا المثل، أو التي وصفها الفارابي بقوله: «إلى كلّ ما يصحّ قصده بها»[1]، وقد عبّر المرزوقي عن هذه الفكرة بوضوح قائلًا: «فلذلك تُضرب وإن جُهلت أسبابها»[2]؛ فضرب الأمثال هو التشكّل النصّي الجديد للمثل، ولو جهلت أسباب تشكّله الأوّل فإنّه لا يمنع من تشكّله الجديد، والدليل على ذلك أنّ ثمة أمثالًا قيلت ولم تُعرف الحادثة التي قيلت فيها[3]، وعُرف المثل فقط، وثيمته التي يُضرب فيها، ومن ذلك: «إنَّ الشَّفِيقَ بِسُوءِ ظَنٍّ مُولَع»[4]، اكتفى الميداني بالقول تعقيبًا على المثل بـ «يُضرب للمَعْنِيِّ بشأن صاحبه؛ لأنه لا يكاد يظنّ به غير وقوع الحوادث، كنحو ظُنُون الوالدات بالأولاد»، وبعد المثل «إنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ»[5]، اكتفى بالقول: «قال أبو عبيد: هذا المثل يُضرب للرجل تكون الإساءة الغالبةَ عليه، ثم تكون منه الهَنَةُ من الإحسان»، واكتفى بعد المثل: «إِنَّهُ لَخَفِيفُ الشُّقَّةِ»[6]، بالقول: « يريدون أنّه قليلُ المسألة للناس تعفُّفًا»، كما أنّ ثمة أمثالًا لها أكثر من رواية تاريخيّة[7] قيلت في سبب تمثّلها، ومع ذلك

١- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص٤٨٦.

٢- المرجع السابق، ج١، ص٤٨٦.

٣- ينظر الميداني، مجمع الأمثال، الأمثال ذات الأرقام: ١٧، ٨٥، ٧٨٣، ٨٥٣، ١٣٣٢، ١٤٣٦، ٤٠٣٦، ٤٠٦٥، ٤٢٣١.

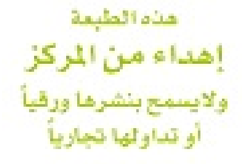
٤- المرجع السابق، رقم المثل (١٨)، ج١، ص١٩.

٥- نفسه، رقم المثل (٣٣)، ج١، ص٢٦.

٦- نفسه، رقم المثل (٥٢)، ج١، ص٣١.

٧- ينظر الأمثال ذات الأرقام: ٣٠٠٦، ٣٨١٤، ٤٢٠٢.





تُستخدم دون إشكال ممّا لا يجعل للسياق التاريخي الذي أنتجها القوْل الفصْل في توظيفها، ومن ذلك الأمثال: «إِلَيْكَ يُسَاقُ الْحَدِيثُ»[١]، و: «ذَهَبُوا أَيْدِي سَبأ»[٢]، و: «رَجَعَ بِخُفَّيْ حُنَيْنٍ»[٣]؛ فقد رُوي لها غير حكاية تاريخيّة، هذا من جهة، لكن من جهة أخرى فإنّ معرفة المرسِل بالحادثة التاريخيّة أو السياق التواصلي الأوّل للإنتاج يزيده اقتدارًا على توظيفه في المقامات المتجدّدة، ويمنحه سعة في التوظيف والتنغيم، ويعطيه مزايا إضافيّة كمرسِل بارع قادر على الإقناع.

ثانيًا: النتاج (النص/ المثل):

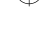
في هذا المبحث يكون الباحث قد تجاوز الإنتاج الأوّل للمثل في سياقه التاريخي الذي تذكره له كتب الأمثال أو كتب الأدب، إضافة إلى عمليّات الإنتاج التي قام بها مرسِل ما في سياق تواصلي جديد نحو متلقٍّ ما جديد، ووصل إلى النتاج وهو النص/ المثل في سياقه التواصلي الجديد، ولعلّ أسئلة مشروعة يكون محلّها هو هذا الموضع من الدراسة، وهذه الأسئلة هي:

- هل النص الذي يوجد في سياق التلقّي الجديد هو النص الأوّل ذاته، أم هو نص جديد؟ أي هل هما نصّان أم نصٌّ واحد؟
- إذا كانا نصَّيْن فما خصائص كلٍّ منهما؟

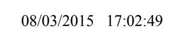
وفي جواب هذه الأسئلة، يرى الباحث أنّ عبارات الأمثال –وبسبب من الخصائص الذاتية فيها[٤]– تتحوّل إلى علامات أو أيقونات أو عبارات دالّة قابلة للسيرورة والتواصل، أو نصوص مكثّفة قابلة للتعميم على ما لا يتناهى من المواقف والسياقات التي قد تحمل ملمحًا مشابهًا أو غرضًا مشابهًا.

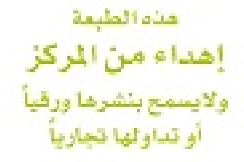
فالمتلقي إذًا أمام النص الأوّل الذي تتجلّى خصائصه في الآتي:

١ – الاختزال أو الاقتصاد اللغوي، وبعبارة ابن الأثير: «وليس في كلامهم أوجز منها ولا



١– الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٨٥) ج١، ص٧٠.
٢– المرجع السابق، رقم المثل (١٤٥٤) ج٢، ص٦.
٣– نفسه، رقم المثل (١٥٦٨) ج٢، ص٣٧.
٤– ينظر ص ١٥٥–١٧٣ من هذه الدراسة.





أشدّ منها اختصارًا»[١]، وبعبارة المرزوقي: «جملة من القول مقتضبة»[٢]، ولوجود هذه السمة في الأمثال أشاد بها أبو هلال العسكري، بقوله: «هي من أجلّ الكلام، وأنبله، وأشرفه، وأفضله؛ لقلّة ألفاظها، وكثرة معانيها»[٣]، وقال الزمخشري عن هذه الخصيصة في الأمثال: «أوجزت اللفظ، فأشبعت المعنى، وقصرت العبارة فأطالت المغزى»[٤].

يقول البكري: «والأمثال مبنية على الإيجاز والاختصار والحذف والاقتصار»[٥]، ويقول في موضع آخر: «والأمثال موضع إيجاز واختصار، وقد ورد فيها من الحذف والتوسّع ما لم يجئ في أشعارهم»[٦].

ويقول القلقشندي: «وأمّا الأمثال الواردة نثرًا فإنّها كلمات مختصرة تورد للدلالة على أمور كليّة مبسوطة، وليس في كلامهم أوجز منها، ولمّا كانت الأمثال كالرموز والإشارة التي يلوّح بها على المعاني تلويحًا صارت من أوجز الكلام وأكثره اختصارًا»[٧].

والإيجاز أو (الاختزال) أو (الاقتصاد اللغوي) صفة متعلقة بتركيبة هذا النص وصياغته اللغوية؛ إذ إنّه لا يحتمل مسألة التمدّد اللغوي أو التوسّع الرمزي، وهي صفة إيجابيّة وخاصة إذا فُهمت على أنّها تؤدي إلى نوع من الاتساع الدلالي، وبما يمكن تسميته «تضييق مجال العبارة، وتوسيع مجال الدلالة الرمزية».

ولعلّ اتسام المثل بالاختزال منحه -بلا ريب- مفاتيح كينونته الإشاريّة - الجماليّة معًا؛ فهو لا يدخل في تفصيلات من شأنها أن تضيع الفكرة الرئيسة؛ لذلك كان يقتصر على الحدّ الأدنى منها ليستقطب الثيمة بعمق، لكنّه في الوقت ذاته يوحي دون أن يصرّح، وبهذا يكون المثل ذا طابع مزدوج؛ لأنه يجمع اللفظ القليل والمعنى الوفير في بوتقة واحدة[٨].

١- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج١، ص ٦٣.

٢- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص٤٨٦.

٣- أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج١، ص٤-٥.

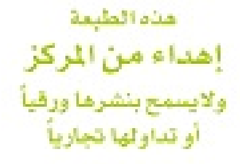
٤- الزمخشري، المستقصى في الأمثال، المقدمة، ج١، صفحة ب.

٥- عبد المجيد قطامش، الأمثال العربية، ص٢٥٦.

٦- المرجع السابق، ص٢٥٦.

٧- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٥، ج١، ص٢٩٥.

٨- ينظر: عشتار داود محمد، الإشارة الجمالية في المثل القرآني، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥، ص٣١.



والإيجاز في المثل يسرّع في حفظه، ويُبقي عليه، ويُيسّر سيرورته؛ فالقول الموجز أسرع إلى الحفظ، وأعلق بالألسن، وأجول في المحافل[1]، ينتج عن ذلك قوّة في التأثير؛ فالقول الموجز أوقع في الصدور[2]، كما أنّ الإيجاز يحفظ بنية المثل من التغيير؛ ذلك «لأنّ الكلام إذا قلّ وقع وقوعًا لا يجوز تغييره»[3].

وهذا الإيجاز في الأمثال من أهمّ صفاتها وأبرزها، وأخصّ خصائصها وأشملها، به تمتاز على غيرها من فنون الأدب المختلفة، وهي بذلك تفتح عين المتلقّي على خلفيّة المثل الكامنة فيه، وتشحذ همّته على استقصاء الفكرة التي يقوم عليها، دون أن يكون في المسألة طول نظر، أو تدقيق يخرج من وضوحه وجلائه.

ومن الأمثال التي يتّضح فيها الإيجاز، قولهم: «**مواعيد عرقوب**»[4]، ويرتبط هذا المثل بأصول وأحداث مختلفة ذات تفصيلات ووقائع متعدّدة، ويتبدّى الإيجاز فيه واضحًا جليًّا؛ ففي هذا المثل تتعدّد الروايات حول هذا الرجل؛ فقيل هو رجل من العماليق أو من ساكني يثرب من الأوس أو الخزرج، وقيل هو رجل من خيبر يهودي كان كذوبًا يعد ولا يفي، ومن ذلك أنّه وعد ابن عمّ له، فقال له: إذا أطلعت هذه النخلة فلك طلعها، فأتاه حين أطلعت، فقال: دعها حتى تبلح، فلمّا أبلحت، قال: دعْها حتى ترطب، فلمّا أرطبت، قال: دعْها حتى تثمر، فلمّا أثمرت جذّها هو ولم يُوله منها شيئًا، فصار مثلًا في الخُلْفِ وعدم الوفاء.

وقيل: إنّه جبل مكلّل بالسحاب أبدًا ولا يُمطر، فضُرب به المثل في الخلف.

فقالوا: «مواعيد عرقوب» مشيرين بذلك إلى كلّ الوقائع السابقة التي شملها المثل في كلمتَيْن اثنتَيْن لا ثالث لهما تختزلان جملة واحدة حُذف المبتدأ فيها، وتقديرها: «مواعيدك مواعيد عرقوب».

ومن الأمثال التي تبرز فيها سمة الإيجاز بوضوح: «**التقي ملجم**»[5]، و«**الحربُ خدعة**»[6]،

١- ينظر: العسكري، كتاب الصناعتَين، ص١٨٠.

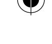
٢- ينظر: المرجع السابق، ص١٨٠.

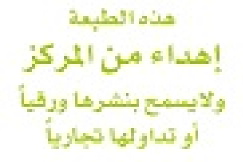
٣- الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص٢٨٨.

٤- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٤٠٧٠)، ج٣، ص٢٧٧-٢٧٨.

٥- المرجع السابق، رقم المثل (٦٩٤)، ج١، ص٢١٠.

٦- نفسه، رقم المثل (١٠٤٣)، ج١، ص ٣٠٣.



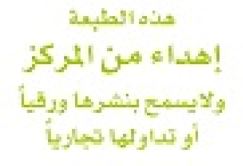



و«**الشماتة لؤم**»[١]، و«**العِدَة عَطِيّة**»[٢]، و«**العجز ريبة**»[٣]، و«**الليل أعور**»[٤]، و«**الندم توبة**»[٥].
إنّ تركيبًا يتكوّن من لفظين أو ثلاثة (مبتدأ وخبر) يُشعر بوجود الإيجاز فيه؛ إذ لا يُتصوّر أنّ معنى هذا التركيب الثنائي أو الثلاثي يمكن أن يُشرح بكلمتَيْن أو ثلاث، خصوصًا إذا كان المتلقي إزاء عبارة تتكثّف فيها تجربة إنسانيّة طويلة.
وعندما تكون هذه العبارة جملة اسميّة (خبريّة لا إنشائيّة) يتجلى جلال المعنى؛ إذ التركيب الاسمي تركيب يلائم الحكمة، من حيث إنّه يدل على الثبات، كما أنّ الحكمة تدل على الثابت في حياة البشر.
إنّ احتواء المثل على ميزة الإيجاز يدلّ على شعريّة المثل، وجماليّته الفريدة التي جعلته في المصاف العُلى من الأجناس الأدبيّة، وجعلته حقيقًا بأن تتوارثه الأجيال وتتناقله الألسن، وتؤلّف فيه المجامع.
فالمثل إذًا لا يعبّر عن الواقع مباشرة، وإنّما يمثّل له تمثيلًا عبر صورة أو قصّة ما، لذلك كان كلّ مثل في جملته (إشارة) تحيل إلى معنى أبعد، ومن الممكن -وفق هذا المفهوم- أن يفهم قول ابن الأثير إنّ: «العرب لم تضع الأمثال إلا لأسباب أوجبتها، وحوادث اقتضتها، فصار المثل المضروب لأمر من الأمور عندهم كالعلامة التي يعرف بها الشيء، وليس في كلامهم أوجز منها، ولا أشدّ اختصارًا»[٦].




٢- التكثيف، وهو مبني على الخصيصة الأولى، وعلى كون المثل يختزل مقولة أو ثيمة كبيرة لا تنحصر بمجرّد الكلمات التي احتوتها، والمراد بالتكثيف في المثل: هو اختزال السِيَر، والقصص، والأحداث، والحروب، وما نتج عنها من نتائج، وما في مدلولاتها من معاني الانتصار والهزيمة، والشؤم والتفاؤل، وغير ذلك في نص موجز، يومئ للسامع ويشير إليه حتى يستذكر أصل القصّة، أو السيرة أو الحدث.

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٩٧٨)، ج٢، ص١٤٥.
٢- المرجع السابق، رقم المثل (٢٤٩٨)، ج٢، ص ٢٩٩.
٣- نفسه، رقم المثل (٢٥٧٧)، ج٢، ص ٣١٥.
٤- نفسه، رقم المثل (٣٢٧٣)، ج٣، ص٨٣.
٥- نفسه، رقم المثل (٤٢٤٦)، ج٣، ص ٣٢٥.
٦- ابن الأثير، المثل السائر، ج١، ص٧٥.



بمعنى أنّ المثل يختزل في عبارة موجزة ومكثّفة تجارب إنسانيّة تتّسم بالتفصيل والامتداد؛ أي إنّ المثل يُجْمِل ويُكثّف ما هو مبسوط ومُفصّل على مستوى التجربة الفعليّة، حيث يصبح الانتقال من الحدث الخارجي إلى بنية المثل مبنيًا على التدرج من جزئيّات إلى كليّات، ويخضع هذا المسار لمنطق تعليمي مبدؤه الكشف عن حقيقة كليّة تتحوّل إلى رمز يكتسي صبغة التعميم والحياد.

والتكثيف الشديد في المثل يتجلّى في اختزاله قصّة كاملة في لفظ أو اثنين، معبّرًا بها عمّا قد يحتاج في غير المثل إلى بسط قول حتى يتّضح القصد.

جاء في المثل: «**صحيفة المتلمّس**»[1]، وهذا المثل يلمح إلى قصّة مشهورة جرت بين طرفة بن العبد والمتلمّس، مع أحد الملوك، وهذه القصة حازت ثلاث صفحات عند شرحها في مجمع الأمثال للميداني، حتى أتمّها وأحاط بها، وموجز هذه القصّة أنّ طرفة بن العبد والمتلمّس تعرّضا لأحد الملوك بالهجاء، ثم إنّه دفع لهما صحيفتَيْن، وأمرهما بالذهاب إلى واليه في البحرين، موهمًا إيّاهما أنّه أمر لهما بعطايا سَنيّة، ولكنّ الحقيقة أنّ الصحيفة فيها أمر بقطع يدي المتلمّس وقدميْه، ودفنه حيًّا، وقد تمكّن المتلمّس من النجاة من هذا الأمر حين عرض الصحيفة على غلام فنبّهه لما فيها، أمّا طرفة فلم يتّعظ بما ورد في الصحيفة، حتى إذا ما وصل إلى والي البحرين أمر بقطع يديْه وقدميْه، ودفنه حيًّا[2].

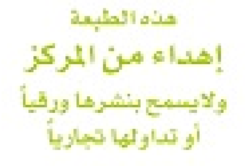
وعبّر المثل عن هذه القصّة بكلمتَيْن فقط ليشير إلى القصّة أوّلًا، ثم ليستخلص نتيجتها ثانيًا، معبّرًا عن الإنسان الذي يسعى إلى حتفه بنفسه، واستخدم «صحيفة المتلمّس» ليعبّر عن هذه القصّة المشهورة دون الخوض في أحداثها وتفاصيلها، وإنّما اعتمد المثل على شهرة القصّة من ناحية، وعلى معرفة المتلقّي بها من ناحية أخرى.

فالمثل السابق اختصر قصّة المتلمّس وألمح إليها إلماحًا في كلمتَيْن، كما أنّه جعلها نموذجًا في مجالها، وجعل كلّ الحالات التي يسير فيها الإنسان إلى هلاكه بنفسه «صحيفة المتلمّس» على اختلاف شخوصها وتفاصيلها مردّها كلّها إلى قصّة واحدة، ولا شكّ أنّ هذا من التكثيف الذي تمتاز به الأمثال؛ «فهي كلمات قليلة يسيرة تحمل الكثير من المعاني؛

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢١١٣)، ج٢، ص ١٩٠-١٩٢.

٢- ينظر: المرجع السابق، ج٢، ص ١٩٠-١٩٢.



وتطوي الكثير من التفصيلات، وتستثير على قلّتها أحداثًا ووقائع تاريخيّة ذات دلالات متعدّدة»[١].

وقريب من المثل السابق قولهم: «جزاء سِنِمَّار»[٢]، وسنمّار هذا رجل «رومي بَنَى الخَوَرْنَقَ الذي بظَهْر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس، فلمّا فرغ منه ألقاه من أعلاه فَخَرَّ ميتًا، وإنّما فعل ذلك لئلا يبني مثلَه لغيره، فضربت العرب به المثَل لمن يجزي بالإحسان الإساءة»[٣].

والمثل هنا اجتزأ القصّة واستخلص نتيجتها، وعبّر بواسطتها عن أمر يتكرّر كثيرًا في حياة الناس، وهو سوء الجزاء، وتقديم السوء ردًّا على فعل الحسن، وهو بذلك يعتمد على ذاكرة اللفظ في قصّة سنمّار مع الملك النعمان، دون أن يُدخِل المتلقّي في تفاصيل القصّة.

وما ينطبق على المثَلَيْن السابقَيْن ينطبق على كثير من الأمثال الأخرى القائمة على «أفعل التفضيل» عند ذكر الأسماء؛ فقد أفرد الميداني في مجمعه عند الانتهاء من ذكر الأمثال حسب التقسيم الهجائي في كلّ باب، بابًا أسماه «ما جاء على أفعل من هذا الباب»، وأورد أسماء عديدة تختلف باختلاف الأمثال؛ فمن الأسماء ما عُرف بالجود أو البلاغة أو الإقدام....

وممّا يعتمده المثل في التكثيف بواسطة ذاكرة اللفظ، عرض تلك الأسماء وذكر ما اشتُهر عنها من صفات، مشيرًا إلى المتلقّي بها دون الخوض في سيرة ذلك الشخص، وما عُرف عنه من فَرادة صنعه في الصفة التي انماز بها عن غيره من الناس.

كقول المثل: «أجود من حاتم»[٤]، وحاتم الطائي شخصيّة مشهورة في الثقافة العربيّة بالجود، ولها من القصص ما تزخر به أمهات كتب الأدب، كلّها تدور حول جوده وسخائه وإيثاره الضيف على نفسه، وعبّر المثل عن حاتم بصيغة التفضيل «أفعل»، فقال: «أجود من حاتم»، وسكت عن إيراد قصصه وتفاصيل سيرته، واعتمد على الذاكرة المخبوءة تحت هذا الاسم العَلَم في المثل، فإذا سمع المتلقّي هذا الاسم في المثل فإنّه يتّجه بذاكرته إلى هذه الشخصيّة الشهيرة، ويستعيد القصص التي تدور حولها في صفة الجود.

والمثل هنا يتّكئ على الخلفيّة الثقافيّة أو الذهنيّة الجماعيّة، التي جعلت المثل يستعمل التكثيف

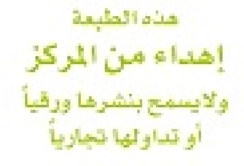



١- عبد المجيد قطامش، الأمثال العربيّة، ص٢٥٦.

٢- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٨٢٨) ج١، ص٢٤٥.

٣- المرجع السابق، ج١، ص٢٤٥.

٤- نفسه، رقم المثل (٩٧٧) ج١، ص٢٨٢-٢٨٣.



عند التعرّض لصفات هذه الشخصيّات، واتّكأ على ما لهذه الأسماء من ذاكرة شديدة الاتّقاد في الوجدان المجتمعي في الثقافة العربيّة.

وغير ذلك كثير من الأسماء المتناثرة في جَنَبات مجمع الأمثال التي اشتُهرت بصفات بعينها استحقّت بواسطتها أن يكون لها ذاكرة حاضرة في أذهان الناس، استطاع المثل بواسطتها أن يؤدّي وظيفة معتمدًا عليها، ولو لم يكن لتلك الأسماء حضور في الذهنيّة الثقافيّة لأصبحت الأمثال التي تنتظمها عديمة الجدوى، أو قاصرة في تبليغ الرسالة التي تريد إيصالها.

لهذا كلّه فإنّ ذاكرة اللفظ تؤدّي أثرًا لافتًا في تميّز المثل العربي؛ إذ أسهمت في تأدية المثل مهمته التواصليّة التفاعليّة مع الأحداث والقصص والشخصيّات من جانب، ومع المتلقّي من جانب آخر؛ إذ ينبني المثل في خصيصة التكثيف على عمليّة تفاعليّة يقوم بها بالتماسّ مع معطيات الثقافة، مع براعة المتلقّي في التقاط تلك الرموز التي يأتي بها المثل تاركًا للمتلقّي إسقاطها على مظانّها من الثقافة[١].

٣- بلاغته في سياقه؛ فهو كالوَمْضة الدالّة عبّر الفارابي عن ذلك بقوله: «وهو من أبلغ الحكمة»[٢]، يقول ابن خلدون: « قد نجد بعض المَهَرَة في صناعة الإعراب بصيرًا بحال هذه الملكة، وهو قليل واتفاقي، وأكثر ما يقع للمخالطين (الكتاب) لسيبويه، فإنّه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتبه في أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة، فتجد العاكف عليه، والمحصّل له قد حصل على حظّ من كلام العرب، واندرج في محفوظه في أماكنه ومفاصل حاجاته، وتنبّه لشأن الملكة فاستوفى تعليمها، فكان أبلغ في الإفادة»[٣].

ويقول شوقي ضيف: « وقد أكثر العرب في صنع الأمثال وضربها في جميع أحداثهم وشؤون حياتهم، وكثيرًا ما كانوا يسوقونها في خطاباتهم»[٤].

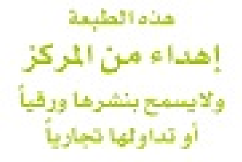
١- ينظر: إبراهيم محمد الزهراني، الأنساق الثقافيّة في مجمع الأمثال للميداني: دراسة تحليليّة، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور سالم الهدروسي، جامعة اليرموك، إربد – الأردن، ٢٠١٢، ص ١٠٨.

٢- الفارابي، ديوان الأدب، ج١، ص٧٤.

٣- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الواحد وافي، نهضة مصر، ط٣، د.ت، ج٣، ص ١٢٨٧-١٢٨٨.

٤- شوقي ضيف، الفن ومذاهبه في النثر العربي، دار المعارف، مصر، ص ٢٢.





ويقول أحمد أمين: «كانت دلالة الأمثال على لغة الشعوب أصدق من دلالة الشعر»[١]، ومن الأمثال الدالّة على ذلك: «إنَّ الجبَانَ حَتْفُهُ مِنْ فَوْقِهِ»[٢]، ومنه: «إنَّ الهَوَانَ لِلَّئيمِ مَرْأَمَ»[٣]، و: «رُبَّ أَخٍ لَكَ لَمْ تَلِدْهُ أُمُّكَ»[٤]، و: «رُبَّ عَجَلَةٍ تَهَبُ رَيْثًا»[٥]، و: «كلُّ فَتَاةٍ بأَبِيْهَا مُعْجَبَةٌ»[٦]، و: «كما تَدِينُ تُدَانُ»[٧]، و: «قَتْلُ الرَّجُلِ بَيْنَ فَكَّيْهِ»[٨]، و: «ماتَ حَتْفَ أنْفِهِ»[٩].

٤- قابليّته للتعميم؛ فصياغته تؤهله لهذا التعميم في الحالات المشابهة جميعًا.

وقد أشار مدوّنو الأمثال إلى هذه السمة، فمثلًا يقول الزمخشري: «ولأمر ما سبقت أراعيل الرياح وتركتها كالراسنة في القيود، بتدارك سيرها في البلاد، مصعدة ومصوّبة، واختراقها الآفاق مشرّقة ومغرّبة حتى شبّهوا بها كلّ سائر أمعنوا في وصفه وشارد لم يألوا في نعته»[١٠].

ووصف ابن عبد ربه الأمثال بأنّها «وشْيُ الكلام وجوهر اللفظ وحلي المعاني، تخيّرتها العرب، وقدّمتها العجم، ونُطِق بها في كلّ زمان، وعلى كلّ لسان، فهي أبقى من الشعر، وأشرف من الخطابة، لم يسر شيء سيرها، ولا عمّ عمومها»[١١].

ويتبدّى من كلام ابن عبد ربّه مدى الاهتمام بالناحية البلاغيّة التي يوضّحها المثل في الكلام، ومدى تأثير الجانب البلاغي في مسير المثل بين الناس وبقائه، ويُعزى ذلك إلى أنّ الأمثال اختيرت من بين مثيلاتها من العبارات، وزادها فضلًا أنّها تقدّمت على غيرها من الكلام.

إنّ ممّا يميّز المثل اقترانه بالحقائق المشتركة، وانفتاحه على التجربة العامة التي لا تتقيّد



١- أحمد أمين، فجر الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٦، ص ٩٨.

٢- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٠) ج١، ص١٧.

٣- المرجع السابق، رقم المثل (٣٠) ج١، ص٢٣.

٤- نفسه، رقم المثل (١٥٤٦) ج٢، ص٣٠-٣١.

٥- نفسه، رقم المثل (١٥٥٥) ج٢، ص٣٣-٣٤.

٦- نفسه، رقم المثل (٣٠٠٦) ج٣، ص١٠-١١.

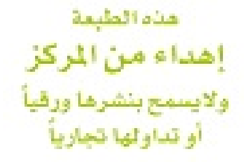
٧- نفسه، رقم المثل (٣٠٩٣) ج٣، ص٣٨.

٨- نفسه، رقم المثل (٣٧٦٩) ج٣، ص٢٠٦-٢٠٧.

٩- نفسه، رقم المثل (٣٧٧٠) ج٣، ص٢٠٧.

١٠- ينظر: الزمخشري، مقدمة المستقصى، ج١، صفحة ب.

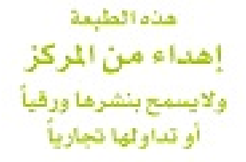
١١- ينظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج٣، ص٧.



بتجربة قائل المثل الأوّل الذاتية، ولا تختص بالسياق الخاص الذي نشأت فيه، وإنّما تنزع إلى ملابسة جميع الأحوال المماثلة لمضمونها، وقد يسّر لها هذا الأمر الالتحام بتجارب الآخرين في ظروف تاريخيّة مغايرة، ممّا جعلها تكتسب صفة الصورة النموذجية التي تتميّز بطابعها اللامكاني واللازماني كما في الأمثال الآتية: «إذا ضَرَبْتَ فأَوْجِعْ وَإذَا زَجَرْتَ فَأَسْمِعْ»[١]، و: «إنْ كُنْتَ رِيحًا فَقَدْ لاَقَيْتَ إعْصارًا»[٢]، و«إنّ لَمْ تَغْلِبْ فَاخْلُبْ»[٣]، و: «إِذَا طَلَبْتَ الْباطِلَ أُبْدِعَ بِكَ»[٤]، و: «إِذَا نَزَا بِكَ الشَّرُّ فَاقْعُدْ بِه»[٥]، و«إِلَيْكَ يُسَاقُ الْحَدِيثُ»[٦]، و: «إِنّكَ لا تَجْنِي مِنَ الشَّوْكِ العِنَبَ»[٧]، و: «إِنّ أَخاكَ مَنْ آسَاكَ»[٨]، و«إِذَا لَمْ تُسْمِعْ فَأَلْمِعْ»[٩]، و: «أَحْسِنْ وأَنْتَ مُعانٌ»[١٠].

ويلحظ أنّ هذه الأمثال جاءت مفتوحة على عامّة الناس دون تحديد شخصيّة المخاطَب، ولذلك تشيع في الأمثال ضمائر الحياد تلك التي لا تختص بمتكلّم نطق بها، ولا تعني متلقّيًا بعينه، وإنّما تنفتح على المتلقّي النموذجي الذي ينسلخ عن قيود الجنس والزمان، فيستقل بذاته عنهما ويعيش في مقام مجرّد ينفتح على التجربة العامّة، ومن طبيعة هذا الضمير أنّه ينتشر ويشيع بين الناس، وهذا ما يجعل من المثل كلامًا لا يتوجّه إلى معلوم ينحصر في متلقٍّ محدّد بقدر ما يتوجّه إلى كلّ المتلقّين، من حيث إنّهم أفراد تجري عليهم قوانين الوجود وأحكامه، ولذلك يكون مجاله المشترك بين الناس لا ما ينفرد به بعضهم، ولذلك يقبل التعميم.

١– الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١١١) ج١، ص٤٦.
٢– المرجع السابق، رقم المثل (١١٣) ج١، ص٤٦.
٣– نفسه، رقم المثل (١٣٦) ج١، ص٥٢.
٤– نفسه، رقم المثل (١٧٠) ج١، ص٦٥-٦٦.
٥– نفسه، رقم المثل (١٧١) ج١، ص٦٦.
٦– نفسه، رقم المثل (١٨٥) ج١، ص٧٠.
٧– نفسه، رقم المثل (٢٠٩) ج١، ص٧٦.
٨– نفسه، رقم المثل (٣٦٢) ج١، ص١١٠-١١١.
٩– نفسه، رقم المثل (٣٩٥) ج١، ص١١٨.
١٠– نفسه، رقم المثل (١١٥٦) ج١، ص٣٣٠.



٥- حُسْن التشبيه: من سمات المثل حُسْن التشبيه، بل إنّ المادة اللغويّة (م ث ل) تدل على المشابهة، ومن ثم جعل بعض العلماء التشبيه سمة أساسيّة في المثل، وقد اتفق ابن سلام ومعاصره إبراهيم النظّام على أنّ هذه الخصيصة من أظهر خصائص الأمثال، بقولهما: «حسن التشبيه»[١].

ويشرح عبد القاهر الجرجاني وظيفة التشبيه في قوله: «وهل تشكُّ في أنّه يعمل عمل السحر في تأليف المتباينين حتى يختصر لك بُعْدَ ما بين المشرق والمغرب، ويجمع ما بين المُشئِمِ والمُعْرِق، وهو يُريكَ للمعاني الممثَّلة بالأوهام شَبَهًا في الأشخاص الماثلة، والأشباح القائمة، ويُنطق لك الأخرس، ويُعطيك البيان من الأعجم، ويُريك الحياةَ في الجماد، ويريك التئامَ عين الأضداد، فيأتيك بالحياة والموت مجموعين، والماءِ والنارِ مجتمعين»[٢]، وكلّ هذا الوصف يفسّر اختيار المرسِل لبنية المثل اللغويّة وعاءً لمكوّنه التصوّري في سياقات متعدّدة، دون غيرها من الأبنية اللغويّة.

وإذا كان التشبيه بجميع صوره وأشكاله من أساليب البيان المتّفق على بلاغتها؛ فإنّه في الأمثال يبلغ قمّة البلاغة، ويحتل ذروتها؛ ذلك أنّ مضارب الأمثال تكون عادة من المعاني المعقولة التي قد يصعب تصوّرها واستكناه حقيقتها، ومن ثم يلجأ الناس إلى ضرب الأمثال لها بأمور حسيّة، وأحداث واقعيّة، فلا تلبث هذه المعاني المعقولة أن تبرز من الخفاء حتى تكون في متناول الحواس الظاهرة.

وتوضيحًا لحُسْن التشبيه في الأمثال أسوق هذا المثل: «**قبل الرماء تملأ الكنائن**»[٣]؛ إذ هو يضرب في الاستعداد للأمر قبل حلوله، وهو معنى معقول شبّه بحالة حسيّة، هي حالة الرجل يستعد للرمي قبل أوانه، فيملأ جعبته سهامًا؛ فالمضرب هنا وهو المراد أمر معقول لا يُدرك إلا بالفكر والنظر، وهذا يعني أنّ العرب لجأوا إلى صورة حسيّة منتزعة من البيئة، فشبّهوا بها تلك المعاني المعقولة وأخرجوها بهذا التشبيه من الخفاء والإبهام إلى الوضوح والجلاء.

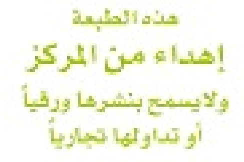
١- أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال، ص ٣٤. وينظر رأي إبراهيم النظام، في مجمع الأمثال للميداني، المقدمة، ج١، ص١٢.

٢- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص١١١.

٣- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٨٦٨) ج٢، ص٤٠٤.







ومن الأمثال التي برز فيها حُسْن التشبيه: «**إنَّ الجبَانَ حَتْفُهُ مِنْ فَوْقِهِ**»[(١)]، و: «**كفاقئ عينيْه عمدًا**»[(٢)]، و: «**المْكْثَارُ كَحَاطِبِ لَيْلٍ**»[(٣)].

٦- ينماز بخصائص تركيبيّة ودلاليّة جعلته مؤثّرًا فيمن سمعه، وينماز عن غيره من العبارات بصورة جليّة واضحة، يقول الجاحظ: «وقد كان الرجل من العرب يقف الموقف فيرسل عدة أمثال سائرة، ولم يكن الناس جميعًا يتمثّلون بها إلا لما فيها من المرفق والانتفاع، ومدار العلم على الشاهد والمثل»[(٤)]، وعبّر الفارابي عن ذلك بقوله: « المثل ما ترضاه العامة والخاصة في لفظه ومعناه حتى ابتذلوه فيما بينهم، وفاهوا به في السرّاء والضرّاء...؛ لأنّ الناس لا يجتمعون على ناقص أو مقصّر في الجودة أو غير مبالغ في بلوغ المدى في النفاسة»[(٥)]. ويقول أبو الحسن اليوسي: «فلا يخفى على ذي مَيْز ولا يشتبه على ذي لُبّ ما جعل الله تعالى في المثل من الحكمة، وأودع فيه من الفائدة، وناط به من الحاجة، فإنّ ضرب المثل يوضّح المنبهم، ويفتح المنغلق»[(٦)].

فالمثل من جهة هو صناعة صورة ما، ومن جهة ثانية إفراز لأثر نفسي مساعد على الاقتراب من الحقيقة المراد إيصالها، بل إنّ إيراد مثلٍ (ما) يوازي في قيمته المعرفيّة، المعرفة التي يقدِّمها «البرهان»، وتقدِّمها المعرفة الظنيّة التي يحقّقها الجدل والمعرفة الإقناعيّة الممثلة في الخطابة، ومن الأمثال الدالّة على ذلك: «النِّسَاءُ شَقَائِقُ الأَقْوَام»[(٧)]، و: «إيَّاكُمْ وَخَضْرَاءَ الدِّمَنِ»[(٨)]، و: «إذَا زَلَّ العَالِمُ زَلَّ بِزَلَّتِهِ عَالَمٌ»[(٩)]، و: «إنْ لَمْ يَكُنْ وِفَاقٌ فَفِراق»[(١٠)]، و: «حَمِيمُ المَرْءِ وَاصِلُهُ»[(١١)]، و:

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٠) ج١، ص١٧.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٣١٧٩) ج٢، ص٨٥.

٣- نفسه، رقم المثل (٤٠٣٦) ج٣، ص٢٧٦.

٤- الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص٢٠.

٥- الفارابي، ديوان الأدب، ج١، ص٧٤.

٦- الحسن اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم، ج١، ص ٣٤.

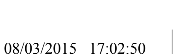
٧- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٠٨) ج١، ص٤٥.

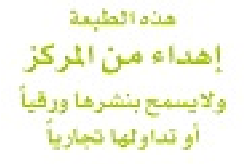
٨- المرجع السابق، رقم المثل (١٢٦) ج١، ص٤٩-٥٠.

٩- نفسه، رقم المثل (١٧٣) ج١، ص٦٦.

١٠- نفسه، رقم المثل (٢٠٥) ج١، ص٧٦.

١١- نفسه، رقم المثل (١٠٥٠) ج١، ص٣٠٥-٣٠٦.





«رضَا النَّاسِ غَايَةٌ لاَ تُدْرَكُ»[1]، وهذا متّصل بتحقيق غرض النص، وهو مطلب رئيس في نجاح النصوص وقبولها.

٧- تشكّل الأمثال نقطة تحوّل في سياقها الأوّل الذي قيلت فيه، تحوّل لغوي وتحوّل سياقي، ولذلك وصفها أبو عبيد القاسم بن سلام بأنّها: «حكمة العرب في الجاهليّة والإسلام، وبها كانت تُعارض كلامها، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق، بكناية غير تصريح»[2]، فيوضّح أنّ المثَل حكمة ناتجة عن التجربة، ويرى أنّ التعبير بالمثل كناية بطريقة غير مباشرة، مشيرًا إلى دلالته (الإيحائيّة).

جاء في المثل: «ارمِ فقد أفقته مَريشا»[3]، وهو مثل «يُضرب لَمن تمكّن من طلبته»[4]، فإذا حدث من المواقف ما يُشبه هذا الموقف من بلوغ المراد، فإنّ المتمثّل يعبّر عنه بهذا المثل، وإن كان الموقف الأخير بعيدًا كلّ البعد عن الرماية؛ إذ اتّفق الموقفان في تحقّق الغاية المقصودة.



ومن ذلك المثل المشهور: «يدَاكَ أوكَتَا وفُوكَ نفخ»[5]، وأصله «أنّ رَجُلًا كان في جزيرة من جزائر البحر، فأراد أن يعْبُرَ على زق نفخ فيه فلم يحسن إحكامه، حتى إذا توسّطَ البحرَ خرجت منه الريح فغرق، فلمّا غَشِيه الموتُ استغاث برجل، فَقَالَ له: يدَاكَ أوكَتَا وفُوكَ نفخ»[6]، يُضرب لمن يجني على نفسه بسوء تدبيره، ولكنّ المتكلّم أخفى المعنى وجاء بالمثل السابق ليكنّي عن معناه الخفيّ، ولو لم يكن في الموقف الذي يريد التعبير عنه أيّ شيء يتعلّق بالنفخ أو شدّ الوكاء.

٨- يعبّر عن حالات وسياقات قابلة للتجدّد والإعادة في بيئات اجتماعيّة مختلفة، وهي خصيصة نادرة للنصوص؛ إذ المعتاد أنّ النص ابن بيئته، وهو متبدّل مختلف بحسب البيئة الاجتماعيّة التي أنتجته، أمّا المثل فهو ذو بعد إنساني يخاطب بيئات مختلفة، ويقبله الناس

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٥٨٤) ج٢، ص٤٢.

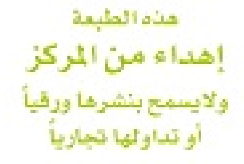
٢- أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال، ص ٣٤.

٣- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٦٧٧) ج٢، ص٦١.

٤- المرجع السابق، ج٢، ص٦١.

٥- نفسه، رقم المثل (٤٦٥٥) ج٣، ص٤٣٧.

٦- نفسه، ج٣، ص٤٣٧.



على اختلاف بيئاتهم الاجتماعيّة، عبّر عن ذلك الفارابي بقوله: «المثل ما ترضاه العامّة والخاصّة»[١]، يقول إبراهيم السامرائي «إنّ للأمثال قوّة على البقاء؛ لأنّها عصارة تجارب إنسانيّة، فهي تزخر بالحياة التي عمرت بها على مرّ العصور، ولمّا كانت الأمثال لونًا من ألوان الحياة، فلابد لها من مقوّمات تجعل لها القدرة على المحافظة على كيانها، ومن هذه المقومات استعمالها بين الخاصّة والعامّة، وتداولها في كلّ لسان، ذلك التداول الذي أكسبها بقاء، وأمدّها بحياة عبر الأيام»[٢].

تنشأ الأمثال نتيجة تأمّل الحياة وأحداثها أو نتيجة للتجارب التي تتمخّض عن خبرات ومعارف صحيحة، ومن ثم تتّسم دائمًا بالصدق والواقعيّة، ولولا ذلك ما تلقّاها الناس بالقَبول والاستحسان، وما تداولوها واستشهدوا بها في كلامهم.

ومواقف الحياة تتكرّر ويُعيد بعضها نفسه نسبيًا، وما يحدث بالأمس يحدث اليوم أو غدًا، ولهذا تُصيب الأمثال المعاني دائمًا وتقع منها في الصميم؛ فالأمثال صائبة المعنى في ذاتها، وأصبح لها من التأثير والسلطان عند الشعوب ما لنصوص القوانين، ولهذا جاء كثير منها في صيغ الأحكام العامّة، كصيغة الجملة الاسميّة التي تدلّ على الثبات والدوام، وصيغة الجملة الاسميّة التي تفيد الشمول والعموم، وصيغة الجملة الشرطيّة التي تدلّ على ترتّب شيء على شيء[٣].




فالمثل من حيث المعنى يدور حول حقائق بسيطة من قبيل البدهيّات الشائعة، التي تعتمد معنًى عقليًا محضًا «يشهد له العقل بالصحة، ويعطيه من نفسه أكرم النسبة، وتتفق العقلاء على الأخذ به، والحكم بموجبه في كلّ جيل وأمّة، ويوجد له أصل في كلّ لسان ولغة»[٤]، وهو يؤسّس حضوره (عبر التاريخي) في عدم انغلاقه على زمان ومكان معيّنَيْن، وفي توجهه -أثناء سعيه لالتقاط وقائع صِيَغه وتجارب أناسِه- إلى تقديم وصف أثنولوجي (بانورامي) لشخصيّة الأمّة خلال مراحلها المختلفة، ومن ذلك قولهم: «أوّل الحزم المشورة»[٥]، و«الحقّ

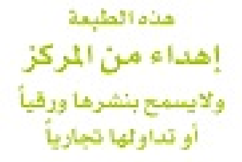
١- الفارابي، ديوان الأدب، ج١، ص٧٤.

٢- إبراهيم السامرائي، في الأمثال العربية، ص ١٤٣.

٣- ينظر: عبد المجيد قطامش، الأمثال العربيّة، ص ٢٦٠-٢٦١.

٤- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص ١٩٠-١٩١.

٥- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢١٥) ج١، ص ٢٧٧-٢٧٨.



أبلج»[١]، و«قبل الرماء تُملأ الكنائن»[٢]، ومن النماذج التي تعبّر عن ذلك أيضًا، قولهم: «تأْبَى لَهُ ذَلِكَ بَنَاتُ أَلْبُبِي»[٣]، قالوا: «أصل هذا أنّ رجلًا تزوج امرأة وله أُمّ كبيرة، فقالت المرأة للزوج: لا أنا ولا أنت حتى تُخْرِجَ هذه العجوز عنّا، فلما أكْثَرَتْ عليه احتملها على عُنقه ليلًا، ثم أتى بها واديًا كثير السباع فرمى بها فيه. ثم تنكر لها، فمرَّ بها وهي تبكي، فقال: ما يبكيك يا عجوز؟ قالت: طَرَحَنِي ابني ههنا وذهب وأنا أخاف أن يفترسه الأسد، فقال لها: تبكين له وقد فعل بك ما فعل؟ هلا تدعين عليه، قالت: تأبى له ذلك بَنَاتُ أُلْبُبي. قالوا: بناتُ أَلْبُب: هي عُرُوقٌ في القلب تكون منها الرِّقَّة»[٤].

٩- يحمل المثل سمتًا خاصًا «غريبًا» بتعبير الزمخشري، يقول: «ولم يضربوا مثلًا، ولا رأوه أهلًا للتسيير، ولا جديرًا بالتداول والقبول إلا قولًا فيه غرابة من بعض الوجوه، ومن ثم حُوفظ عليه، وحُمي من التغيير»[٥]، وذكر التهانوي كلامًا قريبًا من كلام الزمخشري، حيث قال: «وللأمثال تأثير عجيب في الآذان وتقريب غريب لمعانيها في الأذهان، ولكون المثل ممّا فيه غرابة استعير لفظه للحال أو الصفة أو القصّة إذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة»[٦]. فقَبول المثل وانتشاره في الناس مهماز يقود إلى القول بغرابته؛ ذلك أنّ المثل إذا جاء في الكلام رفعه وأثبته وجعله حجّة لقائله، يقول أبو هلال العسكري: «ثمّ إنّي ما رأيتُ حاجة للشريف إلى شيء من أدب اللسان بعد سلامته من اللحن كحاجته إلى الشاهد والمثل والشذرة والكلمة السائرة، فإنّ ذلك يزيد المنطق تفخيمًا، ويُكسبه قَبولًا ويجعل له قدرًا في النفوس وحلاوة في الصدور، ويدعو القلوب إلى وعيها ويبعثها على حفظه ويأخذها باستعداده لأوقات المذاكرة والاستظهار به أوان المجاولة في ميادين المجادلة والمصاولة في حلبات المقاوَلة، وإنّما هو في الكلام كالتفصيل في العقْد والتنوير في الروْض والتسهيم في البرْد»[٧].



١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١١٠٠) ج١، ص ٣١٨.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٢٨٦٨) ج٢، ص ٤٠٤.

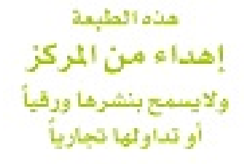
٣- نفسه، رقم المثل (٦٦٣) ج١، ص ١٩٧.

٤- نفسه، ج١، ص ١٩٧.

٥- الزمخشري، الكشاف، ج١، ص١٩١.

٦- التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج٢، ص١٤٥٠.

٧- أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج١، ص ١٤.



وما امتاز المثل بهذه المزايا إلا لأنّه عصارة فكر العربي، ومنتهى بلاغته، وأقرب الكلام وأكثره تسديدًا في وصف الموقف والتعبير عنه.

١٠- يحمل المثل سمتًا تركيبيًا ثابتًا غير قابل للتغيير؛ لأنّه أصبح شكلًا أيقونيًا يشبه إشارات المرور أو العلامات الدالّة حولنا، وقد جاء الكلام بالمثل وأخذ به وإن كان ملحونًا؛ لأنّ العرب تُجري الأمثال على ما جاءت، وقد تستعمل فيها الإعراب، والأمثال قد تخرج عن القياس، فتحكى كما سمعت، ولا يطّرد فيها القياس، فتخرج عن طريقة الأمثال؛ لأنّ من شرط المثل ألا يغيّر عمّا يقع في الأصل عليه[١]، يقول ابن جنّي: « الأمثال عندنا وإن كانت منثورة تجري في تحمّل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك»[٢]، ونقل عن أبي علي الفارسي علّة ذلك: «قال أبو علي: لأنّ الغرض في الأمثال إنّما هو التسيير، كما أنّ الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوّز الضرورة فيه»[٣].

ويفصح الزمخشري عن السرّ في المحافظة على ألفاظ المثل وحمايته من التغيير بأنّه متمثل في نفاسة المثل وغرابته، يقول: «ولم يضربوا مثلًا، ولا رأوه أهلًا للتسيير، ولا جديرًا بالتداول والقبول إلا قولًا فيه غرابة من بعض الوجوه، ومن ثم حُوفظ عليه، وحُمي من التغيير»[٤].

وقد عدّ بعض العلماء الأمثال من المواضع التي يلتزم فيها بصورة واحدة، وأنّه يُباح فيها مخالفة القاعدة المطّردة في النحو، يقول سيبويه في باب (الابتداء بالنكرة): «أمّا قوله: شيء ما جاء بك، فإنّه يحسُن، وإنْ لم يكن على فعل مضمر؛ لأنّ فيه معنى ما جاء بك إلا شيء، ومثله مَثَل العرب: (**شرّ أهرّ ذا ناب**)»[٥]، وعقّب ابن جنّي على هذا المثل بأنّ قائل هذا المثل «سمع هرير كلب فخاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شرّ، فقال: شرّ أهرّ ذا ناب، أي ما أهرّ ذا ناب إلا شر؛ تعظيمًا عند نفسه، أو عند مستمعه، وليس هذا في نفسه كان يطرق بابَه

١- ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص ٤٨٧-٤٨٨.

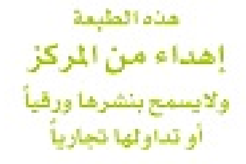
٢- ابن جنّي، المحتسب، تحقيق مصطفى الحلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٥٤، ج٢، ص ٧٠.

٣- المرجع السابق، ج٢، ص ٧٠.

٤- الزمخشري، الكشّاف، ج١، ص ١٩٥.

٥- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، ط١، ١٩٦٦، ج١، ص ٣٢٩.





ضيفٌ أو يلمّ به مُسترشد، فلمّا عناه وأهمّه وَكَّد الإخبار عنه، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب، لِما دعا إليه»[١].

ويؤكد المرزوقي ما سبق بقوله: «من شرط المثل ألا يُغيّر عمّا يقع في الأصل عليه»[٢].

ويقول شوقي ضيف: «إذا كان القصص الذي أضيف إلى الجاهليين لا يحمل لنا صورة دقيقة للنثر الجاهلي بحكم تأخّره في التدوين، فإنّ الامثال تحمل لنا غير قليل من هذه الصورة؛ إذ إنّ من شأنها أن لا تُغيّر، وأن تظلّ طويلًا بصورتها الأصيلة بحكم إيجازها وكثرة دورانها على الألسنة»[٣].

ممّا سبق يمكن القول إنَّ من حقّ المثل أنْ تُحمى صيغته وألفاظه من التغيير، وأن يبقى على ما جاء عليه مهما اختلفت المضارب والأحوال؛ لأنّ المساس به يخلّ بمدلوله، ويخرجه من باب الاستعارة وجودة الكناية من ناحية، ومن ناحية أخرى تفقد الأمثال كثيرًا من قيمتها الأدبيّة واللغويّة والتاريخيّة إذا تعرّضت للتغيير، ومن ثم أجازت العرب لضارب المثل الخروج فيه على قواعد اللغة بدعوى الضرورة كالشعر؛ لأنه قد يصدر شعرًا أو سجعًا، وقد يصدر عن أفواه أناس لا يبالون بالقواعد[٤]، لذلك فإنّه لا تغيّر صورته مهما كان مخالفًا لقواعد اللغة حفاظًا على سمة الثبات؛ إذ تحمل الأمثال، بين أهم ما تحمل، أطياف التجربة الإنسانيّة وهي تنعكس أبنيةً وأنساقًا على مرآة العقل.

فالعبارة المَسْكوكة تمثّل «قوّة تعبيريّة حادّة ثابتة؛ إذ إنّها تحتوي على نموذج الواقعة الأسلوبيّة التامّة، أي تتكوّن من مجموعة ثنائيّة مؤلّفة من سياق أصغر وعنصر مضاد لهذا السياق، وتضاد الطرفَيْن المكوّنَيْن لها -في تقابلهما وعدم قابليّتهما للانفصال- يجعلها مبتورة، وذات تأثير محفوظ، كما أنّ هذا التأثير يتعزّز بالسياق الأكبر الذي أدرجت فيه العبارة المَسكوكة نتيجة لعدم قابليّتها للانصهار، واتّضاح بروزها من جميع الجوانب»[٥].

١- ابن جنّي، الخصائص، ج١، ص٣٢٠.

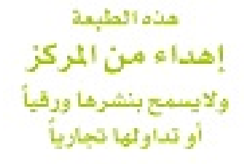
٢- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص٤٨٨.

٣- شوقي ضيف، العصر الجاهلي، دار المعارف، مصر، ط١١، د.ت، ص٤٠٤.

٤- ينظر: جواد علي، المفصل في تاريخ العرب، ج٨، ص٣٥٩.

٥- صلاح فضل، علم الأسلوب: مبادئه وإجراءاته، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥، ج٨، ص١٧٥.



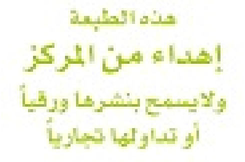


كما أنّه -أي المثل- بجماليّته المتفرّدة، يستحق أن يمتلك جبروتًا رمزيًا يحفظه من التغيير والتبديل؛ إذ إنّه بكلّ تفاصيله ثروة لغويّة، صبّ فيها العربيّ جام بلاغته وسبائك فصاحته ونحيزته التعبيريّة البديعة، فاكتسب بهذا كلّه حصانة على مرّ العصور، وهذا ما ذهب إليه أبو هلال العسكري، حين قال: «ويقولون: الأمثال تُحكى؛ يعنون بذلك أنها تُضرب على ما جاءت عن العرب، ولا تُغيّر صيغتها»[(١)].

ولذلك فإنّ المثل لا يتغيّر منه شيء في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ فيُخاطَب به الجمع وهو في الأصل قيل في شخص مُفرد، ويُخاطَب به المذكّر وهو في أصله قيل في أنثى، إنّما يُراعَى فيه مطابقة المثل في حال مضربه له في حال مورده؛ فالعرب لا يغيِّرون من صيغة المثل ولا ألفاظه، فيقولون للرجل: «أطِرِّي فإنَّكِ ناعِلَةٌ»[(٢)]، والإطرار: «أن تركب طُرَرَ الطريق، وهي نواحيه، وقال ابن السكيت: معناه أَدلِّي، وقال أبو عبيد: معناه ارْكَب الأمْرَ الشديدَ فإنّك قويّ عليه، قال: وأصلُه أن رجلًا قال لراعية كانت له ترعى في السهولة وتَدَعُ الحزونة: أَطِرّي، أي خُذِي طُرَرَ الوادي وهي نواحيه، فإنّ عليك نَعْلَين، قال: أحسبُه عني بالنعلين غِلَظَ جلد قَدَمَيْهَا، يُضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه، ويستوي فيه خطابُ المذكر والمؤنث والجمع والاثنين على لفظ التأنيث، كذا قاله المبرد وابن السكيت»[(٣)].

ومن ذلك أيضًا قولهم: «الصَّيْف ضَيَّعْتِ اللبن»[(٤)]، والتاء من «ضيعتِ» مكسورة في كلّ حال إذا خُوطب به المذكر والمؤنث والاثنان والجمع؛«لأنّ المثَلَ في الأصل خُوطبت به امرَأة، وهي دَخْتَنُوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عُدَاس، وكان شيخًا كبيرًا فَفَرَكَتْهُ[(٥)] فطلّقها، ثم تزوجها فتى جميل الوجه، أَجْدَبَتْ فبعثت إلى عمرو تطلب منه حَلُوبة، فَقَال عمرو «في الصيفِ ضيّعتِ اللبن» فلمّا رجع الرسُولُ، وقَال لها ما قَال عمرو، ضربَتْ يَدَهَا على منكب زوجها، وقَالت «هذا ومَذْقُه خَيرٌ» تعني أنّ هذا الزوج مع عدم

١- أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج١، ص٥.
٢- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٢٦٦) ج٢، ص٢٣٥.
٣- المرجع السابق، ج٢، ص٢٣٥.
٤- نفسه، رقم المثل (٢٧٢٥) ج٢، ص٣٥٨.
٥- فركته أي كرهته. ينظر لسان العرب (فرك).



اللبن خيرٌ من عمرو، فذهبت كلماتها مَثَلًا، فالأول يضرب لمن يطلب شيئًا قد فَوَّته على نفسه، والثاني يضرب لمن قَنَع باليسير إذا لم يجد الخطير.، وإنّما خصّ الصيف؛ لأن سؤالها الطلاقَ كان في الصيف»[١].

ومن ذلك، المثل: «مُحْسَنَةٌ فَهَيلِي»[٢]، أصله «أنّ امرأة كانت تُفْرِغُ طعامًا من وعاء رَجُلٍ في وعائها، فجاء الرجل، فدُهِشَتْ، فأقبلت تفرغ من وِعائها في وِعائه، فَقَالَ لها: ما تصنعين؟ قَالَت: أهيل من هذا في هذا، فَقَالَ لها: مُحْسِنة -أي أنتِ محسنة- فَهيلي، ويروى »محسنةً» بالنصب على الحال، أي هِيلِي محسنةً، ويجوز أن ينصب على معنى أراكِ محسنةً، يضرب للرجل يعمل العملَ يكون فيه مصيبًا»[٣].

ومن ذلك قولهم: «أعطِ القوس بارِيها»[٤]؛ فإنّه يُروى بتسكين الياء في (باريها)، والقياس فتحها، ومنه أيضا: «أجناؤها أبناؤها»[٥]، جمع جان وبان، والقياس: «جناتها بناتها»؛ لأنّ فاعلًا لا يُجمع على أفعال.

١١- يجد المثل قبولًا ورضًى لدى مستعمِلي اللغة «يتسم بالقبول ويشتهر بالتداول»[٦]، وعبّر عن ذلك الفارابي بقوله: «وهو من أبلغ الحكمة؛ لأنّ الناس لا يجتمعون على ناقص أو مقصّر في الجودة أو غير مبالغ في بلوغ المدى في النفاسة»[٧]، وقد أشار مدوّنو الأمثال إلى هذه السمة، فمثلًا يقول الزمخشري: «ولأمر ما سبقت أراعيل الرياح وتركتها كالراسنة في القيود، بتدارك سيرها في البلاد، مصعدة ومصوّبة، واختراقها الآفاق مشرقة ومغربة حتى شبهوا بها كل سائر أمعنوا في وصفه وشارد لم يألوا في نعته»[٨].

ووصف ابن عبد ربه الأمثال بأنّها «وشْيُ الكلام وجوهر اللفظ وحلي المعاني، تخيّرتها

١- الميداني، مجمع الأمثال، ج٢، ص٣٥٨.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٣٧٦١) ج٣، ص٢٠٤-٢٠٥.

٣- نفسه، ج٣، ص٢٠٥.

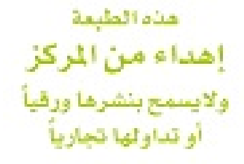
٤- نفسه، رقم المثل (٢٤٤٥) ج٢، ص٢٨٥.

٥- نفسه، رقم المثل (٨٧٨) ج١، ص٢٥٧.

٦- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص٤٨٦.

٧- الفارابي، ديوان الأدب، ج١، ص٧٤.

٨- ينظر: الزمخشري، مقدمة المستقصى، صفحة ب.



العرب، وقدّمتها العجم، ونطق بها في كلّ زمان، وعلى كلّ لسان، فهي أبقى من الشعر، وأشرف من الخطابة، لم يَسِرْ شيء سيرها، ولا عمّ عمومها»[١].

يقول ابن جنّي في كتابه (الخصائص): «ألا ترى أنّ المثل إذا كان مسجوعًا لذّ لسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنس النفس به ولا أنقت لمستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، ولم تُطالب أنفسها باستعمال ما وُضع له، وجيء به من أجله»[٢].

ومن الأمثال الدالّة على ذلك: «الرَّفِيق قَبْلَ الطَّرِيق»[٣]، و: «رُبَّ كَلِمَةٍ تَقُولُ لِصَاحِبِهَا دَعْنِي»[٤]، و: «سَائِلُ اللهّ لا يَخِيبُ»[٥]، و: «عِنْدَ النَّازِلَةِ تَعْرِفُ أَخَاكَ»[٦]، و: «كما تدِينُ تُدَانُ»[٧]، و: «لاَ تَعْدَمُ الحَسْنَاءُ ذَامًا »[٨]، و: «المُزَاحَةُ تُذْهِبُ المَهَابَةَ »[٩]، و: «مَنْ رَضِيَ باليَسِيرِ طَابَتْ مَعِيْشَتُهُ»[١٠]، و: «النَّاسُ كأسْنَانِ المُشْطِ »[١١].

وهذه الخصائص هي التي جعلت من المثل بنية مرنة من حيث الشكل والوظيفة، وأسهمت في جعله من المرويّات الشفاهيّة المتوازنة؛ بوصفها تحمل ميزة ثقافية تؤثر في النفس وتدفعها إلى التأمّل والعبرة، وهي سمات تجعل منه نصًّا ناجحًا إذا استُعمِل في سياقه المناسب.

يتّضح ممّا سبق:




١- ينظر: ابن عبد ربه، مقدمة الجوهرة.

٢- ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢١٧.

٣- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٦٠٩) ج٢، ص٤٧.

٤- المرجع السابق، رقم المثل (١٦٣٥) ج٢، ص٥٢.

٥- نفسه، رقم المثل (١٨٤٨) ج٢، ص١١٠.

٦- نفسه، رقم المثل (٢٥٥٨) ج٢، ص٣١١.

٧- نفسه، رقم المثل (٣٠٩٣) ج٣، ص٣٨.

٨- نفسه، رقم المثل (٣٤٩٧) ج٣، ص١٣١.

٩- نفسه، رقم المثل (٣٩١٣) ج٣، ص٢٤٠.

١٠- نفسه، رقم المثل (٤٠٩٢) ج٣، ص٢٨٢.

١١- نفسه، رقم المثل (٤٢٣٠) ج٣، ص٣٢٢.

- أنّ المثل نص له خصائص لغويّة وجماليّة ينماز بها عن غيره من الأساليب، جعلته سيّارًا ومحافظًا على صيغته.
- وأنّ المثل نص تعبيري ينطلق من تجربة إنسانيّة طويلة وعميقة، جعلته قالبًا ملائمًا، يعتمد عليه الخطباء والحكماء وذوو التجارب في مواعظهم وحكمهم وخبراتهم.
- وأنّ المثل نص مؤثّر، يتّجه نحو أفراد المجتمع، فيلقي في أنفسهم الإجلال له، ويقدّم لهم خبرات لم يعانوا مشقّة مباشرتها، ونصحًا وإرشادًا يسيرون على هدْيه في حياتهم، ولذلك ينفعلون به سريعًا، ويمتثلون لحُكْمه.

وهذا هو المثل في إنتاجه الأول، فهل هو نفسه النص المثل الذي استُجلب أو استُحضر ليلبّي مقصدًا جديدًا؟ هل هو هو في تمثّله الأوّل أم أنّه يعدّ كلامًا جديدًا؟

وفي جواب هذا السؤال أستحضر قولة ابن المقفّع التي أوردها في «الأدب الصغير والأدب الكبير»، يقول: «إن جُعل الكلام مثلًا كان ذلك أوضح للمنطق وأبين في المعنى، وآنق للسمع، وأوسع لشعوب الكلام»[1]، وبناء على هذا فإنّ المرسِل يستحضر في ذهنه صيغة كلاميّة معيّنة (تصوّرًا ذهنيًا) ويلبسه صورة تركيبيّة جاهزة هي صيغة المثل، وعبّر ابن المقفّع عن هذا بقوله: «إن جُعل الكلام مثلًا»، فهنالك كلام المرسِل (كلامه الذهني)، وهناك المثل (الصورة التركيبيّة الماثلة والجاهزة ودُمج بينهما بمقصديّة واضحة من المرسِل عبّر عنه الفعل (جُعِلَ) المبني للمجهول و(ال) العهديّة في كلمة (الكلام) عند ابن المقفّع، أي كلام المرسِل، ويفعل المرسِل ذلك اعتقادًا منه بأنّ هذه الصورة التركيبيّة، أو هذا الرصف البنيوي الجاهز للمعنى، هو أكثر وضوحًا من رصفه الخاص للمعنى، وأكبر أثرًا، وانظر إلى أسماء التفضيل التي يستعملها العلماء القدامى في وصف المثل «أوضح»، و«أبين»، و«أوسع» و«آنق»، و«أدقّ»، و«أكثر إصابة للمعنى».

وهو أدعى لفتح مسارب أخرى واسعة في سياق التواصل وتشعيب الكلام أو بلفظ ابن المقفّع «وأوسع لشعوب الكلام».

إنّ المتلقي إذًا بإزاء كلام جديد هو كلام المرسِل، ولو بدا الشكل التركيبي المعاد نفسه في الإنتاج الأوّل، لكنّه من وجهة نظري كلام جديد أنتج وفقًا لمقصديّة مختلفة ومقام جديد، وصدر من مرسِل مختلف ولمتلقٍّ مختلف، وهو مجبولٌ بعواطف قائل جديد ونواياه وإحساسه

١ – ابن المقفع، الأدب الصغير والأدب الكبير، ص ٢٧.

ونظرته إلى العالم، وعلاقته بالمتلقّي و... وهو موجّه إلى متلقٍّ مختلف سيتلقّاه تلقيًا مختلفًا، وفق خبرته بالعالم، وثقافته وأحاسيسه وعواطفه وعلاقته بالمرسِل، وبحسب طبيعة المقام الذي قيلت فيه العبارة/ النص، كما أنّه يلبّي غرضًا جديدًا في مقامه التواصلي الجديد.

وهذا المتلقّي الجديد المختلف، والإنتاج الجديد المختلف يجعل منه كلامًا جديدًا، ونصًا جديدًا فالمتلقي أمام نصَيْن إذًا:

- **النص الأول،** ويمثل الإنتاج الأول للمثل وهو حقيقي وعفوي مباشر، ويحيل إلى الحادثة التاريخيّة التي قيل فيها مباشرة.
- **والنص الثاني،** وهو النص الجديد الذي يمثّل الإنتاج المتجدّد للمثل في سياقات التواصل المختلفة.

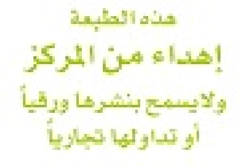
وهو موافق للنص الأوّل في بنيته السطحيّة الماثلة (بنيته الرصفيّة أو التركيبيّة)، ولكنّه مختلف في العناصر الأخرى جميعًا؛ في المقصد، وفي المقام، وفي المشاركين، وفي الحدث، وفي الغرض ومن ثم في التأويل طبعًا، ولكنّهما يشتركان في الثيمة أو التصوّر الذهني أو الفكرة التي يقومان عليها أو البنية الكبرى الكليّة.




ويمكن تمثيل ذلك عبر الشكل الآتي إذا رمزت للنص بالرمز «ن» وللأول بالرقم (١)، وللثاني بالرقم (٢): الشكل رقم (٤)

ن ١	ن ٢
إنتاج أوّل	إنتاج متجدّد
إنتاج مباشر	إنتاج غير مباشر
حقيقي/ عفوي/ في سياقه الأول	مجازي/ غير عفوي/ مقصود في سياقه الجديد
-الإحالة حقيقيّة إلى السياق التاريخي الذي انتظم النص	الإحالة فيه مزدوجة: حقيقيّة في السياق الجديد تخييليّة بالنسبة للسياق القديم
↓ تأويل مباشِر مرتبط بالسياق التاريخي	الإحالة فيه عهديّة إنتاج مشابه/ مسترجع
	التأويل غير مباشر ↓
	تأويل جديد مرتبط بالسياق التواصلي الجديد





ويذهب الباحث مع علماء النص الذين يقولون: «النص حدث كلامي في زمان ومكان معيّنَيْن، وهو لا يُعيد نفسه إعادة مطلقة، مثله في ذلك مثل الحدث التاريخي»(١)؛ فالمثل الذي يُقال لمتلقٍ في موقف تخاطبي ما يختلف عن المثل الذي يُقال لمتلقٍ ثانٍ في موقف تخاطبي مختلف، وإن كان نصّ المثل نفسه قد استُخدم في الموقفَيْن إلا أنّ الموقف التخاطبي -بما يصاحبه من حالة المتلقّي الشعوريّة والذهنيّة والنفسيّة- يطبع المثل بطابعه الخاص، لذلك لا يمكن أن يعيد النص نفسه إعادة مطلقة.

ويرى بعض الباحثين أنّ المسؤول عن انتظام مميّزات نصوص الأمثال واستجاباتها لحركة السياق الثقافي في ظهورهما وتواريهما، هو ثالوث يتمثّله نص «المثل» وصيغته، وهذا الثالوث هو(٢):

١- الإخبار؛ فالمثل فيه خبر وحكاية وقصة وحادثة في سياق تاريخي «ما».

٢- التمثيل؛ فنصّ المثل قابل لأنْ يُعاد في حادثة مماثلة مشابهة.

٣- التخييل؛ فعلى الرغم من الاختلاف بين مقام استعمال المثل في إنتاجه الأوّل ومقام استعماله في إنتاجه المتجدّد والمعاد، فإنّ مستعمِل النص في سياقه المتجدّد وجد جسرًا واصلًا بين المقامَيْن قائمًا على ضرب من التشبيه والتخييل لا يخفى على مستعمِل المثل ومتلقّيه.

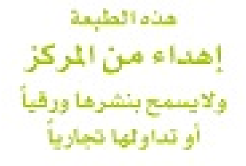
وربّما كانت عبارة الزمخشري عن المثل جديرة بالاستحضار هنا عند الحديث عن وجود نصَّيْن، وهو قوله عن المثل: «ولَوَّحَت فأغرَقت في التصريح، وكَنَّت فأغنت عن الإفصاح»(٣)، ولعلّ هذا الوصف يصدق على النصَّيْن: نص المثل في إنتاجه الأول الحقيقي المباشر، ونص المثل في تجلّيه الجديد وإنتاجه الجديد في السياق التواصلي الجديد، مفتوح على التأويل، وهو توالدي؛ يمكن أن يقرأ على وجوه مختلفة بحسب المقام، وبحسب طبيعة المشاركين فيه، وهي خصيصة نصيّة أشار إليها علماء النص، وضّح ذلك محمد مفتاح حينما ذهب إلى أنّ النص من الناحية المعنويّة توالدي؛ أي إنّ

١- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري: إستراتيجية التناص، ص١٢٠.

٢- ينظر: لؤي حمزة عباس، سرد الأمثال: دراسة في البنية السرديّة لكتب الأمثال العربيّة، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥، ص٢٦.

٣- الزمخشري، المستقصى في الأمثال، المقدمة، صفحة ب.



الحدث اللغوي ليس منبثقًا من عدم، وإنّما هو متولّد من أحداث تاريخيّة ونفسانيّة ولغويّة، وتتناسل منه أحداث لغويّة أخرى لاحقة له[١].

وتوصف هذه الوحدة كذلك بالانغلاق (لها بداية ونهاية) وذلك في الجانب النحوي، أمّا في جانب المعنى فالنص توالدي في خاطر القارىء والناقد معًا، ويتسم بالاكتمال الدلالي، فهو مكتمل وهو مغلق ولكنّه منفتح على التأويل.

ثالثًا: آليّات التلقّي

وقف الباحث في المفردتَيْن السابقتَيْن عند آليات إنتاج النص/ المثل أو النص ذي الجملة الواحدة، وكذلك نظر في النص النتاج وخصائصه في تمثّله الأوّل عند إنتاجه الأول، وفي تمثّله الثاني أو المتجدّد عند إنتاجه في مقام تواصلي جديد، وفي هذا المبحث يسعى الباحث إلى توضيح آليات التلقّي في السياق التواصلي الجديد.



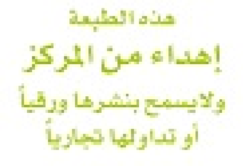

فإذا قام المرسل في موقف تواصلي «ما» باختيار مكوّنه التصوري الذهني الذي يريد إيصاله لمتلقٍّ «ما» يعرفه، ويعرف مستوى ثقافته وخبرته في العالم، ثم قام باختيار النص (البنية اللغويّة) الذي سيحمل هذا التصوّر الذهني، وكان اختياره هو صيغة المثل، وربما بنى هذا الاختيار وهو يقدّر أنّ لدى المتلقّي خبرة في هذا الضرب من النصوص[٢].

وعمليًّا فإنّ المرسِل أمام الأنواع الآتية من المتلقّين فيما يتعلّق بنقطة الخبرة اللغويّة في التعامل مع مثل هذه النصوص/ الأمثال:

- متلقٍّ يعرف هذا النص/ المثل، ويعرف الحادثة التاريخيّة التي صدر منها ولسببها؛ أي المقام الأوّل للإنتاج، كما يعرف الثيمة أو الفكرة أو الصورة الذهنيّة التي يمثّلها (الموضوع أو القول الذي يختزنه هذا النص).
- وهناك متلقٍّ يعرف هذا النص في بنيته اللغويّة، ويعرف الثيمة أو الفكرة أو الصورة

١- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، ص٣٤. وينظر في هذا قول منذر عياشي: « يعرف النص باستقلاليّته وانغلاقه». منذر عياشي، الكتابة الثانية، ص١١٨.

٢- أتفق مع صبحي الفقي في أنّ المتلقي للنص لا يراد به المتلقّي على إطلاقه، وإنّما المتلقي الذي يملك الكفاءة التي تمكّنه من استيعاب النص وتفكيكه، وتتمثّل هذه الكفاءة في معرفة لغة النص وأسلوبه وسياقه. ينظر: صبحي الفقي، علم اللغة النصي، ج١، ص١١٠.



الذهنيّة التي يمثّلها، ولكنّه لا يعرف الحادثة التاريخيّة التي صدر منها هذا النص/ المثل وبسببها؛ أي إنّه لا يقف على المقام الأول للإنتاج.

- وهناك متلقٍّ لا يعرف هذا النص أبدًا، ولا يعرف الثيمة أو الفكرة أو الصورة الذهنيّة أو الحادثة التاريخيّة التي أنتجته.

والسؤال المطروح هو: كيف يتلقّى هؤلاء المتلقّون النص/ المثل الجملة الواحدة، بحسب المعطيات السابقة؟

إنّ المرسِل والمتلقّي في مقام تواصلي واحد، وهو (المقام) مكشوف لكليهما، والمرسِل قد اختار الشكل التركيبي الذي يضع فيه ثيمته أو مكوّنه التصوّري، وهذا الشكل هو المثل/ النص.

أمّا المتلقّي فيستقبل هذا النص/ المثل وجزء من فهمه له مرتبط بإمساكه بناصية المقام الذي استخدم فيه حاليًا، أي السياق التواصلي الجديد لإنتاج المثل؛ فالمقامات تتحدّث عن نفسها، بل ربّما فهم المتلقّي الرسالة اللغوية من غير أن يقول المرسِل شيئًا، وفق اعتبارات معيّنة.

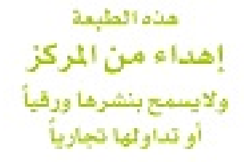
ولا يمكن بحال التقليل من أهميّة السياقات ودورها في الإخبار بمضامين الرسائل التي تنتج فيها أو تقال فيها، بل ربّما أخبرت السياقات بشيء، فيما البنية اللغويّة للنص تخبر بشيء آخر، ولابد حينئذٍ الأخذ بما أخبرت به السياقات فهي أصدق في إحالتها إلى المراد.

ومن ذلك لو كانت صديقتان حميمتان في سياق تواصلي واحد، وقالت إحداهما عن طفل الأخرى –وهو طفل جميل– مداعبةً: ما أقبح هذا الصغير! فإنّ الأخرى ستفهم هذا القول بخلافه تمامًا: «ما أجمل هذا الصغير!»، أمّا قول الصديقة فيندرج تحت ما يُسمى في الحياة الاجتماعية عند الأمّهات «ردّ العين»، ومثل هذا كثير في حياتنا التواصليّة.

يقول محمد خطابي: «إنّ الخطاب القابل للفهم والتأويل هو الخطاب القابل لأن يُوضع في سياقه، بالمعنى المحدّد سلفًا؛ إذ كثيرًا ما يكون المتلقّي أمام خطاب بسيط للغاية (من حيث لغته)، ولكنّه قد يتضمّن قرائن (ضمائر أو ظروفًا) تجعله غامضًا غير مفهوم بدون الإحاطة بسياقه، ومن ثم، فإن للسياق أثرًا فعالًا في تواصليّة الخطاب وفي انسجامه بالأساس، وما كان ممكنًا أن يكون للخطاب معنى لولا الإلمام بسياقه»[١].

ويعني هذا أنّ النص الأدبي لا يمكن أن يبقى منغلقًا على ذاته، منطويًا على بنياته السيميائيّة أو الصوريّة المجرّدة، بل عليه أن ينفتح على العوالم السياقيّة المتعدّدة الدلالات؛ بمعنى أن

١- محمد خطابي، لسانيات النص، ص١٤٢-١٤٥.



النص لا بدّ أن يخضع لمبدأ التأويل السياقي، وذلك بالانفتاح على السياق النصّي الداخلي، والسياق الخارجي المتعدّد الأبعاد.

وبالعودة إلى المتلقّي الأوّل الذي يعرف النص (صيغة لغويّة) كما أنّه يعرف الحادثة التاريخيّة التي ارتبط فيها، وصدر منها وبسببها (المقام الأوّل لإنتاج النص)، وهو يعرف الثيمة أو الفكرة أو الصورة الذهنيّة التي يمثّلها القول الذي يختزنه هذا النص، فإنّ هذا النوع من المتلقّين يمتلك الخبرة اللغويّة الكافية لالتقاط الرسالة اللغويّة (النص)، وأن يفهمها، ويقوم بتحليل مراميها، ويمكن هنا القول إنّ الرسالة وصلت؛ بمعنى أنّ التواصل قد أُنجز عبر هذا النص، فالمستقبِل قد فهم ثيمة النص وأمسك ببنيته الكبرى.

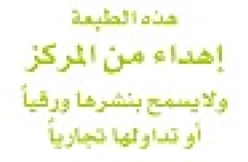
والمتلقّي في هذه الحالة أمام خيارَيْن: إمّا أن يقبل بمحتواه ويتفاعل مع الموقف بناء على ذلك، أو أن يرفض محتواه ويتفاعل مع الموقف بناء على ذلك أيضًا، ولست بصدد تحليل طبيعة استجابة هذا المتلقّي، بقدر ما يهمّني أنّه اعتمد على إعادة إنتاج هذا النص في مرحلة التلقّي فهمًا وتحليلًا، وهذا هو الذي يمكّنني من القول بحدوث التواصل، إنّ الذي أسعف هذا المتلقّي في فهم النص أمور متعددة هي:

١-السياق التواصلي الجديد (الحالي)، الذي يُعد المتلقّي جزءًا منه بكلّ ما يحمله من معلومات بعضها معلوم في الذهن وبعضها محسوس بالمشاهدة، أو غيرها من الحواس، ويندرج تحت هذا علاقته بالمرسِل، وطبيعة إرسال النص، والتنغيم....

٢- معرفته بالثيمة أو الفكرة أو البنية الكبرى[١] التي يحملها هذا النص، ولا ريب

١- تشمل البنية النصيّة الكبرى النظام العام الذي يحكم حركة النص، ويحدّد الترتيب الكلّي لأجزائه{صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٣٣٠-٣٣١، وسعيد بحيري، علم لغة النص، ص٥١٩، وخلود العموش، الملامح الكبرى لنظام النص، ٢٩١-٢٩٣}، والبنية النصّية الكبرى شمولية، وذات صبغة دلاليّة تجريديّة شاملة للنص تنشأ عن تماسك بنيوي عام في النص، تحقّقه المتتاليات الجمليّة التي تكون فيها «حركة الكلمات حركة إطار لا يخلو من الثبات»{مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، ص١٥٤} على المستوى الخطي أو الأفقي؛ فهي «بنية دلاليّة عميقة تشكل البنية الدلاليّة العامة للنص من ناحية أولى، ولا تسوّى بالبنية العميقة للجمل من ناحية أخرى»{خالد جمعة، نظريّة النص بين التنظير والإنجاز، مجلة علامات في النقد، مجلد ١٣، ع ٤٩، ص٥١٦}، ويتم تحديد هذه البنية باختيار العناصر المهمّة في النص، وهذا الاختيار يخضع لاهتمامات المتلقّي ومعارفه، ممّا يجعل تحديدها معرّضًا للاختلاف من شخص لآخر دون الابتعاد عن الجوهر المضموني للنص المعالج {صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٣٣١، وجون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ص٢٢١}. فطبيعة البنية النصّية الكبرى الدلاليّة، وتعلّقها بمدى التماسك الكلّي للنص يجعلان من=



أنّ البنية الكبرى الكليّة هي عماد الفهْم والتأويل.

٣- خبرته اللغويّة في هذا الضرب من النصوص، والخبرة اللغويّة[1] من المصطلحات المهمّة التي بحثها (ڤان ديك).

٤- معرفته بالواقعة التاريخيّة أو الحادثة التاريخيّة التي ارتبط بها هذا المثل، ولا ريب أنّ هذا يشكّل إضاءة إضافيّة ومهمّة في عمليّة الفهم، لكنّها ليست عنصرًا حاسمًا أو رئيسًا في ذلك كما سيجري التوضيح تاليًا.

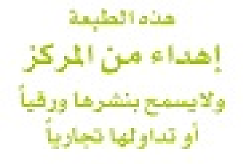
أمّا المتلقّي الثاني فهو قادر أيضًا على التقاط ثيمة النص، وفكرته وإعادة إنتاجه في ذهنه في مرحلة التلقّي، حتى لو لم يقف في مخزونه المعرفي على المقام الأوّل الذي أنتج النص أو الحادثة التاريخيّة التي صدر منها وبسببها، وهو قادر أيضًا على التواصل والتفاعل مع المرسِل، ويُعينه في ذلك وقوفه على المقام التواصلي الجديد الذي هو جزء منه، وهو -كما قلت- يمكن أن يقدّم مفاتيح كبيرة ومهمّة تعين على الفهم، ومعرفته السابقة بصيغة المثل والغرض الذي يستعمل فيه، والثيمة التي يختزلها، وكذلك خبرته اللغويّة في هذا الضرب من النصوص.



إنّ عدم معرفة المتلقي بالمقام الأوّل لإنتاج النص (الحكاية التاريخيّة أو القصة) لن يحول دون إمساكه بناصية النص فهمًا وتمثّلًا وتواصلًا إذا كان المتلقّي واعيًا قادرًا على التقاط

= المتلقّي محدّدًا أساسيًا لها؛ إذ إنّ مفهوم التماسك يرتبط كثيرًا بمجال الفهم والتفسير الذي يضفيه القارىء على النص؛ لأنّ المتلقّي عندما يتلقّى النص لا يتلقّاه خلوًا من أيّ سابقة دلاليّة، بل يتلقّاه مزوّدًا بالأعراف والتقاليد القرائيّة والثقافيّة التي يوفّرها له مجتمعه، فيصبح لفهم النص عنده أفقان متقابلان: أفق النص، وأفق المتلقّي، وهما ينصهران ليولدا عمليّة القراءة أو التلقّي التي تسهم في صنع الخطاب النصّي. {بول ريكور، نظريّة التأويل وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي، الدار البيضاء، والمركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٣، ص١٧}.

١- يذهب براون ويول إلى أنّ المعرفة التي يملكها مستعمِلو اللغة تتعلّق بالتفاعل الاجتماعي بواسطة اللغة ليست إلا جزءًا من معرفتهم الاجتماعيّة -الثقافيّة، وإنّ هذه المعرفة العامّة للعالَم لا تدعم فقط تأويلهم للخطاب، وإنّما تدعم أيضا تأويلهم لكلّ مظاهر تجاربهم، وذهب بيوجراند إلى أنّ «التساؤل حول كيفيّة معرفة الناس لما يتحرّك في نص ما، ليس إلا حالة خاصة للتساؤل عن كيفيّة معرفة الناس لِما يجري في العالم، ويعني هذا أنّ الإنسان يملك معرفة موسوعيّة قابلة للتزايد والنمو تبعًا لتجاربه في الزمان والمكان، كما أنّ المعرفة الخلفيّة تسهم بشكل فعّال في تكسير العلاقة المتوتّرة بين القارىء والنص، ومن ثم تجعله يشعر بإمكان الفهم والتأويل. {محمد خطابي، لسانيّات النص، ص٣١١-٣١٢}.



الإحالة عبر المقام وتحويلها إلى ثيمة أو كتلة ذهنيّة أو تصوّر قارٍّ يجد صداه في مخزونه المعرفي والثقافي، وقادر كذلك على فهم ملابسات المقام المتجدّد الذي قيلت فيه هذه العبارة/ النص، وقد أشار المرزوقي إلى هذا الضرب من المتلقّين بقوله: «فتنقل (جملة المثل) عمّا وردت فيه (القصة أو الحكاية أو الحادثة التاريخيّة التي أنتج فيها) إلى كلّ ما يصحّ قصده بها (المقام التواصلي الجديد) من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعمّا يوجبه الظاهر إلى أشباهه من المعاني؛ فلذلك تُضرب وإن جُهلت أسبابها التي خرجت عليها»[١]، وقوله «وإن جُهلت أسبابها التي خرجت عليها» هو فهم متقدّم من المرزوقي بحالة معيّنة من التلقّي، يكون المتلقّي فيها جاهلًا بملابسات المقام الأوّل لإنتاج النص/ المثل، ولكنّه قادر على التقاط ثيمة المثل بخبرته اللغويّة فيها، وبواسطة المقام الجديد الذي هو جزء منه.

إنّ الوقوف على ملابسات المقام التواصلي للنص وتفاصيله كفيل بالوصول إلى ما يعرف بالتماسك التداولي في النص، وهو عنصر مهم من العناصر التي تصنع نصيّة النص عند علمائه «فالتداوليّة تُعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كلّ المعطيات اللغويّة الخطابيّة المتعلّقة بالتلفّظ، وخاصة المضامين والمدلولات التي يولّدها الاستعمال في السياق»[٢]، والتداوليّة تتجاوز الوصف التركيبي للجملة، وتدرس القول في المقام، وتُعنى بتأويل الأقوال وفهم المقاصد اعتمادًا على الاستدلال»[٣].

أمّا إدراك ثيمة النص وبنيته الكبرى فهو يعني الوقوف على حقيقة التماسك الدلالي في النص، وهو عنصر مهم من عناصر النصيّة عند علماء النص، وهذا التماسك «يتم على مستوى البنية العميقة للنص، أي على مستوى التصوّرات والمفاهيم والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم»[٤].

ويرى (فان ديك) أنّ التماسك الدلالي يتحدّد على مستوى الدلالات حين يتعلّق الأمر بالعلاقات القائمة بين التصوّرات والتطابقات والمقارنات والتشابهات في المجال التصوّري،

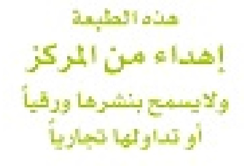


١- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص٤٨٦.

٢- آن روبول، جاك موشلار، التداوليّة اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة للباعة والنشر، بيروت ط١، ٢٠٠٣، ص٢٦٤.

٣- المرجع السابق، ص٢٦٥.

٤- جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة واللسانيات النصية، ص ١٤١.



كما يتحدّد على مستوى الإحالة أيضًا، أي ما تحيل إليه الوحدات الماديّة في متوالية نصيّة[١].

ولا ريب أنّ عمليّة الإحالة بتفاصيلها المختلفة، وإمساك المتلقّي بمفاتيح بنيتها في النص سبب رئيس في نجاح عمليّة الفهم والتواصل؛ فمن مزاياها المهمة «أنّها قادرة على صنع جسور كبرى للتواصل بين أجزاء النص المتباعدة، والربط بينها ربطًا واضحًا»[٢]، والربط بينها وبين المقام الجديد والمتلقّي الجديد.

أمّا النوع الثالث من المتلقّين فلا خبرة له بهذا النص على وجه التعيين، وهو لا يعرف الثيمة التي يختزلها، ولم يسبق له سماعه، وفي هذه الحالة ثمة احتمالان:

- الأوّل: أن تكون صيغة المثل قابلة لأن تُحَلّ شفراتها وتفهم مراميها على وجه العموم، بالاستعانة بما يمكن أن يهبه المقام التواصلي الحالي من مفاتيح الفهم، وهنا يمكن للفهم أن يتحقق بنسبة معقولة كافية لاستمرار التواصل.

- الثاني: أن تكون صيغة المثل مستغلقة على القراءة، ولا يمكن للمفاتيح التي يهبها المقام الجديد المحيط أن تعين في الوصول إلى ثيمتها، وهنا لا يمكن أن يتحقق الفهم بنسبة معقولة كافية لاستمرار التواصل، والمتوقّع أن يُجابه هذا النوعُ من المتلقِّين المرسِل بمثل هذه الأسئلة:

- ماذا قلت؟ ماذا تعني؟ ماذا يعني هذا المثل؟ وهل الذي في هذا المثل يحاكي ما نحن فيه من موضوع؟ ما الذي حملك على قول هذا؟

إنّ المتلقّي في الحالات كلّها يبحث عن جسر رابط بين صيغة المثل وما يعنيه بواسطة المقام الحالي الجديد الذي أنتج فيه المثل، وإنّ هذا الجسر هو الترجمة الحقيقيّة لـ«التواصل»، وقد أشار الحسن اليوسي إلى نجاح عمليّة التواصل بقوله: «وبه (أي المثل) يقع الأمر في النفس في أحسن موقع، وتقبله فضل قَبول، وتطمئن به اطمئنانًا، وبه يقع إقناع الخصم، وقطع تشوّف المعترض»[٣].

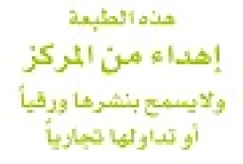
ويمكن القول إنّ العامل الرئيس في نجاح عمليّة التواصل مبني على نجاح الإحالة التي يسمح بها المقام الحالي، والقدرة على تحليل اتجاهاتها ومراميها، وليس معرفة قصة المثل،



١- ينظر: ڤان ديك، النص بنياته ووظائفه، ضمن كتاب «في نظرية الأدب: مقالات ودراسات»، ترجمة محمد العمري، سلسلة كتاب الرياض، الرياض، ط١، ١٩٩٧، ص ٦١-٦٢.

٢- أحمد عفيفي، الإحالة ونحو النص، ص٢٣.

٣- الحسن اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم، ج١، ص ٣٤.



بدليل وجود أكثر من مرجع تاريخي أو قصة تاريخية يرتبط المثل بها، ولكنّها مع ذلك تبقى تحمل الثيمة نفسها.

ولأهميّة الإحالة في إعادة بناء النص/ المثل في مرحلة القراءة أو التأويل فسأفردها بالنظر في الفصل الثالث من هذه الدراسة، ولا ينفي ما قلته، عن أهميّة السياق التواصلي والمقام اللذين استُعمِل فيهما المثل في إنتاجه المتجدّد، في الكشف عن مفاتيح الإحالة النصيّة وفهْم مراميها.

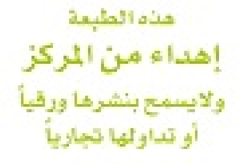
ومع ذلك فإنّ هذا لا ينفي أنّه كلّما توافرت معلومات وبيانات لدى المتلقّي عن النص/ المثل؛ نشأةً ومقامًا تاريخيًا وقصة كانت قدرته أكبر على التواصل، أمّا غياب البيانات تمامًا مع عدم قدرة المتلقّي على الربط بين الصيغة اللغويّة والمقام الحالي الذي يجمع بين المُرسِل والمُتلقّي فمعناه استغلاق التواصل أو انقطاعه، ويمكن تخيّل متلق من هذا الطراز الذي يفتقر إلى البيانات عن النص ومقام إنتاجه الأول وثيمته التي يضرب فيها، وقد أُلقي عليه مثل من الأمثال الآتية، ولم يستطع أن يجد جسرًا يربطه مع مقامه التواصلي فإنّ النتيجة محسومة سلفًا.

- أن يقال له مثلًا: «الوحشة ذهاب الأعلام»[1]، وهو لا يدري ما «الوحشة» وما الأعلام، وما الرابط بين ما هو فيه من حدث تواصلي وبين هذا النص؟
- أن يقال له مثلًا: «ويل للشجيّ من الخليّ»[2]، وهو لا يدري ما الشجيّ وما الخليّ، وما علاقة هذين بما هو فيه؟
- أو يقال له: «المكثار كحاطب الليل»[3].
- أو يقال له: «ما يوم حليمة بسر»[4].
- أو يقال له: «ما وراءك يا عصام»[5].

وهذه الحالة يمكن تسميتها بـ «انهيار التواصل»، وقد تسبّب هذه النصوص إشكالًا

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٤٤١٥) ج٣، ص٣٧١.
٢- المرجع السابق، رقم المثل (٤٣٨٣) ج٣، ص٣٦٣-٣٦٤.
٣- نفسه، رقم المثل (٤٠٣٦) ج٣، ص٢٦٧.
٤- نفسه، رقم المثل (٣٨١٤) ج٣، ص٢١٧-٢١٨.
٥- نفسه، رقم المثل (٣٧٥٩) ج٣، ص٢٠٢-٢٠٤.





للمتلقّي ما لم يكن قادرًا على بناء جسر بينها وبين المقام، وينبغي حينئذٍ أن تشرح له؛ لكي يتمكّن من التقاط ثيمتها، ولعلّ هذا بعض ما صنعه أصحاب كتب الأمثال.

ومن جهة أخرى فإنّ المتلقّين يختلفون في طبيعة علاقتهم بالمرسِل، كما أنّ المرسِل تتعدّد أغراضه من إرسال هذا النص/ المثل، وبحسب هذا يختلف المتلقّي؛ فالخصم قد تقنعه الحجّة فيستسلم ويتوقف عن المتابعة في الجدال، أو الخصومة، والمعترض قد تنقطع آماله بتوقف المرسِل عن إتمام ما يريد عبر رسالته، وذلك كلّه بسبب خصائص النص المثل التي جرت الإشارة إليها قبلًا [١]، إنّ ما يتعلّق بتمام عمليّة التواصل تحقّق الغرض منها وسأناقش (الغرض) في المبحث الآتي.



رابعًا: الغرض:

يعدّ التعبير عن الأغراض أو المقاصد التي يرغب المتكلّمون في تبليغها إلى المتلقّين من أبرز الوظائف التي تقوم بها اللغة[٢]، بل إنّ اللغة وُضعت من أجل أداء هذه الأغراض لتحقيق التواصل وإقامته، وعلى هذا جاء تعريفهم للغة بأنّها «أصوات يُعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم»[٣]؛ فالأغراض بوصفها جملة من المعاني المختزنة بالذهن يستخرجها المتكلم في قوالب لغويّة أو تراكيب؛ لتلبية حاجاته.

وهذا يؤكّد أنّ الأغراض الكامنة في نفس المتكلّم إنّما يُعبّر عنها بأساليب مخصوصة على هيئة مخصوصة تُدرك بالفطرة والسّليقة، ممّا يجعلنا نقرّ بأنّ الكشف عن هذه الأغراض والبحث في معانيها الدّالة عليها، ومدى تأثيرها في المخاطَب، من الأمور المهمة التي تستحق الوقوف والتحليل من المتلقّين؛ ذلك أنّ «الناس إنّما يكلّم بعضهم بعضًا ليعرف السامع غرض المتكلّم ومقصوده»[٤]؛ إذ يسعى كلّ من المرسِل والمتلقّي في أداء الرسالة اللغوية إلى تأدية غرض محدّد، يقول نهاد الموسى: «فممّا لا

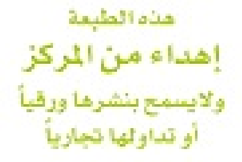
١- ينظر ص ١٥٥-١٧٣ من هذه الدراسة.

٢- عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمّان، ٢٠٠٢، ص ٣١٠.

٣- ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٥٢٥.

٤- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٥٣٠.





ريب فيه أنّ النظام اللغوي خُلق للإفادة أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع»[1].

وقد التفت النحاة العرب إلى إبراز أغراض المتكلم التي ينوي إبلاغها للسامع بوصفها وسيلة مهمة في التقعيد النحوي، وبوصفها أداة إجرائية تسهم في ضبط الوظائف الإعرابيّة وتحديدها على الوجه الذي ينبغي أن تكون عليه، وقرينة أساسيّة لتخريج التراكيب وتحقيق مبدأي الفائدة وأمن اللبس، على مستوى تفعيل العمليّة التواصليّة المتوخّى منها الفهم والإفهام؛ فغرض المتكلم «قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة، وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة»[2]، فتوسّلوا بشتى العناصر التي تتكفّل بإنتاج الخطاب سواء كانت لغويّة أم غير لغويّة، وسلكوا طريق المعنى في تأديتهم؛ فالمعنى عندهم يتبوأ مكانة عالية، إذ أسس النحاة قواعدهم بمراعاة حصول الفائدة لدى المخاطَب وتطبيق مبدأ أمن اللبس في أداء التركيب دون أن يعتريه إشكال أو غموض، من شأنه أن يذهب بأغراض العرب ومقاصدها في الكلام، كما سعوا إلى شموليّة تلك القواعد ليتسنى لهم الإحاطة بما في اللغة من ظواهر لئلا يعرض إليها الفساد، فكان تصوّرهم للعلاقة القائمة بين ما نطقت به العرب وما أرادته من العلل والأغراض والمقاصد المنسوبة إليها الأساسَ الذي يُبنى عليه التقعيد.

ويعدّ التفات النحاة إلى المعنى الذي يحيل إليه النص من وسائل الكشف عن الإعراب؛ فلا يمكن إغفال أثره، والاكتفاء بما يدلّ عليه الظاهر؛ ذلك أنّ الإعراب لا يكون إلا بعد رصد المعنى، يقول الرماني: «وهذا يُبَصِّرُكَ أنّ الإعراب لا يستقيم إلا بعد فهم المعنى حتى يجري على حقّه والوجه الذي هو له»[3].

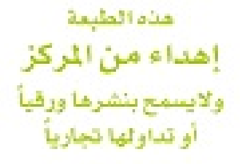
وعبّر النقاد والبلاغيون العرب القدامى عن القصد بألفاظ كثيرة منها، «الغرض» و«الحاجة»، و«المراد»، و«الفائدة»، وغيرها، بل ربّما كان لفظ البلاغة لديهم يراد به أحياناً المقصد، وربما كان المراد من القول علم البلاغة، علم المقاصد[4]، وقصر ابن فارس المعنى

١- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٩٥.

٢- مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٠٠.

٣- مازن المبارك، الرمّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط٣، ١٩٩٥، ص ٢٥٣.

٤- ينظر: مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، ص ١١.



على القصد في قوله: «فأمّا المعنى فهو القصد»(١)، ويذكر أبو هلال العسكري أنّ من سمات البلاغة وضوح المقصد، يُلمح هذا عند شرحه أحد تعريفات البلاغة الذي قيل فيه: «البلاغة أن يكون الاسم يحيط بمعناك، ويجلي عن مغزاك...»، فيقول في شرحه: «قوله: يجلي عن مغزاك، أي يوضح مقصدك، ويبيّن للسامع مُرادك»(٢).

وورد عن حازم القرطاجني قوله: «والأغراض هي الهيئات النفسية التي يُنحى بالمعاني المنتسبة على تلك الجهات نحوها، ويُمال بها في صفوها؛ لكون الحقائق الموجودة لتلك المعاني في الأعيان، ممّا يهيئ النفس بتلك الهيئات، ومما تطلبه النفس أيضًا أو تهرب منه إذا تهيأت بتلك الهيئات»(٣)؛ فالقرطاجني يقرّر بأنّ الأغراض عبارة عن مجموعة المعاني التي تتلبس بالمرء وتخالجه (الهيئات النفسيّة)، وتختلف من حيث الجهات التي تصدر عنها؛ فهي متنوّعة وغير محدودة، وهي حقيقة إنسانيّة (لكون الحقائق الموجودة لتلك المعاني في الأعيان) تتبدّى من جهتَيْن: ما تطلبه (الرغبات)، أو تهرب منه (المنفّرات)، ويُعبّر عنها بهيئات مخصوصة.

وهذا المعنى نفسه قد صرّح به عبد القاهر الجرجاني وكان سبّاقًا إليه؛ إذ بنى (نظرية النظم) في ضوء المعرفة الدقيقة بتلك الأغراض والمقاصد التي يؤمّها المتكلم فيما يتوجّه به إلى المخاطَب وكيفية توصيلها، يقول: «وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرّفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتُوصف بأنّها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأنًا الخبر»(٤)؛ فالأغراض بمفهوم عام هي جملة المعاني التي تختزن في النفس والفكر والقلب والعقل، يفرضها المتكلّم على أوضاع اللغة (المعاني العرفيّة) لتؤدّي ما يهدف إليه من إبلاغ السامعِ رسالته والتأثير فيه، ويُعدّ إدراكها مصدرًا أساسيًا لاكتمال العمليّة التواصليّة؛ إذ إنّ العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم –كما أجمع العقلاء– هو علم ضرورة(٥)، فهي محصّلة البيان ودونها ينتفي.



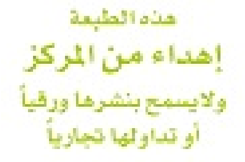

١– أحمد بن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ١٩٢.

٢– أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص ٤٢.

٣– حازم القرطاجني، أبو الحسن حازم بن محمد (٦٨٤هـ)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، قدّم له محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس، ١٩٦٦، ص ٧٧.

٤– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٥٢٨.

٥– ينظر: المرجع السابق، ص٥٣٠.



ويرى الجرجاني أنّ الفصْل وترك العطف والحذف والتكرار والتقديم والتأخير وغيرها من الهيئات التركيبيّة «يُحدثها لك التأليف ويقتضيها الغرض الذي تؤُمّ، والمعنى الذي تقصد»[١]؛ فتوافر القصد في الخطاب، يُعد من الأمور البدهيّة وفق الجرجاني، يُستنبط هذا من قوله: «وكان ممّا يُعلم ببدائه المعقول، أنّ الناس إنّما يُكلّم بعضهم بعضًا؛ ليعرف السامع غرض المتكلّم ومقصوده»[٢].

ولعلّ أهمّ ما يُستنتج من آراء النحاة والنقاد القدامى، أنّ النص في كلّ مراتبه وأنواعه لا يقوم إلا بغرض، وهذا الغرض لا يكون له مفهوم أو مدلول إلا في إطار السياق النصّي المتضمّن لخطاب المتكلّم، وليس متضمنًا للكلمة الواحدة المفردة التي هي وإن كانت بِمَعْزِل عن السياق، فإنّها لا تشكّل قصدًا نصيًّا، هذا إذا فهم النص على أنّه جملة «من العناصر تترابط بتوافر الروابط التركيبيّة والروابط الزمنيّة، وكذلك الروابط الإحاليّة، فلا يكاد نص يخلو من ضمير عائد أو اسم إشارة أو اسم موصول أو غيرها من المعوّضات، وهذا أمر يسّرته وظيفة الذاكرة البشريّة التي يمكنها أن تختزن آثار الألفاظ السابقة، وتقرن بينها وبين العناصر الإحاليّة الواردة بعدها أو قبلها، فتحلّلها بنجاح دون ضير بالتواصل، وعلى هذا الأساس تقوم شبكة من العلاقات الإحاليّة بين العناصر المتباعدة في فضاء النص، فتجتمع في كلّ واحد عناصره متناغمة»[٣]، والغرض الذي يريد المنشئ إيصاله للمتلقّي، هو الذي يتحكّم باختيار النصوص، ويتحكّم بمواضعها وطريقة تأليفها، وقد ربط ابن سنان الخفاجي أيضًا، وبوضوح، بين البنية التركيبيّة للنص والغرض المقصود من الخطاب، بل إنّه جعله ركنًا من أركان الصناعة[٤]، كما أنّ موافقة الصياغة للغرض أو المقصد من الخطاب هي علامة الانسجام الأولى في منظور مدارس تحليل الخطاب على اختلاف منطلقاتها النظريّة، على نحو ما يظهر مثلًا عند (براون ويول)[٥]، ولا ريب أنّ الغرض هو مركز الالتقاء بين المرسل والمتلقّي في أيّة رسالة لغويّة.

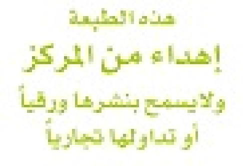
١- عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢٥٠، ص ٢٥٠.

٢- المرجع السابق، ص٥٣٠، ص ٥٣٠.

٣- الأزهر الزناد، نسيج النص، ص ١٢١.

٤- ينظر: ابن سنان الخفاجي، عبد الله بن محمّد بن سعيد، (ت٤٦٦هـ)،، سرّ الفصاحة، تحقيق النبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣، ص٨٢.

5- Brown & Youl، Discourse Analysis، Cambridge University Press، 7th edition، London، Cambridge، 1988. P. 18.



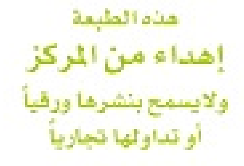
وللتمثيل وضرب الأمثال قيمة بيانيّة سنيّة؛ فالمثل يخاطب النفس من حيث تألف، وهو بذلك يجمع بين خبرة التذكّر والحسّ المباشر، الأمر الذي يجعله يتسلط على الحواس فيشغلها بما هو من شأنها وطبيعتها، ولذلك فلا غنى للناس عن الأمثال، وهم يلجؤون إليها للتنفيس عمّا يلمّ بهم من ضيق أو كرب، ويعبّرون بها لِما يجدون بها في أنفسهم من سكينة، وفي قلوبهم من سلوى وطمأنينة، وهي من أهمّ ما تحرص عليه الشعوب والأمم؛ لامتلائها بالتجارب الحيويّة الخاصة التي عاشها الشعب عبر الماضي البعيد إلى الحاضر القريب، وفيها إيجاز لهذه التجارب بشكل مثير للدهشة؛ فهي تلخّص جوانب الحياة في كلمات قليلة، تُحفظ عن ظهر قلب لتؤدّى إلى الأجيال القادمة، وتُردّد بنصّها حتى لا تُصاب بالتحريف أو التغيير، فتظل حكمة سائرة تحمل نواميس الحياة وكنه أسرارها، وحلّ مشاكلها، إلى الأجيال الجديدة التي تجد في هذه الأمثال الكنز الذي تركه الأجداد لأبنائهم؛ حرصًا على مستقبلهم، وتوجيهًا لمسار حياتهم.

فإذا أراد العربي أن يلتمس عذرًا لصاحب فضل حصلت منه زلّة أو موقف يخالف ما تُعورف عليه من سيرته الفاضلة استنجد بقول المثل: «**إنّ الجواد قد يعثر**»[(1)]، فيجيء استشهاده بالمثل كالسيف المصلت، يشجّ به هام الاتّهامات، ويقضّ به بنيان الشماتة واللوم؛ لأنّه دعم ما يقوله بالمثل، ولأنّ المثل مظلّة كبيرة تنضوي تحتها كلّ تجارب العرب وخبراتهم ونظراتهم ورؤاهم في جوانب الدنيا والدين، وتعاليم المجتمع ومُثُله وقِيَمه وأخلاقه وما يحسن بالمرء التزامه، وما يجب عليه تركه، فلا يملك السامعون إلا الإنصات والقَبول؛ لأنّهم برفضهم لهذا القول المدعم بالمثل، يرفضون ثقافة كاملة بناها العرب حجرًا حجرًا، ودأب الآخرون في حفظ ما بناه الأوّلون، والمثل في كلّ هذا يسير في أمان من غوائل النكران والرفض، مستشفعًا ببلاغته وحكمته من ناحية، وبقبوله وتداوله واجتماع الناس عليه من ناحية أخرى، فلا يشكّ فيه شاكّ، ولا يستنكف عن الاستشهاد به شريف ولا ضعيف، ناهيك عن حضوره البهيّ في مجالس العلم والعلماء، وجريانه على ألسنة الرعاع والدهماء من الناس.



والمثل يسهل حفظه وجريانه على الألسنة؛ إذ هو إرث جماعيّ مشترك، ورّثه الأوّلون للتالين لهم، وتداوله العرب على مرّ الأعصُر، فاكتسب جبروتًا يجعله حجّةً للمحتجّ على المحتجّ

١– الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٧) ج١، ص١٩.



عليه، ويأتي المثل مشيدًا بشجاعة الشجاع، داعيًا إلى الكرم، حاضًا على فعل المعروف، محذّرًا من شرّ مَن أحسنت إليه، معتذرًا لجبن الجبان.

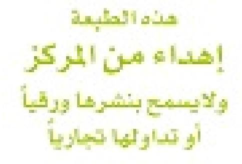
وللأمثال أغراض عديدة، وهي لا تأتي اعتسافًا في الكلام، وإنّما لها وظيفتها وغرضها الذي ترمي إليه، وتصيب الأمثال مراميها إذا وافقت المضرب تمام الموافقة، وأحسن المرسِل اختيار المثل الملائم للموقف الذي هو بصدده.

ومن هذه الأغراض: التعريض؛ الذي يعدّه عبد القاهر أوقع في النفس من التصريح، حيث يصل المرء لمراده دون أن يخشى مغبّة قوله، وهذا يُحدث في النفس راحة كبرى؛ إذ إنّه يلقي عن كاهله هذا العبء الثقيل الذي يحمله في نفسه دون التصريح به جهارًا، ومن ذلك قولهم: «إنَّ البُغَاثَ بأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ »[1] يُضرب للضعيف يصير قويًا، وللذليل يعزّ بعد الذلّ، وقولهم: «الأَكْلُ سَلَجَانٌ والقَضَاءُ لَيَّانٌ»[2] يُضرب لمن يأخذ مال الناس فيسهل عليه، فإذا طولب بالقضاء دافع وصَعُبَ عليه، وقولهم: «أَوَّلُ الشَّجَرَةِ النَّوَاةُ»[3] يُضرب للأمر الصغير يتولد منه الأمرُ الكبير.

وأستحضر هنا قول أبي عبيد عن الأمثال: «وهي حكمة العرب في الجاهليّة والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق، بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث خصال، إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه»[4]؛ فالمقصود بقوله «كناية غير تصريح» ما تتميّز الأمثال العربيّة من جلاء الفكرة والبراعة في تحديد المضمون من غير إسهاب في العرض، أو تكرار يفضي إلى الخلل والقصور؛ فهي تعمد إلى الإشارة الخاطفة التي يتوافر معها الإيجاز في اللفظ والإصابة في المعنى، يقول توفيق أبو علي: «نشعر وكأنّ الأمثال اختزنت طاقة شعب، تفجّرت ينابيع مواهبه في شرايين الكلم، فأينعت أسلوبًا أخّاذًا، وإعجازًا لا يحدّ بوصف، كلّ ذلك عبر لغة أعطتها الحياة من إمكانات تجلّت بها على سواها، فجاد أصحابها بالاعتناء بها، وتفنّنوا بذلك كلّ تفنّن، حتى أصبحت عالمًا فنيًّا قائمًا بذاته»[5].

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٨) ج١، ص١٦-١٧.
٢- المرجع السابق، رقم المثل (١٥٦) ج١، ص٦٢.
٣- نفسه، رقم المثل (٢٦٧) ج١، ص٨٨.
٤- أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال، ص ٣٤.
٥- محمد توفيق أبو علي، الأمثال العربية والعصر الجاهلي، ص١٠٨.





ومن ذلك الاحتجاج؛ لأنّ المثل مُسلّم بصحّته مقبول عند جميع الناس، ولهذا فإنّ فيه مادة غنيّة لأصحاب المناظرة والجدل، وهم يستخدمونه بمهارة فيقوّي من حججهم، ويوهن من حجج خصومهم، ومن ذلك قولهم: «إذَا حَانَ القَضَاءُ ضاقَ الفَضاءُ»[١]. و: «إنَّمَا يُحْمَلُ الْكَلُّ عَلَى أَهْلِ الْفَضْلِ»[٢]، و: «إذَا تَلاَحَتِ الْخُصُومُ تَسَافَهَتِ الحُلُومُ»[٣]، و: «بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضٍ»[٤]، و: « بَعْضُ القَتْلِ إحْياءُ لِلْجَمِيعِ»[٥].

وإذا كان هدف الشعر الإمتاع، وهدف الخطابة الإقناع، فإنّ «الهدف من المثل الاحتجاج»[٦]، وما أشدّ حاجة الناس للاحتجاج؛ فهو أكثر إلحاحًا وحضورًا في حياة العربي من الإمتاع الذي تستدعيه بعض المواقف دون بعضها، وتعدُّ الأمثال من أكثر الأساليب الأدبيّة شيوعًا على ألسنة الناس، وأعمقها تأثيرًا في نفوسهم، بالإضافة إلى قوة توضيحها للمعاني الجليلة؛ وذلك لامتيازها بالجودة وإصابة المعنى وإيجازه، من هنا فضَّلها العقلاء على سائر الأساليب، كما ذهب إلى هذا الرأي عبد القاهر الجرجاني بقوله: «واعلم أنّ ممّا اتفق العقلاءُ عليه، أنّ التمثيل إذا جاءَ في أعقاب المعاني، أو بَرَزَتْ هي باختصار في مَعرِضه، ونُقِلت عن صُوَرِها الأصلية إلى صورته، كساها أُبَّهَةً، وأكَسَبها مَنْقَبةً، ورفع من أقدارها، وشَبَّ من نارها، وضاعف قُواها في تحريك النُّفوس لها...»[٧].

ويتبيّن من الآراء السابقة أنّ للأمثال أثرًا بارزًا في حياة الناس، وقد أشادوا بها، واهتمّوا بمعطياتها، وعملوا بنصوصها؛ وذلك لصحّتها، واتّفاق الناس عليها، وتسليمهم بصوابها، ومن ثم أصبحت حجّة يُرجَع إليها في حلّ الأزمات، وما يَشْكُل من الأمور، فتُعين مَن استعان بها، وتُهديه لِمَا ينبغي أن يفعل، فهي مناط الرأي الصائب، والقول الفصْل.

ومن أغراض الأمثال أيضًا تقديم الخبرات العلميّة والعمليّة بصورة موجزة جدًا، تغني

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٨٤) ج١، ص٩١.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٣٨٦) ج١، ص١١٧.

٣- نفسه، رقم المثل (٣٨٧) ج١، ص١١٧.

٤- نفسه، رقم المثل (٤٥٥) ج١، ص١٤٣.

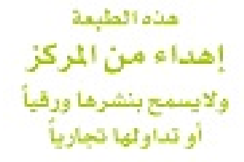
٥- نفسه، رقم المثل (٥٢٩) ج١، ص١٦٠.

٦- عبد المجيد قطامش، الأمثال العربيّة، ص ١٨.

٧- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص ٩٢-٩٣.







عن سرد طويل، فتحفظ فيه الأمم والشعوب تجاربها النابعة من حياتها وفنّها، لتعمل على هداها في مستقبلها الذي تتطلّع إليه، وتتخطّى بنورها أسباب الفشل والإخفاق، يقول الترمذي: «فمن تدبير الله لعباده أن ضرب لهم الأمثال من أنفسهم؛ لحاجتهم إليها ليعقلوا بها، فيدركوا ما غاب عن أبصارهم وأسماعهم الظاهرة، فالأمثال مرآة النفس»(١)، ويقول رمضان عبد التواب: «الأمثال مرآة تنعكس عليها عادات الشعوب وسلوكها وأخلاقها وتقاليدها، وهي معين لا ينضب لِمَن يريد دراسة المجتمع، أو اللغة، أو العادات الشعبيّة عند أمّة من الأمم»(٢)، ومن ذلك قولهم: «البِطْنَةُ تَأفِنُ الفِطْنَةَ»(٣)، و: «تَرْكُ الذَّنْبِ أيْسَرُ مِنْ طَلَبِ التَّوْبَةِ»(٤)، و: «التَّقَدُّمُ قَبْلَ التَّنَدُّمِ»(٥)، و: «التَّثَبُّتُ نِصْفُ العَفْوِ»(٦)، و: «النَّفْسُ عَزُوفٌ أَلُوفٌ»(٧).

فالأمثال في جوهرها الأساس تقوم على علاقة المشابهة، لكن حيويّتها وفاعليّتها منحتها القدرة على الامتداد في الزمن؛ إذ أصبحت تعالج في ظل أفق تأملي جديد، قوامه المقارنة بين القضايا في سبيل إدراك التشابه الكفيل بإقامة الحجة وتحقيق الإقناع، يقول (ميشال فوكو): «إنّ للتمثيل قدرة لا حدّ لها على ربط العلاقات وإقامة التشابهات، فمن نقطة واحدة يمكن إنشاء عدد لا يحصى من العلاقات وأشكال غير مرئيّة من التقارب، وعن طريق التمثيل يمكن أيضًا أن نقارب بين جميع الأشكال والأشياء في العالم مهما بلغت اختلافاتها»(٨).

ومن هذه الأغراض: التصوير؛ لغرض التحبيب في الشيء أو التنفير منه، وخصوصًا لِمَن

١- الترمذي، أبو عبد الله محمد بن علي (٣٢٠هـ)، الأمثال من الكتاب والسنة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢.

٢- السدوسي، أبو فيد مؤرج بن عمرو(١٩٥هـ)، الأمثال، حققه وقدم له ووضع فهارسه رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٥. مقدّمة التحقيق.

٣- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٥٣٤) ج١، ص١٦١.

٤- المرجع السابق، رقم المثل (٦١٥) ج١، ص١٨٥.

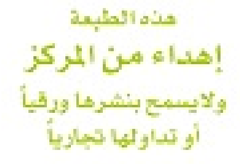
٥- نفسه، رقم المثل (٦٨١) ج١، ص٢٠٦.

٦- نفسه، رقم المثل (٧١٥) ج١، ص٢١٦.

٧- نفسه، رقم المثل (٤٢٥١) ج٣، ص٣٢٥-٣٢٦.

٨- عبد الرزاق دواي، التخييل والتمثيل في الخطاب الفلسفي، ضمن كتاب: تكون المعارف- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط، ص١٢٧.





يعسر عليه الفهم، وقد أشار الزمخشري أيضًا إلى أهميّة الأمثال عند العرب بقوله: «ولضرب العرب الأمثال، واستحضارِ العلماء المثل والنظائر، شأنٌ ليس بالخفي، في إبراز خبيَّاتِ المعاني، ورفع الأستار عن الحقائق، حتى تريك المتخيَّل في صورة المحقّق، والمتوهّم في معرض المتيقّن، والغائب كأنَّه مشاهَد، وفيه تبكيت للخصم الألد، وقمعٌ لسورة الجامح الأبي»[١]، ومن ذلك قولهم: «جَاءَ تُرْعَدُ فَرَائِصُهُ»[٢]، و: «ذَهَبُوا أَيْدِي سَبأً»[٣]، و: «رَجَعَ بِخُفَّي حُنَيْنٍ»[٤]، و: «العَوْدُ أَحْمَدُ»[٥]، و: «قَبْلَ الرَّمْي يُرَاشُ السَّهْمُ»[٦]، و: «قَدْ حَمِيَ الوَطِيسُ»[٧]، و: «لَيْسَ الخَبَرُ كالُمعَايَنَةِ»[٨].

وقد سعى الجرجاني إلى تعليل سرّ إقبال الناس على التمثيل بقوله: «فإن كان (المثل) مدحًا كان أبْهَى وأفخم، وأنبلَ في النفوس وأعظم، وأهزَّ للعِطْف، وأسْرع للإلف، وأجلب للفَرَح، وأغلب على الُمْتَدَح، وأوجب شفاعة للمادح، وأقضى له بغُرِّ المواهب المنائح، وأسْيَر على الألسن وأذكَرَ، وأولى بأن تَعْلَقه القلوب وأجدر، وإن كان ذمًّا كان مسُّهُ أوجعَ، ومِيسَمُه ألذع، ووقعُه أشد، وَحدُّه أحَدّ، وإن كان حِجاجًا كان بُرهانه أنور، وسلطانه أقهر، وبَيَانه أبْهر، وإن كان افتخارًا كان شَأْوُه أمدّ، وشَرَفه أجَدّ، ولسانه ألَدّ، وإن كان اعتذارًا كان إلى القَبُول أقرب، وللقلوب أخْلَب، وللسَّخائم أسلّ، ولغَرْب الغَضَب أفلَّ، وفي عُقَد العُقود أنْفَث، وعلى حُسن الرجوع أَبْعث، وإن كان وعظًا كان أشْفَى للصدر، وأدعى إلى الفكر، وأبلغ في التنبيه والزَّجر، وأجدر بأن يُجَلِّيَ الغَيَاية، ويُبصِّر الغاية، ويُبرئ العليل، ويَشْفِي الغليل، وهكذا الُحكْم إذا استقريتَ فنُونَ القول وضروبَهُ، وتتبّعت أبوابَهُ وشُعوبه»[٩].

١- الزمخشري، الكشاف، ج١، ص١٩٥.

٢- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٩٥١) ج١، ص٢٧٤.

٣- المرجع السابق، رقم المثل (١٤٥٤) ج٢، ص٦.

٤- نفسه، رقم المثل (١٥٦٨) ج٢، ص٣٧.

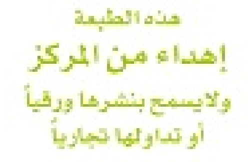
٥- نفسه، رقم المثل (٢٥٤٣) ج٢، ص٣٠٧-٣٠٨.

٦- نفسه، رقم المثل (٢٨٧٠) ج٢، ص٤٠٥.

٧- نفسه، رقم المثل (٢٨٨٣) ج٢، ص٤٠٩.

٨- نفسه، رقم المثل (٣٢٧٠) ج٣، ص٨١.

٩- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص ٩٢-٩٣.



وهذا النص الثمين يمكن أن يشي بأمور تتّصل بمسألة الغرض منها:

- أنّ نص المثل يمتلك قوّة ذاتيّة بما يمتلكه من خصائص يوظّفها المرسِل لتعزيز مقصده وغرضه من الرسالة اللغويّة.
- أنّ نص المثل يصل بالغرض إلى غايته القصوى، ويملك من نفس المتلقّي امتلاكًا كبيرًا، عبّر عنه الجرجاني بصيغ التفضيل الكثيرة: أشفى، وأبلغ، وأجدر، وأبهر... .
- أنّ نصوص الأمثال توظّف في أغراض الحياة جميعها، ولذلك تجد مثلًا تقريبًا في كلّ موضوع، ويأتي بعضها للوعظ، وبعضها للنصح، وبعضها للزجر، وبعضها للتوبيخ، وبعضها للإقناع، وبعضها لجلب الاعتذار، وبعضها للافتخار؛ ممّا يعطيها حيويّة في الاستعمال، واتساعًا في التوظيف، ومقدرةً في الوصول إلى عدد كبير من المتلقّين، وأصناف كثيرة من المتلقّين.
- أنّ نص «المثل» يوازي في أثره «البرهان»: البرهان المنطقي، والبرهان العقلي على موضوع الحديث؛ لأنّه مبني على ركام من الخبرات الإنسانيّة، ولذلك كان سلطانه قاهرًا وغالبًا، عبّر عنه الجرجاني بقوله: «كان بُرهانه أنور، وسلطانه أقهر، وبَيَانه أبْهر».

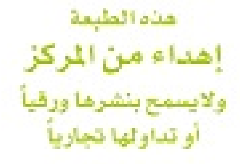


خامسًا: جامعو الأمثال وآليّات الإنتاج والتلقّي: قراءة في ضوء نحو النص: الميداني نموذجًا:

لعلّ البيانات التي يذيّل بها جامعو الأمثال نصوصهم من أهمّ ما يُسهم في منح نصوص الأمثال خصوصيّتها، بالنظر إلى أهميّة موقعها بين جوانب نص المثل، ولا تكتفي دراسة تركيب قصة المثل واستكشاف طبيعتها بأن تضيء أمامنا حدود النص الداخليّة، وإنّما تسهم أيضًا في تحقيق نوع من الحضور للتجربة التي لا تنبثق صيغةُ المثل ولا يتأكد حضورُها في وعي مجموعة لغويّة من دونها.

فالمثل بجملة أخرى لا يحقّق مجاله التداولي مرتفعًا إلى ثقافة جماعة معيّنة من دون أن تُحيط هذه الجماعة بتجربته وتألف واقعته، وتعيد إنتاجها بطريقة أو بأخرى، وهي تملك من الحساسية والتنظيم ما يدفعها على الدوام إلى الكشف عن جانب من الهاجس الفنّي للجماعة.

وإذا كانت القصة قد تجلّت فنًا أدبيًا مميّزًا لأهداف عديدة، فإنّ غايات محدّدة تعمل على استحضار القصة وتأمين عمل منظومة أخبارها داخل نص المثل، واعتمادها وحدةً مهمة من بين وحداته؛ إذ إنّها فضلًا عن اشتراكها مع القصة عمومًا بحكم مركزيّتها للتجربة



الإنسانيّة[١]، وارتفاعها عن مستوى الأدب الذي تتجلّى فيه[٢]، تعمل على إنجاز مجازها، وتأمين استعارتها بوصفها «اللفظ المركّب المُستعمَل فيما شبّه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه»[٣]؛ فالتشبيه في الاستعارة التمثيليّة لا يقع لما يكون بين مشبّه ومشبّه به من تقارب في المعنى فحسْب، بل يتعدّى ذلك لتأشير ما يُلتقط من أوجه الشبه بين تجربتَيْن، تقوم إحداهما بمهمة المشبّه، على حين تقوم الثانية بمهمة المشبّه به، لتنتظم الاستعارة باستحضار التجربة الراهنة التي تقوم مقام المشبّه، وتأجيل التجربة السابقة، تجربة المثل نفسها التي تقوم عندئذ مقام المشبّه به، ولذلك تدعونا مهمة الاستعارة القائمة على حذف المشبّه واستعارة التركيب الدال على المشبّه به، أي صيغة المثل للمشبّه[٤]، لتأمل أهميّة تجربة المثل وملاحظة نُظم صياغتها القصصيّة في كتب الأمثال، متّخذين من مجمع الأمثال للميداني نموذجًا لذلك، كما تحدّد قصة المثل بالإضافة إلى محتوى التجربة صيغة المثل التي ستشير لخبرة الجماعة ووعْيها لتجاربها، فلا يُحدّد استخدام المثل بزمان ومكان معيّنَيْن، ولا يُعتمد لرغبة آنيّة عابرة، بل إنّ له من الخصوصيّة ما يؤكد حضوره في مختلف التجارب الإنسانيّة، بوصفه رصيد ثقافة تُنشئه الجماعة وتحافظ عليه بما يُقترح لـه من مجال تداولي في حياة أبنائها؛ «ذلك أنّ تركّز البعد العملي فيها خصْب وعميق وموح»[٥]، الأمر الذي يكشف أهميّة قصة المثل، ويُعيّن لها موقعًا مؤثرًا بغضّ النظر عمّا تؤدّيه من إخبار أو ما تتوسّل به من طرائق وأساليب.

ويُلاحظ أنّ عناية المثل بالتجربة التي أنتجت الصيغة، وأمّنت لها مجالًا سرديًا مناسبًا، دفع القصة للانشغال بمفاد التجربة، بالنظر إلى خصوصيّة موقعها في حياة الجماعة وفي رصيد



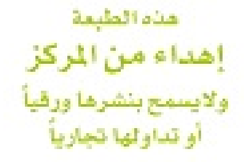
١- ينظر: سوزان لوهافر، الاعتراف بالقصة القصيرة، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص١٧٠.

٢- ينظر: رولان بارت، مدخل إلى التحليل البنيوي للقصص، ترجمة منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٣، ص٢٣.

٣- القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن(٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، مكتبة الهلال، بيروت، ص ٣٠٤. وينظر حول أهميّة الصورة المجازيّة في مدلولات المثل، عبد المجيد عابدين، الأمثال في النثر العربي القديم، ص١٦-٢٠.

٤- ينظر: أحمد مطلوب وكامل البصير، البلاغة والتطبيق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩٠، ص٣٦٠.

٥- عبد الله إبراهيم، التلقي والسياقات الثقافية، دار الكتاب الجديد، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٣٨.



خبراتها؛ فالأحداث في مثل هذا الشكل من القصص لا تستجيب على نحو كلّي لإيعاز فنّي أو بنائي تتقدّم على أساسه باقي وحدات قصة المثل، بقدر ما تبدو استجابة لمنطق خارجي يوجّه القاص، معلومًا كان أو غير معلوم لـ»يقدّم لسامعيه الأحداث في خطّ متسلسل تسلسلًا زمنيًا مطّردًا وبترتيب وقوعها نفسه«[١].

لذلك فإنّ الأحداث وهي تشكّل وحدة مؤثرة من وحدات نصوص الأمثال، وتُسهم في نمط من الصياغة يراعى فيه توجّه التأليف للواقعة التاريخيّة وهي تتداخل مع التخييل في نصوص المؤلفين العرب الأوائل، تضيء توجهًا عربيًا قديمًا اختصّت به القصص «منذ العصر الجاهلي ثم نما وازدهر في العصور الإسلاميّة. نما من داخله ووفقًا لمنطقه الخاص ولمنطق العصر والمجتمع اللذين كان يخاطبهما»[٢].

إنّ تجربة المثل التي تُعتمد بوصفها مرجعًا لإنتاج القصة وتأمين مجال حياتها، ليست نموذجًا فنيًا خالصًا، ولا عنصرًا تكميليًا بقدر ما تسعى لإضاءة فضاء إنتاج صيغة المثل، التي تُعد قسمًا مركزيًا من أقسامه مهما تغيّر موقعها، أو تعدّدت صورها في نصوص الأمثال، إنّها تقدّم بجملة أخرى واقعة سرديّة مناسبة تُحافظ معها على حضورها، مستهديةً بأثر سابق له من الأهميّة ما يدعو لإعادة إنتاجه والنسْج على منواله[٣].

لذا تُقسَّم القصة في نصوص كتب الأمثال تبعًا لعنايتها بـ(الحدث) إلى أمثال ذات قصة واحدة، وأمثال ذات قصتَيْن، وأحيانًا ترد الأمثال دون قصة أو حتى تعليق، وهذا ينشأ بناء على ما يُلتقط من أخبار تشكّل رصيدًا مهمًا في أفق المثل العربي الذي ينفتح على تجربة تُعد خزانته ومنبع صيغته، فهي في الوقت الذي تخبر فيه، تستحضرُ واقعةً، وتمثّل عالمًا يفترق عن القول في كونه يحافظ على زمنيّة صيغته؛ ففي الوقت الذي «يبرز القول في إنجاز الكلام بصدد ما هو قيْد الوقوع... يتمثّل الإخبار في إنجاز الكلام بصدد ما وقع»[٤]، لتشكّل قصة المثل وجهًا خاصًا من وجوه التعامل مع الخبر، فإذا كان الأخير قد حقق على أساس تراكمي للأحداث حضوره في الأنواع السرديّة المتّصلة بالقصة؛ نظرًا لأصالتها وثباتها، ولإمكان

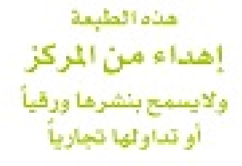
١- سيزا قاسم، بناء الرواية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص٣٧.

٢- عز الدين إسماعيل، المكوّنات الأولى للثقافة العربية، ص١٣٨.

٣- ينظر: لؤي حمزة، سرد الأمثال، ص٩١.

٤- سعيد يقطين، الكلام والخبر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص ١٩١.





وجودها متعالية عن الزمان والمكان[١]، فإنّه مع قصة المثل قدَّم نموذجًا خاصًا لم يُستحضر لذاته، بقدر ما استُثمرت خصوصيّته في إنشاء مجال سردي مناسب لاحتضان صيغة المثل، وتوفير فضاء نصي مناسب لها، ومن النماذج الدالّة على ذلك:

١-أمثال ذات قصة واحدة:

«إنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»[٢].

قاله النبي ﷺ حين وَفَدَ عليه عَمْرو بن الأهتم والزِّبْرِقَانُ بن بدر وقَيْسُ بن عاصم، فسأل عليه الصلاة والسلام عمرَو بن الأهتم عن الزِّبْرِقان، فقال عمرو: مُطَاع في أَدْنَيْه[٣]، شدِيدُ العارِضة، مانعٌ لما وَرَاء ظهره، فقال الزبرقان: يا رسول اللهّ إنه لَيَعْلَم مني أكثَرَ من هذا، ولكنّه حَسَدني، فقال عمرو: أما واللهّ إنه لَزَمِرُ المروءة، ضَيّق العَطَن، أحمق الوالد، لئيم الخال، واللهّ يا رسول اللهّ ما كَذَبْتُ في الأولى، ولقد صدقْتُ في الأخرى، ولكنّي رجل رَضِيت فقلت أحسنَ ما علمت، وسَخِطْتُ فقلت أقبحَ ما وجدت، فقال –عليه الصلاة والسلام– «إنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا». يعني أن بعض البيان يعمل عمل السحر، ومعنى السحر: إظهار الباطل في صورة الحق، والبيانُ: اجتماعُ الفصاحة والبلاغة وذكاء القلب مع اللسَنِ. وإنما شُبِّه بالسحر لحدَّة عمله في سامعه وسرعة قبول القلب له.

يُضرب في استحسان المنطق وإيراد الحجَّة البالغة.

ومن ذلك قولهم:

«إنَّ الشَّقِيَّ وَافِدُ البَرَاجِمِ»[٤].

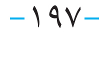
قاله عمرو بن هند الملك، وكان سُوَيْدُ بن ربيعة التميمي قتلَ أخاه وهَرَب، فأحرق به مائة من تميم: تسعة وتسعين من بني دارم وواحدًا من البَرَاجم، فلقِّبَ بالمحرِّقِ... وكان الحارث بن عمرو ملك الشام من آل جَفْنة يدعى أيضًا بالمحرِّق؛ لأنّه أول من حَرَّقَ العرب في

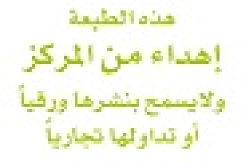
١- ينظر: سعيد يقطين، الكلام والخبر، ص١٩٥.

٢- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١) ج١، ص١٣.

٣- المرجع السابق، رقم المثل (١) ج١، ص١٣. الأدنون: جمع الأدنى، بمعنى الأقرب. ينظر: لسان العرب (دنو).

٤- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٦) ج١، ص١٦.





ديارهم، ويدعى امرؤ القيس بن عمرو بن عَدِيٍّ اللخْمِي محرِّقًا أيضًا. يضرب لمن يُوقِع نفسه في هَلَكة طمعًا.

ومن ذلك قولهم:

«إنَّ الرَّثيئَةَ تَفْثَأُ الغَضَبَ»[١].

الرثيئة: اللبنُ الحامض يُخْلَط بالحلو، والفَثْء: التسكينُ.

زعموا أن رجلًا نزل بقوم وكان ساخِطًا عليهم، وكان مع سخطه جائعًا، فسَقَوْهُ الرثيئة، فسكن غضبه. يُضرب في الهَدِيَّة تُورِث الوِفَاقَ وإن قلَّت.

٢-أمثال ذات قصّتيْن:

«إلَيْكَ يُسَاقُ الْحَدِيثُ»[٢].

زعموا أنّ رجلًا أتى امرأةً يخطبها، فأنعظ وهي تكلمه، فجعل كُلَّما كلمتْهُ ازداد إنعاظًا، وجعل يستحي ممّن حضرها من أهلها... وقال: إلَيْكَ يُسَاقُ الحديثُ، فأرسلها مثلًا. وقال ابن الكلبي: جَمَع عامر بن صَعْصَعَة بنيه ليُوصِيَهم عند موته، فمكث طويلًا لا يتكلم، فاستحثهُ بعضهم، فقال له: إليك يساق الحديث.

ومن ذلك قولهم:

«جَزَاءَ سِنِمَّارٍ»[٣].

أي جَزَاني جزاءَ سنمّار، وهو رجل رومي بَنَى الخَوَرْنَقَ الذي بظَهْر الكوفة للنعمان ابن امرئ القيس، فلمّا فرغ منه ألقاه من أعلاه فَخَرَّ ميتًا، وإنما فعل ذلك لئلا يبني مثلَه لغيره، فضربت العرب به المثَلَ لمن يجزي بالإحسان الإساءة، قال الشاعر:

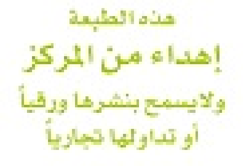
جَزَتْنَا بنو سَعْد بحُسْن فعَالِنَا   جَزَاء سِنِمَّارٍ وما كانَ ذَا ذَنْب

ويقال: هو الذي بنى أطمَ أَحَيْحَةَ ابن الجُلاَح، فلمّا فرغ منه قال له أُحَيْحَة: لقد أحكمتَه،

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٧) ج١، ص١٦. وينظر الأمثال ذات الأرقام الآتية: ١٠، ١١، ١٥، ١٩، ٢٣، ٢٧، ٢٩، ٣٥، ٣٧، ١١٧، ١٢٦، ٣٦١.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (١٨٥) ج١، ص٧٠.

٣- نفسه، رقم المثل (٨٢٨) ج١، ص٢٤٥.



قال: إني لأعرفُ فيه حجرًا لو نُزِع لتقوَّضَ من عند آخره، فسأله عن الحجر، فأراه موضعه. فدفعه أحيحة من الأطم فخرّ ميتًا.

ومن ذلك قولهم:

«رَجَعَ بِخُفَّيْ حُنَيْنٍ»[1].

قال أبو عبيد: أصلُه أن حُنَينًا كان إسكافيًا من أهل الحِيرة، فساوَمَه أعرابي بخُفَّين، فاختلفا حتى أغْضَبه، فأراد غَيْظَ الأعرابي، فلمّا ارتَحَلَ الأعرابي أخذ حنينٌ أحدَ خفّيه وطَرَحه في الطريق، ثم ألقى الآخر في موضع آخر، فلما مرَّ الأعرابي بأحدهما قال: ما أشبه هذا الخُفَّ بخف حنين ولو كان معه الآخر لأخذته، ومضى، فلمّا انتهى إلى الآخر نَدِمَ على تركه الأولَ، وقد كَمنَ له حنينٌ، فلمّا مضى الأعرابي في طلب الأول عمد حنينٌ إلى راحلته وما عليها فذهب بها، وأقبل الأعرابي وليس معه إلا الخُفَّانِ، فقال له قومه: ماذا جئت به من سفرك؟ فقال: جئتكم بِخُفَّيْ حُنَين، فذهبت مثلًا.

يُضرب عند اليأس من الحاجة والرجوع بالخيبة.

وقال ابن السكيت: حنين كان رجلًا شديدًا ادَّعَى إلى أسد بن هاشم بن عبد مناف فأتى عبد المطلب وعليه خُفَّانِ أحمرانِ فقال: يا عم أنا ابنُ أسد بن هاشم، فقال عبد المطلب: لا وثيابِ ابن هاشم، ما أعرف شمائل هاشم فيك، فارجع، فرجَع، فقالوا: رجع حنين بخفّيه، فصار مثلا.

ويمكن تصنيف البيانات التي أوردها الميداني عقب الأمثال، وفق الآتي:

١- الشرح اللغوي، وذلك نحو قولهم:

«الأَوْبُ أَوْبُ نَعَامَةٍ»[2].

الأوْبُ: الرجوع. يُضرب لمن يعجل الرجوع ويُسْرع فيه.

«الأكْلُ سَلَجَانٌ والقَضَاءُ لَيَّانٌ»[3].

السَّلْج: البَلْع. يقال: سَلَجْتُ اللقمة أي بَلَعْتُهَا. والليَّان: المدافعة، وكذلك اللَّيُّ، ومنه

١- المرجع السابق، رقم المثل (١٥٦٨) ج٢، ص٣٧. وينظر الأمثال ذات الأرقام الآتية: ١٦٢٨، ٣٠٠٦، ٣٧٥٩، ٣٨١٤، ٤١١٥، ٤٢٠٢.

٢- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٩٩) ج١، ص٤٣.

٣- المرجع السابق، رقم المثل (١٥٦) ج١، ص٦٢.

«لَيُّ الوَاجِدِ ظلم» ولم يجئ من المصادر شيء على فَعْلاَن بالتسكين إلا اللَّيَّان والشَّنْآن.
يُضرب لمن يأخذ مال الناس فيسهل عليه، فإذا طولب بالقضاء دافع وصَعُبَ عليه، ومثلُه.
«إنْ لَمْ أنْفَعْكُمْ قَبَلًا لَمْ أنْفَعْكُمْ عَلَلا»[١].
القَبَل والنَّهَل: الشُّرْبُ الأولُ. والعَلَل: الشُّرْبُ الثاني، والدِّخَالُ: الثالث، يقول: إن لم أنفعكم في أول أمركم لم أنفعكم في آخره.

٢- نسبة المثل إلى قائله، وذلك نحو قولهم:

«إِنَّ خيْرًا مِنَ الْخَيْرِ فَاعِلُهُ، وَإِنَّ شَرًّا مِنَ الشَّرِّ فَاعِلُهُ»[٢].
هذا المثل لأخٍ للنعْمان بن المنذر يقال له عَلْقَمة، قاله لعْمرو بن هند في مواعظ كثيرة، كذا قاله أبو عبيد في كتابه.
«الْحَزْمُ حِفْظُ ما كُلِّفْتَ، وَتَرْكَ ما كُفِيتَ»[٣].
هذا من كلام أَكْثَم بن صيفي، وقريب من هذا قوله ﷺ «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».
«اليَدُ العُليا خَيرٌ مِنَ اليَدِ السُّفلى»[٤].
هذا من قول النبي ﷺ يحث على الصدقة.

٣-توضيح معنى المثل، وتعدّدت الأساليب التي يتبعها الميداني في ذلك، على النحو الآتي:

أ- باستخدام «يعني»، وذلك نحو قولهم:
«البَطْنُ شَرُّ وعاءٍ صِفْرًا، وَشَر وِعاءٍ مَلآنَ»[٥].
يعني إن أخْلَيته جُعت وإن مَلأتَه آذاك يضرب للرجل الشرير إن أحسنت إليه آذاك، وإن أسأت إليه عاداك.
«الْحُرُّ يُعْطِي وَالعَبْدُ يَأْلَمُ قَلْبُهُ»[٦].

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٣٤) ج١، ص٨١.
٢- المرجع السابق، رقم المثل (٢٦٣) ج١، ص٨٧.
٣- نفسه، رقم المثل (١٠٨٧) ج١، ص٣١٥.
٤- نفسه، رقم المثل (٤٦٥٦) ج٣، ص٤٣٧.
٥- نفسه، رقم المثل (٥٤١) ج١، ص١٦٢-١٦٣.
٦- نفسه، رقم المثل (١١٢٣) ج١، ص٣٢٤.

يعني أنّ اللئيم يكره ما يجود به الكريم.

«الحِكْمَةُ ضَالَّةُ المُؤْمِنِ»[1].

يعني أنّ المؤمن يَحْرِصُ على جَمْع الحكم من أين يجدها يأخذها.

ب- باستخدام «أي»، وذلك نحو قولهم:

«إنْ لَمْ يَكُنْ وِفَاق فَفِراق»[2].

أي: إن لم يكن حبٌّ في قَرْب فالوجه المفارقة.

«الكَذِبُ دَاءٌ وَالصِّدْقُ شِفَاءٌ»[3].

أي داء للمكذوب فإنّه يُعَمَى عليه أمره.

«النَّاسُ كأَسْنَانِ المُشْطِ»[4].

أي متساوون في النسب، أي كُلُّهم بنو آدم.

ج- باستخدام «إذا»، وذلك نحو قولهم:

«تَرَكَ ما يَسُوءُهُ وَيَنُوءُهُ»[5].

إذا ترك للوَرَثة ماله، قيل: كان المحبوبي ذا يَسَار، فلما حضرته الوفاة أراد أن يوصي، فقيل له: ما نكتب؟ فقال: اكتبوا ترك فلان -يعني نفسه- ما يسوءه وينوءه، مالًا يأكله وَرَثته ويبقى عليه وزره.

«جَاءَ وَفِي رَأْسِهِ خُطَّةٌ»[6].

إذا جاء وفي نفسه حاجة قد عَزَم عليها.

«جَاءَ صَرِيمَ سَحْرٍ»[7].

إذا جاء آيسًا خائبًا.

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١١٥٢) ج١، ص٣٣٠.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٢٠٥) ج١، ص٧٦.

٣- نفسه، رقم المثل (٣١٨٧) ج٣، ص٥٦.

٤- نفسه، رقم المثل (٤٢٣٠) ج٣، ص٣٢٢.

٥- نفسه، رقم المثل (٦٩٩) ج١، ص٢١١.

٦- نفسه، رقم المثل (٩٣١) ج١، ص٢٧٠.

٧- نفسه، رقم المثل (٩٣٨) ج١، ص٢٧١.

د- بذكر ما يشبه معنى المثل فيما ورد قبلًا، نحو قولهم:

«إذَا قَرِحَ الجَنَانُ بَكَتِ العَيْنَانِ»[1].

هذا كقولهم «البغض تُبْديه لك العَيْنَانِ».

«التَّقَدُّمُ قَبْلَ التَّنَدُّم»[2].

هذا مثل قولهم «المُحَاجزة قبل المناجزة».

«حَالَ الأَجَلُ دُونَ الأَمَلِ»[3].

هذا قريب من قولهم »حال الجَرِيض دون القَرِيض».

٤- النقل عن أهل اللغة والأدب، وذلك نحو قولهم:

«أهْلُ القَتِيلِ يَلُونَهُ»[4].

قال أبو عبيد: يعني أنّهم أشدُّ عنايةً بأمره من غيرهم.

«إنَّه لَوَاقِعُ الطَّائِرِ»[5].

قال الأصمعي: إنّما يُضرب هذا لمن يوصَفُ بالحلم والوقار.

«رُبَّ نَعْلٍ شَرٌّ مِنَ الْحَفَاءِ»[6].

قال الكسائي: يقال رجُل حَافٍ بين الحُفْوَة والحِفْيَة والحِفَايَةِ والحَفَاء بالمد، وكان الخليل بن أحمد رحمه الله تعالى يُسَاير صاحبًا له، فانقطع شِسْعُ نعلِهِ، فمشى حافيًا، فخلع الخليلُ نعلَه وقال: من الجَفَاء، أن لا أواسيك في الحَفَاء.

٥- ذكر روايات المثل، وذلك نحو قولهم:

«دَمِّثْ لِنَفْسِكَ قَبْلَ النَّوْم مُضْطَجَعا»[7].

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٣٨٥) ج١، ص١١٧.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٦٨١) ج١، ص٢٠٦.

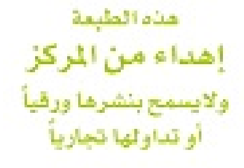
٣- نفسه، رقم المثل (١٠٨٢) ج١، ص٣١٣.

٤- نفسه، رقم المثل (١٤٧) ج١، ص٥٩.

٥- نفسه، رقم المثل (١٠٠) ج١، ص٤٣.

٦- نفسه، رقم المثل (١٥٦٩) ج٢، ص٣٧.

٧- نفسه، رقم المثل (١٣٩٣) ج١، ص٤٠٣.



ويُروى «لجنبك» أي استعد للنوائب قبل حلولها، والتدميث: التَّلْيين، والدَّمَاثة والدمث: اللين، ويُروى أنّ عائشة رضي الله تعالى عنها ذكرت عمر رضي الله تعالى عنه فقالت: كان والله أحْوَذيًّا نَسِيجَ وَحْدِهِ قد أعَدَّ للأمور أقْرَانَها.

«العِتَابُ خَيْرٌ مِنْ مَكْتُومِ الحقدِ»[١]، ويُروى «من مكنون الحقد» قَاله بعض الحكماء من السلف.

«كلُّ إنَاءٍ يَرْشَحُ بما فِيه»[٢]، ويُروى «ينضح بما فيه» أي يتحلَّب.

٦- ذكر فيما يُضرب المثل، وذلك نحو قولهم:

«**إذا ضَرَبْتَ فأَوْجِعْ وَإِذَا زَجَرْتَ فَأَسْمِعْ**»[٣]، يُضرب في المبالغة وترك التَّواني والعَجْز.

«**أتَاكَ رَيَّانَ بِلَبَنِهِ**»[٤]، يُضرب لمن يعطيك ما فضل منه استغناء، لا كرمًا، لكثرة ما عنده.

«**إذَا تَوَلَّى عَقْدَ شَيءِ أوْثَقَ**»[٥]. يُضرب لمن يوصَفُ بالحزم والجدّ في الأمور.

وأحيانًا يكتفي بذكر المثل فقط، وذلك نحو قولهم: «**اتَّقِ شَرَّ مَنْ أحْسَنْتَ إِلَيْهِ**»[٦].

■■■

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٥٢٥) ج٢، ص٣٠٤.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٣١٥٩) ج٣، ص٥٠.

٣- نفسه، رقم المثل (١١١) ج١، ص٤٦.

٤- نفسه، رقم المثل (١٦١) ج١، ص٦٣.

٥- نفسه، رقم المثل (٢١٣) ج١، ص٧٧. وينظر المثل رقم (٤٠٩٢) ج٣، ص٢٨٢.

٦- نفسه، رقم المثل (٧٣٦) ج١، ص٢٢٠.

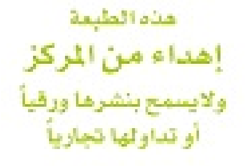





الفصل الثالث
نحو النص ذي الجملة الواحدة: أمثال الميداني نموذجًا




أولًا: النص ذو الجملة الواحدة ومقولات التماسك النصي
ثانيًا: البنى النصيّة في النص ذي الجملة الواحدة
ثالثًا: إعادة بناء النص
رابعًا: الحذف في النص ذي الجملة الواحدة
خامسًا: البنية الإحاليّة في النص ذي الجملة الواحدة
سادسًا: آليّات التأويل في المثل



نحو النص ذي الجملة الواحدة: أمثال الميداني نموذجًا

عُني الفصل الأوّل من هذه الدراسة بتحديد موقع «النص ذي الجملة الواحدة» من نحو النص عمومًا، وعُني بإجابة سؤال كبير:

هل نحو النص ذي الجمل المتعددة ينطبق على النص ذي الجملة الواحدة؟

واتخذ النقاش في ذلك الفصل سمتًا تنظيريًا عالج الطروحات المختلفة في المسألة، واقترب الفصل الثاني أكثر من النص ذي الجملة الواحدة، وعالج آليات الإنتاج والتلقي في النص ذي الجملة الواحدة، متخذًا من نصوص «الأمثال» مسرحًا لهذا الوصف.

أمّا هذا الفصل (الثالث) فهو ينحو منحى تطبيقيًا بحتًا على النص ذي الجملة الواحدة من نصوص الأمثال، وهو يسعى إلى اختبار المقولات المختلفة التي يعاين بها نحو النص النصوص عادة على «الأمثال»، ويسعى أن يجيب عمليًا عن السؤال:

ما الذي يميّز نحو النص ذي الجملة الواحدة عن غيره في تلك المعاينة اللصيقة لنص الأمثال؟

وذلك من العناوين الآتية:

أولًا: نص الجملة الواحدة ومقولات التماسك النصّي.

ثانيًا: البنى النصيّة في النص ذي الجملة الواحدة:

أ- البنية الكليّة الكبرى للنص ذي الجملة الواحدة.

ب- البنية العليا للنص ذي الجملة الواحدة.

ج- البنية التركيبيّة للنص ذي الجملة الواحدة.

د- البنية الإحاليّة في النص ذي الجملة الواحدة.

ثالثًا: المقام وانسجام النص ذي الجملة الواحدة.

رابعًا: آليّات التأويل في نحو النص ذي الجملة الواحدة.





أولًا: النص ذو الجملة الواحدة ومقولات التماسك النصّي

لا يكاد يخلو تعريف من تعريفات النص لدى دارسيه من مقولة «التماسك النصّي» بوصفه ركنًا ركينًا من الخصائص التي تصنع «النصيّة»، فـ(جون لاينز) مثلًا يفترض أنّ النص في مجمله «يتّسم بسمات التماسك والترابط»[١].

أمّا معايير (بيوجراند) للنصيّة فيقف في رأسها السبك أو الاتساق (Cohesion)، والحبك أو الانسجام (Coherence)، وهما معياران مهمّان مهمتهما تحقيق التماسك النصي[٢].

ولا يبتعد (ڤان ديك) عن هذا في وصفه لمكوّنات النص ووحداته بأنّها «تحكمها قيود الربط والترابط الجمليّة»[٣]، وكان (هاليداي ورقية حسن) واضحَيْن جدًا في هذا حين صرّحا بأنّ الترابط النصّي هو الذي يُحدث النصيّة[٤].

وحرصت الدراسات النصيّة على دراسة أشكال التماسك النصّي وأنواعه، واستخدمت في ذلك مفردات مثل: «التماسك»، و«الترابط»، و«الاتساق»، و«الانسجام»، و«السبك»، و«الحبك»، و«الالتحام النصّي»، وبعضها يفضي إلى بعض على نحو ما يظهر في دراساتهم.

والتماسك النصّي عند بعض علماء النص خصيصة نحويّة[٥]، وعند آخرين خصيصة دلاليّة[٦]، وعند آخرين تداوليّة[٧]، وهذا التماسك مسؤول عن ظهور النص كلًا واحدًا مؤتلفًا، أو ما يُسمّيه علماء النص «وحدة الخطاب»، ويعبّر (بيوجراند ودرسلر) عن هذا حين يحدّان النص بأنّه «بنية مركّبة متماسكة تتجلّى فيها بنية ذات وحدة شاملة»[٨].

١- جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ص٢١٨-٢١٩.

٢- ينظر: بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣.

٣- ڤان ديك، علم النص، ص ٧٣.

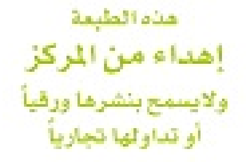
٤- ينظر: Halliday & ruqaiya Hassan، Cohesion in English language، P.19.

٥- ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٢٦١.

٦- ينظر: صبحي الفقي، علم اللغة النصّي بين النظريّة والتطبيق، ص ٧٣. وسعيد بحيري، علم لغة النص، ص ١٢٠-١٢١؛ وصلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٣٤٠.

٧- ينظر: يوسف عليان، التماسك النصي في اللغتين «العربية والإنجليزية»: دراسة تقابلية في الربط النحوي، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢، ص١٧-٢٢.

٨- سعيد بحيري، علم لغة النص، ص ١١١.



وأرى أنّه يمكن دراسة التماسك النصّي في نصّ الجملة الواحدة ضمن الأطر الآتية:
١ – التماسك النحوي.
٢– التماسك الدلالي.
٣– التماسك التداولي.
وذلك لكي أجمع المفردات التي تُستعمل في هذا الصدد تحت عناوين كبيرة، ولأنّ السامع عندما يتلقّى نصًا «ما» فإنّه –وفقًا لـ (هاليداي ورقية حسن)– يستدعي له بنيَتَيْن:
- داخليّة تعتمد على الوسائل اللغويّة التي تربط أواصر مقطع ما بغيره.
- وخارجيّة تكمن في مراعاة المقام المحيط بالنص.

ومن ثم فلا فصل بينهما عند المتلقّي[1]، لكنّ الفصل ضروري في الدراسة اللسانيّة لإظهار التفاصيل، ولتوضيح سيرورة النصوص في تحقيق كياناتها.
والبنية الداخليّة يتضافر في صناعتها مستويان: المستوى النحوي والمستوى الدلالي معا، أمّا البنية الخارجيّة فتعالج ضمن مقولات المستويَيْن الدلالي والتداولي، ويحتاج الدارس إلى قواعد نحويّة دلاليّة تداوليّة لإظهار كلّ ذلك.
وسأعرّف أولًا بهذه الأشكال الثلاثة للتماسك، وصورتها في النص ذي الجملة الواحدة (المثل)، ثم سأقدّم تطبيقًا عمليًا عليها بدراسة الأبنية النصيّة في نصوص الأمثال ذات الجملة الواحدة.
أمّا التماسك النحوي فسيكون بدراسة البنية التركيبيّة للنص في الجملة الواحدة، وأمّا التماسك الدلالي فسيظهر في دراسة البنية العليا، والبنية الكليّة الكبرى والبنية الإحاليّة، أما التماسك التداولي فيتجلّى في المقام وانسجام النص ذي الجملة الواحدة، وكذلك في البنية الإحاليّة، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الفصل في كلّ ذلك.



أ–التماسك النحوي أو «الاتساق» أو «السبك» في النص ذي الجملة الواحدة:

هذا النوع من التماسك يُعبّر عنه أحيانًا بالتماسك النحوي أو الترابط اللفظي أو الاتساق، أو السبك أحيانًا أخرى.
ووفقًا لمحمد خطّابي يُقصد به «ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكّلة لنص خطاب

---

١ – ينظر: Halliday (M.A.K) Ruqaiya Hassan، Cohesion in English Language، p20.

ما، ويُهتم فيه بالوسائل اللغويّة (الشكليّة) التي تصل بين العناصر المكوّنة لجزء من خطاب أو خطاب برمّته»[١]، وهو عند (سشايفر) «الأدوات التي تؤسّس العلاقات المتبادلة بين التراكيب والجمل في النص»[٢].

وهذه العلاقات هي «روابط لغويّة شكليّة تسهم في اتساق النص وتماسك بنائه، وتكوّن شبكة نصيّة تعين على تفسير النص وفهمه»[٣].

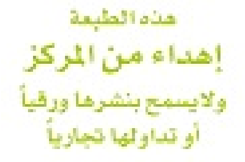
ويذهب (بيوجراند) إلى أنّ الاتساق «يترتب على إجراءات تبوّبها العناصر السطحيّة على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق بحيث يتحقّق لها الترابط الرصفي، وبحيث يمكن استعادة هذا الترابط»[٤].

أو هو «الكيفيّة التي يتم بها ربط العناصر اللغويّة على مستوى البنية السطحيّة في النص»[٥]، وتُحقّق هذا الضربَ من التماسك مجموعةٌ من أدوات الترابط النحوي والمعجمي، ويترتّب عليه انسجام البنية الزمانيّة في النص.

ويصف صلاح فضل هذا الضرب من التماسك أو الاتساق بأنّه «يمثّل خصيصة نحويّة للخطاب تعتمد على علاقة كلّ جملة بالجملة الأخرى، وهو ينشأ غالبًا عن طريق الأدوات التي تظهر في النص مباشرة، وأدوات العطف والوصل والترقيم وأسماء الإشارة وأدوات التعريف والأسماء الموصولة وغيرها»[٦]، واجتهد (هاليداي) ورقية حسن في جمع أكبر عدد من الأدوات الرابطة وصنّفاها ضمن شكلَيْن من أشكال الاتساق هما: «الاتساق النحوي» و«الاتساق المعجمي»، وأضاف بعض الدارسين «الاتساق الصوتي» وينتظم خصائص مثل: «التنغيم» الذي عدّه (بيوجراند) من المحاور الرئيسة في «الاتساق»، ولعلّ من أهم أشكال الاتساق النحوي التي يذكرونها: الإحالة والعطف والحذف، وأمّا الاتساق المعجمي فيتحقّق عبر علاقات كثيرة من أبرزها عندهم: «التكرار»، و«المصاحبة المعجميّة»، و«الاستبدال».

١- محمد خطابي، لسانيات النص، ص٥.
٢- جون ماري سشايفر، النص ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص، ص ١٣٢.
٣- ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، الإبداع الموازي، ص ٤٥.
٤- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣.
٥- ليندة قياس، لسانيات النص النظرية والتطبيق، ص ٢٣.
٦- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٢٦١.





فكيف ستُطبق مقولات التماسك النحوي حين يتعلّق الأمر بنص ذي جملة واحدة؟ «المثل» مثلًا؟

وللإجابة عن هذا السؤال، أقرأ النموذج الآتي:

* النموذج رقم (١):

جاء في مجمع الأمثال للميداني المثل ذو الرقم (١٤٢) ونصّه:

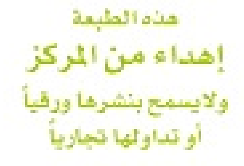
«إحدى حُظيّات لقمان».

وهو جزء من قصة طويلة أوردها الميداني[1]، أمّا الجزء الصغير الذي وردت فيه على وجه



١- الحُظَيَّة: تصغير الحَظْوَة بفتح حائه، وهي المرماة (هي سهم صغير قدر ذراع)، قال أبو عبيد: هي التي لا نَصْلَ لها، ولقمان هذا هو: لُقْمان بن عادٍ، وحديثه أنه كان بينه وبين رجلين من عاد، يقال لهما عمرو وكعب ابنا تِقْن بن معاوية قتال، وكانا رَبَّيْ إبل، وكان لقمان ربّ غنم فأعجبت لقمانَ الإبلُ، فراودهما عنها، فأبَيَا أن يبيعاه، فعمد إلى ألبان غَنَمه من ضأن ومِعْزً وأنافِحَ من أنافح السَّخْل، فلما رأيا ذلك لم يلتفتا إليه ولم يرغبا في ألبان الغنم، فلما رأى ذلك لقمان قال: اشترِياها ابْنَيْ تِقْن، أقبلَتْ مَيْسا، وأدبَرتْ هَيْسا، وملأت البيتَ أقِطًا وحَيْسا. اشترياها ابْنَيْ تِقْن، إنها الضأن تُجَزّ جفَالاً، وتُنْتَج رِخَالا، وتحلب كثبًا ثِقالا. فقالا: لا نشريها يالُقْمَ، إنها الإبل حمِلْنَ فاتسقْنَ، وجرَيْنَ فأَعْنَقْنَ، وبغير ذلك أفلتن، يَغْزُرْن إذا قطن. فلم يبيعاه الإبل ولم يشريا الغنم، فجعل لقمان يُدَاوِرهما، وكانا يَهابانه، وكان يلتمس أن يغفلا فيشدّ على الإبل ويَطْرُدها، فلما كان ذاتَ يوم أصابا أرنبًا وهو يَرْصُدهما رجاء أن يصيبهما فيذهب بالإبل، فأخذا صفيحة من الصَّفا، فجعلها أحدُهما في يده، ثم جعل عليهما كومةً من تراب قد أَحْمَيَاه فملأَّ الأرنب في ذلك التراب فلما أَنْضَجَاها نَفَضَا عنها التراب فأكلاها، فقال لقمان: يا ويله أَنيئةً أكلاها، أم الريح أَقْبَلاَهَا، أم بالشِّيح اشتَوَيَاها، ولما رآهما لقمان لا يغفلان عن إبلهما، ولم يجد فيهما مطمعًا لقيهما ومع كل واحد منهما جَفير مملوء نَبْلًا وليس معه غير نَبْلَين، فخدعهما فقال: ما تصنعان بهذه النبل الكثيرة التي معكما؟ إنما هي حَطَب، فوالله ما أحمل معي غير نَبْلين، فإن لم أُصِبْ بهما فلستُ بمصيب، فعمدا إلى نبلهما فنثَراها غير سهمين، فعمد إلى النبل فحواها، ولم يُصب لقمان منهما بعد ذلك غِرّة وكان فيما يذكرون لعمرو بن تِقْن امرأة فطلقها، فتزوجها لقمان، وكانت المرأة وهي عند لقمان تكثر أن تقول: لافَتَى إلا عمرو، وكان ذلك يغِيظ لقمان، ويسوءه كثرة ذكرها، فقال لقمان: لقد كثَرْتِ في عمرو، فوالله لأقتلنَّ عمرًا، فقالت: لا تفعل. وكانت لابني تِقْن سمُرة يستظلاَّن بها حتى ترد إبلهما فيسقيانها، فصعدها لقمان، واتخذ فيها عُشًا رجاء أن يصيب من ابني تِقْن غِرَّة، فلما وردت الإبل تجرَّد عمرو وأَكَبَّ على البئر يستقي، فرماه لقمان من فوقه بسَهْم في ظهره، فقال: حَسّ، إحدى حُظَيات لقمان، فذهب مثلا، ثم إن عمرًا أراد أن يقتل لقمان، فتبَّسم لقمان: فقال عمرو: أَضَاحِك أَنْت؟ قال لقمان: ما أَضْحَكُ إلا من نفسي، أما إني نُهِيتُ عما ترى! فقال: ومَنْ نهاك؟ قال: فلانة، قال عمرو: أَفَلِي عليك إن=





التعيين فهو «فرماه لقمان من فوقه بسهم في ظهره، فقال: حَسّ، «إحدى حُظَيَّات لقمان»، فذهب مثلًا، ثم أَهْوَى إلى السهم فانتزعه، فوقع بصره على الشجرة، فإذا هو بلقمان، فقال: انزل، فنزل... »[١].

فكيف تُدرس الروابط في نص كهذا «إحدى حُظيّات لقمان»؟

هل تُدرس مرتبطة بقصّته الأولى، وتعد القصة أو الحكاية هي النص، وتعدّ «إحدى حُظيّات لقمان» مجرد جملة في ذلك النص ويُدرس الترابط في النص الكبير؟

إنّه إذا تم ذلك تُتجاوز المقولة الرئيسة في هذا البحث، وهي أنّ المثل بكينونته القائمة الماثلة على السطح يمثّل نصًا مكتملًا ومغلقًا، ولا معنى لاستحضار النص الكبير أو الحكاية الأولى لإنتاج المثل في التحليل النحوي والترابط النحوي.

ماذا يفعل الباحث إذًا وبالكاد تمثّل مقولة المثل الذي استحضرته «جملة»؟

إنّنه ملزم هنا باستيفاء بنية الجملة التي يمثّلها المثل فقط عبر مقولة «الحذف النحوي»، ويفترض أنّ بنية الجملة الأصليّة هي: «هي إحدى حُظيّات لقمان»؛ فيكون المحذوف هو المبتدأ[٢].



وإذا تشكّلت الجملة كاملة بهذا فهل يدرس الباحث الروابط بين أجزائها، فيرى أنّ الخبر جاء مفردًا وصفًا (إحدى)، ومن ثم فهو يحتمل الضمير (هي)، فيكون ذلك هو الرابط الحقيقي بين المبتدأ والخبر؟ وإذا قال ذلك فماذا بعد؟ أين التماسك النصّي بمعناه الكلّي الشامل؟ وهل ترابط هذه الجملة نحويًا هو محلّ سؤال عند أحد أصلًا؟ فلولا هذا الترابط ما صارت جملة؛ فالائتلاف والإسناد هما شرطا بناء الجملة كما هو معلوم.

وهل هذا كاف في فهم نحويّة البناء النصّي؟ أزعم أنّ هذا ليس كافيًا.

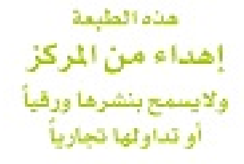
وماذا عن إحالة الضمير «هي» في المبتدأ؟ وأين نجد بيانه؟

إنّ بناء الجملة –من قِبَل الباحث– على هذا النحو ليس كافيًا بالضرورة في فهم الترابط النحوي أو التماسك النحوي.

= وَهَبْتُك لها أن تُعْلمها ذلك؟ قال: نعم، فخلّى سبيله، فأتاها لقمان فقال: لا فَتًى إلا عمرو، فقالت: أقد لقيته؟ قال: نعم لقيته فكان كذا وكذا ثم أَسَرَني فأراد قتلي ثم وَهَبني لك، قالت: لا فَتًى إلا عمرو. يُضرب لمن عُرِف بالشر، فإذا جاءت هَنَةٌ من جنس أفعاله قيل: إحْدَى حُظَيَات لقمان أي إنه فَعْلَة من فَعَلاَته.

١– ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٤٢) ج١، ص٥٤–٥٥.

٢– يوافق ما افترضته ما ذهب إليه د. عبد الفتاح الحموز في كتابه (الحذف في المثل العربي)، ص ٩.



* النموذج رقم (٢):

جاء في مجمع الأمثال للميداني المثل ذو الرقم (١٤٥) ونصّه:

«إنَّكَ خَيرٌ من تفاريق العصا».

ثم يذكر الميداني قصة المثل[١]، والمتلقي هنا بإزاء جملة كاملة لا حذف فيها، والجملة مؤكدة بـ «إنّ» وجاء الاسم ضميرًا، وجاء الخبر وصفًا (خيرٌ)، وهو متحمِّل للضمير «أنت» الذي يحيل إلى الاسم (أنت/ الكاف).

وبهذا المعنى فالجملة مترابطة الأركان، فهل هذا كافٍ ليصف التماسك النحوي النصّي؟ وإلى أيّ شيء يحيل الضمير الكاف في «إنّك»؟

* النموذج رقم (٣):

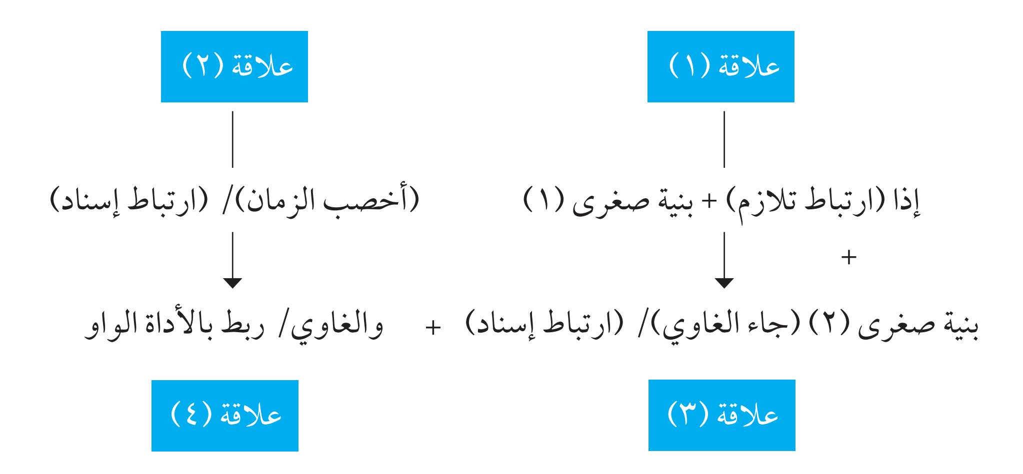
جاء في مجمع الأمثال للميداني المثل ذو الرقم (٣٣٢) ونصّه:

«إذا أخصب الزمان جاء الغاوي والهاوي»

إنّ الجملة هنا جاءت على شكل تركيب شرطي ائتلف من أداة الشرط «إذا» وبنيتَيْن إسناديّتَيْن هما: «أخصب الزمان»، و«جاء الغاوي والهاوي»، وبينهما علاقة تلازم (الشرطيّة)، فهل علاقة التلازم هي التي صنعت الترابط؟ وماذا عن ترابط الأبنية الصغرى: «أخصب الزمان»، و«جاء الغاوي والهاوي»، وارتباطات الإسناد بين مكونَّيْهما. شكل رقم (٥)



١- قالوا: هذا من قول غُنَيَّة الأعرابية لابنها وكان عَارِمًا كثيرَ التلفت إلى الناس مع ضعف أَسْرٍ ودقة عظم، فواثب يومًا فتى فقطع الفتى أنفه، فأخذت غُنيَة دِيةَ أنفه، فحَسُنت حالها بعد فقر مُدْقِع، ثم واثب آخر فقطع أذنه، فأخذت دِيَتَها، فزادت حُسْنَ حال، ثم واثب آخر فقطع شَفَته، فأخذت الدية، فلما رأت ما صار عندها من الإبل والغنم والمَتَاع، وذلك من كَسْب جوارح ابنها حَسُن رأيها فيه وذكرته في أرجوزتها فقالت:= =أَحْلِفُ بالْمَرْوَةِ حَقًّا وَالصَّفَا * إنَّكَ خَيْرٌ مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا. قيل لأعرابي: ما تَفَاريق العصا؟ قال: العصا تُقْطع سَاجورا، والسَّوَاجير تكون للكلاب وللأَسْرَى من الناس، ثم تقطع عصا الساجور فتصير أوتادًا، ويفرق الوتد، فتصير كل قطعة شِظَاظا، فإن جعل لرأس الشِّظَاظ كالفَلَكة صار للبُخْتي مِهَارا، وهو العود الذي يدخل في أَنْفِ البُخْتى، وإذا فرق المِهار جاءت منه تَوَادٍ، وهي الخشبة التي تشد على خِلْفِ الناقة إذا صُرَّت، هذا إذا كانت عصًا، فإذا كانت قَنَاة فكل شَق منها قَوْس بندقٍ، فإذا فرقت الشقة صارت سهامًا، فإن فرقت السهام صارت حِظاء، فإن فرقت الحظاء صارت مغازل، فإن فرقت المغازل شَعَبَ به الشَّعابُ أقداحه المَصْدُوعَةَ وقِصَاعه المشقوقة على أنه لا يجد لها أصلح منها وأليق بها. يُضرب فيمن نَفْعُه أَعَمَّ من نفع غيره. مجمع الأمثال، رقم المثل (١٤٥) ج١، ص٥٦.



هل هذا الوصف النحوي كافٍ للوصول إلى التماسك النحوي؟ أزعم أن «لا»، وكلّ ما في الأمر أنّ هذا الوصف قد يوظّف في وصف الأبنية النصيّة الكبرى لاحقا لا أكثر ولا أقل. إنّ الوصف النحوي المحْض لجملة المثل بوصفها جملة وحسب لا يمكن أن يكون هو ما يُبحث عنه في التماسك النصّي للنص ذي الجملة الواحدة، ولكنّه المستوى الأول الذي يُبدأ به وحسب للوصول إلى «البنية النصيّة» التي أحدثت التفاعل والتواصل بين أطراف الخطاب، ويقينًا فإنّ علاقات الربط والارتباط التي تُدرس في «نحو الجملة» هي الأداة في التأكد أنّ الباحث أمام جملة فقط، وليست أداة في دراسة التماسك النصّي بمعناه الكامل، لكنّه ضروري في الإحاطة بالبنية الرصفيّة السطحيّة الماثلة للنص، وهي ما يسمعه المتلقّي في موقف التواصل، ولذلك اجتهد النحاة القدامى والمُحْدَثون في استكمال هذه البنية فدرسوا ما فيها من حذف.

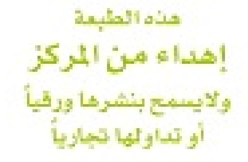
وانظر أمثلة ذلك عند سيبويه[١]، والمبرّد[٢]، وأبي علي الفارسي[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن

١– سيبويه، الكتاب، ينظر مثلًا: ج٣، ص٤٢.

٢– المبرّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٨هـ، ينظر مثلًا: ج٢، ص٢٦.

٣– الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، المسائل العسكريات، تحقيق علي المنصوري، مطابع جامعة بغداد، ط١، ١٩٨٢، ينظر مثلًا: ص٣٣.

٤– ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي النحوي(ت٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، إدارة المطابع=



الحاجب[1]، وابن عصفور[2]، وابن مالك[3]، وابن هشام[4]، والسيوطي[5]، والصبّان[6]، ومن المُحْدَثين عبد الفتاح الحموز[7].

إنّ الوصول إلى البنية السطحيّة للنص ضروري للبدء في التحليل النصّي، لكنّه مجرد البداية وحسبُ، وهذا الوصول محلّه مقولات النحو «نحو الجملة»، بكلّ ما يتصل به من استكمال أركان الجملة وائتلاف أطرافها وترابطها.

أمّا الوصول إلى البنية النصيّة الحقيقيّة فلا شأن لنحو الجملة به، وإذًا فمقولات التماسك النحوي التي يطرحها بعض نحاة النص بصورتها الحاليّة أو صورتها الظاهريّة لا تصف التماسك النصّي في النص ذي الجملة الواحدة لاعتبارات منها:

١ – أنّ هذه المقولات قد انصرفت لوصف النصوص التي تأتلف من متواليات من الجمل المتصلة، فعالجت الأدوات والضمائر والروابط المختلفة التي تربط بين الجمل المختلفة وتحيلها كلًا نحويًا متماسكًا، أمّا نصّ المثل فهو جملة واحدة فكيف ستُدرس الروابط النحويّة فيه؟.

٢ – اشتمال النصوص ذات الجملة الواحدة على تراكيب تحتاج في توضيحها وفهمها إلى البناء النصّي المكتمل، أي البنية النصيّة في سياقها التواصلي كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وغيرها، وهو ما لا يبرز حضور له في مقولات التماسك النحوي المطروحة.

وبإزاء ذلك فإنّ نحوي النص مُلزم هنا باستحضار البنية النصيّة الكاملة التي جاء هذا المثل

= المنيريّة، القاهرة، ١٩٦٤، ينظر مثلًا: ج٢، ص٦١.

١- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢، ينظر مثلًا: ج١، ص١٠٨.

٢- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، الجمهوريّة العراقيّة، ينظر مثلًا: ج٢، ص١٧٨.

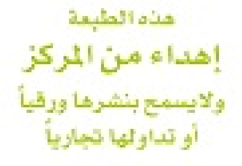
٣- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، ينظر مثلًا: ص٥٧.

٤- ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف(ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٥، ينظر مثلًا: ص٨٢٥.

٥- السيوطي، همع الهوامع، ينظر مثلًا: ج٢، ص٤٣.

٦- الصبان، محمد بن علي (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ينظر مثلًا: ج٢، ص١٤٣.

٧- عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٨٤.



ليختزلها، ولعلّ هذا يتّفق مع ما ذهب إليه د. تمّام حسّان في أنّ الغرض من التركيب النصّي هو الاتصال، ولا يحدث الوصف حينئذٍ عن طريق وصف الوحدات الصغرى الصوتيّة والصرفيّة، ولا بعرض العلاقات النحويّة المباشرة، وإنّما يحدث عبر وصف اللغة في موقف استعمال أدائي حقيقي، بغضّ النظر هل طال هذا النص أم قصر[١]، والباحث يذهب كذلك مع سعيد بحيري الذي يقول إنّ الجملة في نحو النص لا قيمة لها في حدّ ذاتها فهي قيمة جزئيّة، ولا تظهر قيمتها إلا باشتراكها في القيمة الكبرى التي تشكل جوهر البنية الكليّة للنص[٢].

وتنبّه (بيوجراند) إلى أنّ النص ليس مجرد شكل نحوي مختلف عن الجملة؛ فقد يكون النص أكثر من كلمة واحدة بقليل، وقد يتألف من عناصر ليس لها ما للجملة من شروط مثل علامات الطريق والإعلانات والبرقيّات وغيرها؛ فالنص هو تجمع من الوظائف، وتحليل النص هو البحث عن هذه الوظائف[٣].

إنّ النص في الاستعمال اللغوي ليس إبراز منطوق لغوي فقط، بل هو إنجاز حدث اجتماعي في آن؛ فالمرسِل ينجز حدثًا حين ينطق جملة أو نصًا أو مثلًا كما يقول (فان ديك)[٤].





إنّ إعادة بناء النص عبر مفتاح الجملة الماثلة على السطح هو واحد من أهم أهداف نحو النص، ومحلّ الحديث عنه هو في المبحث المتعلق بالبنية التركيبيّة للنص ذي الجملة الواحدة.

ب- التماسك الدلالي أو «الانسجام» أو «الحبك»:

وفي هذا الجانب من التماسك لا بد من مراعاة قواعد الدلالة والمنطق إلى جوار القواعد التركيبيّة، وبه يصل الباحث إلى الدلالة الكليّة للنص، ويرى (فان ديك) أن تُدرس بهذا الجانب كلّ الانحرافات في المعاني والوظائف التي يكشف عنها فضاء النص، وكذلك البحث عن عناصر توضّح منطقيّة الجمل وصلتها بالموقف التواصلي الذي يجعل من النص وحدة كليّة[٥].

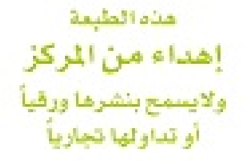
١- ينظر: مصطفى النحاس، نحو النص، ص٣٣.

٢- ينظر: سعيد بحيري، ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي: دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٤٠.

٣- ينظر: بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٨٨.

٤- ينظر: Halliday & ruqaiya Hassan، Cohesion in English Ianguage، P. 22 .

٥- ينظر: رامان سيلدن، رفض البنى النصّية، ترجمة عزيز المطلبي، مجلة نوافذ، (٢٢)، ٢٠٠٢، ص ١١٥-١١٩.



ولا بد هنا من قواعد دلاليّة لا تتّسم بالثبوت والاطّراد، وتعضدها القواعد التركيبيّة ولا تنحصر فيها أبدًا، وفي هذا الضرب من التماسك يدرس الباحث الروابط الدلاليّة وعلاقتها بموقف الاتصال والسياق، بمعنى أدق يدرس في هذا الجانب جميع العلاقات التي تُسهم في إنتاج الدلالة الكليّة المنبثقة عن النص، فلم يعد التماسك صدى للبنية التركيبيّة القائمة على السطح؛ فطبيعة البنية النصيّة الكبرى والدلاليّة متعلّقة بمدى التماسك الكلّي النهائي للنص، وهذا يخضع لاهتمامات المتلقّي ومعارفه، ممّا يجعل تحديدها معرّضًا للاختلاف من شخص لآخر دون الابتعاد عن الجوهر المضموني للنص المعالج، وكلّ هذا مرتبط بالخبرات اللغويّة والنفسيّة والاجتماعيّة واللسانيّة في قراءة النص وتحليله، وصولًا إلى العلاقات القائمة بين المكوّنات النصيّة وربطها بما يحيط بها من سياق تواصلي وأبعاد نصيّة وفقا لـ(بيوجراند) و(ڤان ديك)، وكلّ هذا يجعل من المتلقّي محدّدًا أساسيًا لها؛ إذ إنّ مفهوم التماسك يرتبط كثيرًا بمجال الفهم والتفسير الذي يضفيه القارىء على النص؟

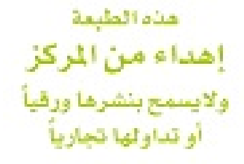
إنّ المتلقّي يصل إلى فهم النص بواسطة اكتشافه للعلاقات التي تربط أجزاء النص بعضها مع بعض، كما أنّ فهم النص انعكاس للتفاعل الذي يحصل بين المتلقّي والنص؛ فتنهض وحدات لغويّة تمثّل قِيَمًا دلاليّة متحرّرة من ثبات المدلول، تفتح إمكانات النص للمتلقّي؛ ليؤسّس منها أبعادًا دلاليّة تستنبط من النص، وتضيف إليه شيئًا جديدًا مع كلّ قراءة جديدة.

فالتماسك النصّي في أفقَيْه الدلالي والتداولي يتوقّف على فَهْم المتلقّين وتجاربهم ومعارفهم وأهدافهم، وهو ظاهرة بنيويّة تأويليّة ديناميكيّة تتداخل فيها معارف شتّى لتجعل من أجزاء النظام النصّي كلًا موحدًا تتخلله شبكة مترابطة من العلاقات الحميمة؛ بل تجاوز بعض الدارسين ذلك كلّه إلى القول بأنّ النص «مظهر دلالي يتم من خلاله إنتاج المعنى من لدن المتلقّي»[1].

ويركّز علماء النص ومنهم (كريستيفا) و(هلمسلايف) على أنّ الاكتمال الدلالي هو أبرز خصائص النص وليس الطول، وهو عند (لوزانو) «القول اللغوي المكتفي بذاته والمكتمل في دلالته»[2].

١- سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، ص٣١.

2- . Lozano George، Discourse Analyssis، London، 1987، P. 19



فالتماسك الدلالي يحدث على مستوى «البنية العميقة للنص؛ أي على مستوى التصوّرات والمفاهيم والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم»[١].

أي إنّ التماسك الدلالي يتعلّق بالتصوّرات والتطابقات والمقارنات والتشابهات في المجال التصوّري، كما أنّه يتمثّل على مستوى الإحالة أيضًا وفقًا لـ (ڤان ديك)[٢].

كما يهتم مفهوم التماسك الدلالي أو المعنوي بالمضمون الدلالي في النص، وطرق الترابط الدلاليّة بين أفكار النص من جهة، وبينها وبين معرفة العالم من جهة أخرى، ولهذه الجهة الأخيرة أهميّة قصوى إلى الدرجة التي تجعل بعض اللغويين يحدّدون التماسك الدلالي بأنّه «شيء موجود في الناس لا في اللغة؛ فالناس هم الذين يحدّدون معنى ما يقرؤون أو يسمعون»[٣].

فلو استمع المتلقّي إلى المثل الآتي في سياق تواصلي ما: «أَحَشَفَاً وَسُوءَ كِيلَةٍ»[٤]، وهو مثل ذو جملة واحدة، فإنّه لا يشترط أن يكون أمامه تمر رديء وبائع يبخس الميزان في البيع؛ إذ إنّ المرسِل يختار هذا النص وهو على بيّنة أنّ السياق الحاضر فيه يتناسب مع هذا المثل من جهة، وأنّ المتلقّي يدرك أبعاد هذا النص ضمن الموقف الآني من جهة أخرى، وبما أن الانسجام يتعلق بالارتباط الدلالي فهذا يعني الاستناد إلى التفاعل الاجتماعي الحاصل أثناء عملية التواصل، هذا التفاعل الذي ينطلق من المرجعيّة الثقافيّة المشتركة بين مستعملي اللغة.



كذلك لو استمع المتلقّي المثل الآتي: «فِي الجَرِيرَةِ تَشْتَرِكُ العَشِيرَةُ»[٥]، وهو مثل يُضرب في الحثّ على المواساة[٦]، فإنّ اهتمام المتلقّي ينصبّ على المشاركة في هذا الواجب، وتقديم ما يستطيع لأهل المرسِل الذي قد تجمعه بهم صلة قرابة أو نسب أو معرفة؛ إذ قد يكون هذا المثل –وهو نص ذو جملة واحدة– فيه حثّ وتحفيز أكثر من نصوص تحوي عشرات الجمل لكنّها لا تؤثّر في المتلقّي.



١– جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة واللسانيات النصية، ص ١٤١.

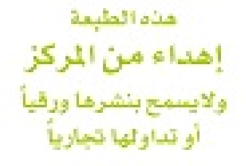
٢– ينظر: ڤان ديك، النص بنياته ووظائفه، ص ٦١–٦٢.

٣– جورج يول، معرفة اللغة، ترجمة محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندريّة، ط١، ٢٠٠٠، ص١٤٦.

٤– الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٠٩٨) ج١، ص٣١٧–٣١٨.

٥– المرجع السابق، رقم المثل (٢٧٤٥) ج٢، ص٣٦٥.

٦– نفسه، ج٢، ص٣٦٥.



ولعلّ إحْدى مهامِّ علم النص «أن يوضِّح لنا كيف يُمكن أن نؤثِّر في آخرين بواسطة مضمون معيَّن، يعبر عنه بطريقة أسلوبيَّة محدَّدة وعمليَّات بلاغيَّة محدَّدة، وبنوع محدَّد من النصوص»[(١)].

ولو استمع المتلقي المثل الآتي: «حَمِيمُ المَرءِ وَاصِلُهُ»[(٢)]، فقد يغلب على ظنّه أنّ المقصود بالحميم أي القريب بدرجة قرابة معيّنة، ولكنّه حين يرجع إلى سياق المثل يدرك أنّ المقصود بالحميم في هذا النص هو الشخص الواصل الذي يفزع في الخطوب، ويحضر حين تشتد المواقف؛ إذ يقال: إن أول مَنْ قال ذلك الخنابس بن المقنع، وكان سيدًا في زمانه، وإن رجلًا من قومه يقال له كلاب بن فارع، وكان في غنم له يَحْمِيها، فوقَع فيها لَيْث ضارٍ، وجعل يحطمها، فَانْبَرَى كلاب يَذُبُّ عنها، فحمل عليه الأسدُ فخبطَه بمخالبه خبطة، فانكَبَّ كلاب وجَثَم عليه الأسد، فوافق ذلك من حاله رجلان: الخنابر بن مرة، وآخر يقال له حَوْشَب، وكان الخنابر حميمَ كلاب، فاستغاث بهما كلاب، فحاد عنه قريبُه وخَذَله، وأعانه حَوْشَب فحمل على الأسد وهو يقول:

أَعَنْتُهُ إذْ خَذَلَ الخنابِرُ ... وقَدْ عَلاَه مُكْفَهِرٌّ خَادِرُ
هرامس جَهْمٌ لَهُ زَمَاجِرُ ... وَنَابه حَرْداً عليه كَاشِرُ
ابْرُزْ فإنِّي ذو حُسَام حَاسِرُ ... إنّي بهذَا إنْ قتلت ثابر

فعارضه الأسدُ وأمكن سيفَه من حِضْنَيْهِ، فمر بين الأضلاع والكتفين، فخرَّ صريعًا، وقام كلاب إلى حوشب وقال: أنت حَميمي دون الخنابر، وانطلق كلاب بحَوْشب حتى أتى قومه وهو آخذ بيد حَوْشب يقول: هذا حميمي دون الخنابر، ثم هلك كلاب بعد ذلك، فاختصم الخنابر وحَوْشَب في تركته، فقال حَوْشَب: أنا حميمه وقريبه، فلقد خذلتَه ونصرتُه، وقطعتَه ووصلتهُ، وصَمِمْتُ عنه وأَجَبْتُه، واحتكَما إلى الخنابس فقال: وما كان من نُصْرَتك إياه؟ فقال:

١- حامد أبو أحمد، الخطاب والقارىء: نظريات التلقِّي وتحليل الخطاب وما بعد الحداثة، نشر مركز الحضارة العربية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣، ص٢١٨.

٢- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٠٥٠) ج١، ص٣٠٥-٣٠٦.

أَجَبْتُ كِلاَباً حينَ عَرّد إِلْفُه ... وخَلاَّه مَكْبُوباً عَلَى الوَجْهِ خنبَرُ
فلمَّا دعاني مُسْتغيثا أَجَبْتُه ... عليه عَبُوس مكفَهِرٌّ غَضَنْفَرُ
مَشَيْتُ إليه مَشْيَ ذي العِز إذْ غَدَا ... وأقْبَلَ مختالَ الخُطَا يَتَبَخْتَرُ
فلمَّا دنا من غَرْب سَيْفِي حَبَوْتُه ... بأبْيَضَ مَصْقُولِ الطَّرَائِقِ يَزْهَرُ
فقطَّعَ ما بَيْنَ الضُّلُوعِ وحِضْنُهُ ... إلى حضْنِهِ الثَّاني صَفِيحٌ مُذَكَّرُ
فخَرَّ صَرِيعًا فِي التراب مُعَفَّرًا ... وقَدْ زَارَ منه الأَرْضَ أنفٌ وَمِشْفَرُ

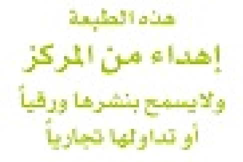
فشهد القومُ أن الرجل قال: هذا حميمي دون الخنابر، فقال الخنابس عند ذلك: حميمُ المرء وَاصِلهُ، وقضى لحَوْشَب بتركته، وسارت كلمته مثلًا[١].

وبذا يظهر أنّ النص يتطلّب أحيانًا السياق ليُحكَم بناؤه وليشتدَّ ارتباط أجزائه بعضها ببعض؛ فقد يكون السِّياق المحيط بالنَّصِّ هو أداة التَّماسك الرئيسة في النَّصّ، كما في المثل السالف، ولذا فمن الطبيعي أن يمثل السياق دورًا بارزًا في تحديد معنى النص، ثم تحديد تماسكه[٢]؛ إذ يوفر السياق جملة من المعطيات والمعلومات الضروريّة لتأويل الخطاب، وهي معطيات لا توفرها الخصائص النحوية والمعجميّة للصيغة اللغويّة بل توجد مبادئ وأصول تنظمه، أهمّها مبدأ التأويل القائم على اعتماد المقام الذي يحدث فيه الخطاب، ومبدأ التشابه القائم على ضرب من الربط بين النص الحاضر ونصوص أخرى، وعلى المعرفة الخلفيّة[٣].

ج-التماسك التداولي:

يذكر (فاينريش) أنّه على الرغم من أنّ بنية النص لغويّة منطوقة في المقام الأول، فإنّها مرتبطة في استمرارها وتحقّق دلالتها بأركان التواصل، وهي المنتج، والمتلقّي، والتفاعل بين الطرفَيْن بواسطة عملية التلقّي[٤].

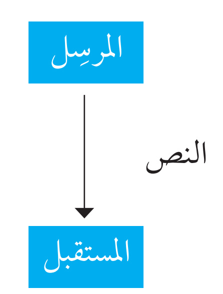
١- الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص٣٠٥-٣٠٦.
٢- ينظر: صبحي الفقي، علم اللغة النصّي بين النظريَّة والتَّطبيق، ج١، ص١٠٦.
٣- ينظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ج١، ص١٧٨.
٤- ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص ١٩٤.

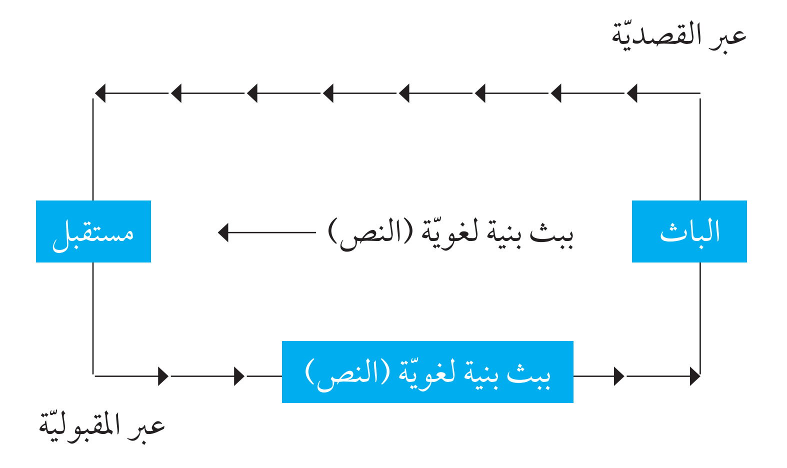


بل إنّ النص في نظر (ڤان ديك) وحدة مجرّدة لا تتجسّد إلا بواسطة فعل التواصل[١].
وحين يشرح علماء النص الانسجام، فإنّهم يقصدون «انسجامه مع سياقه العام الثقافي والتاريخي، وسياقه الخاص المسمّى بالمقام»[٢].
وإذًا فالتماسك التداولي يُعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، وبدراسة كلّ المعطيات اللغويّة الخطابيّة المتعلّقة بالتلفّظ، وخاصة المضامين والمدلولات التي يولّدها الاستعمال في السياق.
فالدلالة النصيّة والتداوليّة النصيّة يتجاوزان الوصف التركيبي للنص، ويعنيان «بدراسة القول في المقام، وتأويل الأقوال وفهم المقاصد اعتمادًا على الاستدلال»[٣]؛ فالبناء النحوي هو مطلع الصورة وليس الصورة كاملة، والبنيان الدلالي لا يتحقّق بالبناء النحوي الماثل، بل بالممارسات الاتصاليّة العمليّة التي تؤسّس النص لكنّها جدليّة غير قابلة للتفكيك؛ فالمقبوليّة، وهي واحدة من أهمّ خصائص النصوص، تفترض أنّ مستقبل النص حين يتلقّى النص قد كوّن موقفًا إيجابيًا «إزاء كون صورة من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام»[٤]، ومن هنا فإنّ شرط المقبوليّة يستدعي إذًا شرط التماسك النحوي والدلالي.
أمّا المقاميّة، وهي خصيصة أخرى أساسيّة في النص وفقًا لـ (بيوجراند)، فإنّها تفترض أنّ النص ينتج في مقام معيّن وله رسالة وهدف يبيّنهما المقام الذي أنتج فيه النص؛ فلا بد من مراعاة المقام الذي أنشئ فيه النص من أجل فهمه وتفسيره، ومراعاة المقام من الوسائل التي تجعل النص يبدو أكثر تماسكًا، والشكل الآتي يبيّن هذه الأنماط الثلاثة من التماسك، وتداخلها في صناعة النص: شكل رقم (٦)

١- ينظر: ڤان ديك، النص والسياق، ص ٧٨.
٢- سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، ص ٢٤.
٣- آن روبول، جاك موشلار، التداوليّة اليوم، ص ٢٦٤.
٤- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٤.



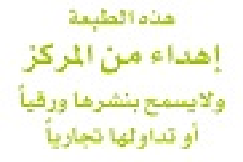


إنّ الانسجام النصّي يقوم عند (بيوجراند) على الترابط الفكري أو المفهومي الذي تحقّقه البنية العميقة للخطاب[١]، وهو يضمن الاستمراريّة المتحقّقة في عالم النص، وهو يختص بعلاقات الاستمرارية الدلالية التي تتجلى في منظومة من المفاهيم الرابطة بين أجزاء النص ويسمّي بعض الدارسين ذلك بالحبك، وهو معنيّ بإيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه، أو هو معنيّ بالطرق التي تكوّنت بها مكوّنات العالم النصي[٢].

ولأهميّة مصطلحَي «المفاهيم» و«العلاقات» في فهم انسجام الخطاب يجدر تجليتهما بوضوح؛ أمّا (المفهوم) هنا فهو محتوى معرفي يمكن استرجاعه أو استثارته بقدرٍ (ما) من الوحدة والاتساق في الذهن، ويُقصد بـ(العلاقات) هنا الروابط القائمة بين المفاهيم التي تتجلى معًا في عالم النص.

١- ينظر: أحمد مداس، لسانيات النص، ص ٨٣.

٢- ينظر: سعد مصلوح: نحو أجرومية للنص الشعري، ص١٥٤.



أمّا في (المثل) فإنّ العلاقات الرابطة بين المفاهيم ليست متمثّلة صراحة في النص؛ أي لا تحظى باستثارة مباشرة بواسطة تعبيرات ظاهر النص، وإنّما يقوم المتلقّي بتزويد ما يلزم من العلاقات لاستخراج المعنى من النص وإمدادها ببصيرته الخاصة.

إنّ ما شرحته آنفًا يتّصل بمصطلح وضعه نحاة النص هو «الكفاءة النصيّة»، وهو شديد الأهميّة فيما يتّصل بالمثل، أو بالنص ذي الجملة الواحدة، ويقصدون به القدرة على جعل توالي النص خاضعًا لقصْد المتكلّم ومتوافقًا مع استعداد المتلقّي لقَبوله، وهي تعد عاملًا رئيسًا في إنشاء نص قادر على تحقيق الكفاءة النصيّة، بحيث يؤدي الغرض المقصود منه دون أن يبقي على حلقات مفقودة عند المتلقّي[1]، إنّ «الكفاءة النصيّة» تصف ما يجري في تواصليّة المثل وصفًا دقيقًا.

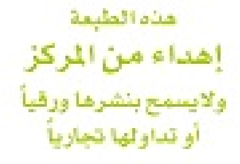
إنّ العلاقة القائمة بين القائل والمتلقّي والنص لها الأثر الأوسع في ترتيب النص منطقيًا، وهي التي تضفي على مكوّناته دلالات مسؤولة عن استقامة النص وانسجامه؛ فهي التي تحتفظ بمركزيّة أحدهما أو كليهما في النص أو تتخلّى عنها؛ فتصرف المعاني النصيّة نحوه أو عنه بحيث يبدو منسجمًا ومتلائمًا مع ما أريد له»[2]، وهذا يقود إلى البحث في مدى العلاقة بين انسجام النص والغاية التي قيل من أجلها، فإذا كان النص محقّقًا للغاية التي قيل لأجلها، وخادمًا لأغراض من يقوله أو يتلقّاه ظهر منسجمًا ومقبولًا وإلا فمضطربًا ومختلًا.

ومرة أخرى يرى الباحث أنّ الانسجام بهذا المعنى لا يتوقف على المكوّنات اللغويّة، وإنّما يتولّد عن العلاقات الداخليّة فيما بينها، ومن الصلة بين هذه العلاقات ومجموع محدّدات الفضاء الذي ظهر فيه، بحيث يفرز سياق الإبلاغ النص وحدة كليّة مترابطة الأجزاء ومتآلفة المضمون؛ لذلك لا يمكن النظر إلى الانسجام على أنّه شيء مُعطى وموجود في النص، بحيث يجب البحث عنه والعثور عليه دون الاستناد إلى السياق، وقابليّة المتلقّي للفهم والتأويل، بل يكون تبين وسائل الانسجام بالبحث عن تلك العلاقات جميعًا دون الانغماس في اللغة وحدها والإعلاء من فكرة الدال[3]، ولعلّ هذا يتفق في وجه من الوجوه

١- ينظر: حميد لحمداني، القراءة وتوليد الدلالة: تغيير عاداتنا في قراءة النص الأدبي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ص ٤٣.

٢- المرجع السابق، ص٤٣.

٣- ينظر: إديث كيروزويل، عصر البنيويّة من ليفي شتراوس إلى فوكو، ص ٥٨.



مع مقولة أبي هلال العسكري، فيما يوجب التئام الكلام : «أن تكون موارده تنبيك عن مصادره، وأوّله يكشف قناع آخره»[١].

إنّ اتساق النص وانسجامه وتماسكه محكوم إذًا بثلاثيّة المرسِل والمتلقّي والقصد أو الغرض؛ فانسجام النص أو اتساقه يوجّههما دائما قصْد المرسِل لهدف معيّن، وهو التأثير في متلقٍّ بعينه في ظروف معيّنة، وهذا القصْد المعيّن، هو الذي يجعل المتلقّي يتلافى الخلل في البنية الظاهرة للنص، و«وجود القصديّة يؤدي إلى التقبليّة حتى مع وجود ذلك الخلل»[٢]؛ «فاللغة ليست نظامًا من العلامات حسب، بل إنّها في الأساس نشاط تواصلي»[٣]، ويقوم المتلقّي بالتصرّف إذًا أو بملء الفجوات التي تظهر في سطح النص، إلى أن يصل إلى تحقيق الغاية الاتصاليّة بين المنتج والمتلقّي.

فلو استمع المتلقّي إلى المثل الآتي في سياق تواصلي ما: «في رأسه خطّة»[٤]، وهو مثل ذو جملة واحدة، فإنّه سيجتهد في ربط هذه المقولة وتفسيرها في ضوء السياق وطبيعة معرفته بالمُرسِل ومقاصده، والموقف الذي قيلت فيه؛ فقد يُحيل الضمير الهاء ولو أنّه بصيغة الغياب إلى المخاطَب/ المتلقّي، أو إلى شخص آخر كان الحديث يدور عنه، والخطة التي جاءت بلفظ العموم تقولب في ذهن المتلقّي لتحاكي سلوكًا ما أو تصرفًا ما قام به هذا المشترك في الحدث التواصلي، أو الذي جرى حوله الكلام.

إنّ قدرة المتلقّي على إعادة بناء النص، معتمدًا على الجسور التي أقامها بين البنية اللغويّة وسياق الحال وبين المكوّنات اللغويّة وشخوص التواصل اعتمادًا على فهمه لمقصد المرسِل، هو المسؤول مباشرة عن التماسك النصّي في مستويَيْه الدلالي والتداولي، بل التماسك النصّي في المستوى النحوي أيضًا، أو هو -بصورته الواضحة- المسؤول عن اتساق النص وانسجامه.

وحين يستمع المتلقّي لمثلٍ نصّه: «في بطن زهمان زادُه»[٥]، وهو نص ذو جملة واحدة، فإنّه يسعى إلى أن يتعامل مع الأعلام أو الكلمات الواردة في المثل من منطلق أنّها مكافئات

١- أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص ١٤١.

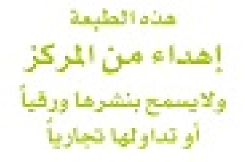
٢- عزة شبل محمد، علم لغة النص: النظرية والتطبيق، ص ٢٨.

٣- زتسيسلاف وأورزيناك، مدخل إلى علم النص، ترجمة سعيد بحيري، ص ٢١.

٤- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٧٢٧) ج٢، ص٣٥٩.

٥- المرجع السابق، رقم المثل (٢٧٢٤) ج٢، ص٣٥٨.



دلاليّة أو ترميزيّة لأعلام آخرين موجودين في الحدث التواصلي؛ فلا يعود زهمان هو زهمان الماثل في سطح النص، بل شخص آخر أو أشخاص تنطبق عليهم فكرة المثل، ولا يعود الزاد زادًا في مستوى التلقّي إلا بمقدار ما يوافق ما هو ماثل في واقع الحدث التواصلي من فكرة.

وإذا صادف المثل «في الصيف ضيّعتِ اللبن»[1]، في موقف تواصلي وكان هذا المتلقّي ذكرًا، وعلم مقصد المرسِل من المثل، فإنّه لا يأبه كثيرًا لصيغة التأنيث الماثلة في المثل «ضيّعتِ»، يقول الميداني: «والتاء من «ضيّعتِ» مكسورة في كلّ حال إذا خُوطب به المذكر والمؤنث والاثنان والجمع؛ لأنّ المثل في الأصل خوطبت به امرأة، وهي دَخْتَنُوس بنت لقيط ابن زرارة»[2]؛ لأنّه يدرك أنّ المقصد ليس متعلقًا بتلك المرأة، بل به مثلًا وهو غير معنيّ بالوقوف طويلًا عند ما يبدو تناقضًا في كلمة «الصيف» لو جرى الحدث التواصلي في فصل الشتاء، فإنّه يدرك القيمة الدلاليّة لكلمة «الصيف»، وأنّها ليست مرتبطة بفصل بعينه، بقدر ما هي مرتبطة بوقت «ما» يطلب فيه شيء بعد فوات أوانه.

لكنّ هذه العمليّة كلّها تنهار، ويحكم على التماسك بأشكاله كلّها بالضياع إذا أخفق المتلقّي في الإمساك بخيوط التواصل، وذلك حين لا يستطيع استنطاق الدال وربطه بواقع الحدث التواصلي والمشاركين فيه، حينئذٍ يبطل وجود أي دلالة وينتفي أي معنى؛ «إذ إنّ ترتيب الأدلّة وإخضاعها لنظام من العلاقات في حالتي الإرسال والتلقّي هو الذي يجعلها تنفتح بما تنطوي عليه من دلالات»[3].

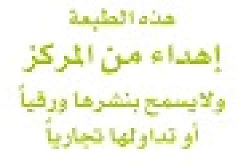
إنّ المقام الذي حدث فيه النص في إنتاجه الجديد، والمقصد، والمتلقّي، وكفاءة المرسِل في اختيار النص الموافق لذلك المقام هي أهمّ عوامل تحقّق الكفاءة النصيّة، أو هي مفاتيح التماسك النصّي بمعناه الكلّي والمفصّل، يقول ابن خلدون: «اعلم أنّ اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلّم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام»[4].

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٧٢٥) ج٢، ص٣٥٨.

٢- المرجع السابق، ج٢، ص٣٥٨.

٣- عبد الله إبراهيم، السردية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠، ص ٤٦.

٤- ابن خلدون، المقدمة، ج٤، ص ١٣٧٤.



ويقول بشر بن المعتمر: «ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات؛ فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلامًا، ولكلّ حالة من ذلك مقامًا حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»(١).

ولا ريب أن الكفاءة النصيّة تتعرّض لضرر كبير في مجموعة من الحالات منها:

١–أن يختار المرسِل المثل غير الملائم للسياق التواصلي الذي يكون فيه؛ ومثال ذلك أن يكون الموقف موقف رجل حليم يسكت عن الجاهل ويتحمّل أذاه، وهذا هو حال المتلقّي فيقول له المرسِل على سبيل المثل، المثل رقم (٧٥٠) «تَرَكْتُ عَوْفًا فِي مَغَانِي الأَصْرَمِ»(٢)، وهو مثل يضرب في «مَن يخذل صاحبه في حادث ألمّ به»(٣)، فيما كان ينبغي أن يقول: « تَلْبَسُ أُذُنَيْكَ عَلَى مَضَاضٍ»(٤)، والمضاضة أو المضاض ألم وحرقة يجدها الرجل في جوفه من غيظ يتجرعه، ويُضرب للرجل الحليم يسكت عن الجاهل ويتحمّل أذاه»(٥).

٢– أن لا يتمكّن المتلقّي من التقاط الرسالة، وأن يخفق في تبيّن الجسور الواصلة بين الدال «البنية اللغويّة» وما تحيل إليه في السياق التواصلي، أو ما تُحيل إليه من غرض، كما لو أنّ متلقّيًا سمع من مرسِل ما هذا المثل: «تَقِيءُ يَوْمًا بَيْنَ شِدْقَيْكَ الدَّخن»(٦)، فلا يتمكّن من الربط، وتخفق الرسالة النصيّة، ولو أنّه نظر في حاله ونفسه لأدرك أن المقصود توبيخ وتنبيه له بأنّ «أفعاله السيّئة إن سلمت في مرات كثيرة سابقة، فإنّه سوف يندم ويرى عاقبة ما يصنع»(٧)، وأنّ القيء والدخن ليسا بحسب ما يظهران، وإنّما يحيلان إلى عناصر تخصّ المتلقّي في الحدث التواصلي الذي يعيش فيه.

١– الجاحظ، البيان والتبيين، ج٢، ص ٣١٢.

٢– الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٧٥٠) ج١، ص٢٢٢.

٣– المرجع السابق، ج١، ص٢٢٢.

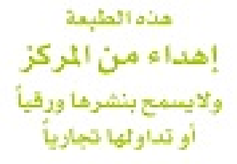
٤– نفسه، رقم المثل (٧٥٢) ج١، ص٢٢٣.

٥– نفسه، ج١، ص ٢٢٣.

٦– نفسه، رقم المثل (٧٥١) ج١، ص٢٢٣.

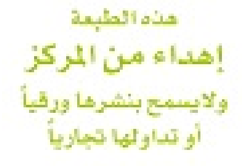
٧– نفسه، ج١، ص٢٢٣.





إنّ من أهم نتائج تحقّق الكفاءة النصيّة حصول «الانسجام» بين أبنية النص المختلفة في ذهن المتلقّي، وتصبح كلّ بنية منها زاوية مختلفة لفهم النص وقَبوله بتشكيلاته المختلفة، وفي ضوء المقام الذي ورد فيه وهو ما سأفصل فيه في المبحث الآتي.

■ ■ ■



ثانيًا: البنى النصيّة في النص ذي الجملة الواحد

إنّ البنى النصيّة تؤدّي وظيفة ديناميّة تتمثّل في الاتصال والتفاعل الاجتماعي، وإن كان لكلّ واحدة من هذه البنى خصوصيّتها ووظيفتها إلا أنّها في تناغم العلائق بينها تؤدي إلى انسجام النص في نفس المتلقّي، ومن ثم نجاح الرسالة اللغويّة التي يحملها النص، أي يتحقّق مقصد المرسِل وغرضه، ولعلّ وصف الأبنية النصيّة ودراستها وتحليل المظاهر المتنوّعة لأشكال التواصل النصّي هو الهدف الرئيس لنحو النص وفقًا لأحمد عفيفي(١)، لكنّ هذا التحليل ينبغي أن يحدث ضمن وحدة النص الكليّة.

ولذا سأفرد كلّ واحدة من هذه البنى بالتوضيح والتفصيل لكي نحيط بالصورة الكليّة التي يعمل بواسطتها النص.

أ-البنية الكليّة الكبرى في النص ذي الجملة الواحدة:

البنية الكليّة الكبرى هي: «ثيمة النص وفكرته»، وهي تشكّل المفتاح الرئيس في فهم النص وتأويله والإمساك بمقتضاه، بل إعادة بنائه وإدراك تماسكه؛ فعلى مستوى الوظيفة تقوم هذه البنية بتنظيم الإخبار الدلالي المعقّد في المعالجة وفي الذاكرة(٢)، ويذهب (فان ديك) إلى أنّنا لكي نحصل على البنية الكليّة لأيّة متوالية لا بد من تنفيذ عدد من العمليّات، وطبيعة هذه العمليّات كلّها حذفيّة؛ أي حذف مجموعة من المعلومات الدلاليّة، تُنفّذ من أجل اختزال النص إلى بنية دلاليّة كليّة، أو اختزال المتواليات إلى بنيات جزئيّة منها تستخلص البنية الكليّة التي يتولّد منها النص، وهذه العمليّات، هي(٣):

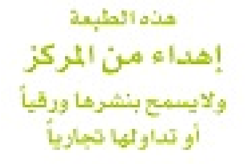
أ- عمليّة الحذف: وتتعلّق بحذف المعلومات العرضيّة، دون أن يخلّف ذلك أثرًا دلاليًّا في البنية الكليّة، وهي معلومات غير قابلة للاسترجاع، وتندرج تحتها قاعدة عدم إمكان حذف قضيّة تقتضيها قضيّة لاحقة، وهي قاعدة تضمن الإنشاء الدلالي الجيّد للبنية الكليّة.

١- ينظر: أحمد عفيفي، نحو النص، ص ٣١.

٢- ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص ٢٧٦-٢٧٧.

٣- ينظر: المرجع السابق، ص ٤٤-٤٥.





ب- عمليّة حذف المعلومات المكوّنة لإطار أو مفهوم ما: وهذه المعلومات قابلة للاسترجاع استقرائيًّا.

ج- عمليّة التعميم البسيط: أي حذف المعلومات الأساسيّة، وهي غير قابلة للاسترجاع.

ويمكن القول: إنّ هذه العمليّات تقوم فعلًا باختزال المعلومات الواردة في الخطاب؛ أي إنّ هذه العمليّات تحدّد ما هو مهم نسبيًا في المقطع، وذلك يتحدّد بالنظر للأجزاء التي يتكوّن منها الخطاب، وليس باستقلال عنها.

ولكي يقنع (ڤان ديك) القارىء بوجود بنية كليّة في الخطاب يسعى إلى البحث عن بيّنات لغويّة عبرها تتجلّى البنيات الكليّة، وأوّل بيّنة على ذلك ردود فعل القارىء أو المستمع المعبّرة عن عدم قبوله لمتتالية ما أو خطاب ما؛ لأنّه يفتقر إلى بنية كليّة تجمع شتاته، ومن ردود الفعل هذه: عن أيّ شيء تتحدّث؟. ليس لِما قلته أو كتبته أيّ معنى؟...؛ فالبيّنة الأولى: أنّ مجموعة المتتاليات التي ليست لديها بنية كليّة تعدّ غير مقبولة في السياقات التواصليّة، والبيّنة الثانية: هي وجود جمل متعدّدة متنوّعة تعبّر مباشرة عن قضايا كليّة، ووظيفة هذه الأخيرة من الناحية المعرفيّة، هي: تهيىء البنية الكليّة لمقطع معيّن عوض ترك هذه المهمة للمستمع/ القارىء؛ أي إنّها تسهّل الفهم[1]، أمّا البيّنة الثالثة فهي وجود روابط مختلفة بين القضايا التي تشكّل المقطع، منها: (بالإضافة إلى ذلك)، و(مع ذلك)، و(لكن)، و(لهذا)، وأمّا البيّنة الأخيرة فهي الإحالة التي تعبّر عنها الضمائر المحيلة إلى الأشخاص أو الأماكن...[2].

أخلص ممّا تقدّم أنّ لكلّ خطاب بنية كليّة ترتبط بها أجزاء الخطاب، وأنّ القارىء يصل إلى هذه البنية الكليّة عبر عمليّات متنوّعة تشترك كلّها في سمة الاختزال، على أنّ البنية الكليّة ليست شيئًا معطى، حتى إن كانت هناك مؤشرات متنوّعة على وجود هذه البنية، وإنّما هي مفهوم مجرّد (حدسي) به تتجلّى كليّة الخطاب ووحدته...[3].

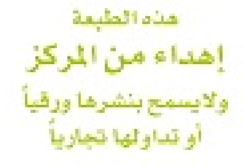
لكن هذه الآليات قد تبدو للوهلة الأولى غير ذات نفع كبير عندما يتعلّق الأمر بنصّ ذي جملة واحدة؛ فالنص في هذه الحالة يُحيل إلى مجموعة من التفاصيل والمعارف، ويشتمل على

١- ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص ٤٥-٤٦.

٢- ينظر: المرجع السابق، ص ٤٦.

٣- ينظر: نفسه، ص ٤٦.





فراغ بنيوي كبير لا يهتدي المتلقّي إليه إلا بمعرفة التفاصيل التي يتيحها سياق الحال أو موقف التخاطب.

وفيما يتّصل بالمثل فإنّ البنية الكبرى الكليّة الثاوية خلف هذه البنية اللغويّة المختزلة المكثّفة، هي من أبرز الجسور التي يمدّها المتلقّي بين مقولة أنتجت في حادث «ما» في وقت «ما» سابق، وبين الحدث التواصلي الذي تُلقى فيه صيغة المثل، إنّ البنية الكبرى هي «مقولة» المثل وفكرته فكيف تستنتج؟

لقد اجتهد جامعو الأمثال في تذييل الأمثال بعد ذكر قصتها، إن كان لها قصة، بجملة تظهر السياق المناسب الذي تُطرح فيه هذه الأمثال؛ فهل هذه الخلاصة أو هذا التذييل هو ثيمة النص وبنيته الكبرى؟

إنّ إجابة هذا السؤال تحتاج إلى اختبار في مستوى الأمثال وتعقيب الميداني عليها كما ظهرت في كتابه، وإليك النماذج الآتية:

نموذج (١) المثل ذو الرقم (١٤٢٧):

«دعِ المَعَاجِيلَ لِطِمْلٍ أَرْجَلَ»[١]

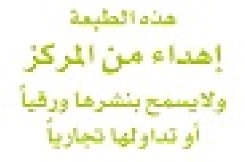
قال الميداني تحت هذا المثل: «المعاجيل: جمع مَعْجَل، وهو الطريق المختصر إلى المنازل والمياهِ، كأنّه أعجل عن أن يكون مبسوطًا، والطِّمْل: اللص الخبيث، والأَرْجَلُ: الصلب الرّجْل الذي لا يكاد يَحْفَى، يُضرب في التباعد عن مواضع التُّهَم، أي دعها لأصحابها»[٢].

هذا المثل ذُكر من غير قصة في الكتاب، واكتفى الميداني بشرح المفردات الصعبة، ثم ذكر في أيّ شيء يُضرب.

وفي الجانب التركيبي تتجلى أمام القارىء جملة فعليّة تقوم على فعل أمر يدعو إلى الكفّ «دعْ»، والفاعل هو الضمير المستتر «أنتَ»، ولا يوجد مخاطَب ظاهر، وصرّح بلفظ المفعول به «المعاجيل»، وهو يمثّل -فيما أراه- بؤرة النص، وقيّد الفعل بالجار والمجرور «لطِمْلٍ»،

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٤٢٧) ج١، ص٤١١.

٢- المرجع السابق، ج١، ص ٤١١.



ثم خصّص هذا المجرور النكرة بالنعت «أرْجَلَ»، ويمكن أن أستخرج من الشرح المعجمي الذي أورده الميداني، وهذه البيانات المستلّة من البنية التركيبيّة، الأبنية النصيّة الصغرى الآتية:

١- المخاطَب مطلوب منه ترك المعاجيل.

٢- الطِمْل الأرجل جدير بالمعاجيل وهو معتاد على ارتيادها.

٣- غير الطمل الأرجل لا يرتاد المعاجيل ولا يتعامل معها.

٤- أنت لست طملًا أرجل.

٥- ومن ثم فإنّ عليك ألا ترتاد المعاجيل.

وبإعمال قواعد (ڤان ديك) في استخراج البنية الكليّة؛ بحذف المتشابهات في هذه الجمل، وعمليّة التعميم لمضامين هذه الجمل، أقول إنّ البنية الكليّة لهذا المثل هي: «دع المعاجيل لأصحابها».

وبما أنّ «المعاجيل» هي الطرق المختصرة إلى «المنازل والمياه» أي إلى الأغراض والغايات، ومن المعروف أنّ الطرق المختصرة التي لا تكون منبسطة إنّما هي طرق تتلاءم ورغبة اللص الخبيث (الطمل الأرجل) الذي يريد أن يسرق بأسهل طريقة وأسرع طريق وأخفاه، هي مظنّة التّهمة وعدم الاستقامة؛ وبذا يمكن تعميم هذه المقولة أكثر لتكون صالحة للسيرورة على أكبر عدد ممكن من الحالات المتشابهة فأقول: «دع مواضع التهم لأصحابها».

ولمزيد من التعميم، ولكي تخرج من دائرة الخطاب الخاص لواحد، يمكن القول: «ينبغي الابتعاد عن مواضع التهم فإنّ لها أصحابها»، وهذه هي بنيتها الكبرى، وقد اقترب الميداني كثيرًا من هذه البنية حين قال معقّبًا على المثل: «يُضرب في التباعد عن مواضع التُّهم، أي دعها لأصحابها»[1].

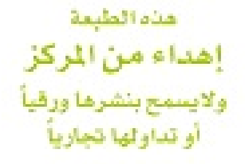
نموذج (٢) المثل رقم (١٤٢٨):

«دَأْمَاءُ لاَ يُقْطَعُ بِالأرْمَاثِ»[2]

وهذا المثل أيضًا أورده الميداني من غير قصّة، وقام بشرح المفردات الصعبة، ثم أورد فيها

١- الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص٤١١.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (١٤٢٨) ج١، ص٤١١.



يُضرب[1]، وفي الجانب التركيبي تطالع القارىء جملة اسميّة حُذف فيها المبتدأ[2]، وتقديره «هو» أو «هذا»، أمّا الخبر فهو نكرة مخصّصة بالوصف الجملة «لا يُقْطع بالأرماث».

الأبنية النصيّة الصغرى:

١ – هذا دأماء (بحر).

٢ – والدأماء عسير القطع.

٣ – ولذا لا يمكن قطعه بالأرماث.

وبإعمال قواعد (ديك) في الحذف والتعميم يمكن التدرج في استخراج البنية الكبرى الكليّة على النحو الآتي:

- إذا أردت قطع الدأماء فاستعن بما يمكن أن يحقّق ذلك.

ثم يمكن تطوير هذه البنية عن طريق مزيد من التعميم إلى:

- تحقيق الأمور العظيمة يحتاج إلى أدوات عظيمة.

وأرى أنّ الميداني قد اقترب كثيرًا من هذه البنية حين قال: «يُضرب في الأمر العظيم الذي لا يركبه إلا من له أعوان وعُدَدٌ تليق به»[3].

نموذج (٣) المثل رقم (١٥٨٣):

«رُبَّ ساعٍ لِقاعِدٍ»[4]

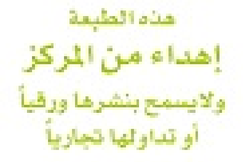
أورد الميداني المثل ثم أورد روايته قائلًا: «ويُروى معه «وآكِلٍ غير حامد»، «يُقال: إنّ أول من قاله النابغة الذبياني، وكان وفَدَ إلى النعمان بن المنذر وفودٌ من العرب فيهم رجل من بني عَبْس يقال له شقيق، فمات عنده، فلما حبا النعمانُ الوفودَ بعث إلى أهل

١ – الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص ٤١١. قال الميداني: الدأماء: البحر، والرِّمْث: خَشَبات يُضم بعضُها إلى بعض ثم تركب في البحر للصيد وغيره. يُضرب في الأمر العظيم الذي لا يركبه إلا مَنْ له أعوان وعُدَدٌ تليق به.

٢ – ينظر: عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي، ص ٩.

٣ – الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص ٤١١.

٤ – المرجع السابق، رقم المثل (١٥٨٣) ج٢، ص ٤١–٤٢.

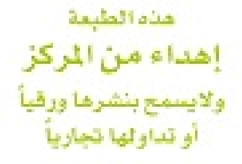


شقيق بمثل حِباء الوَفْد، فقال النابغة حين بلغهُ ذلك: ربَّ ساعٍ لقاعد»[1].

ثم أورد روايته الأخرى قائلًا: «ويُروى «اسْلَمِي أمّ خالد، ربّ ساعٍ لقاعد» قالوا: إنّ أول مَنْ قال ذلك معاوية بن أبي سفيان، وذلك أنّه لما أخَذَ من الناس البيعةَ ليزيد ابنهِ قال له: يا بني، قد صيرتك وليَّ عهدي بعدي، وأعطيتك ما تمنّيت، فهل بقيَتْ لك حاجة أو في نفسك أمر تحب أن أفعله؟ قال يزيد: يا أمير المؤمنين، ما بقيَتْ لي حاجة ولا في نفسي غُصَّة، ولا أمرٌ أحبُّ أن أناله إلا أمر واحد، قال: وما ذاك يا بني؟ قال: كنت أحِبُّ أن أتزوج أم خالد امرأة عبد اللهّ بن عامر بن كريز، فهي غايتي ومُنْيَتي من الدنيا، فكتب معاوية إلى عبد اللهّ ابن عامر فاستقدمه، فلمّا قدم عليه أكرمه وأنزله أيامًا، ثم خلا به فأخبره بحال يزيد ومكانه منه وإيثاره هَوَاه، وسأله طلاقَ أم خالد على أن يطعمه فارس خمس سنين، فأجابه إلى ذلك، وكتب عهده، وخَلَّى عبدُ اللهّ سبيلَ أم خالد، فكتب معاوية إلى الوليد بن عُتْبَة وهو عامل المدينة أن يعلم أم خالد أن عبد اللهّ قد طَلَّقها لتعتدَّ، فلما انقضَتْ عدتُها دعا معاويةُ أبا هريرة فدفع إليه ستين ألفًا، وقال له: ارْحَلْ إلى المدينة حتى تأتيَ أمّ خالد فتخطبها على يزيد، وتعلمها أنه وليُّ عهد المسلمين، وأنه سَخِيٌّ كريم، وأن مهرها عشرون ألف دينار، وكرامتها عشرون ألف دينار، وهديتها عشرون ألف دينار، فقدم أبو هريرة المدينةَ ليلًا، فلما أصبح أتى قبرَ رسول اللهّ صلى اللهّ عليه وسلم، فلقيه الحسنُ بن علي، فسلم عليه وسأله: مَتَى قدمت؟ قال: قدمتُ البارحةَ، قال: وما أقْدَمَك؟ فقصَّ عليه القصة، فقال له الحسن: فاذْكُرْنِي لها، قال: نعم، ثم مضى، فلقيه الحسينُ بن علي وعبيدُ اللهّ بن العباس رضي اللهّ تعالى عنهم، فسألاه عن مَقْدَمه فقصَّ عليهما القصة، فقالا له: اذكرنا لها، قال: نعم، ثم مضى فلقيه عبدُ اللهّ بن جعفر ابن أبي طالب وعبدُ اللهّ بن الزبير وعبد اللهّ بن مُطيع بن الأسود، فسألوه عن مَقْدَمه فقصَّ عليهم القصة، فقالوا: اذكرنا لها، قال: نعم، ثم أقبل حتى دخل عليها، فكلَّمها بما أمر به معاويةُ، ثم قال لها: إن الحسَنَ والحسين ابني علي وعبدَ اللهّ ابن جعفر وعبيدَ اللهّ بن العباس وابنَ الزبير وابنَ مطيع سألوني أن أذكرهم لك، قالت: أما هَمِّي فالخروج إلى بيت اللهّ والمجاورة له حتى أموت أو تشير علي بغير ذلك، قال أبو هريرة: أمّا أنا فلا أختار لك هذا، قالت: فاختر لي، قال: اختاري لنفسك، قالت: لا، بل اخْتَرْ أنت لي، قال لها: أما أنا فقد اخْتَرْتُ لك

١- الميداني، مجمع الأمثال، ج٢، ص ٤١.





سيدَيْ شبابِ أهل الجنة، فقالت: قد رضيتُ بالحسن بن علي، فخرج إليه أبو هريرة فأخبر الحسنَ بذلك وزوَّجها منه، وانصرف إلى معاوية بالمال، وقد كان بلغ معاوية قصته، فلما دخل عليه قال له: إنما بَعَثْتُك خاطبًا ولم أبعثك محتسبًا. قال أبو هريرة: إنّها استشارتني والمستشار مؤتمن، فقال معاوية عند ذلك: اسْلَمِي أمّ خالد، ربّ ساعٍ لقاعدٍ، وآكلٍ غيرِ حامدٍ، فذهبت مثلا»[١].

أمّا في الجانب التركيبي فيلحظ القارىء جملة اسميّة تقوم على المبتدأ (ساع) وهو نكرة مفردة مجرورة بـ (ربّ)، وقُيّد السعي الذي هو بؤرة النص بشبه الجملة من الجار والمجرور (لقاعد)، ويستخرج الباحث من الروايتَيْن اللتَيْن أوردهما الميداني بعد المثل الأبنية النصيّة الصغرى الآتية:

١- السعي عادةً يكون للمجتهد الذي بذل الجهد.

٢- قد يحدث أن يتحوّل السعي أحيانًا للقاعد الذي لم يبذل أيّ جهد.

٣- قد يحدث أن يأكل طعامك من لا يحمده بل يذمّه ويذمّك.

٤- من المفارقة أن يُسعى للقاعد، ويُترك السعي للمُجد الذي يبذل الجهد.

وبإعمال قواعد الحذف والتعميم عند (ڤان ديك) تكون البنية الكليّة الكبرى لهذا النص هي: «من المفارقة أن يصير حصاد سعيك للقاعد الذي لم يبذل أيّ جهد وأن يصل طعامك لمن لا يحمده».

نموذج (٤) المثل رقم (١٧٤):

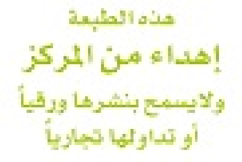
«أَنْتَ أعْلَمُ أَمْ مَنْ غُصَّ بِها»[٢]

قال الميداني تحت هذا المثل: « الهاء للّقمة، يضرب لمن جرّب الأمور وعَرَفها».

ويظهر من هذه البيانات التي قدّمها الميداني أنّ المثل ذُكر من غير قصّة في الكتاب، واكتفى الميداني بذكر الإحالة التي يُشير إليها الضمير (الهاء) في قوله: أم مَن غُصّ بها،

١- الميداني، مجمع الأمثال، ج٢، ص ٤١-٤٢.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (١٧٤) ج١، ص٦٦.



فقال: «الهاء للّقمة»، ثم ذكر في أيّ شيء يُضرب، وهو قوله: «يُضرب لمن جرّب الأمور وعَرَفها»[١].

وتظهر في الجانب التركيبي جملة اسميّة تقوم على المبتدأ (أنت) والخبر (أعلم)، ثمّ العاطف (أم)، ثمّ المعطوف (مَن)، ثمّ جملة الصلة (غصّ بها)، وبناء على هذا يمكن استخراج البنى النصيّة الصغرى الآتية:

١- الذي يغصّ باللّقمة يعلم ألم الغصّة.

٢- أنت لم تغصّ باللّقمة.

٣- لن تكون عالمًا بألم الغصّة؛ لأنّك لم تجرّبها.

٤- لذلك لا تسارع لطرح الآراء فيما لم تعاينه وتخبره.

٥- مَن عاين الأشياء وخبرها هو أقدر الناس على الإدلاء برأي فيها.

وبشيء من إعمال قاعدة التعميم يصل الباحث إلى البنية الكليّة الكبرى لهذا المثل: «مَن جرّب الأمور أعلم بها»، ومن ثمّ فإنّ على المخاطَب التعلّم من أصحاب التجربة والخبرة الذين جرّبوا الحوادث وعاينوها؛ فهم أصحاب الشأن السديد في هذا الموضع، وهذا قريب ممّا أورده الميداني، حين قال: «يُضرب لمن جرّب الأمور وعَرَفها»[٢].

نموذج (٥) المثل رقم (٧٣٧):

«تَنَاسَ مَسَاوِىء الإِخْوَانِ يَدُمْ لَكَ وُدُّهُمْ»[٣]

قال الميداني تحت هذا المثل: «يُضرب في استبقاء الإخوان»[٤].

ذُكر هذا المثل من غير قصّة في مجمع الأمثال، واكتفى الميداني بذكر في أيّ شيء يُضرب.

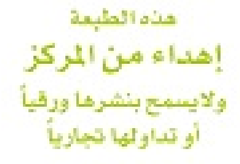
وتظهر في الجانب التركيبي جملة فعليّة مركّبة، تقوم على فعل أمر يطلب إليك تغافل

١- الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص٦٦.

٢- المرجع السابق، ج١، ص٦٦.

٣- نفسه، رقم المثل (٧٣٧) ج١، ص٢٢٠.

٤- نفسه، ج١، ص٢٢٠.



مساوىء الإخوان (تناسَ)، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت)؛ لذا لا يوجد مخاطَب ظاهر، وصرّح بلفظ المفعول به (مساوىء الإخوان)، ثمّ ذكر النتيجة المترتّبة على هذا الفعل إنْ قام به المخاطَب فقال: «يدم لك ودُّهم»؛ فالفعل (يدم) واقع في جواب الطلب، وهنا علاقة تلازم بين الجملتَيْن عبر الطلب وجوابه، وبناء على هذا يمكن استخراج البنى النصيّة الصغرى على النحو الآتي:

١- البشر جميعهم يخطئون.

٢- الإخوان هم من البشر ولذا فهم يخطئون.

٣- لا يمكن أن تعثر على إخوان لا يخطئون.

٤- إذا وقفت على كلّ خطأ يصدر من إخوانك فسوف تفقدهم تباعًا.

٥- عليك أن تتغافل عن مساوىء إخوانك لكي تستديم ودّهم.

وبإعمال قواعد (ديك) في الحذف والتعميم يصل الباحث إلى البنية الكبرى الكليّة على النحو الآتي: «**الوقوف المتكرّر عند مساوىء الإخوان خسارة محتّمة لهم**».

وهذا يتّفق مع ما أورده الميداني فيما يُضرب فيه المثل، قال: «يُضرب في استبقاء الإخوان»[١].

ويمكن هنا إبداء الملاحظات الآتية:

١- يلاحظ أنّ الميداني كثيرًا ما يغفل عن ذكر ما يضرب فيه المثل خاصة عندما يذكر القصة، وكأنّه يفترض أنّ السياق اللغوي الأول الذي وردت فيه، والمقام الذي قيل فيه كافيان لكي يستخرج القارىء ومستعمِل المثل منهما ثيمته بسهولة بالغة.

وهذا الافتراض لا يبتعد كثيرًا عن الحقيقة؛ فالمقام أو السياق -وفق نحاة النص- أحد معايير الحكم على النص بالقبول[٢]؛ فإلى جانب العلاقات الداخليّة للنص، ثمة «علاقات أخرى بين النص ومحيطه المباشر وغير المباشر، ويؤدّي الفصل بين هذه العناصر الداخليّة أو إسقاط أيّ منها أو إغفال أيّة علاقة سواء أكانت داخليّة أم خارجيّة، إلى العجز عن إثبات الوحدة الكليّة أو التماسك والانسجام الدلاليَيْن للنص»[٣]؛ إذ يمثل المقام أحد المقوّمات الفاعلة في اتساق النص، وخاصة من الناحية



١- الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص٢٢٠.

٢- ينظر: بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٩١.

٣- سعيد بحيري، دراسات لغوية تطبيقية، ص ٧٨.



الدلاليّة، وعليه فإنّ نصيّة الخطاب لا تكتمل ولا تستقيم إلا إذا راعى صاحبه -في إنجازه- الظروف المحيطة التي سيظهر فيها النص، لذا فإنّ خطابًا يبتعد كثيرًا عن ملابسات المقام لن يلقى قبولًا حسنًا.

ويرى (بيوجراند) أنّه «ينبغي للنص أن يتصل بموقف يكون فيه، تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والتوقعات والمعارف، وهذه البيئة الشاسعة تُسمّى سياق الموقف»(١)، وقد وصف الباحثون في علم النص «المقاميّة» بأنّها من أهم المعايير التي تقوم عليها النصيّة، وذلك لقناعتهم «بأنّ دراسة النص لن تكون كافية بالوقوف فقط عند بنيته النحويّة أو الدلاليّة الداخليّة، بل لابد من دراسته على مستوى الخطاب، وهذا يعني الاهتمام ببنية السياق والعلاقات بينها وبين النص»(٢).

ووفقًا لـ(بيوجراند) فإنّ النص ينتج في مقام معين وله رسالة وهدف يبيّنهما المقام الذي أنتج فيه النص، إذًا فلا بد من رعاية المقام الذي أنشئ فيه النص من أجل فهمه وتفسيره تفسيرًا يراعي ما قصده منتج النص؛ فمراعاة المقام من الوسائل التي تجعل النص يبدو أكثر تماسكًا.

٢- استخراج البنية الكبرى للنصوص المدروسة بالطرق ذاتها التي اقترحها (ڤان ديك) لأيّ نص، يشير إلى أن قواعد (ديك) في استخراج البنية النصيّة الكبرى الكليّة تصلح مع النصوص ذات الجملة الواحدة شريطة إعادة بنائها باستكمال ما حُذف منها أوّلًا، لتكون جملة مكتملة نحويًا أوّلًا، ثم إعادة استخراج ما فيها من جمل مضمّنة.

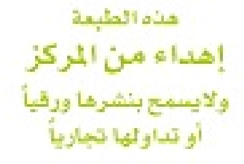
٣- الإمساك بالبنية الدلاليّة الكبرى هو السبيل الأوسع إلى الوقوف على تماسك النص، كما أنّه السبيل إلى فهم النص وإعادة إنتاجه في مقامات مشابهة.

٤- إنّ التعقيب الذي كان الميداني يورده بعد المثل، ويشتمل على ما يُضرب فيه المثل، هو خليط من غرض النص ومقامه الذي يقال فيه، وبنيته الكليّة الكبرى، ومن الطبيعي أن تتداخل هذه العناصر الثلاثة بسبب الاختزال والتكثيف اللذين يتّسم بهما نص المثل أو النص ذو الجملة الواحدة.

٥- إنّ للجملة الماثلة على السطح معنى مباشرًا، لكنّ المعنى الكلّي للنص أو الدلالة الكليّة

١- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٩١.

٢- إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم النص، ص ٩٩.



للنص «لا تنجم عنه إلا بوصفه بنية كبرى»[1]، وهذا فرق جوهري بين الجملة العادية التي لا تمثّل نصًّا، والجملة النص.

٦- إنّ الانتقال من الدلالة الجزئيّة الماثلة في سطح الجملة إلى الدلالة الكليّة ليس انتقالًا معهودًا ومنظّمًا من الجزء إلى الكل، بل هو مبني على مقتضيات الموقف التواصلي في النص ذي الجملة الواحدة.

ب- البنية العليا للنص ذي الجملة الواحدة:

يُقصد بالبنية العليا للنص جنسه الذي ينتمي إليه؛ فبعض النصوص رسائل أدبيّة أو قصائد، وبعضها إعلانات، وبعضها نص قانوني، وبعضها...، وبعضها مثلٌ، وقد اعتنى نحاة النص بدراسة البنية العليا وعلاقتها بفهم النص والوقوف على دلالته، وحين درس أولئك النحاة معيار «المقبوليّة»، وهو من أهم خصائص النصيّة، وضعوا عوامل مؤثّرة في المتلقّي يمكنها أن تزيد مقبوليّته أو موقفه من قَبول النص بوصفه تشكيلًا ذا سبك والتحام، وجعلوا في رأس هذه العوامل معرفة المتلقّي بنوع النص ومعرفة منتجه[2].

إنّ هذا العامل مهم في مدى تقبّل المتلقّي لسلسلة الأحداث الكلاميّة أو الحدث الكلامي على أنّه نص قابل لأنْ يوصف بالسبك والحبك، أي الاتساق والانسجام، وهو يحدّد طريقة تلقيه لذلك النص، ويزوّده بمفتاح مهم من مفاتيح التلقّي وإعادة بناء النص في ذهنه، كما أنّه يحدّد الطاقة التأويليّة للمتلقّي ويقولبها في اتجاه معيّن، ويزيد من التفاعل النصّي بين المتلقّي والمرسِل في عمليّة الاتصال.

وفيما يتّصل بالمثل، فإنّ معرفة المتلقّي أنّ جنس النص الذي يتعامل معه هو «مثل»، يجعل كفاءته النصيّة مرتفعة، ويسعى إلى تفسير النص في ضوء خصائص الأمثال التي أجملها في:

١- الاختزال أو الاقتصاد اللغوي.

٢- التكثيف.

٣- بلاغته في سياقه.

٤- قابليّته للتعميم.

١- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٨٩.

٢- ينظر: عزة شبل محمد، علم لغة النص: النظرية والتطبيق، ص ٣٥.

٥- حسن التشبيه.
٦- امتيازه بخصائص تركيبيّة ودلاليّة جعلته مؤثّرًا فيمن سمعه.
٧- يشكّل نقطة تحوّل في سياقه الأوّل الذي قيل فيه.
٨- يعبّر عن حالات وسياقات قابلة للتجدّد والإعادة في بيئات اجتماعيّة مختلفة.
٩- يحمل سمتًا خاصًا «غريبًا».
١٠- يحمل سمتًا تركيبيًا ثابتًا غير قابل للتغيير.
١١- له قبول ورضى لدى مستعمِلي اللغة.
١٢- يتجاوز معناه بنيته اللغويّة إلى معنى عام يتجدّد في سياقات متكرّرة.

إنّ بنية النص العليا أو جنسه يزوّد القارىء بالأعراف والتقاليد القرائيّة والثقافيّة التي يوفّرها له مجتمعه في التعامل مع مثل هذا النص، ولا ريب أنّ المثل تُحيط به هالة من الأعراف القرائيّة والفهم لكثرة تداوله وسيرورته في المجتمعات.

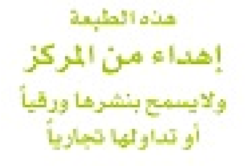
ومن جهة أخرى فإنّ معرفة المتلقّي بأنّ نوع النص أو بنيته العليا هي «المثل»، يجعله يسعى إلى فهم الضمائر وأسماء الإشارة والأعلام الواردة في نصّ المثل على أنّها مكافئات دلاليّة لعناصر موجودة في الموقف التواصلي، وليست مطابقات دلاليّة، كما أنّ بنية النص «المثل» هي بنى مغلقة ومكتملة ومكثّفة، ولو لم تكن أمثالًا لربما بدت ناقصة وغير مكتملة ومفتوحة وباهتة ولا تحمل معنى تامًا.

فلو تلقى القارىء جملة مثل «**أيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ**»[1] على أنها ليست مثلًا لبدت جملة استفهام عادية لا تحمل إلا بنية دلاليّة صغرى تطلب العلم بأيّ واحد من الرجال هو المهذّب، ولاحتاجت من المتلقّي جوابًا.

أمّا إذا قرأها على أساس أنّها مثل بدت آفاق أخرى للتأويل والفهم ذات بنية كليّة كبرى وتساوق واقعًا مماثلًا أو مقامًا مشابهًا لحادثة ما، وبينهما توافق في الغرض والمقام، ولاحتاجت من المتلقّي إلى تفاعل وليس إلى إجابة.

ولو تلقى القارىء المثل «**إنَّه لَوَاقِعُ الطَّائِرِ**»[2] لا على أنّه مثل لظنّ أنّ المرسِل يريد أن يُحدّثه عن طائر من الطيور، ولَبَدَت الجملة ناقصة محتاجة إلى تفصيل يوضّح إحالة الضمير في «إنّه».

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٦٥)، ج١، ص٣٥.
٢- المرجع السابق، رقم المثل (١٠٠) ج١، ص٤٣.



ولو تأمّل القارىء المثل: «**أيُّ فَتىً قَتَلَهُ الدُّخَان**»[١] لا على أنّه مثل، لبدت جملة استفهام عادية لا تحمل إلا بنية دلاليّة صغرى تطلب العلم بأيّ فتى قتله الدخان، ولاحتاجت من المتلقّي جوابًا.

ولو استقبل القارىء المثل «**إنَّهُ نَسِيجُ وَحْدِهِ**»[٢] لا على أنّه مثل لظنّ أنّ المرسِل يريد أن يُحدّثه عن رجل حمّال للأمور والأعباء، ولَبَدَت الجملة ناقصة محتاجة إلى تفصيل يوضّح إحالة الضمير في «إنّه».

ولو سمع المثل «**أَحْلَمُ مِنَ الأَحْنَفِ**»[٣] وعلم أنّه مثل لتجاوز العَلَم الوارد في المثل تمامًا، وركّز على امتدادات النص في الموقف التواصلي الذي هو بصدده.

إنّ البنية العليا للنص مهمّة في عمليّة القراءة والتأويل، وهي تساعد في إيجاد ترابطات دالّة بين القضايا الماثلة على السطح، وبتعبير ربيعة العربي «إنّ البنية العليا تشكّل أداة للقيام بتحليل تنازلي للخطاب»[٤].

وفيما يتّصل بنص المثل على وجه التعيين فإنّ فيه فراغًا بنيويًا يهتدي إليه القارىء بوساطة جنس النص (المثل)، وبوساطة التفاصيل التي يتيحها سياق الحال أو موقف التخاطب.

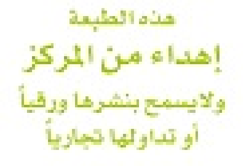
ج- البنية التركيبيّة للنص ذي الجملة الواحدة:

سبق أن أشرت في المباحث السابقة إلى أنّ إعادة بناء النص عبر مفتاح الجملة الماثلة على السطح من أهمّ وظائف نحوي النص، وأنّ هذا البناء لا يحدث عبر المباحث المعتادة لنحو الجملة؛ ذلك أنّ الغرض من التركيب النصّي هو الاتصال، والاتصال لا يُوصف عن طريق الوحدات الصغرى الصوتيّة والصرفيّة، ولا بعرض العلاقات النحويّة المباشرة، وإنّما يحدث عبر وصف اللغة في موقف استعمال أدائي حقيقي.

وإذًا فبناء النص تركيبيًا ووصف هذا التركيب إنّما هو نتيجة لعمليّة التواصل وليس مقدّمة لها؛ فوصف الموقف الاتصالي وما حدث فيه والحكم عليه بالنجاح أو الإخفاق، ووصف

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٣٤) ج١، ص٥٢.
٢- المرجع السابق، رقم المثل (١٥١) ج١، ص٦٠.
٣- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١١٧٩) ج١، ص٣٣٧.
٤- ربيعة العربي، في تصوّر الخطاب، ج١، ص١٠٦.





التماسكَيْن الدلالي والتداولي، وإمساك المتلقّي بناصية البنية الكبرى عبر غرض النص ومقصد المرسل، كلّ ذلك مدعاة إلى تحقيق التماسك النحوي؛ أي الوقوف على بنية نصيّة تركيبيّة مكتملة ومغلقة، وبخلاف ذلك لا يمكن وصف البنية التركيبيّة للنصوص، وفي المبحث الآتي سأقف عند الأشكال التركيبيّة للنص ذي الجملة الواحدة في مجمع الأمثال للميداني؛ للتعرّف على أنسب الأوعية التركيبيّة لنصوص الأمثال ذات الجملة الواحدة، التي يمكنها أن تؤمّن له خصائص التكثيف والاختزال وقوّة الدلالة وعمقها، والقدرة على محاكاة سياقات متجدّدة عبر الزمان والمكان، بما يضمن لها عنصر السيرورة الذي يعدّ سمتًا لازمًا لها.

ويجمل الإنباه إلى أنّ الدراسة ستعتمد مصطلحَي الجملة البسيطة، والجملة الموسّعة في الإشارة إلى الأشكال التركيبيّة التي وردت في المثل ذي الجملة الواحدة في «مجمع الأمثال» للميداني.




وتعد الجملة البسيطة أصغر أشكال الجملة، وتتألف، في حدّها الأدنى، من كلمتَيْن بينهما عمليّة إسناديّة واحدة، وتعد أبسط الصور الذهنيّة التامّة التي يسوّغ السكوت عليها، ولا تكون داخلة في تركيب أوسع وأعقد، تربطها به علائق نحويّة[١]، وتتحدّد بساطة الجملة بالنظر إلى عناصرها اللغويّة؛ فإذا لم توجد عمليّة إسناديّة ثانية في أحد عنصريها (المسند والمسند إليه)، أو في بعض عناصرها المتممّة عدّت الجملة بسيطة[٢]، وتعرّف بأنّها الجملة المكوّنة من مركب إسنادي واحد، ويؤدي فكرة مستقلّة سواء أبدأت باسم أم فعل[٣]، وتعرف بأنّها الجمل التي تتحمل حملًا واحدًا[٤]، وتعرف بأنّها الجملة المتكوّنة من عمليّة إسناد مستغنية بنفسها عن غيرها شكلًا ودلالة وهي اسميّة أو فعليّة، وتستقل بنواة إسناديّة واحدة[٥]، وتقسم الجملة البسيطة إلى جملة اسميّة بسيطة تتكون من المبتدأ أو ما في حكمه

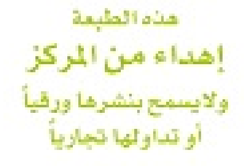
١- ينظر: رابح بو معزة، الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو، مؤسسة رسلان، دمشق، ط١، ٢٠٠٨، ص٦٩.

٢- ينظر: المرجع السابق، ص٦٩.

٣- ينظر: محمد عبادة، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، ص٥٣.

٤- ينظر: محمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربيّة، ص٧.

٥- ينظر: المنصف عاشور، بنية الجملة العربية، ص٤١.



والخبر، وجملة فعليّة بسيطة تتكون من الفعل والفاعل وقد تكون جملة بسيطة موسّعة إذا وجدت متمّمات المعنى[١].

أمّا الجملة الموسّعة فقد انقسم دارسوها إلى قسمَيْن؛ الأول: يستخدم هذا المصطلح استخدامًا خاصًا دون ربطه بأيّ اتجاه محدّد، والثاني: ينقل هذا المصطلح ومفهومه من الأنحاء الغربيّة، ويطبّقه على الجملة العربيّة.

ومن الدارسين الذين مضوا في الاتجاه الأول: إبراهيم الشمسان؛ إذ يرى أنّ توسيع الجملة وخصوصًا الشرطيّة يتمثّل في «إضافة عناصر جديدة»[٢]، دون أن يحدّد الباحث معيار اعتبار عنصر ما جديدًا، وتظهر وسائل التوسعة عنده وأمثلتها كتوسيع العبارة الشرطيّة بجملة الحال أو العطف[٣].

وتتمثّل التوسعة عند زين الخويسكي في «إضافة عنصر لغوي جديد على الجملة يترك آثاره على التركيب كلِّه في البناء والدلالة»[٤]، وتنحصر هذه العناصر بأدوات النفي والاستفهام والتوكيد، وما يؤدي وظيفتها.

ويشير لفظ التوسعة عند صبري السيّد إلى «إضافة النواسخ الحرفيّة والفعليّة فحسب»[٥]، دون أن يحدّد الباحث لِمَ خصّ التوسعة بالنواسخ دون غيرها.

أمّا الاتجاه الثاني في دراسة التوسعة فيمثّله محمد الشاوش، الذي يحدّد التوسعة بمعيارَيْن هما: الاستغناء عن العنصر أو إمكانيّة حذفه مع بقاء الجملة مستقيمة نحويًا، وألا يكون للعنصر المضاف دور في تغيير العلاقات أو الوظائف الموجودة قبل دخوله[٦].

١– ينظر: رابح بو معزة، الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو، ص٧١. وعلاء إسماعيل الحمزاوي، الجملة الدنيا والجملة الموسّعة في كتاب سيبويه: دراسة وصفيّة تحليليّة، نسخة إلكترونية، ص١٥.

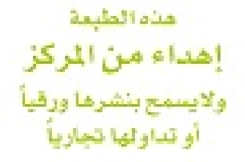
٢– إبراهيم سليمان الشمسان، الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب، مطبعة الدجوى، القاهرة، ط١، ١٩٨١، ص٣٩.

٣– المرجع السابق، ص٣٩٠.

٤– زين كامل الخويسكي، الجملة الفعلية بسيطة وموسعة: دراسة تطبيقيّة على شعر المتنبي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندريّة، ١٩٨٦، ص٢.

٥– صبري إبراهيم السيد، لغة القرآن الكريم في سورة النور دراسة في التركيب النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٤٧–٤٨.

٦– محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة العربية، مجلة الموقف الأدبي، دمشق، العددان ١٣٥–١٣٦، ١٩٨٢، ص٨١–٨٢.



ويبدو أنَّ الباحث في تقييده مصطلح التوسعة بهذين المبدأين معًا متأثر بالنظرة اللِسانيّة الوظيفيّة للتوسعة، التي حدّدها (مارتينيه) بأنّها «كل عنصر يضاف إلى الإيضاح ولا يغيّر العلاقات المتبادلة ووظيفة العناصر الموجودة سابقًا»[1].

أما محمود نحلة فيعرّف الجملة الموسّعة بالجملة «التي يضاف إلى ركنَيْها الأساسيَّيْن عنصر أو أكثر يؤثر في مضمونها أو يوسّع أحد عناصرها»[2].

والظاهر أنَّ الباحث -وفق ما ورد في مقدمة مبحثه في تصنيف الجمل- ينقل مسمّى (الجملة الموسّعة) مفهومًا وتصنيفًا عن تقسيم الغربيّين للجمل في اللغات الهنديّة الأوروبيّة وتصنيف المستشرقين.

وقد جمع الباحث العناصر التي تتحوّل بها الجملة إلى موسّعة تحت اسم واحد هو (العناصر الإضافيّة)، وهو يستند في تمييزها على معيار واحد، وهو إمكانية الاستغناء عنها مع بقاء الجملة بعدها تامّة نحويًا ودلاليًا[3]؛ فالميزة التي يعرف بها عنصر التوسعة هنا هي: أنَّ الجملة دلاليًا في غنى عنه، وليس تركيبيًا فحسب كما هو الأمر في النظرة اللسانيّة الوظيفيّة التي قدّمها الشاوش[4]، ولذلك يرفض نحلة أن يكون المفعول به على الإطلاق، والظرف والجار والمجرور حين يتعلق معنى الفعل بهما، وكذلك الحال والنعت حين يتوقف عليهما أصل المعنى ضمن نطاق التوسعة؛ إذ تتحدّد القيمة الدلالية لهذه العناصر من خلال السياق، فهو الذي يعطي العنصر قيمة دلاليّة أوليّة أو ثانويّة.




واستنادًا إلى مقياس الحذف بالصورة السابقة تمثلت التوسعة عند نحلة في ضربَيْن من العناصر اللغويّة[5]:

أ- عناصر لا علاقة لها بالإسناد، لكنها تقيّده بواسطة تأثيرها في مضمون الجملة ووظيفتها، وهذه تتمثل في: الأفعال الناقصة، والأدوات الدالّة على التوكيد والنفي والاستفهام... إلخ.

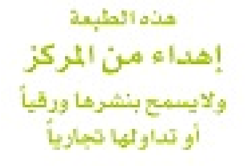
١- أندريه مارتينيه، مبادئ ألسنية عامة، ترجمة ريمون رزق الله، دار الحداثة، بيروت، ١٩٩٠، ص١٤٨.

٢- محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٢٣-٢٤.

٣- ينظر: محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، ص١٢٣-١٢٤.

٤- ينظر: المرجع السابق، ص١٣٤-١٣٥.

٥- ينظر: نفسه، ص١٣٥-١٣٦.



ب- عناصر مكمّلة للإسناد، أو لأحد عنصرَيْه، أو لما يقع في نطاقهما، وهذه تتمثل في: المفعولات ما عدا المفعول به، والحال، والتمييز، والمضاف إليه، والمستثنى، والتوابع الخمسة.

وأرى أنّ مفهوم الجملة الموسّعة الذي ارتضاه محمود نحلة ينسجم مع مؤدّى هذه الدراسة، ولذلك سيكون هو المفهوم المتّبع عند استخدام مصطلح الجملة الموسّعة في هذه الدراسة[1].

الأشكال التركيبيّة للبنية النصيّة السطحيّة الماثلة للمثل ذي الجملة الواحدة في «مجمع الأمثال» للميداني

سبق أن قلت إنّ الوصول إلى البنية السطحيّة للنص ضروريّ للبدء في التحليل النصّي، لكنّه مجرد البداية وحسبُ، ولذا سأجتهد في استقراء الأشكال التركيبيّة للمثل ذي الجملة الواحدة في كتاب «مجمع الأمثال» للميداني، فإليك خلاصة هذا الاستقراء:

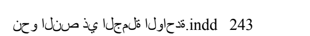
١- مجموع نصوص الأمثال في مجمع الميداني: ٤٧٦٥ مثلًا.

٢-مجموع نصوص المثل ذي الجملة الواحدة: ٤٦٢٢ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٩٧٪)، وهي نسبة لافتة يجدر التوقّف عندها، وهذه النصوص ذات الجملة الواحدة تقسم إلى:

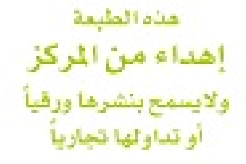
أ- النص جملة واحدة اسميّة: ٢٦٤٢ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٥٧٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة، ويمكن تقسيم هذا الصنف إلى:

- النص جملة واحدة اسميّة بسيطة: ٢٤١٧ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٥٢٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة اسميّة بسيطة مكتملة العناصر (بنية الإسناد): ١٢١٠ أمثال، وذلك يشكّل ما نسبته (٢٦٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة اسميّة بسيطة فيها حذف: ١٢٠٧ أمثال، وذلك يشكّل ما نسبته (٢٦٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة اسميّة موسّعة: ٤٨٢ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٥ ,١٠٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.

١- أشير هنا إلى أنّ علاء إسماعيل الحمزاوي قد اتّبع هذا التحديد لمفهوم الجملة الموسّعة في كتابه (الجملة الدنيا والجملة الموسّعة في كتاب سيبويه) ينظر: ص١٥-١٦.







- النص جملة واحدة اسميّة موسّعة مكتملة العناصر (بنية الإسناد): ٤٤٦ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (١٠٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة اسميّة موسّعة فيها حذف: ٣٦ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٨,٠٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.

ب- النص جملة واحدة فعليّة: ١٩٨٠ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٤٣٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة، ويمكن تقسيم هذا الصنف إلى:

- النص جملة واحدة فعليّة بسيطة: ١٤٨٧ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٣٢٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة فعليّة بسيطة مكتملة العناصر (بنية الإسناد): ١٠١٤ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٢٢٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة فعليّة بسيطة فيها حذف: ٤٧٣ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (١٠٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة فعليّة موسّعة: ٥٢٤ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (١٣٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة فعليّة موسّعة مكتملة العناصر (بنية الإسناد): ٤٩٣ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (١١٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة، والنص جملة واحدة فعليّة موسّعة فيها حذف: ٢٧ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٦,٠٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.

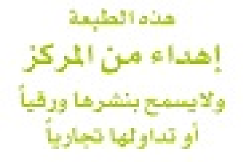
وقد جاءت الأمثال الواردة في هذا الاستقراء وفق الأشكال التركيبيّة الآتية: (شكل رقم ٧):




- العدد الكلّي للأمثال في مجمع الميداني:(٤٧٦٥ مثلًا)
  - عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة ٤٦٢٢ النسبة (٩٧٪)
    - عدد أمثال الجملة الاسميّة ٢٦٤٢ النسبة (٥٧٪)
      - عدد أمثال الجملة الاسميّة البسيطة ٢٤١٧ النسبة (٥٢٪)
        - عدد الأمثال ذوات الجمل المكتملة العناصر ١٢١٠ النسبة (٢٦٪)
        - عدد الأمثال التي فيها حذف ١٢٠٧ النسبة (٢٦٪)
      - عدد أمثال الجملة الاسميّة الموسّعة ٤٨٢ النسبة (١٠,٥٪)
        - عدد الأمثال مكتملة العناصر ٤٤٦ النسبة (١٠٪)
        - عدد الأمثال التي فيها حذف ٣٦ النسبة (٠,٨٪)
    - عدد أمثال الجملة الفعليّة ١٩٨٠ النسبة (٤٣٪)
      - عدد أمثال الجملة الفعليّة البسيطة ١٤٨٧ النسبة (٣٢٪)
        - عدد الأمثال مكتملة العناصر ١٠١٤ النسبة (٢٢٪)
        - عدد الأمثال التي فيها حذف ٤٧٣ النسبة (١٠٪)
      - عدد أمثال الجملة الفعليّة الموسّعة ٥٢٤ النسبة (١٣٪)
        - عدد الأمثال مكتملة العناصر ٤٩٣ النسبة (١١٪)
        - عدد الأمثال التي فيها حذف ٢٧ النسبة (٠,٦٪)
  - عدد الأمثال ذات الجمل المتعدّدة ١٤٣ النسبة (٣٪)

أولًا: الأشكال التركيبيّة للنص ذي الجملة الواحدة في مجمع الأمثال للميداني عمومًا:

- النص جملة واحدة اسميّة بسيطة مكتملة العناصر (بنية الإسناد): ١٢١٠ أمثال. وذلك يشكّل ما نسبته (٢٦٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة اسميّة حُذف منها المبتدأ: ١١٢٩ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٢٤٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة اسميّة حُذف منها الخبر: ٧٨ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٢٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.



- النص جملة واحدة اسميّة موسّعة مكتملة العناصر: ٤٤٦ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (١٠٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة اسميّة موسّعة وفيها حذف: ٣٦ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٨, ٠٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة فعليّة: ١٩٨٠ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٤٣٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة فعليّة بسيطة مكتملة العناصر (بنية الإسناد): ١٠١٤ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٢٢٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة فعليّة بسيطة فيها حذف: ٤٧٣ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (١٠٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة فعليّة موسّعة: ٥٢٤ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (١٣٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة فعليّة موسّعة مكتملة العناصر (بنية الإسناد): ٤٩٣ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (١١٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.
- النص جملة واحدة فعليّة موسّعة فيها حذف: ٢٧ مثلًا، وذلك يشكّل ما نسبته (٦, ٠٪) من عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة.

يلحظ ممّا سبق أنّ الجملة الاسميّة تعدّ الوعاء التركيبي المفضّل لبنية المثل، وأنّ الجملة البسيطة هي الأكثر شيوعًا في الاستعمال في نصّ المثل، وذلك في نوعَي الجملة (الاسميّة والفعليّة)، وهذا ينسجم مع أهمّ خصائص المثل العربي: الثبات والإيجاز والتكثيف والاختزال.

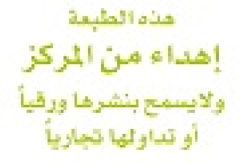
ثانيًا: الأشكال التركيبيّة للنص ذي الجملة الاسميّة الواحدة في مجمع الأمثال للميداني

أ-الجملة الاسميّة البسيطة: يمكن تقسيمها من حيث أركانها باعتبار المبتدأ إلى:

١-النص جملة واحدة اسميّة بسيطة والمبتدأ فيها معرّف بأل التعريف، ورد ذلك في ٢٨١ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٦٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

ومنه قولهم: العَوْدُ أحمد[1].

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٥٤٣) ج٢، ص٣٠٧-٣٠٨.



٢- النص جملة واحدة اسميّة بسيطة والمبتدأ فيها معرّف بالإضافة، ورد ذلك في ٣٤٧ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٥,٧٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: خَيْرُ الأُمُورِ أوساطها[١].

٣-النص جملة واحدة اسميّة بسيطة والمبتدأ فيها معرفة اسم علم، ورد ذلك في ثلاثة مواضع.

نحو قولهم: في كُلِّ أَرْضٍ سَعْدُ بْنُ زَيْدٍ[٢].

٤- النص جملة واحدة اسميّة بسيطة والمبتدأ فيها معرفة ضمير، ورد ذلك في ١٤٢ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٣٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

وذلك نحو قولهم: أَنْتَ بَيْنَ كَبِدِي وَخِلْبِي[٣].

٥-النص جملة واحدة اسميّة بسيطة والمبتدأ معرفة اسم إشارة، ورد ذلك في ٣٣ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٧,٠٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: تِلْكَ أَرْضٌ لاَ تَقُضُّ بِضْعَتُها[٤].

٦-النص جملة واحدة بسيطة والمبتدأ فيها نكرة، ورد ذلك في ١٦٩ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٤٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: فِي الِاعْتِبَارِ غِنًى عَنِ الِاخْتِبَارِ[٥].

ويلحظ أنّ المبتدأ أكثر ما يرد في بناء المثل في مجمع الأمثال للميداني معرّفًا بأل التعريف، كما يظهر شيوع المبتدأ نكرة في الكتاب؛ نتيجة تقدّم الخبر عليه شبه جملة ظرفيّة أو جار ومجرور.

ب-أنواع الخبر في النص: جملة اسميّة واحدة بسيطة: والخبر فيها:

١-معرّف بأل التعريف، ورد ذلك في ٢٩ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٦,٠٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: الدين النصيحة[٦].

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٢٩٤) ج١، ص٣٧١-٣٧٢.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٢٧٩٧) ج٢، ص٣٧٨.

٣- نفسه، رقم المثل (٣٩٠) ج١، ص١١٧.

٤- نفسه، رقم المثل (٦٧٨) ج١، ص٢٠٥.

٥- نفسه، رقم المثل (٢٧٤٣) ج٢، ص٣٦٥.

٦- نفسه، رقم المثل (١٤٣٣) ج١، ص٤١٢-٤١٣.




٢-الخبر نكرة وهو الأصل فيه، ورد ذلك في ٢٨٥ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٦٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: تَرْكُ الذَّنْبِ أيْسَرُ مِنْ طَلَبِ التَّوْبةِ[١].

٣-الخبر معرّف بالإضافة، ورد ذلك في ١٧٥ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٤٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: أنا ابْنُ بَجْدَتِهَا[٢].

٤-الخبر معرفة اسم إشارة، ورد في موضع واحد.

نحو قولهم: خيْرُ النَّاسِ هَذَا النَّمَطُ الأوْسَطُ[٣].

٥-الخبر اسم موصول، ورد ذلك في ٣٤ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٧,٠٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: أَخُوكَ مَنْ صَدَقَكَ النَّصِيحَةَ[٤].

٦-الخبر جملة اسميّة، ورد ذلك في خمسة مواضع.

نحو قولهم: الشَّرُّ قَلِيلُهُ كَثِيرٌ[٥].

٧-الخبر جملة فعليّة فعلها ماضٍ، ورد ذلك في ٢٢ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٤,٠٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: الحُمّى أضْرَعَتْني لَكَ[٦].

٨-الخبر جملة فعليّة فعلها مضارع. ورد ذلك في ١٢٢ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٣٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: أُمُّ الجَبانِ لاَ تَفْرَحُ وَلاَ تَحْزَنُ[٧].

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٦١٥) ج١، ص١٨٥.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٦٠) ج١، ص٣٣.

٣- نفسه، رقم المثل (١٣٠٣) ج١، ص٣٧٣.

٤- نفسه، رقم المثل (٦٨) ج١، ص٣٥.

٥- نفسه، رقم المثل (١٩٧٤) ج٢، ص١٤٤.

٦- نفسه، رقم المثل (١٠٩٠) ج١، ص٣١٥-٣١٦.

٧- نفسه، رقم المثل (٣٠٠) ج١، ص٩٤.

٩–الخبر شبه جملة جار ومجرور، ورد ذلك في ١٨٧ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٤٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: الْحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ[١].

١٠–الخبر شبه جملة ظرفيّة. ورد في ٥٣ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (١٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: الرَّفِيق قَبْلَ الطَّرِيق[٢].

يُلحظ تفضيل المثل للجملة الفعليّة ذات الفعل المضارع خبرًا للمبتدأ، كما يظهر شيوع شبه الجملة من الجار والمجرور في بناء المثل العربي، في مجمع الأمثال للميداني، ولعلّ ذلك لدلالة المضارع على الديمومة والاستمراريّة، وهو ما يتّفق وخصائص المثل التي تقوم على السيرورة والتداول.

ثالثًا: الأشكال التركيبيّة للنص ذي الجملة الفعليّة الواحدة في مجمع الأمثال للميداني

١–الجملة الفعليّة البسيطة:

أ–الفعل الماضي المبني للمعلوم:

ورد الفعل الماضي المبني للمعلوم في ٦١٣ موضعًا، أمّا الفاعل فجاء على الصور الآتية:

١–الفاعل معرّف بأل التعريف، ورد ذلك في ١٢٤ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٣٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخَارِيَّهَا[٣].

٢–الفاعل معرّف بالإضافة، ورد ذلك في ٧٨ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٢٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: تَرَكَتْنِي خِبْرَةُ النَّاسِ فَرْدًا[٤].

١– الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١١٢٨) ج١، ص٣٢٥.

٢– المرجع السابق، رقم المثل (١٦٠٩) ج٢، ص٤٧.

٣– نفسه، رقم المثل (١٢٢) ج١، ص٤٨.

٤– نفسه، رقم المثل (٦١٦) ج١، ص١٨٥.

٣-الفاعل اسم علم، ورد ذلك في ١٥ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٣, ٠٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: عَادَتْ لِعِتْرِهَا لَمِيسُ[١].

٤-الفاعل اسم موصول، ورد ذلك في ٦ مواضع.

نحو قولهم: اسْتَرَاحَ مَنْ لاَ عَقْلَ لَهُ[٢].

٥-الفاعل ضمير متّصل، ورد ذلك في ١٤٧ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٣٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة، نحو قولهم: بِرِئْتُ مِنْهُ مَطَرَ السَّماءِ[٣].

٦-الفاعل ضمير مستتر، ورد ذلك في ١٢٢ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٣٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: جَاءَ وَفِي رَأْسِهِ خُطَّةٌ[٤].

٧-الفاعل نكرة، ورد ذلك في ٣٥ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٧, ٠٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: ضَلَّ دُرَيصٌ نَفَقَهُ[٥].

يلحظ ممّا سبق أنّ المثل يفضّل اختيار الفاعل ضميرًا سواء كان هذا الضمير متّصلًا أم مستترًا للفعل الماضي المبني للمعلوم في مجمع الأمثال للميداني.

ب-الفعل الماضي المبني للمجهول:

ورد الفعل الماضي المبني للمجهول في ٢٨ موضعًا، أمّا نائب الفاعل فجاء على الصور الآتية:

١-نائب الفاعل معرّف بأل التعريف، ورد ذلك في ٥ مواضع.

نحو قولهم: سُرِقَ السَّارِقُ فَانْتَحَرَ[٦].

٢-نائب الفاعل معرّف بالإضافة، ورد ذلك في ٤ مواضع.

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٣٨٥) ج٢، ص٢٦٦-٢٦٧.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (١٥٧٨) ج١، ص٤٠.

٣- نفسه، رقم المثل (٥٠٢) ج١، ص١٥٤.

٤- نفسه، رقم المثل (٩٣١) ج١، ص٢٧٠.

٥- نفسه، رقم المثل (٢٢٠٤) ج٢، ص٢١٨.

٦- نفسه، رقم المثل (١٨١٥) ج٢، ص١٠٢.

نحو قولهم: حُبَّ إِلَى عَبْدٍ مُحْكِدُهُ[1].

٣-نائب الفاعل اسم موصول، ورد ذلك في موضع واحد.

نحو قولهم: عِيلَ ما هُوَ عَائِلُهُ[2].

٤-نائب الفاعل ضمير متّصل، ورد ذلك في ٧ مواضع.

نحو قولهم: إِنَّما أُكِلْتُ يَوْمَ أُكِلَ الثَّوْرُ الأَبْيَضُ[3].

٥-نائب الفاعل ضمير مستتر، ورد ذلك في ١١ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٢, ٠٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: قَدْ حِيلَ بَيْنَ العِيرِ وَالنَّزوانِ[4].

يلحظ ممّا سبق أنّ المثل يفضّل اختيار نائب الفاعل ضميرًا سواء كان هذا الضمير متّصلًا أم مستترًا للفعل الماضي المبني للمجهول في مجمع الأمثال للميداني.

ج-الفعل المضارع المبني للمعلوم:

ورد الفعل المضارع المبني للمعلوم في ١٦٤ موضعًا، أمّا الفاعل فجاء على الصور الآتية:

١-الفاعل معرّف بأل التعريف، ورد في ٢٤ موضعًا. وهو يشكّل ما نسبته (٥, ٠٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة، نحو قولهم: عِنْدَ النَّوَى يَكْذِبُكَ الصَّادِقُ[5].

٢-الفاعل معرّف بالإضافة، ورد في ١٣ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٢, ٠٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة، نحو قولهم: يَذْهَبُ يَوْمُ الغَيْمِ وَلاَ يُشْعَرُ بِهِ[6].

٣-الفاعل المعرّف اسم موصول، ورد في ٩ مواضع، نحو قولهم: يَعُودُ عَلَى المَرْءِ مَا يأْتَمِرُ[7].

٤-الفاعل ضمير متصل، ورد في ٥ مواضع، نحو قولهم: خَيْرَ حَالَبَيْكِ تَنْطَحِينَ[8].

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٠٥١) ج١، ص٣٠٦-٣٠٧. والمحكد هو الأصل.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٢٤٦٠) ج٢، ص٢٩٠.

٣- نفسه، رقم المثل (٨١) ج١، ص٣٨.

٤- نفسه، رقم المثل (٢٨٥٢) ج٢، ص٣٩٨-٣٩٩.

٥- نفسه، رقم المثل (٢٤٥٧) ج٢، ص٢٨٩.

٦- نفسه، رقم المثل (٤٦٦٦) ج٣، ص٤٣٩.

٧- نفسه، رقم المثل (٤٧٤٤) ج٣، ص٤٥٦.

٨- نفسه، رقم المثل (١٢٦٣) ج١، ص٣٦٤.



٥-الفاعل ضمير مستتر، ورد في ١٠٠ موضع، وهو يشكّل ما نسبته (٢٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة، نحو قولهم: في وَجْهِ المَالِ تَعْرِفُ إمْرَتَه [١].

٦-الفاعل اسم نكرة، ورد في ٤ مواضع، نحو قولهم: يُرِيكَ يَوْمٌ بِرَأْيِهِ[٢].

يلحظ ممّا سبق أنّ المثل يفضّل اختيار الفاعل ضميرًا مستترًا للفعل المضارع المبني للمعلوم في مجمع الأمثال للميداني.

د-الفعل المضارع المبني للمجهول:

ورد الفعل المضارع المبني للمجهول في ١٤ موضعًا، أمّا نائب الفاعل فجاء على الصور الآتية:

١-نائب الفاعل معرّف بأل التعريف، ورد في ١١ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٢, ٠٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة.

نحو قولهم: قَدْ يُبْلَغُ الخَضْمُ بِالقَضْمِ[٣].

٢-نائب الفاعل معرّف بالإضافة، ورد في موضعَيْن اثنَيْن، نحو قولهم: لأَفْقَرَ مِنَّا يُهْدَى غَمامُ أَرْضِنَا[٤].

٣-نائب الفاعل ضمير مستتر، ورد في موضع واحد، نحو قولهم: قَدْ يُؤْتَى عَلَى يَدَي الحَرِيصِ[٥].

يلحظ ممّا سبق أنّ المثل يفضّل اختيار نائب الفاعل معرّفًا بأل التعريف للفعل المضارع المبني للمجهول في مجمع الأمثال للميداني.

هـ-فعل الأمر:

ورد فعل الأمر في ١٩٢ موضعًا، أمّا الفاعل فجاء على الصورتَيْن الآتيتَيْن:

١-الفاعل ضمير مستتر، ورد في ١٧٨ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٤٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة، نحو قولهم: خُذِ الأَمْرَ بِقَوابِلِهِ[٦].

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٧٢٩) ج٢، ص٣٥٩.

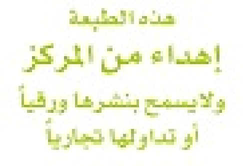
٢- المرجع السابق، رقم المثل (٤٦٧١) ج٣، ص٤٤١.

٣- نفسه، رقم المثل (٢٨٤٥) ج٢، ص٣٩٤.

٤- نفسه، رقم المثل (٣٣٥٣) ج٣، ص١٠٠.

٥- نفسه، رقم المثل (٢٩١١) ج٢، ص٤١٦.

٦- نفسه، رقم المثل (١٢٤٥) ج١، ص٣٥٦.



٢-الفاعل ضمير متصل، ورد في ١٤ موضعًا، وهو يشكّل ما نسبته (٣,٠٪) من مجموع مجيئه نصًا ذا جملة واحدة، نحو قولهم: خَالِطُوا النَّاسَ وَزَايِلُوهُم[1].

يلحظ ممّا سبق أنّ المثل يفضّل اختيار الفاعل ضميرًا مستترًا لفعل الأمر في مجمع الأمثال للميداني، وهو أنسب للسيرورة والتداول والاستعمال في سياقات متكرّرة.

ملاحظات عامّة على الأشكال التركيبيّة التي يتقولب فيها نص المثل ذو الجملة الواحدة:

١-ورد المثل ذو الجملة الواحدة في مجمع الأمثال للميداني بنسبة (٩٧٪)، وهي نسبة كبيرة ولافتة يجدر التوقّف عندها بالدرس والتحليل، على حين ورد المثل ذو الجمل المتعدّدة في الكتاب نفسه بنسبة (٣٪)، ممّا يجعل الجملة الواحدة هي الوعاء التركيبي الأمثل للمثل بسبب خصائص التكثيف والاختزال فيه.

٢-وردت الجملة الاسميّة الواحدة في مجمع الأمثال للميداني بنسبة (٥٧٪)، على حين وردت الجملة الفعليّة بنسبة (٤٣٪)، وبذا يلحظ تفضيل المثل للجملة الاسميّة وعاءً تركيبيًا لبنيته.

٣-وردت الجملة الاسميّة مكتملة العناصر (بنية الإسناد) في مجمع الأمثال للميداني بنسبة (٣٦٪)، على حين وردت الجملة الاسميّة بحذف أحد ركنَيْها (المبتدأ أو الخبر) بنسبة (٢٦٪)، وبذا يظهر تفضيل المثل للجملة الاسميّة مكتملة العناصر وعاءً تركيبيًا لبنيته.

٤- وردت الجملة الفعليّة مكتملة العناصر (بنية الإسناد) في مجمع الأمثال للميداني بنسبة (٣٣٪)، على حين وردت الجملة الفعليّة بإضمار أحد ركنَيْها (الفعل أو الفاعل) بنسبة (١٦٪)، وبذا يظهر تفضيل المثل للجملة الفعليّة مكتملة العناصر وعاءً تركيبيًا لبنيته.

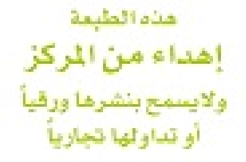
٥- وردت الجملة الاسميّة البسيطة في مجمع الأمثال للميداني بنسبة (٥٢٪)، على حين وردت الجملة الاسميّة موسّعة بنسبة (١٠٪)، وبذا يظهر تفضيل المثل للجملة الاسميّة البسيطة وعاءً تركيبيًا لبنيته.

٦- وردت الجملة الفعليّة البسيطة في مجمع الأمثال للميداني بنسبة (٣٢٪)، على حين وردت الجملة الفعليّة الموسّعة بنسبة (١٣٪)، وبذا يظهر تفضيل المثل للجملة الفعليّة البسيطة وعاءً تركيبيًا لبنيته.

٧- أنسب الأوعية التركيبيّة للمثل ذي الجملة الواحدة هو الجملة الاسميّة البسيطة؛ لما تميز

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٢٩٣) ج١، ص٣٧١.





به هذا النوع من اختزال وتركيز وتكثيف في المعنى، أكثر من غيره، وهو ما يميل إليه المثل في صياغة بنيته النحويّة، بل هو ما تميل إليه العربيّة قصْدَ الخفة والسلاسة في إيقاع الكلام؛ إذ إنّ ذلك يكسب النص المثلي السعة في الاستعمال، والشيوع بين الناس؛ إذ تردّدت الجملة الاسميّة البسيطة في ٢٤١٧ مثلًا، والجملة الاسميّة الموسّعة في ٤٨٢ مثلًا، وبناء على هذا فالظاهرة المطّردة في الأمثال هو الجملة الاسميّة البسيطة.

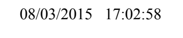
ومن الأمثلة على ذلك: «التقي ملجم»[١]، و«الليل أعور»[٢]، و«الناس أخياف»[٣]، فما جاء من تركيب مثلي على هذه الشاكلة المتكوّنة من عنصرَيْن، هما: (المسند + المسند إليه) يكاد يكون التركيب المثلي الأخف إيقاعًا في وقعه وإيصاله إلى المتلقي؛ إذ تتحقّق فيه أبرز صفة من صفات المثل العربي وألزمها له، ألا وهي الإيجاز، فهي تعطي معاني مكثّفة بألفاظ معدودة لا تتجاوز (العنصرَيْن) التركيبيّين الأساسيّين لأبسط جملة عربيّة، فكان ذلك عاملًا من العوامل التي حفظت للمثل العربي كيانه عبر التاريخ، فهو يمتلك في ذلك مقوّمات استعماله بين الخاصّة والعامّة، وتداوله بين الناس الذي أكسبه ديمومة البقاء، مع ضرورة الإشارة إلى أنّ تلك الجمل الخبريّة البسيطة في تكوينها التركيبي تتجاوز في معناها التقييد بزمن معيّن؛ فهذا الإخبار الذي جرى بواسطة الإسناد التركيبي تجاوز كلّ القفزات الزمنيّة على مدى العصور، والتزم في الوقت نفسه بالقيود اللغويّة والنحويّة التي يسلكها المنشئ للوصول إلى البناء الصحيح والسليم فيما يصدر عنه من نظم.

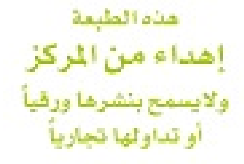
ويلحظ على هذه البنية المثليّة التركيبيّة خلوّها من الروابط التي تربط بين الجمل، والعبارات، ممّا أكسبها التلاحم المحكم بين (المسند والمسند إليه)، والتسلسل المنطقي، حيث التابع والمتبوع، والعامل والمعمول، فلا يجد المخاطَب عناء في معرفة المعنى المقصود منها؛ وذلك لبساطة الصورة التركيبيّة التي وردت بها هذه البنية التمثيليّة.

٨- كان الإسناد الخبري العنصر الأساس الذي استندت إليه الجملة المثليّة، وهو العنصر الذي ينشأ من التعالق التركيبي بين مكوّنات جملة المثل، فبرز في هذا التعالق التركيبي تلاحم العناصر الرئيسة لجملة المثل، وقوّة الإسناد الرابط بينها؛ إذ كانت البنية النحويّة للجملة



١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٦٩٤)، ج١، ص٢١٠.
٢- المرجع السابق، رقم المثل (٣٢٧٣)، ج٣، ص٨٣.
٣- نفسه، رقم المثل (٤٢٧٤) ج٣، ص٣٣١.





المثليّة «تابعة للمعاني تتكيّف بشكلها، فإذا تزاوجت المعاني تزاوجت التراكيب مثلها، وإذا استرسلت استرسلت مثلها»[١].

ولا شك أنّ البنية التركيبيّة لجملة المثل تستمد أهميّتها من فاعليّة (الإخبار) الذي يقوم به النص المثلي؛ إذ يعد النص المثلي هو الحاضن لهذا (الإخبار)؛ فهو يستجيب لهيمنة الحدث الإخباري، وفاعليّة حضوره بإضاءته للمساحة الحكائيّة التي يشغلها المعنى الدلالي المُبتغى من هذا النص، ومن ثم التحكّم بتوجيه عناصره «توجيهًا يستجيب لإيعاز التأليف، ويعمل على تحقيق أهدافه، وهو يقدّم في كلّ مرة مكوّنًا بنيويًا من مكوّنات النصوص ويؤخّر آخر»[٢].

٩– حُذف المبتدأ في ١١٢٩ موضعًا من مجموع ٢٦٤٢ موضعًا هي الجملة الاسميّة الواحدة، ويكثر حذفُ المبتدأ في المثل المُصَدَّر بأفعل التفضيل، حيث يكون أفعل التفضيل خبرًا لمبتدأ محذوف كما في الأمثال «**أخطب من سَحْبان وائل**»[٣]، و«**أشأم من داحِس**»[٤]، و«**أنمُّ من التراب**»[٥]، وبهذا الحذف يغدو المثل شديد الإيجاز والتكثيف من ناحية التركيب، واسع الدلالة بعيد الإيحاء من ناحية المعنى[٦].



كما يؤدي الحذف هنا وظيفة الدلالة على التعميم، وهو ما يلائم المثل من حيث إنّه لا يكون في بنيته ما يحصره في جنس أو اسم معين، ومن ناحية أخرى يعني حذف المبتدأ عدم توجيه الخطاب مباشرة نحو المضروب له أو بسببه المثل، وفي هذا تحقيق لهدف المثل التربوي.

ولعلّ السبب في كثرة حذف المبتدأ كونه معلومًا للمخاطَب والمتكلّم ليس بحاجة إلى إبراز هذا المحذوف (المبتدأ)، ولكنّ المطلوب والمجهول لدى السامع هو الحكم على هذا المعلوم المحذوف، فهذا الحكم سيكون دافعًا للحديث والحوار؛ فالرغبة في إعلان هذا المجهول

١– ينظر: محمود المسعدي، الإيقاع في السجع العربي: محاولة تحليل ونقد، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ١٩٩٦، ص ١٧٧.

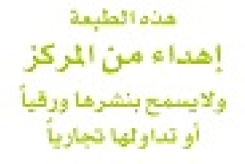
٢– لؤي حمزة عباس، سرد الأمثال، ص ٢٠٧.

٣– الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٣٣٦) ج١، ص٣٨١.

٤– المرجع السابق، رقم المثل (٢٠٣٣) ج٢، ص١٦١.

٥– نفسه، رقم المثل (٤٣٠٠) ج٣، ص٣٣٩.

٦– ينظر الدراسة النصيّة لمبحث الحذف في الفصل الثالث من هذه الدراسة ص٢٧٩–٢٩٢.



وكشف أمره، ومعرفة المزيد عن جوانب هذا المعلوم وإذاعتها هي السبب في إبقاء الخبر والاستغناء عن المبتدأ، وهذا النوع من الحذف أكثر انسجامًا مع اللغة المنطوقة التي يكثر فيها اللمح والرمز والكناية اعتمادًا على ما بين المتحادثين من معلومات واضحة متفق عليها. واللغة المنطوقة تميل دائمًا إلى الإيجاز، وما المثل إلا عُملة ضُربت في دار الجماعة وتردّدت في الأفواه كثيرًا حتى أخذت شكلها الأدبي الأخير، ولذلك تحرص الجماعة على إخراج المثل صافيًا مركّزًا خفيفًا يسهل تداوله، فكان الحذف إحدى الوسائل لتحقيق هذه الخفّة، إضافة إلى أنّ استخدام المثل يكون إمّا لتأكيد تجربة حدثت أو المقارنة بين تجربتَيْن أو الوعظ، وفي جميع هذه المواقف يكون المتحدّث عنه أو المسند إليه واضحًا في ذهن المتكلّم والمخاطَب؛ فلا يشكّل الحذف عائقًا في عمليّة التفاهم، والقاعدة تقول: يجوز حذف ما دلّ عليه دليل.

١٠- تقدّم الخبر شبه جملة على المبتدأ في ١٢ موضعًا، ولوحظ أنّ تقدّم الخبر على المبتدأ معرفة بلغ ٥ مرات، والمبتدأ النكرة ٧ مرات، وبناء على هذا فالظاهرة المطّردة في تقدّم الخبر على المبتدأ عندما يكون الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة.



ويعدّ تقديم شبه الجملة (الجار والمجرور) من الظواهر التركيبيّة المميّزة في الأمثال أحاديّة الجملة سواء الاسميّة أم الفعليّة؛ وثوت وراء هذا التقديم مقاصد دلاليّة أرادها منشئ المثل؛ لتكون انعكاسًا لما في ذهنه من معان، ومن الأمثال التي تمثلت فيها هذه الصورة قولهم: «**في بيته يؤتى الحكم**»[١]، وقولهم: «**ببطنه يعدو الذكر**»[٢]، وقولهم: «**من مأمنه يؤتى الحذر**»[٣]، وقولهم: «**على أهلها تجني براقش**»[٤]؛ فيلحظ على هذه النصوص المثليّة تقدم المضمر على الظاهر، وهو ما يتعارض والحكم النحوي العام الذي يتعلق بهذه المسألة؛ إذ إنّ «حكم المضمر أن يجيء بعد ظاهر يتقدمه يعود عليه؛ لأنّه مبهم ولا يعقل على من يعود عليه، حتى يتقدمه اسم ظاهر يعود عليه»[٥]، لكن بعض النحويين أجازوا في حالات معيّنة

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٧٤٢) ج٢، ص٣٦٤. يضرب للقاضي يؤتى في بيته.

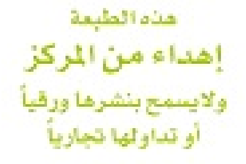
٢- المرجع السابق، رقم المثل (٤٥٦) ج١، ص١٤٣. يضرب للذكر من الخيل يعدو على حسب ما يأكل.

٣- نفسه، رقم المثل (٤٠٦٣) ج٣، ص٢٧٦. يضرب للحذر لا يدفع عنه ما لا بد له منه.

٤- نفسه، رقم المثل (٢٤٢٧) ج٢، ص٢٧٩. يضرب لمن يعمل عملا يرجع ضرره إليه.

٥- الزجاجي، الجمل في النحو، ص ١١٧.





هذا التقديم، فذكروا «أن كلّ مضمر اتصل باسم مخفوض أو منصوب، فإنّه يجوز تقديمه وتأخيره على المضمر؛ لأنّ النية فيه أن يكون مؤخرًا»[١].

ويبدو أنّ هذا التقديم قد أعطى تركيب المثل إسنادًا خبريًا يلحظ فيه مزية من مزايا التركيب في اللسان العربي، وهو تجريد هذا الإخبار من الزمن، ومن ثم الدلالة على عدم تقييد مضمون هذه الجمل المثلية بزمن معين، يضاف إلى ذلك ما أحدثه هذا التقديم والتأخير من تغيير في الترتيب الطبيعي للجملة، وكان من شأنه أن يدل على الاهتمام والعناية والتنبيه على المتقدّم.

ومن الأمثال التي تقدّم فيها الخبر شبه الجملة على المبتدأ، قولهم: «**فِي الأَرْضِ لِلْحُرِّ الكَرِيمِ مَنَادِحُ**»[٢]، وقولهم: «**فِي التَّجَارِبِ عِلْمٌ مُسْتَأْنَفٌ**»[٣]، وقولهم: «**في الاعتبار غنى عن الاختبار**»[٤]؛ فهذه الصورة التركيبيّة البسيطة دلت على معانٍ كثيفة على الرغم من إيجازها التركيبي.

ويُلحظ أنّ تقديم شبه الجملة (الجار والمجرور) كان سمة من السمات التركيبيّة البارزة في الجملة المثليّة؛ إذ يخلق هذا النوع من التركيب تشويقًا لدى المتلقّي لمعرفة العنصر النحوي الذي تعلقت به شبه الجملة؛ وذلك ليتمّ المعنى وتكمل الفائدة من الجملة المثليّة، ويحسن السكوت عنها؛ فشبه الجملة في العربيّة لا يتم معناه إلا إذا تعلق بشيء قبله ظاهرًا كان أو محذوفًا (مقدرًا)، فهي لا تكون بمفردها معنى تامًا.

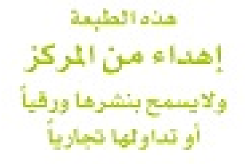
ولاشك في أن تقديم شبه الجملة (الظرفيّة أو الجار والمجرور) فيه خروج عن التسلسل التركيبي للجملة العربيّة، وعدول عن الرتبة النحويّة المقيس عليها؛ فهو خروج عن الإخبار العادي الذي تؤدّيه اللغة بوساطة الكلام، إلى لغة ذات سمات فنية؛ فقولهم:(**على أهلها تجني براقش**) ما كان ليمتلك من الأهميّة والتكثيف الدلالي لولا تقديم الجار والمجرور (على أهلها) في الجملة، ففي هذا التقديم تبرز العناية والخصوصيّة ويكمن محلّ الشاهد؛

١- الزجاجي، الجمل في النحو، ص ١١٩-١٢٠.

٢- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٧٦٩) ج٢، ص٣٧٢. أي مُتَّسع. والمَنَادح: جمع مَنْدُوحة، وهي السَّعَة.

٣- المرجع السابق، رقم المثل (٢٧٧٨) ج٢، ص٣٧٣.

٤- نفسه، رقم المثل (٢٧٤٣) ج٢، ص٣٦٥. يضرب للذي يعتبر بما يرى، ويستغني عن أن يختبر مثله فيما يستقبل.



فالعبرة في هذا المثل تؤخذ من جناية براقش على أهلها، وليس على غيرهم؛ فجنايتها على غير أهلها لا يكون فيه محل شاهد أو معنى يجري مجرى المثل، وبذلك يكون هذا النوع من التقديم في المثل العربي سواء كان للاختصاص، أم للعناية والاهتمام أم لغيرها من الدلالات الأخرى، قد قدّم مجالًا خصبًا للتراكيب المثليّة، وأثبت في الوقت نفسه مزية من مزايا العربيّة.

ولا يخلو هذا التقديم من دوافع نفسيّة بالدلالة المقصودة من نظم المثل على هذه الشاكلة التركيبيّة؛ إذ كان الثبات والتغيير في التركيب، والعدول إلى تغيير الرتب التركيبيّة هو في حقيقته توجيه اختلاف المعنى؛ فالتغيير في الدلالة يتأتى من تغيير الرتب وتركيبها وفق صياغة فنيّة يحدّد أطرها المعنى المقصود، وهو أمر أشار إليه نعمة العزاوي في قوله: «من مزايا العربية أنّ الجملة فيها لا تخضع لنظام صارم في ترتيب عناصرها، وإنّما يملك المتكلمون بها حرية وافرة في صوغ الجملة، وتقديم أو تأخير ما يشاؤون من عناصرها استجابة لدوافع نفسيّة معيّنة، أو مجاراة لظروف القول وملابساته»[1].

لذلك كان للدافع النفسي لقائل المثل، أو ما يمكن أن نسمّيه بالحاجة النفسيّة له، الأثر الأكبر في صياغة المثل على هذه الصورة التركيبيّة؛ مستثمرًا الحرية اللغويّة التي أتاحها له النظام اللغوي للعربيّة، كي يعبّر عن هذا الدافع أو الحاجة النفسيّة.

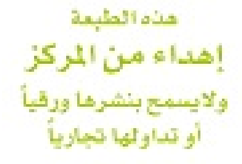
كما أنّ ارتباط المثل بسياقه المقامي أيضًا عامل مهم في توجيه العناية إلى تقديم بعض مكونات الجملة على بعضها الآخر؛ حيث يكون العنصر المقدَّم أكثر التصاقًا بالسياق الذي يستدعيه أسرع من غيره في بناء الجملة.

١١- ورد الخبر مفردًا في ٥٢٣ موضعًا، وجملة اسميّة في خمسة مواضع، وجملة فعليّة في ١٤٤ موضعًا، وشبه جملة في ٢٤٠ موضعًا، وبناء على هذا فإنّ الظاهرة المطّردة في الخبر هي كون الخبر مفردًا، وقد يأتي جملة أو شبه جملة.

١٢- كان للجملة الفعليّة حيّز واسع في أمثال الدراسة، وإن كان بنسبة أقل من الحيّز الذي أخذته الجملة الاسميّة، وربّما يُعزى ذلك إلى الفوارق التركيبيّة والدلاليّة بين الجملة الاسميّة والفعليّة، فقد وردت الجملة الفعليّة في ١٩٨٠ مثلًا، على حين وردت الجملة الاسميّة في

١- نعمة العزاوي، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مجلة المورد، مجلد ١٠، ع ٣-٤، ١٩٨١، ص ١٠٩.



٢٦٤٢ مثلًا، ومن الأمثلة على ذلك قولهم: «**يَعُودُ عَلَى المَرْءِ مَا يأْتَمِرُ**»[١]، وقولهم: «**قَيَّدَ الإيمانُ الفَتْكَ**»[٢]، و«**تُقَطِّعُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ المَطَامِعُ**»[٣].

ولعلّ السبب في شيوع الجملة الاسميّة أكثر من الجملة الفعليّة في المثل العربي؛ كون الجملة الاسميّة وعاءً أنسب للسيرورة والتداول في سياقات متجدّدة ذات أغراض ثابتة.

١٣- ورد الفعل المبني للمعلوم في ١٢٩ موضعًا؛ ١٠٠ موضع منها للفعل الماضي المبني للمعلوم، و٢٩ موضعًا للفعل المضارع المبني للمعلوم، على حين ورد الفعل المبني للمجهول في ١١ موضعًا، ٥ مواضع منها للفعل الماضي المبني للمجهول، و٦ مواضع للفعل المضارع المبني للمجهول، وجاء فعل الأمر في ٢٩ موضعًا، وبناء على هذا فالظاهرة المطّردة في الأمثال هو الفعل المبني للمعلوم.

ولعلّ السبب في شيوع الفعل الماضي أكثر من غيره من الأفعال أنّ المثل يعبّر عن تجارب مرّ بها المجتمع، فاختزنها في ضميره عبارات جاهزة للعبرة والموعظة، ويأتي التعبير المثلي للتعليق على حدث مضى أو للتذكير بموقف للوعظ؛ فالمثل خبرة مكثّفة في الماضي، ولكنّها تصلح للاستخدام في كلّ موقف مستقبلي يتطابق معناه الإنساني مع ذلك الموقف الذي انبثق منه في الماضي.




كما أنّ الفعل الماضي في المثل العربي يدلّ على «أنّ واقعًا معيّنًا قد سما إلى مرتبة المثل الأعلى؛ فالمثل العربي بهذه الصيغة ليس حكمة وليس دعوة إلى الحكمة، إنّه انبهار أمام بهاء الواقع المتسامي، وقصّة تهزّ النفس والأعماق، وتستنهض الهمم، وتبشّر بقدرة الإنسان على الارتقاء في مراتب الكمال، إنّه خبر يقول لنا ما هو كائن»[٤].

أمّا فيما يتعلّق بورود المثل بصيغة الفعل المضارع ففسّره إبراهيم أنيس «لإظهار أنّ المتكلّم ينظر إلى الحديث الذي انتهى كأنّما هو لا يزال ماثلًا للعين، والغرض من هذا التوكيد»[٥].

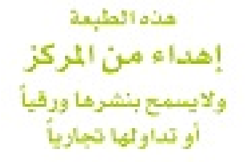
١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٤٧٤٤) ج٣، ص٤٥٦.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٢٨٩٧) ج٢، ص٤١٣.

٣- نفسه، رقم المثل (٧١٦) ج١، ص٢١٦.

٤- جورج صدقني، في سيكولوجيا الأمثال العربيّة، مجلة المعرفة السوريّة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ع٢١٩، ١٩٨٠، ص ٨.

٥- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٦٩.



١٤- فاقت نسبة تردّد الفاعل المعرفة نسبة تردّد الفاعل النكرة؛ فقد تردّد الفاعل المعرفة في ٩٣٠ مثلًا، على حين تردّد الفاعل النكرة في ٣٩ مثلًا، وبناء على هذا فالظاهرة المطّردة في الأمثال هو كون الفاعل معرفة، وكان أكثر أنواع المعارف حضورًا في الجملة الفعليّة الضمير المستتر؛ إذ ورد في ٥٠٠ مثل، ولعلّ السبب في هذا إشعار المخاطَب أنّه حاضر، وأنّ الحوار ليس مقتصرًا على المرسِل فقط.

١٥- فاقت نسبة تردّد الفاعل الضمير نسبة تردّد أنواع الفاعل المعرفة الأخرى، ثم تلاه الفاعل المعرّف بأل، ثمّ الفاعل المعرّف بالإضافة؛ فقد تردّد الفاعل الضمير في ٦٦٦ مثلًا، وتردّد الفاعل المعرّف بأل في ١٤٨ مثلًا، وتردّد الفاعل المعرّف بالإضافة في ٩١ مثلًا.

١٦- شكّل إضمار الفاعل في الجملة الفعليّة ظاهرة تركيبيّة بارزة في نصوص الأمثال؛ ومن الأمثلة على ذلك قولهم: «**جَعَلَ كلاَمِي دَبْرَ أُذُنَيْهِ**»[١]، وقولهم: «**رَجَعَ بِخُفَّيْ حُنَيْنٍ**»[٢]، و«**في وَجْهِ المَالِ تَعْرِفُ إمْرَتَهُ**»[٣]. وقولهم: «**كما تَدِينُ تُدَانُ**»[٤].

فيلمح في هذه الأمثال إضمار الفاعل وإظهار المفعول به، وهي ظاهرة تركيبيّة نحويّة تكاد تكون بارزة في الجملة المثلية الفعليّة، وربما يعود سبب وجود هذه الظاهرة في التركيب المثلي إلى أنّ أغلب الأمثال تتعلق دلالتها بالعوام دون الخواص؛ فهي لا تخص أحدًا بذاته، بقدر ما تخص الحالة أو الموقف الذي ينسجم مع دلالتها ومضمونها، كما أنّ ذكر الفاعل يؤدي إلى تحديد معنى المثل، وتقييده بشخص وزمن معيَّنَيْن، وهو ما لا يتناسب ومعنى المثل، فهو بهذا التقييد يفقد المثل ميّزة من ميّزاته، وهي العموميّة في المضمون والدلالة، ناهيك عمّا يحققه هذا الحذف من خفة واسترسال في الكلام، وإيصاله للمخاطَب.

كما قد يكون من الأفضل في أحيان كثيرة أن يكون التعبير غير مباشر؛ إما تجنبًا لحرج ما، أو استقدامًا لسلطة المسلمات العامّة، أو استثمارًا لما يتصل بالغيبة من إحساس غامض بالمهابة يستقر في العقول والأرواح البشريّة، وكأنه طبيعة إنسانية عامة.

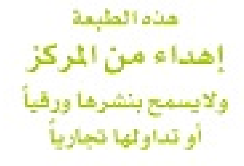


١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٨٥٣) ج١، ص٢٥١.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (١٥٦٨) ج٢، ص٣٧.

٣- نفسه، رقم المثل (٢٧٢٩) ج٢، ص٣٥٩.

٤- نفسه، رقم المثل (٣٠٩٣) ج٣، ص٣٨.



١٧- يتّضح من الأمثال المدروسة غَلَبة الإيجاز عليها، والإيجاز مظهر من مظاهر قوّة التركيب؛ فإنّه «لمّا كانت القوّة تستلزم السرعة في أكثر الأحيان، كان الإيجاز لازمًا في العبارة عامة، وفي التراكيب خاصة»[١]، ينتج عن ذلك قوّة في التأثير؛ فالقول الموجز أوقع في الصدور[٢]، والإيجاز في المثل يسرّع في حفظه، ويُبقي عليه، ويُيسّر سيرورته؛ فالقول الموجز أسرع إلى الحفظ، وأعلَق بالألسن، وأجوَل في المحافل[٣]، كما أنّ الإيجاز يحفظ بنية المثل من التغيير؛ ذلك «لأنّ الكلام إذا قلّ وقع وقوعًا لا يجوز تغييره»[٤]، وقد عظّم الزمخشري شأن الأمثال؛ لأنّها «أوجزت اللفظ فأشبعت المعنى، وقصرت العبارة فأطالت المغزى».

١٨- يتّضح من استقراء الأمثال ذات الجملة الواحدة شيوع أسلوب الحذف في الأمثال المدروسة في الاسم بالدرجة الأولى يليه الفعل، والأسماء كما هو معلوم تدل على الثبات والديمومة، وهو ما كان له أبلغ الأثر في ثبات الأمثال في الأذهان وديمومتها حتى يومنا هذا، وهذا ما يمكن تفسيره بكثرة تداول الأمثال من جهة، وحثّ السامع على إعمال ذاكرته لمعرفة الفاعل أو تذكّر قصّة المثل من جهة أخرى، ويمكن تفسير ذلك أيضًا بحرص العرب على عدم التشهير بالآخرين، ولا سيّما أنّ معظم الأمثال قيلت في مواقف ساخرة، ومنها ما قيل في الصفات والأخلاق لشخصيّات معروفة بين العرب، يقول حسين جمعة: «حذف المسند على وروده في كلام العرب وفي آي الذكر الحكيم، فهو أقل بكثير من حذف المسند إليه، فضلًا عن أنّ حذف المسند إليه أقل خطرًا في وظيفة الجملة؛ فبالمسند تتمّ الفائدة غالبًا، ولا سيّما في الجملة الاسميّة»[٥].

■■■

١- أحمد الشايب، الأسلوب: دراسة بلاغيّة تحليليّة لأصول الأساليب الأدبيّة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٦، ص١٩٨.

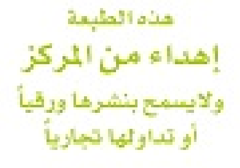
٢- ينظر: العسكري، كتاب الصناعتَين، ص١٨٠.

٣- ينظر: المرجع السابق، ص١٨٠.

٤- الجاحظ، البيان والتبيين، ج١، ص٢٨٨.

٥- حسين جمعة، في جماليّة الكلمة: دراسة جماليّة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٩٧.





ثالثًا: إعادة بناء النص

في ضوء البيانات المتحصّلة للمتلقّي ومن ثم لمحلّل النص، بواسطة سياق التواصل وكل ما يتّصل بالمقام، وكذلك من وقوفه على البنية الكليّة الكبرى للنص، وما تجمّع لديه من معارف وخبرات قرائيّة متّصلة بالبنية العليا لذلك النص، وبعد الوقوف على الشكل التركيبي للنص الماثل في بنيته السطحيّة الرصفيّة الظاهرة للعيان، في ضوء هذا كلّه يكون المتلقّي أو محلّل النص قادرًا على الحكم على النص بالتماسك أو عدمه، ويُقصد به التماسك النصّي بكلّيته لا بنوع من أنواعه، ومعنى ذلك أنّه قادر على استعادة هذا النص، أو إعادة إنتاجه بالفهم مرة أخرى، أو هو قادر على الوقوف على دلالته ومرماه والتيقّن من تحقّق غرضه؛ أي إنّه يشعر باتّساقه وانسجامه، ومن ثم فإعادة استرجاعه بالفهم مسألة مقدور عليها.

إنّ من أهمّ نتائج الاتساق «إحساسنا بأنّ النص كلّ موحّد؛ فمن أهم شروط النصيّة أن يكون النص كلًا موحّدًا منتظمًا في وحدة دلاليّة لا تجميعًا محضًا بين جمل يعوزها الترابط الدلالي سواء في ذلك أن يكون لفظًا منطوقًا أم مكتوبًا قصيرًا أم طويلًا»[١].

إنّ السؤال الماثل إذًا:

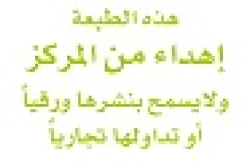
هل يمكن إعادة بناء النص المكتمل تركيبيًا ودلاليًا بواسطة النص ذي الجملة الواحدة سطحيًا أمام القارىء؟ ولعلّ هذا السؤال يمكن أن يردّ عليه بسؤال آخر: هل القارىء بحاجة إلى ذلك؟ أو بعبارة أخرى: هل يجب إعادة بناء التشكيل اللغوي للنص بوصفه وحدة نحويّة؟

قد يبدو من التركيز على الفعل التواصلي لنصوص الأمثال أنّ القارىء ليس بحاجة إلى ذلك؛ لأنّه -في العادة- يعيد تركيب النص ذهنيًا ومنطقيًا بصورة مباشرة وعفويّة وسريعة بواسطة استعادته بالفهم والتأويل؛ أي عبر المستويَيْن الدلالي والتداولي، ولعلّ ما يعضد ذلك أنّه غالبًا في بنائه للكلّ الدلالي الذي يمثّله النص يتجاوز الوحدة البنيويّة الماثلة، وكذلك في تمثّله للعلاقات الإحاليّة.

غير أنّ من العدل والموضوعيّة أن أذكر أنّه يُفهم من مجمل الأدبيّات المتاحة في نحو النص، وجود رأيَيْن في الموضوع:

١- محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، ص ٨٩.





١- رأي يذهب إلى ضرورة تمثّل النص المتّسق والمنسجم في شكل بناء تركيبي متماسك نحويًا.
٢- ورأي آخر لا يرى ضرورة ذلك، ويرى أنّ التماسك الدلالي والتداولي، أو ما يصل إلى المتلقّي على شكل ثيمة منسجمة هو المهم.

ولعلّ (هاليداي) ورقية حسن ممّن يميل إلى الرأي الأول، وأقول: «لعلّ» لأنّهما لم يصرّحا بشيء كهذا بوضوح، لكنّ تركيزهما على الترابط اللفظي الملحوظ، وعدم إعطائهما انتباهًا كبيرًا للارتباط المعنوي غير الملفوظ يمكن أن يوحي لنا بما قلته، وقد يفهم من تحديد (دريسلر) للنص بأنّه «حدث تواصلي مكتف بذاته»[١]، ورؤية لـ(ڤان ديك) في أنّ التشكيل التركيبي للنص هو نتاج قواعد دلاليّة وتداوليّة[٢].

ولا ريب أنّ المتلقّي يمسك بيديْه مفاتيح التماسك النحوي في النص إذا كان الموقف التواصلي ناجحًا؛ فمفهوم التماسك -كما أسلفت- مرتبط جدًا بمجال الفهم والتفسير الذي يضفيه القارىء على النص؛ فهناك فضاء للنص يبدأ بتركيبه النحوي الماثل على السطح ولا ينتهي به، وهناك فضاء المتلقّي الذي يتابع امتدادات الشكل النحوي بكلّ تفاصيله، ويملأ خلال ذلك كلّ ما يعترضه من فجوات في البنية النحويّة، بواسطة إمساكه بتفاصيل البنية الدلاليّة، وهو يقوم بتحقيق «السمة الأساسيّة والقارّة في النص وهي صفة الاطّراد والاستمراريّة وتكون بالتواصل والتتابع والترابط بين الأجزاء المكوّنة للنص»[٣].

ومعنى ذلك أنّ نحوي النص قادر عبر مفاتيح الدلالة والتداوليّة على استعادة الشكل التركيبي أو النحوي للنص الذي حقّق فعل التواصل حقًا، ويفهم من كلام صلاح فضل كذلك «أنّنا نستطيع بناء النص نحويًا بواسطة جملة المقاربات التي تجمّعت لدينا، غير مكتفين بالتحديدات اللغويّة المباشرة؛ لأنّها تقتصر على مراعاة مستوى واحد للخطاب هو السطح اللغوي بكينونته الدلاليّة»[٤].

إنّ بعض الدارسين يرى أنّ الاختزال والاقتصاد في تركيبة المثل مقصودان؛ وبذلك

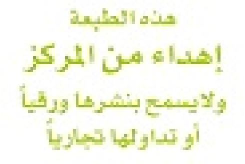
١- سعيد بحيري، علم لغة النص، ص ١٠٤.

٢- ينظر: ڤان ديك، النص بنياته ووظائفه، ص ٦١-٦٢.

٣- ينظر: جميل عبد المجيد، بلاغة النص: مدخل نظري ودراسة تطبيقية، دار غريب، القاهرة، ط١، ١٩٩٩، ص١٥. مازن الوعر، تقنيات الفك والربط في الخطاب المنطوق والخطاب المكتوب: دراسة لسانيّة نقديّة أدبيّة، مجلة المعرفة، (٣٢٤، ٣٢٥)، ١٩٩٠، ص١٦٧.

٤- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٢١٢.





فهو لا يحتمل التمدّد اللغوي أو التوسّع الرمزي، لكنّ هذا الاختزال يؤدّي إلى نوع من الاتساع الدلالي؛ فهو يقتصر على الحدّ الأدنى من الملفوظات ليستقطب الثيمة بعمق، وهذا الاختزال منحه مفاتيح كينونته الإشاريّة[١]؛ فشدّة الاختزال جعلته ينفتح واسعًا على باحة التأويل «فكلّما ضاقت العبارة اتّسع المعنى»[٢]، ولا يبتعد (ديك) عن هذا الفهم؛ فهو يرى أنّ الخطاب يتعدّى حدود الجملة الماثلة؛ إذ هو تحديدات مركّبة.

ولعلّ هذا هو رأي (زتسيسلاف وأورزيناك) اللذين يذهبان إلى أنّ «النص نشاط تواصلي وليس مجرّد نظام من العلامات»[٣]، إنّ النص الحاضر هنا هو نص ذو جملة واحدة، لكنّه في تشكّله النهائي مرتبط بشروط إنتاجه ومقاصد مرسله.




ويشارك في هذا الرأي باحث آخر؛ حيث يذهب إلى أنّ نصيّة النص عند نحاته لا ترجع إلى اعتباره وحدة بنيانيّة تتكوّن من جمل وتعابير، بل ترجع إلى اعتباره وحدة اتصاليّة أو وحدة موضوعيّة تؤدّي وظيفة إخباريّة في عمليّة الاتصال[٤].

وظاهر كلام عبد الله إبراهيم يوحي بأنّ المتلقّي يقوم بترتيب النص منطقيًا، وذلك عن طريق استنطاق الدوال، وترتيب الأدلّة وإخضاعها لنظام من العلاقات في حالتَي الإرسال والتلقّي، وأنّ هذا الترتيب المنطقي هو الذي يضفي على مكوّناته دلالات مسؤولة عن استقامة النص وانسجامه[٥]، وهو رأي حميد لحمداني كذلك في هذا الخصوص[٦].

وتصر (إديث كيروزويف) على أنّ البحث عن انسجام النص لا يكمن في البحث داخل علاقات اللغة والانغماس في اللغة وحدها والإعلاء من فكرة الدال، بل إنّ الانسجام يبحث عنه عبر مقتضيات السياق وقابليّة المتلقّي للفهم والتأويل[٧].

١- ينظر: عشتار داود محمد، الإشارة الجمالية في المثل القرآني، ص ٣١.

٢- ينظر: وليد منير، النص القرآني من الجملة الى العالم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧، ص ٧١.

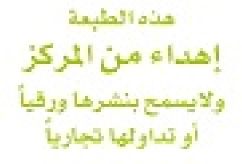
٣- سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١١٧.

٤- ينظر: خالد جمعة، نظرية النص بين التنظير والتطبيق، ص ٥١٢.

٥- ينظر: عبد الله إبراهيم، السردية العربية، ص ٤٦.

٦- ينظر: حميد لحمداني، القراءة وتوليد الدلالة، ص ٤٣.

٧- ينظر: اديث كيرزويف، عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو، ص ٩٨.



وقد يفهم من بعض كلام (بيوجراند) و(درسلر) أنّنا يمكن أن نفهم النصيّة مع تجاوزنا للشكل اللغوي الماثل على السطح، أي الوصول إلى أفقه التواصلي عبر قصديّة المرسِل ومقبوليّة المتلقّي[١].

إنّ الجملة الماثلة على السطح وحدة نحويّة؛ لكنّها بامتداداتها الدلاليّة والتواصليّة تشكّل نصًّا؛ فـ «النص ليس وحدة نحويّة أوسع، أو مجرد مجموع جمل، أو جملة كبرى، وإنّما هو وحدة من نوع مختلف، وحدة دلاليّة، الوحدة التي لها معنى في سياق»[٢].

وحدود النص ليست كما تظهر في بنيته السطحيّة الظاهرة، وإذ أسعى إلى إعادة بناء النص في تشكيله النحوي المكتمل نسعى للوقوف على الوحدة النصيّة المتّصلة بالسياق؛ فالنص –كما أعتقد– «ليس مجرّد شكل نحوي مختلف، بل هو تفاعل للوظائف والعلاقات»[٣] –بتعبير (بيوجراند)– وإذا سلّم الباحث بأنّ «كلّ بنية إشاريّة تنقل معنى محدّدًا أو مكتملًا هي نص»[٤]، فإنّ الهدف من إعادة بناء النص لغويًا هو التقاط هذه البنية الإشاريّة، ومن ثم الوصول إلى المعنى المحدّد للنص.

ولعلّ الباحث يخلص من كلّ ذلك إلى أنّ متلقّي النص يقوم بعمليّة بناء النص منطقيًا، بإمساكه بخيوط موقف التواصل، واستنطاق الدوال وربطها بالمقام، ويعينه في ذلك خبرته اللغويّة في هذا الضرب من النصوص، ومن ثم يبدو النص متماسكًا في ذهنه، وإن ليس بصورته اللغويّة المحضة الخاضعة لمقتضيات النحو في مظهرها الشكلي، ومن ثم فإنّ المتلقّي ليس بحاجة إلى إعادة بناء النص نحويًا، أمّا محلّل النص أو محلّل الخطاب فلربّما يلزمه إعادة بناء النص نحويًا بما يتوافر له من بيانات عن موقف التواصل، وبكلّ ما أوتي من أدوات معرفيّة وإجرائيّة تعينه في عمليّة التحليل.

وفيما يتّصل بالنص ذي الجملة الواحدة أرى أنّه يمكن إعادة بناء نص المثل نحويًا؛ أي بصورته المكتملة لغويًا إذا زوّد ببيانات موقف التواصل الذي استخدم فيه «المثل» في إنتاجه المتجدّد، أمّا من غير ذلك فإنّ بناء النص يقوم على محض الافتراض، وهو مجرّد سيناريو مفترض قابل للتغيير مع توافر بيانات موقف الاتصال، وسأمثّل لهذين النوعَيْن من النصوص في النموذج التطبيقي، أي:

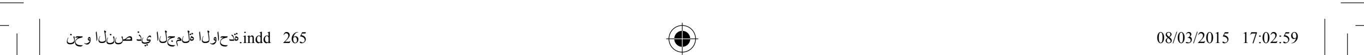
---

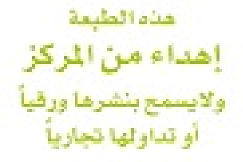
١ – ينظر: Beaugrand & Dressler، P. 145.

٢ – جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة واللسانيات النصيّة، ص ٦٨.

٣– بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٨٨–٩٦.

٤ – ميخائيل خرابتشنكو، طبيعة الإشارة الجمالية، ص ٢٨–٢٩.





١- نماذج لنصوص من الأمثال ذكرها الميداني، ولم يورد إلا نصّها وفيما تُضرب، وقد يكون أورد قصة إنتاجها الأول أو لا يكون، ولم يذكر أيّ شيء عمّن تمثّل بها بعد ذلك.
وسأطلق عليه اسم «المثل في سياق تواصلي افتراضي».
٢- نماذج لنصوص من الأمثال ذكرها الميداني وأورد شيئًا عن قصّة إنتاجه الأوّل وأوّل من قاله، ثم يذكر قصّة أخرى لمن تمثّل به بعد ذلك.
وسأطلق عليه اسم «المثل في سياق تواصلي حقيقي».
أمّا الآليّات والخطوات المتّبعة في إعادة البناء النحوي للنص -فيما أراه- فهي:
١- استكمال الشكل التركيبي للجملة الماثلة على السطح بوصفها جملة واحدة، عن طريق استرجاع المحذوف فيها إن كان فيها حذف.
٢- إعادة بناء النص باستكمال جمله المضمّنة والمحذوفة، وملء الثغرات البنيويّة فيه، وصولًا إلى ما يمكن أن أسمّيه بالنص الغائب في صورته النهائيّة، آخذًا بعين الاعتبار تفاصيل الموقف التواصلي جميعًا.
والهدف من هذا الوصول إلى «النص» بصورته المكتملة والنهائيّة، ومن ثم إمكانيّة وصفه وتحليله وفهم السيرورة التي تمثّل بها التماسكان: الدلالي والتداولي في شكل بناء لغوي متّسق ومنسجم ومتماسك نحويًا.

نماذج تطبيقيّة:

أ- إعادة بناء نص المثل في سياق تواصلي افتراضي:

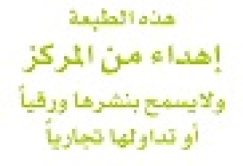
النموذج الأول:

تحت الرقم (١٢٦٤) أورد الميداني مثلًا على النحو الآتي:

> **الْخَرُوفُ يَتَقَلَّبُ عَلَى الصُّوفِ[١].**
> **يُضرب للرجل المكفيِّ المُؤَن**

ومعنى هذا أنّ الميداني اكتفى بذكر صيغة المثل، وفيما يُضرب، ولم يذكر قصّة إنتاجه الأوّل،

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٢٦٤) ج١، ص٣٦٤.



ولم يذكر الشرح المعجمي؛ لأنّ صيغة المثل بسيطة لا غريب فيها، أمّا البنية سطحيّة للنص «المثل» فائتلف من جملة واحدة ولا حذف فيها، وإذا كان المتلقي لا يستطيع أن يتخيّل موقفًا تواصليًّا بتفاصيله كلّها فإنّه يستطيع تمثّل موقف تواصلي بصورته العامّة.

إنّ هذا المثل يُضرب «للرجل المكفيّ المؤن»[1]، وللمتلقي أن يتصوّر المرسِل يخاطب شخصًا يطلب أشياء من الآخر، ويظنّ أنّ تحقيقها متاح سهل ميسور؛ ذلك أنّه يتمتّع بمزايا وأوضاع جعلته مكفي المؤونة من جهة ما يطلبه، فيما الآخر مفتقر إليها يعسر عليه تحصيلها؛ فيقول له المرسِل: «الخروف يتقلّب على الصوف».

ومن الممكن أن يُنشئ محلّلو النصوص سيناريوهات أخرى تقترب من هذا الموقف التواصلي أو تبتعد، ثم يقوموا بإجراء قراءاتهم وفقها، لكنّ هذا السيناريو مقبول جدًا في ضوء البنية الكبرى الكليّة والغرض الماثل في النصوص، ويمكن استخراج البنية الكبرى الكليّة وفقًا للآليّات المقترحة قبلًا في عنوان: «البنية الكليّة الكبرى» للنص ذي الجملة الواحدة على النحو الآتي:

١- الخروف يتقلّب على الصوف.

٢- الخروف يتخيّل أنّ جميع من حوله أو ما حوله يتقلّبون مثله على الصوف.

٣- الكائن الآخر لا صوف له يتقلّب عليه.

٤- الخروف لا يمكنه الإحساس بشعور الكائن الآخر؛ لأنّه يتقلّب على الصوف، ويظنّ أنّ الآخر يتقلّب مثله كذلك.

٥- يطلب الخروف من الكائن الآخر أشياء صعبة، فيما هو يتقلّب على صوفه أو في صوفه.

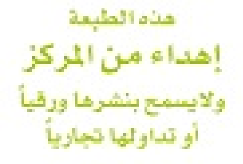
وبإعمال قواعد الحذف والتعميم يمكن الوصول إلى البنية الكليّة الآتية:

الخروف الذي يتقلّب على الصوف لا يمكنه الإحساس بشعور من لا يتقلّبون على الصوف مثله.

وبمزيد من التعميم على صياغة العبارة لتشكّل ضربًا من التراكيب القابلة للسيرورة تصبح العبارة: مكفيّ المؤونة لا يمكنه التعاطف الحقيقي مع غير مكفيّ المؤونة؛ لأنّه غير قادر على الشعور بإحساسه.

وفي ضوء هذه البنية وهذا الفهم يمكن تمثّل غرض النص، وهو تنبيه المتلقّي إلى الكفّ

١- الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص٣٦٤.



عن مطالب لا يحسّ هو بصعوبة القيام بها؛ لأنّه مكفيّ المؤونة من جهات شتّى، وهذا العرض فيه تنبيه من جانب، وتوبيخ من جانب آخر، وإقناع من جانب ثالث؛ أمّا التنبيه والتوبيخ فواضحان، وأمّا الإقناع فهو إقناعه بأنّ عدم تلبية الناس لمطالبه مردّه عدم اقتدارهم على الوفاء بمستلزماتها، وليس عدم رغبتهم في ذلك، ولأنّه غافل عن هذا بسبب اقتداره واكتفائه فإنّ فهمه الصحيح لواقع حالهم قد غاب تمامًا.

إنّ غرض النص ومقصده يفهمان بواسطة اللغة والأحداث الكلاميّة الماثلة في النص من جانب، وهذه وجهة نظر (برينكر)[1]، ومن بنية النص الكبرى من جانب آخر، ومن آفاق الموقف التواصلي كذلك.

وبعد تحديد البنية الكبرى الكليّة، وغرض النص يمكن لمحلّل النص أن يعيد تمثّل الموقف التواصلي في شكله اللغوي على النحو الآتي:




الْخَرُوفُ يَتَقَلَّبُ عَلَى الصُّوفِ، ومن يتقلّب على الصوف
أنّى له أن يشعر بالآخر الذي لا صوف له يتقلّب عليه؟!

وهذا هو النص المتخيّل في بنيته السطحيّة المكتملة، أمّا بنيته العميقة فلا يمكن الكشف عنها إلا بعد استخراج خارطة بنيته الإحاليّة.

النموذج الثاني: المثل رقم: (٤٤٢٩):

تحت هذا الرقم أورد الميداني المثل: «**وَحْيٌ في حَجَر**»[2]، وأورد بعد النص ما يأتي:

وَحْيٌ فِي حَجَرٍ
الوَحْي: الكتابة. يضرب عند كتمان السر.
أي سِرُّكَ وَحْي في حَجَر؛ لأنّ الحَجَر لاَ يُخْبِر أحدًا بشيء، أي أنا مثله.

١- ينظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص١٠٩.

٢- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٤٤٢٩) ج٣، ص٣٧٣.

وواضح من هذه البيانات أنّه لم يرفق قصّة الإنتاج الأوّل للمثل، واكتفى بتوضيح الكلمات الصعبة، وفيما يُضرب هذا المثل، وأوّل الجزء المحذوف من الجملة وهو المبتدأ «سرّك»، وعلّل اختيار الحجر ليكون وعاء للظرفيّة.

ثم يجتهد الميداني في تأويل البنية الإحاليّة حين قال:«أي أنا مثله».

وهذا النص يأتلف من جملة اسميّة بسيطة وفيها حذف؛ حيث حذف المبتدأ الذي قدّره الميداني بـ «سرّك».

ويكون بهذا قد كفى الباحث مؤونة الإجراء الأوّل، وهو استكمال عناصر الجملة السطحيّة الماثلة، أمّا البنية الكبرى الكليّة فتُستخرج عن طريق التعميم والحذف وفقًا لقواعد (فان ديك)، فتكون جمل النص المضمّنة والمحذوفة والموجودة على النحو الآتي:

١- سرّك وحي في حجر.

٢- الحجر غير قادر على النطق والإخبار.

٣- سرّك إذًا في أمان.

وبذلك تكون البنية الكبرى الكليّة لهذا النص:

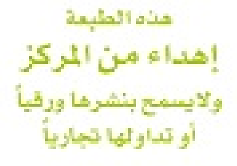
سرّك محفوظ كما لو كان وحيا في حجر.

أمّا غرض النص فهو بثّ الطمأنينة في نفس المتلقّي (صاحب السر) بأنّ سرّه في أمان، وأنّ المرسِل خير من يؤتمن عليه.

وفي ضوء البنية الكليّة الكبرى والغرض، يمكن للمتلقي رسم السياق التواصلي الذي احتضن هذا النص، فيتخيّل شخصًا يريد أن يبوح بسرّ ما للمرسِل، لكنّه متخوّف من كشف هذا السرّ وإشاعته، فيتلقّى تطمينًا وضمانًا من المرسِل على شكل «مثل» قائلًا: «**وَحْيٌ في حَجَرٍ**».

وحذف المبتدأ فيه مزيد من التطمين للمتلقّي، وكأنّ السرّ أصبح منذ اللحظة سرًا، فلم يبح حتى بالكلمة الدالّة عليه.

وفي ضوء هذا السيناريو المفترض لموقف التواصل الذي أنتج هذا المثل في سيرورة إنتاجه المتجدّد، يُستخلص النص في بنيته اللغويّة المكتملة على السطح:



اطمئن بالّا فسرّك محفوظ عندي
كما لو كان وحيًا في حجر

النموذج الثالث:

تحت الرقم (٨٣٠) أورد الميداني المثل الآتي:

جَلَّى مُحِبٌّ نَظَرَهُ[1].

يُضرب لمن يحسن النظر إلى أحبابه، من «جَلَوْتُ العروسَ» إذا حسَّنتها، قال أبو عبيد: ومنه قول زهير:

فإن تَكُ في صَدِيق أو عَدُوّ تُخَبِّرْكَ العيونُ عن القلوب

ويُروى «جلَّى محبًّا نظرُهُ» أي أوضح محبتَه نظرُه إليك أو نظرك إليه، والمصدر يصلح أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول أيضًا.

يُضرب في حب القوم وبغضهم.

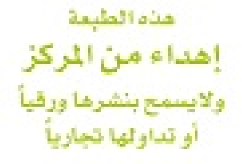
ومعنى هذا أنّ الميداني اكتفى بذكر صيغة المثل، وتعليق أبي عبيد على هذا المثل، كما ذكر روايتَيْه: «جلَّى محبّ نظرَهُ» و«جلَّى محبًّا نظرُهُ»، وفيما يُضرب، ولم يذكر قصّة إنتاجه الأوّل.

ويلحظ أنّ صيغة المثل بسيطة لا تحتاج إلى شرح معجمي، وهي تأتلف من جملة فعليّة واحدة لا حذف فيها، وللمتلقي أن يتصوّر صورة عامّة للموقف التواصلي الذي يُضرب فيه هذا المثل؛ فالمُرسِل يستقبل المخاطَب الذي حضر بعد غياب إلى بيت المرسِل أو إلى قومه، وأخذ المخاطَب يتأمّل أهل هذا البيت أو أفراد القوم، ويدقّق النظر في كلّ واحد منهم، فيقول المرسِل تعليقًا على ما قام به المخاطَب: «جلَّى محبّ نظرَهُ».

وقد استطاع المرسِل بمراقبته الدقيقة لنظرات المخاطَب أن يكشف عن حبّ هذا المخاطَب أو بغضه له ولقومه.

ويعدّ هذا السيناريو أحد السيناريوهات المقبولة في هذا المثل في ضوء بنيته الكليّة الكبرى،

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٨٣٠) ج١، ص٢٤٥-٢٤٦.



والغرض الذي وضّحه الميداني، ويمكن استخراج البنية الكبرى الكليّة لهذا المثل عن طريق التعميم والحذف وفقًا لقواعد (ڤان ديك)، على النحو الآتي:

١- المرسِل يسمح للمخاطَب بالنظر والتأمّل.

٢- المخاطَب يأخذ وقتًا كافيًا وهو يجول بنظره.

٣- المرسِل يراقب المخاطَب في نظراته.

٤- المرسِل استطاع أن يكشف عن تصوّر المخاطَب لأهل المرسِل أو لقومه.

وبإعمال قواعد الحذف والتعميم يمكن الوصول إلى البنية الكليّة الآتية:

نظرة الإنسان تكشف عن حبّه أو بغضه

وفي ضوء هذه البنية وهذا الفهم يمكن تمثّل غرض النص، وهو إشعار المحبّ أنّ الآخر (المحبوب) يستشعر عواطفه ومحبّته، وأنّ الجو كلّه مليء بالمحبّة والصفاء، وأنّ العيون تفضح المشاعر جميعًا.

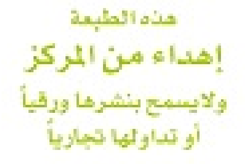
النموذج الرابع: المثل رقم: (١١٤٣):

تحت هذا الرقم أورد الميداني المثل:«حِسًّا وَلاَ أَنِيسَ»[١]، وأورد بعد النص ما يأتي:

حِسًّا وَلاَ أَنِيسَ
أي مواعيد ولا إنجاز، مثل قولهم "جَعْجَعَةً ولا أرى طِحْنًا"
أي أسمع حسًا، والحِسُّ والحسيس: الصوتُ الخفي.

وواضح من هذه البيانات أنّ الميداني لم يرفق قصّة الإنتاج الأوّل للمثل، واكتفى بذكر المعنى الذي يرمي إليه المثل، وهو قوله: أي مواعيد ولا إنجاز، وأوّل الجزء المحذوف من الجملة وهو الفعل «أسمع»، وذكر معنى الحس والحسيس، مبيّنًا أنّ هذا المثل يشبه قولهم «جَعْجَعَةً ولا أرى طِحْنًا»، ويلفت هنا هذا النوع من الإحالة، وهو الإحالة إلى نص آخر مشابه في

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١١٤٣) ج١، ص٣٢٨.



الغرض، ومشابه في البنية الكبرى الكليّة، وهي نوع من الإحالة لم يُدرس ولم يُشر إليه علماء النص.

وهذا النص يأتلف من جملة فعليّة بسيطة وفيها حذف؛ حيث حذف الفعل الذي قدّره الميداني بـ «أسمع»، ولهذا الفعل فاعل مستتر تقديره «أنا»، وبذلك تكون الجملة السطحيّة لهذا المثل: أسمع حِسًّا وَلاَ أَنِيسَ.

أمّا البنية الكبرى الكليّة لهذا المثل فأستخرجها عن طريق التعميم والحذف وفقًا لقواعد (ڤان ديك)، فتكون جمل النص المضمّنة والمحذوفة والموجودة على النحو الآتي:

١- المخاطَب يتّفق مع المرسِل لإنجاز أمر ما.

٢- المخاطَب يَعِدُ بإنجاز هذا الأمر في وقت محدّد.

٣- المخاطَب لم ينجز وعده، ويكتفي بالكلام والقول عن إنجازات لا وجود لها.

٤- المرسِل يغضب من فعل المخاطَب.

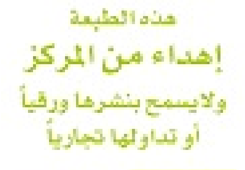
وبذلك تكون البنية الكبرى الكليّة لهذا النص:

الأمور بمنجزاتها لا بكَيْل الخطب حول إنجازها

أمّا غرض النص فهو حثّ المخاطَب على الصدق في إنجاز الأمور التي يَعِدُ بالقيام بها، في الوقت المحدّد لذلك، وأن يبذل طاقته وجهده في سبيل ذلك؛ فهذا الأمر إنْ تمّ شاع الناسُ عنه الصفات المحمودة، ممّا يؤدّي إلى ثقة الناس بهذا المخاطَب.

ومن جانب آخر يمكن أن يكون غرض المرسِل تنبيه المخاطَب بأنّه إن تخلّف عن إنجاز شؤونه في وقتها، فإنّ السمعة السيّئة هي التي ستنتشر عنه بين الناس، ممّا يؤدّي إلى فقْد ثقتهم به.

وبذا يستطيع المتلقي أن يرسم السياق التواصلي الذي احتضن هذا النص، فيتخيّل أنّ المرسِل أوعز للمخاطَب بإنجاز أمر ما في وقت محدّد، ووافق الطرفان على ذلك، لكنّ الذي حصل أنّ المخاطَب لم يُنجز الأمر المتّفق عليه في وقته، وأخلف وعده، وأخذ يقدّم الوعود تترى للمرسِل بأنّه سيقوم بذلك الأمر، ولكن دون أيّ فعل حقيقي، ممّا يُزعج المرسِل، ويجعله يطلق المثل: «حِسًّا وَلاَ أَنِيسَ»؛ تعبيرًا عن غضبه من تصرّفات المخاطَب.



وحذف الفعل والفاعل في بداية النص فيه لفت انتباه المتلقّي إلى كثرة وعود المخاطَب، وفيه دلالة أيضًا على غضب المرسِل؛ ممّا جعله ينطق بالمفعول به مباشرة دون الفعل والفاعل.
وفي ضوء هذا السيناريو المفترض لموقف التواصل الذي أنتج هذا المثل في سيرورة إنتاجه المتجدّد، يُستخلص النص في بنيته اللغويّة المكتملة على السطح:

أسمع حسًّا عن إنجاز الوعد ولا يوجد ألبتة أنيس لثمارها

ب-إعادة بناء المثل في سياق تواصلي حقيقي:

نموذج تطبيقي (١):

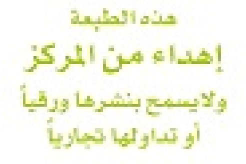
أورد الميداني تحت الرقم ٣١ نص المثل[١]:

إنَّ بَنِيَّ صِبْيَةٌ صَيْفِيُّـــونْ   أَفْلَحَ مَنْ كانَ لَهُ رِبْعِيُّونْ

ثم قال: يُضرب في التندّم على ما فات.
يقال: أَصَافَ الرجلُ، إذا وُلد له على كبر سنه، وولده صَيْفيون، وأَرْبَعَ الرجل إذا وُلد له في فَتاء سنه، وولدُهُ رِبْعِيُّون، وأصلُها مستعار من نِتاج الإبل؛ وذلك أن رِبْعِيَّة النِّتَاج أولاه، وَصَيْفيته أخراه، فاستعير لأولاد الرجل.
يقال: أول من قال ذلك سعد بن مالك بن ضُبَيعة، وذلك أنّه ولد له على كبر السن، فنظر إلى أولاد أَخَوَيْه عمرو وعَوْف، وهم رجال، فقال البيتَيْن، وقيل: بل قاله معاوية بن قُشَيْر، ويتقدمهما قوله:

لَبِّثْ قَلِيلًا يَلْحَقِ الداريُّونْ   أَهْلُ الْجِبَابِ الْبُدَّنُ الْمَكْفِيُّونْ
سَوْفَ تَرَى إن لَحِقُوا ما يُبْلُونْ   إنَّ بَنِيَّ صِبْيَةٌ صَيْفِيُّونْ

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٣١) ج١، ص٢٣-٢٤.



وكان قد غزا اليمن بولدهِ فقُتِلوا ونجا وانصرف ولم يبق من أولاده إلا الأصاغر، فبعث أخوه سَلَمَةُ الخير أولاده إليه، فقال لهم: اجلسوا إلى عمكم وحَدِّثوه ليسلو، فنظر معاوية إليهم وهم كبار وأولاده صغار، فساءه ذلك، وكان عَيُونًا فردَّهم إلى أبيهم مخافة عينه عليهم وقال هذه الأبيات.

وحكى أبو عبيد أنّه تمثل به سليمانُ بن عبد الملك عند موته، وكان أراد أن يجعل الخلافة في ولده فلم يكن له يومئذ منهم مَنْ يصلح لذلك إلا مَنْ كان من أولاد الإماء، وكانوا لا يَعْقِدُون إلا لأبناء المَهَائر[1].، قال الجاحظ: كان بنو أمية يرون أن ذهاب ملكهم يكون على يد ابن أم ولد، ولذلك قال شاعرهم[2]:

أَلَم تَرَ للخلاَفَةِ كَيْفَ ضَاعَتْ   بأن جُعِلَتْ لأَبْناء الإِمَاءِ

ويلاحظ أنّ نص الميداني قد اشتمل على البيانات الآتية:

١- فيما يُضرب المثل «يُضرب في التندّم على ما فات».

٢- الشرح المعجمي لكلمات المثل، وهو مهم في فهم النص.

٣- قصة الإنتاج الأوّل للمثل وفيها خلاف؛ فقد ذكر قصّتَيْن للمثل؛ الأولى أنّ أول من قاله: سعد بن مالك بن ضُبَيعة في حادثة معيّنة، والثانية أنّ أول من قاله: معاوية بن قشير. وهذا يعني أنّ إحداهما هي قصّة المثل الحقيقيّة وسياقه التواصلي الأوّل، والثانية هي إنتاج متجدّد للمثل، ومعنى ذلك أنّ وجود بنية كبرى كليّة في موقفَيْن تواصليَّيْن متشابهَيْن قد تنتج نصًا واحدًا ومتشابهًا.

٤- قصة تمثل بهذا المثل، وهي بالضرورة تمثّل إنتاجًا متجدّدًا للمثل، وأسندها لسليمان بن عبد الملك عند موته، وهذا السياق التواصلي هو ما سنتحدث عنه هنا، وسأسعى إلى إعادة صياغة الموقف بلغتي الخاصة، وفق هذا السناريو:

أراد سليمان بن عبد الملك أن يجعل الخلافة في ولده، لكنّه حين حضرته الوفاة لم يكن له يومئذٍ منهم من يصلح لذلك إلا من كان من أولاد الإماء، وكانوا لا يَعْقِدُون إلا لأبناء المَهَائر فقال متحسّرًا لمن حوله:

١- الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص٢٣-٢٤. المهائر: غالية المهر. ج١، ص٢٣.

٢- المرجع السابق، ج١، ص٢٣-٢٤.



إنَّ بَنِيَّ صِبْيَةٌ صَيْفِيُّونْ أَفْلَحَ مَنْ كانَ لَهُ رِبْعِيُّونْ

هذا هو الموقف التواصلي المتجدّد الذي أنتج هذا النص/ المثل، أمّا بنيته الكبرى فتستخرج على النحو الآتي:

- إنّ بنيّ صغار لم يشبوا عن الطوق إذ أنجبتهم على كبر سنّي.
- من يرزق الأولاد في فتاء سنّه يجد نفعهم وخيرهم.
- أنا لن أقتدر على الانتفاع بولدي لأنهم لا يصلحون لهذا الأمر؛ فهم صغار أحداث السن.

وبإعمال قواعد (ديك) نخلص إلى أنّ البنية الكبرى لهذا النص هي:

الشعور بالندم لضياع الجهد فمن ينجب أبناءه على كبر سنّه لن يقتدر على الانتفاع بخيرهم

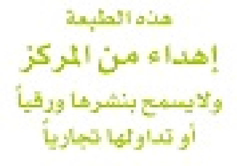


أمّا غرض النص فهو إظهار الندم.

وبإعادة كتابة النص مكتملًا في شكله اللغوي، وفي ضوء السياق التواصلي الحي الذي أنتج فيه أقول: قال سليمان بن عبد الملك عندما حضرته الوفاة:

أشعر بالندم والخسارة لضياع الخلافة؛ فليس من بين أبنائي من يصلح لها وحالي كحال القائل:
إنَّ بَنِيَّ صِبْيَةٌ صَيْفِيُّونْ أَفْلَحَ مَنْ كانَ لَهُ رِبْعِيُّونْ

ويلاحظ أنّ الآليّات المستخدمة في استخراج البنية التركيبيّة المكتملة للنص في سياقه التواصلي الافتراضي، لا تختلف كثيرًا عنها في سياقها الحقيقي إلا أنّ الأخيرة أكثر تحديدًا؛ بسبب وجود حالة ماثلة حقيقيّة يجري التعبير عنها.



نموذج تطبيقي رقم (٢):

أورد الميداني تحت الرقم ١٥٦٨ نص المثل[1]:

رجَعَ بِخُفَّيْ حُنَيْنٍ

ثم قال: «قال أبو عبيد: أصلُه أن حُنَينًا كان إسكافيًّا من أهل الحِيرة، فساوَمَه أعرابي بخُفَّين، فاختلفا حتى أغْضَبه، فأراد غَيْظَ الأعرابي، فلما ارتَحَلَ الأعرابي أخذ حنينٌ أحدَ خفيْه وطَرَحه في الطريق، ثم ألقى الآخر في موضع آخر، فلمّا مرَّ الأعرابي بأحدهما قال: ما أشبه هذا الْخفَّ بخف حنين ولو كان معه الآخر لأخذته، ومضى، فلمّا انتهى إلى الآخر نَدِمَ على تركه الأولَ، وقد كَمنَ له حنينٌ، فلما مضى الأعرابي في طلب الأول عمد حنينٌ إلى راحلته وما عليها فذهب بها، وأقبل الأعرابي وليس معه إلا الخُفَّانِ، فقال له قومه: ماذا جئت به من سفرك؟ فقال: جئتكم بِخُفَّيْ حُنَين، فذهبت مثلًا.

يُضرب عند اليأس من الحاجة والرجوع بالخيبة.

وقال ابن السكّيت: حنين كان رجلًا شديدًا ادَّعَى إلى أسد بن هاشم بن عبد مناف فأتى عبد المطلب وعليه خُفَّانِ أحمرانِ فقال: يا عم أنا ابنُ أسد بن هاشم، فقال عبد المطلب: لا وثيابِ ابن هاشم، ما أعرف شمائل هاشم فيك، فارجع، فرجَع، فقالوا: رجع حنين بخفيه، فصار مثلا».

ويُلاحظ أنّ نص الميداني قد اشتمل على البيانات الآتية:

١- فيما يُضرب به المثل: «يُضرب عند اليأس من الحاجة والرجوع بالخيبة».

٢- قصة الإنتاج الأوّل للمثل وفيها خلاف؛ فقد ذكر الميداني قصّتَيْن للمثل؛ الأولى تشير إلى أنّ حُنَينًا كان إسكافيًّا من أهل الحِيرة، والثانية تشير إلى أنّ حُنَينًا كان رجلًا شديدًا ادَّعَى إلى أسد بن هاشم بن عبد مناف، وهذا يعني أنّ إحداهما هي قصّة المثل الحقيقيّة وسياقه التواصلي الأوّل، والثانية هي إنتاج متجدّد للمثل، ومعنى ذلك أنّ وجود بنية كبرى كليّة في موقفَيْن تواصليَّيْن متشابهَيْن قد تنتج نصًا واحدًا ومتشابهًا.

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٥٦٨) ج٢، ص٣٧.

ولعلّ القصة الأولى التي أوردها الميداني على لسان أبي عبيد تمثّل سياقًا تواصليًّا واضحًا، يمكن أن أصوغه بلغتي الخاصّة، وفق هذا السناريو:

أقبل أعرابي على أحد الإسكافيين من أهل الحيرة لشراء خفّيْن، فأخذ الأعرابي بمساومة هذا الإسكافي واسمه حُنين، فاختلفا حتى غضب البائع حُنين من بخل الأعرابي، وشدّة مساومته.

فشعر حنين بضرورة الانتقام من هذا الأعرابي، فرمى الخفّيْن في موضعَيْن متنافرَيْن في طريق الأعرابي، حتى إذا مرّ الأعرابي بالطريق شاهد الخفّ الأول، فتركه ومضى، ثمّ شاهد الخفّ الثاني بعد مسافة طويلة، فقرّر ترك الراحلة وما عليها حتى يجمع الخفّيْن، فاغتنم حُنين الفرصة وأخذ الراحلة وما عليها، أمّا الأعرابي فلم يظفر إلا بالخفّيْن.

هذا هو الموقف التواصلي الذي أنتج هذا النص/ المثل، أمّا بنيته الكبرى فتستخرج على النحو الآتي:

- الأعرابي رجل بخيل يساوم في كلّ شيء.
- الأعرابي يفرّط بالكثير «الراحلة وما عليها» من أجل القليل «الخفّيْن».
- الأعرابي يندم على بخله وسوء تقديره للأمور.
- حُنين ينتقم من الأعرابي، ويشفي غليله منه.

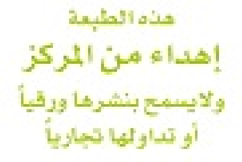
وبإعمال قواعد (ديك) أخلص إلى أنّ البنية الكبرى لهذا النص هي:

الندم لا يُعيد ما فات من الأمور

أمّا غرض النص فهو إظهار الحسرة والندم على سوء التقدير.

وبإعادة كتابة النص مكتملًا في شكله اللغوي، وفي ضوء السياق التواصلي الحي الذي أنتج فيه أقول: قال الأعرابيّ لّما رجع إلى قومه:

أشعر بالندم والحسرة لشدّة بخلي وسوء تقديري للأمور



إنّ من أهمّ وظائف نحو النص «وصف عمليّة الاتصال الفعلي الذي يتمّ عبر النص»[١]، وقد تبيّن أنّ إمساك المتلقي بالبنية الكليّة الكبرى للنص، والوقوف على غرضه وبواسطة البنية الظاهرة تمكّنه أن نعيد بناء النص، وتمثّل سيناريوهات قد تشكّل سياقه التواصلي.

إنّ ما سبق أن قمت به هو ترجمة لفكرة انسجام النص التي تقوم على الترابط الفكري أو المفهومي للنص، وتختص كذلك بالاستمراريّة الدلاليّة بين الأجزاء المشكّلة للنص، ورصد الترابط في عالم النص، وهو يُعنى بالطرق التي يكون بها عالم النص مترابطًا مبنيًا كلّ جزء فيه مستند إلى الآخر، وفيما يتّصل بالمثل فإنّ العلاقات الرابطة بين المفاهيم ليست متمثّلة صراحة في النص «أي إنّها لا تحظى باستثارة مباشرة من خلال تعبيرات ظاهر النص، وإنّما يقوم المتلقّي بإمداد ما يلزم من العلاقات لاستخراج المعنى من النص»[٢].

إنّ العلاقة القائمة بين القائل والمتلقّي والنص لها الأثر الأوسع في ترتيب النص منطقيًا، وهي التي تضفي على مكوّناته دلالات مسؤولة عن استقامة النص تركيبيًا وانسجامه دلاليًا، «إنّ الانسجام النصّي لا يتوقف على المكوّنات اللغويّة، وإنّما يتولّد عن العلاقات الداخليّة فيما بينها ومن الصلة بين هذه العلاقات ومجموع محدّدات الفضاء الذي ظهر فيه، بحيث يفرز سياق الإبلاغ النص وحدة كليّة مترابطة الأجزاء ومتآلفة المضمون»[٣].

■ ■ ■

١- سعيد بحيري، اتجاهات لغويّة معاصرة، ص ١٤٦.

٢- إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم النص، ص ٢٧.

٣- عثمان أبو زنيد، نحو النص، ص١٧٣.

رابعًا: الحذف في النص ذي الجملة الواحدة:

الحذف علاقة اتساقيّة تردُ في النص على المستويَيْن المعجمي والنحوي، يهتدي فيها المتلقّي إلى عناصر غير ظاهرة، ويقدّرها اعتمادًا على قرائن مقاليّة ومقاميّة[1]، ويُعرّف (بيوجراند) الحذف في النصوص بقوله: «إنّه استبعاد العبارات السطحيّة لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذهن، ومن هذا الاستبعاد يستطيع القارىء أن يتلمّس المعاني التأويليّة الصحيحة للنص، معتمدًا على السياق اللغوي والسياق الموقفي؛ فوجود الحذف بدرجات مختلفة يتلاءم كلّ منها مع النص والموقف»[2].

والحذف إحدى الظواهر اللغويّة التي يميل الناطقون إلى اتباعها في الكلام؛ فيعتمدون على قرائن تغني عن المحذوفات التي قد تطال المقال، ويغني عنها السياق، فيعتري الحذف مكوّنات النص من جملة ومفرد وحرف وحركة ويبقى لذلك دليل عليه[3].

والحذف عمليّة لغويّة تُستبعد بموجبها بعض العبارات من الظهور على سطح الكلام، ويؤدّي السياق فيها مهمّة جليلة؛ إذ لا يمكن أن يُحذف شيء من الكلام إلا إذا كانت ثمة قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه وتدل عليه.

وهو علاقة داخل النص، يشكل فيها العنصر المحذوف أو المفترَض علامة دلاليّة مع العنصر السابق عنه في النص؛ أي إنّه علاقة قبليّة في النص تحدث اتساقًا بين أجزائه، حيث تكون الجمل المحذوفة أساسًا للربط بين المتتاليات النصيّة بواسطة المحتوى الدلالي، «فإنّك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم بيانًا إذا لم تبن»[4].

ويرى علماء النص في الحذف علاقة داخليّة تقع في النص، وتسهم في ربط أجزائه عن طريق افتراض العنصر المحذوف الذي تدل عليه عناصر لغويّة سابقة أو لاحقة[5]؛ فقد ذكره

١- ينظر: لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ص ١١٢.

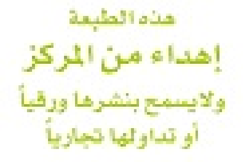
٢- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٣٤٥.

٣- ينظر: طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص٩.

٤- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٤٦.

٥- ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص٢١.





(هاليداي) ورقية حسن بقولهما، هو: «علاقة داخل النص، وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترَض في النص السابق، وهذا يعني أنّ الحذف عادة قبليّة»[١].

ويكثر الحذف في النصوص دون الجمل المنفصلة، وما يساعد على ذلك هو أنّ النص بناء يقوم على الاتساق والانسجام، وهذان العاملان يساعدان منشئ النص على الاختصار، وعدم الإحالة بذكر معلومات فائضة[٢].

ويشترط علماء اللغة القدماء والمُحْدَثون ضرورة وجود الدليل على المحذوف إمّا من لفظه أو سياقه؛ «لأنّ الدليل يعد مرشدًا للقارىء كي يهتدي إلى إيجاد المحذوف وكيفية اختيار مكان المحذوف وتقديره، ومن ثم يثير لدى المتلقّي الرغبة في إتمام النص بالحصول على العناصر المحذوفة، وتلك العناصر من بين المتطلّبات التي تهمّ المتلقّي»[٣].

إنّ عمليّة التقدير التي يقوم بها المتلقّي تُسهم في إكمال النص وملء فجواته، ممّا يؤدّي إلى حدوث تفاعل من نوع ما بين المرسِل والمتلقّي قائم على الإرسال الناقص من المرسِل، وتكملة هذا النقص من جانب المتلقّي[٤].

ولا ريب أنّ ذلك فيه تحريك للمعرفة التراكميّة عند المتلقّي، وخبرته اللغويّة في معالجة النصوص المشابهة، كما أنّ فيه تفعيلًا للمشاركة بين المرسِل والمتلقّي في إنتاج المعنى وتشكيله.

وفكرة الحذف كما نفهمها تقوم على وجود فراغ بنيوي في النص يهتدي إليه القارىء بوساطة معرفته للبنية العليا للنص (جنس النص) وفي حالتنا (المثل)، وخبرته في التعامل معها.

وكذلك عبر وقوفه على حيثيّات السياق التواصلي أو موقف التخاطب، وعبر معرفته الذهنيّة واللغويّة بطبيعة التركيب الذي ينتظم الحذف، كما أنّ البنية الإحاليّة في النص تعين على الوقوف على المحذوفات وتقديرها.

إنّ استحضار المحذوف يجسر الفجوات ويستبدلها بعلاقات داخليّة تخضع للعلاقات الخارجيّة التي يريدها المتكلّم، فيتشكّل النص في صورته الكليّة المتجانسة.

١- محمد خطابي، لسانيات النص، ص ٢١.

٢- ينظر: صلاح الدين حسنين، الدلالة والنحو، ص ٢٥٣.

٣- صبحي الفقي، علم اللغة النصي، ج٢، ص ٢٠٩.

٤- ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص، ص ١٢١.

إنّ الحذف ظاهرة تركيبيّة شائعة في المثل خصوصًا في المثل ذي الجملة الواحدة، فقد سبق أن أشرت إلى أنّ عدد الأمثال ذات الجملة الواحدة في مجمع الأمثال للميداني يبلغ (٤٦٢٢) مثلًا بينها (١٧٤٣) مثلًا يوجد فيها حذف بها يشكل ما نسبته (٣١٪).

وقد رصد الدكتور عبد الفتاح الحموز ظاهرة الحذف في الأمثال العربية بمجمع الأمثال للميداني؛ لكنّ دراسته لموضوع الحذف لم تخرج عن نطاق نحو الجملة، ولم تتعدّ الدراسة رصد العنصر التركيبي المحذوف وملاحظة الأشكال التركيبيّة التي يكثر حذفها منها؛ فجعل الباب الأول -مثلًا- لحذف الاسم، وجعل الفصل الأول منه لحذف المرفوعات، والفصل الثاني منه لحذف المنصوبات، والفصل الثالث منه لحذف المجرورات.

أمّا الباب الثاني فهو في حذف الحروف، والباب الثالث في حذف الجملة، وعندما يتوقع القارىء أن يكون الباب الثالث لصيقًا بنحو النص فإنه لا يجده كذلك؛ فقد جعل الفصل الأول منه لحذف الفعل وحده، وحذفه وفاعله، والثاني في حذف ما في حيّز الشرط والقسم، والفصل الثالث حذف جملة وأكثر، لكنّه لم يتناولها من وجهة نظر نصيّة بل بقيت المعالجة محصورة في إطار نحو الجملة.

وهي دراسة قيّمة في حيّز الإطار الذي وضعه صاحبها لها، لكنّ الحذف الذي أتحدث عنه هو تلك الخصيصة التي تسهم في الاتساق، ويجري تأويلها عبر آفاق الموقف التواصلي وبالاستعانة بالسياق.

وسأضرب لذلك أمثلة متعددة بعضها من الجمل الاسميّة، وبعضها الآخر من الجمل الفعليّة، وإليك بيان ذلك:

نموذج تطبيقي (١):

يشكّل حذف المبتدأ في الأمثال ظاهرة نصيّة بامتياز، فقد أحصى د. الحموز ٣٨٧ مثلًا في مجمع الميداني حذف المتبدأ فيها[١].

وحصر فيها أهم مواضع حذفه وهي[٢]:

- فيما ظاهره كون الخبر نكرة، ومنه المثل رقم ٤٢٠٣: «**نَابٌ وقد تَقْطَعُ الدَّوِيَّة**».

١- ينظر: عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي، ص ٩-١٠.

٢- ينظر: المرجع السابق، ص ١٠.

- فيما ظاهره كون الخبر نكرة مخصّصة أو معرفة، ومنه المثل رقم ١٠٤٢: «**حِرَّةٌ تَحْتَ قِرَّة**».
- فيما ظاهره كون الخبر شبه جملة، ومنه المثل رقم ٢٤٠٠: «**عَلَى يَدَيْ عَدْلٍ**».
- فيما صُدِّر بفاء الجزاء، ومنه المثل رقم ١٤٩: «**إنْ أَرَدْت المُحَاجَزة فَقبْلَ المُنَاجَزَة**».
- فيما ظاهره وقوع المضارع المرفوع جوابًا لأداة شرط عاملة، ومنه المثل رقم ٤٠٥٨: «مَنْ يَبْغِ في الدِّين يَصْلَفُ».
- في صدر صلة الموصول، ومنه المثل رقم ٦١٣: «الخِدَاعَ مَنْ أَجْرَى مِنْ مائَةٍ».
- في حيِّز نِعْمَ أو بئس أو ما يعمل عملهما، ومنه المثل رقم ٤٢٥٣: «نِعْمَ الدَّوَاءُ الأَزْمُ».
- في حيِّز الاستفهام وجوابه، ومنه المثل رقم ٤٢٣٧: «أَنَسَبٌ أَمْ مَعْرِفَة؟».
- فيما ظاهره وقوع المضارع المثبت المسبوق بالواو حالًا، ومنه المثل رقم ٦٧٦: «تَفْرَقُ مِنْ صَوْتِ الغُرَابِ وتَفْرِسُ الأسَدَ المُشَتَّمَ».
- فيما ظاهره وقوع المضارع المنفي بلا والمقترن بالواو حالًا، ومنه المثل رقم ٤٦٦٦: «يَذْهَبُ يَوْمُ الغَيْمِ وَلاَ يُشْعَرُ بِهِ».
- فيما ظاهره الاستئناف، ومنه المثل رقم ٣٧٧٣: «مَثَلُ جَلِيسِ السُّوءِ كَالقَيْنِ إلاَ يَحْرِقْ ثَوْبَكَ بِشَررِهِ أو يُؤْذِيكَ بِدُخانِهِ».
- فيما ظاهره وقوع الجملة الشرطيّة المصدّرة بالواو حالًا، ومنه المثل رقم١١٠٧: «الحُرُّ حُرٌّ وَإِنْ مَسَّهُ الضُّرُّ».
- فيما ظاهره اقتران الخبر بلام الابتداء، ومنه المثل رقم ٣٠١٦: «كُلُّكم ليَحْتَلِبُ صَعُوْدًا».
- فيما فيه (كيف) لا متعلّق لها، ومنه المثل رقم ٣٠٩٧: «كَيْفَ لِي بأنْ أُحْمَدَ وَلاَ أُرْزَأَ شيئًا».
- بعد (إمّا)، ومنه المثل رقم ٣٦٤٤: «لاَ تَعْقِرْهَا لاَ أبا لَكَ إمَّا لَنَا وإمَّا لَكَ».
- في حيِّز القول، ومنه المثل رقم ٤١٢٠: «مَنْ يَرْنَأْ يَقُلْ سَوَادٌ رَكِبَ».
- فيما يُسمّى بالتبيين، ومنه المثل رقم ٦٦٠: «تَعْسًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ».
- فيما يجوز فيه رفع الاسم المنصوب على الإغراء أو التحذير، ومنه المثل رقم ٦٩٥: «التَّجَلُّدَ وَلاَ التَّبَلُّدَ».
- فيما ظاهره حذف المشبّه وبقاء المشبّه به، ومنه المثل رقم ٤٠٧٠: «مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ».
- فيما يمكن فيه أن يكون المحذوف ضمير شأن، ومنه المثل رقم ٢٦٦٨: «غَمَراتٌ ثُمَّ يَنْجَلِينَ».



- فيما فيه فضل وغيره أفضل منه، ومنه المثل رقم ٢٧٦٢: « فَتىً ولا كَمَالِكٍ».

واخترت المثل رقم ٣٠٤ نموذجًا تطبيقيًا لهذه الحالة التركيبيّة.

أورد الميداني تحت الرقم ٣٠٤ ما يلي[١]:

> **أَوَّلُ ما أَطْلَعَ ضَبٌّ ذَنَبَهُ**
>
> قال أبو الهيثم: يقال ذلك للرجل يصنع الخير ولم يكن صَنَعَه قبل ذلك، قال: والعرب ترفع أَوَّل وتنصب ذَنَبَه على معنى أول ما أطلع ذَنَبَه، قلت: رفع أول على تقدير هذا أول ما أطلع ضب ذنبه: أي هذا أوَلُ صنيعٍ صنعَه هذا الرجل، قال: ومنهم من يرفع أول ويرفع ذنبه، على معنى أولُ شيءٍ أطلعَه ذنُبه، ومنهم من ينصب أول وينصب ذنبه على أن يجعل أول صفة، يريد ظرفًا على معنى في أول ما أطلع ضب ذنبه".

وسأختار ما اختاره الميداني من تعيين المحذوف وتقديره، وهو أنّ أصل جملة المثل هي «هذا أول ما أطلع ضبٌّ ذنَبَه»؛ أي هذا أول صنيع صنعه هذا الرجل»[٢]، وهو ما اختاره د. الحموز كذلك[٣].

إنّ الحذف إجراء يسهم في تكثيف نص المثل، ويزيد من الاختزال فيه، وسبق أن قلت إنّ هذا الاختزال يسهم في تركيز الثيمة ويعطيها قدرة إضافية على السيرورة والتداول[٤].

وفيما يتّصل بهذا المثل فإنّ ثيمته تتعلق بحالة غير مسبوقة من أحد المشاركين في الحدث الكلامي الذي يمثّله النص، وهو في الغالب المتلقّي ويريد المرسِل أن ينبّه على ذلك، ويصدر هذا عن استغراب المرسِل ربّما ودهشته من هذا الإنجاز، وربّما خليط منهما.

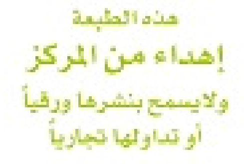
وفي مثل هذا السياق التداولي يأتي حذف المبتدأ محقّقًا لأكثر من غرض؛ فالمرسِل يريد التركيز على الإنجاز غير المسبوق الذي حقّقه المتلقّي أو المتحدّث عنه، فهو بؤرة النص، ولربّما قصد أنّ هذا الأوّل قد يكون له ثانٍ فحين يبدأ بكلمة أوّل فإنّ المتلقّي يخطر له

١– الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٣٠٤) ج١، ص٩٤–٩٥.

٢– المرجع السابق، ج١، ص ٩٤.

٣– ينظر: عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي، ص ٩.

٤– ينظر ص١٥٥–١٥٩ من هذه الدراسة.



ثانٍ وثالث ورابع، وربّما للتركيز على ما يعقب ذلك من أحداث، فحين أقول أوّل فإنّ الإنجازات على الطريق.

وإذا كان أوّل الأمر أن يطلع ضبّ ذنبه، فإنّ تالي الأمر سيكون أكبر وأضخم بلا شك، وكلّ هذا مرتبط بالموقف التواصلي، وهل هو محمول على التوبيخ أو التهكّم أو التشجيع أو الدهشة والاستغراب، أم غيره.

إنّ حذف المتبدأ (هذا) وهو يشير إلى الصنيعة أو الإنجاز الأوّل، والبدء مباشرة بالخبر (أوّل) فيه تجاوز من المرسِل للإنجاز الحالي إلى ما يليه من إنجازات، أو إلى ما سبق من انعدام للإنجازات إذا كان الموقف من قبيل التهكّم والاستهزاء، فما قبل الأوّل هو الصفر؛ أي إنّه لم يكن ينجز شيئا من قبل والآن أصبح لدينا «أوّل».

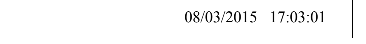
نموذج تطبيقي (٢): حذف المبدأ في سياق أفعل التفضيل:

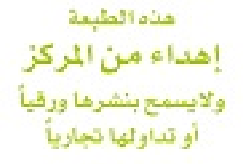
وهو كثير يشكّل ظاهرة نصيّة، وتبدو صيغة (أفعل) التفضيل الصيغة الأكثر حضورًا في الأمثال؛ حتى إنّ صاحب الفلك الدائر على المثل السائر عرّف المثل بقوله: «المثل يُطلق على نوعَيْن: أحدهما ما قُصد به المبالغة بلفظة أفعل...»[١]؛ إذ تشكل هذه الأمثال نسبة مئوية عالية مقارنة بغيرها من الأمثال التي انساقت في صيغ تركيبيّة أخرى، وتكاد تصل إلى خمس الأمثال الواردة في مجمع الأمثال الميداني، حتى إنّه ضمّن كلّ باب طائفة منها بلغ مجموعها ٩١٧ مثلًا. وصيغة (أفعل) تشي بأن شيئَيْن اشتركا في صفة ما وزاد أحدهما على الآخر، وهي باب من أبواب الصرف يشترط لصياغتها أن تكون من فعل ثلاثي مجرّد مثبت مبني للمعلوم متصرف غير جامد، وتام غير ناقص، ودال على التفاوت، وأن لا يصاغ من وصف على وزن أفعل مؤنثها فعلاء كما في الألوان والعيوب والصفات الجماليّة[٢].

١- عبد الحميد بن هبة الله أبي الحديد(٦٥٦هـ)، الفلك الدائر على المثل السائر، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٩٨٤، ٤٩.

٢- ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٤٢٧-٤٢٨، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٨٨، ص٣٤٧، الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٤٤٨، عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٨٤، ص٩٤، وعبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو والصرف، دار النهضة العربيّة، ط٢، ١٩٧٤، ص١٠٠-١٠١.





ولا يتوفر وزن أفعل في وظائفه المختلفة (التفضيل واللون والجمال والعيب) في أيّ من اللغات الساميّة، فهو «مُرتجل في العربيّة جديد، فأفعل إذا كان للتفضيل، هو أكثر تخصيصًا وتحديدًا من بين سائر أبنية الاسم، فاختراع العربيّة له ممّا يسهّل تركيب الجملة، والتعبير عن الأفكار المشكلة بالتركيبات المشتبكة، مثل ذلك:(هذا أكثر من أن يحصى)، (وأنتم أحوج إلى هذا منكم إلى ذلك)، و(لا يوجد مثلهما في سائر اللغات السامية)»[1].

وقد جاءت صيغة (أفعل) لتتصدر الأمثال نكرة غير مضافة، ومتلوة بحرف الجر (من) مع غياب المفضّل في سائر الأمثال من هذا النمط، ولا تكاد كثير من الأمثال تتجاوز كلمتين يفصل بينهما (من)، فيصبح المثل مؤلفًا من:

اسم تفضيل + حرف الجر (من) + المفضل منه، نحو الأمثال ذات الأرقام الآتية:

١٠٠٤- أجود من هَرِم.

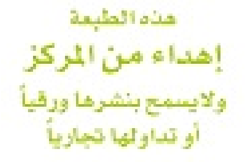
٢٠٧٤- أشجى من حمامة.

٢٢٦٢- أضوأ من نهار.

وبهذا يغدو المثل شديد الإيجاز والتكثيف من ناحية التركيب، واسع الدلالة بعيد الإيحاء من ناحية المعنى، ويحتاج فهمه واستقباله إلى معرفة مسبقة بقصة المثل أو سمات المفضّل منه التي عُدّت نموذجًا تضرب به الأمثال[2]، ويتحقّق للأمثال بذلك ما يمكن أن يُسمّى بالإيجاز التركيبي فلا يلمس أنه مقتطع من كلام أو سياق، خصوصًا أنّ اكتمال هذا التركيب يتحقق عبر استخدامه، فيظل المفضل مثلًا في تركيب (أفعل) متاحًا للتغيير، وكلّ مستخدم للمثل يملؤه بما يناسب الموقف أو المقام، أمّا المفضّل منه الذي

١- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، القاهرة -الرياض، ١٩٨٢، ص١٠٤-١٠٥.

٢- ذكر العَلَم بهذا الشكل يضع مشكلة أمام الفهْم الكامل للمثل؛ حيث يتوقف الفهم على معرفة مُسبقة بهذا العَلَم، وما يتسم به في مجال الصفة موضع المقارنة؛ وذلك حتى يفقه معنى المثل جيدًا، سواء بالنسبة للمرسِل أم المتلقي؛ صحيح أنه إذا قيل:(أنجب من عاتكة رقمه ٤٢٩٦) يمكن- دون معرفة بالخلفيّات الواقعيّة للمثل- تصوُّر امرأة تسمى عاتكة كثيرة الإنجاب، أو أنها أنجبت أبناء نجباء تفخر بهم، ولكن إذا كان مستعملو المثل يجهلون من هي عاتكة بالفعل وما صفاتها، فمن يدري أن الاستعمال ليس معكوسًا، بمعنى أن المراد به التهكم وليس الإجلال، فقد تكون عاتكة هذه غير ولود ولا منجبة أصلًا، هنا يتدخّل سياق الحال لنفي هذا المفهوم أو تأكيده، وهذا ممّا يؤكد ارتباط هذا الشكل من أشكال المثل بسياقه الثاني ارتباطًا قويًا كما يرتبط بسياقه الأول.



يبدو عنصرًا راسخًا ثابتًا فإنّه يمثل معيارًا تحتكم إليه الجماعة فيما تفضله أو تميل إليه[١].
وقد جاءت هذه الصيغة في الأمثال لتعبّر عن توجّه العربي للمقارنة بين الأشياء والكائنات، وتبيان التفاضل والاختلاف معها وبينها؛ لما تمنحه هذه الصيغة من إمكانية لتقديم النموذج أو المثال ومقاربة العربي لما في نفسه أو لما يحيطه أو يعايشه أو يواجهه، فثمة من يتّسم بسمة معينة إيجابيّة أو سلبيّة، ويعرف بهذه السمة أو يشتهر بها ويأتي من يفوقه ويتجاوزه على وجه الحقيقة أو المجاز.

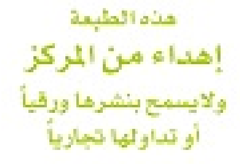
وفي أمثال (أفعل) يظهر عدم انفراد المفضّل منه بالصفات التي يفضل فيها، بل يمكن القول عوضًا عن هذا التفرد إن المقصود سموّ طرف في هذه الصفات على الطرف الآخر المشترك معه فيها، ويلحظ في هذه الأمثال أيضًا أنها تقدّم مضامين تفترض وجود أسماء أو أشياء أو مفردات وكائنات في البيئة تشكل رمزًا أو معلمًا في بابها (في الصفة التي تشتهر فيها)، وتعد المثال الأعلى ويتفاضل معه أو يقارن به فحسب، بل يمكن أن يتجاوزه ويعلو عليه فيما يشي بمبالغة فائضة للصفة المذكورة، وهو نوع من الطموح في الأمثال للتفوق على المثال/ الرمز وتحطيمه بتقديم ما هو أكثر سموًا ورفعة، مع ما يتغلغل في هذا التركيب المثلي من إيحاءات وجدانيّة ونفسيّة فيها قدر من التعجب والدهشة والتأهل والثقة والتطلع.

فحين يقال: أجود من حاتم[٢]، فإنّ المقارنة لا تقوم بين شخصَيْن عاديَيْن يتصف كلّ منهما بالكرم إلا أنّ أحدَهما يتفوق ويعلو على الآخر في كرمه، بل إنّ أحد طرفي المقارنة يعد علمًا في بابه، لم يقدم التاريخ من سما عليه في الكرم، فيأتي المثل على صيغة أفعل لا ليقارن، بل ليصدم المتلقي ويفاجئه ويبعث في نفسه التأمل والتعجب والدهشة، للمبالغة الكبيرة التي يحملها مضمون المقارنة؛ فهو يقدم له من يفوق المثال ويكسر النموذج المعترف به بوصفه الأعلى رتبة في تلك الصفة.

ويلاحظ المتأمّل في مضمون هذا النوع من الأمثال أنّها استمدّت موضوعاتها من محيط الإنسان وبيئته، سواء تمثل هذا المحيط بالكائنات الحية: الإنسان مثل قولهم: أوفى من

١- ينظر: أماني سليمان داود، الأمثال العربيّة: دراسة أسلوبيّة سرديّة حضاريّة، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٨١.

٢- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٩٧٧) ج١، ص٢٨٢-٢٨٣.



السموأل[١]، أم الحيوان مثل قولهم: أجرأ من قَسْوَرَة[٢]، أم الطبيعة، مثل قولهم: أعمق من البحر[٣]، وإليك بيان ذلك حسب الترتيب الإحصائي لهذه الفئات الثلاث:

أ-بلغ عدد الأمثال التي ورد فيها ذكر الحيوان ٣٣٨ مثلًا من المجموع الكلّي للأمثال الواردة على هذه الصيغة في مجمع الأمثال الذي بلغ ٩١٧ مثلًا، وهي أكثر الفئات ورودًا في الأمثال من هذه الصيغة[٤]، حيث رأى العرب في الحيوان منبعًا غزيرًا يستقون منه نماذج مثاليّة، ويندر أن تجد حيوانًا في بيئة العرب لم يتّخذ مثالًا في جانب من الجوانب السلبيّة أو الإيجابيّة، وذكر حمزة الأصفهاني «أنّ أكثر أمثال العرب مضروبة بالبهائم.. فهم لا يكادون يذمّون أو يمدحون إلا بما يجدون في البهائم... والسبب في تفرّد العرب باستعمال ذلك دون سائر الأمم أنّ العرب أناس إنما وضعوا بيوتهم وأبنيتهم وسط السباع والأحناش والهمج والحشرات، فليس يعثرون إلا بها، ولا يفتحون عيونهم إلا عليها ولا يرون سواها»[٥]؛ وهو تفسير بيئي يرى أن الإنسان يستمد معارفه من البيئة المحيطة به، بوصفها مصدرًا أساسيًا يشتق منه أمثاله وأنماط إنتاجه التعبيري، ومن ذلك الأمثال ذات الأرقام الآتية[٦]:

٥٧٨- أَبْصَرُ مِنْ غُرَابٍ.

٥٨٣- أَبَرُّ مِنْ هِرَّةٍ.

٩٧٠- أَجْرَأُ مِنْ ذُبَابٍ.

١٠٠٠- أَجْهَلُ مِنْ فَرَاشَةٍ.

١٢٠٤- أَحْذَرُ مِنْ ذِئْبٍ.

ولعلّ هذا الحضور اللافت للحيوان في الأمثال يتأتى من وضوح سمات معيّنة فيه لا تتّضح

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٤٤٣٢) ج٣، ص٣٧٥-٣٧٦.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٩٨٨) ج١، ص٢٨٦.

٣- نفسه، رقم المثل (٢٦٥٩) ج٢، ص٣٣٧.

٤- ينظر: إبراهيم محمد الزهراني، الأنساق الثقافيّة في مجمع الأمثال للميداني، ص٦٨-٨٩.

٥- حمزة الأصفهاني، الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة، ص٤٩.

٦- ومن ذلك أيضًا الأمثال ذات الأرقام الآتية:١٢٢٣ - أَحْسَنُ مِنَ الطَّاوُسِ،١٣٧٠ -أَخْيَلُ مِنْ غُرَابٍ، ١٥١٦-أَذَلُّ مِنْ حُوَارٍ،١٧٠١ -أَرْوَى مِنَ الْحُوتِ، ١٨٨٤-أَسْرَعُ مِنَ الْعَيْرِ،٢٠٧٤ - أَشْجَى مِنْ حَمَامَةٍ،٢١٨٥ -أَصْوَلُ مِنْ جَمَلٍ، ٢٦٠٨ - أَعْدَى مِنَ الظَّلِيمِ، ٢٦١٧ -أَعَقُّ مِنْ ذِئْبَةٍ، ٢٨٠٢ -أَفْسَدُ مِنَ الْجَرَادِ، ٣٢١١ -أَكْسَبُ مِنْ فَهْدٍ، ٤١٧٨ -أَمْنَعُ مِنْ عَنْزٍ.

في غيره من الكائنات، كما يشي بالعلاقة الأليفة التي تجمع هذا النوع من الكائنات الحيّة بالإنسان العربي، لدرجة «أنّ العرب قد درسوا الحيوانات المختلفة وتفهّموا طباعها، وضربوا بها الأمثال»[١]؛ فالعلاقة بين العربي والحيوان علاقة ألفة ومعايشة وخبرة، تستند إلى البيئة العربيّة وأنماط العيش فيها، وفي جانب آخر هناك مشاعر الخوف والرهبة التي تربط الإنسان بالمتوحّش من الحيوان، ولعلّ ذكرها وضرب الأمثال استعانة بما تتّصف به من سمات يأتي بوصفه رغبة بالاقتراب ممّا يخشى منه ولو وهميًا ومحاولة التآلف معه، أو التنفير والتحذير منه، ولعلّ هذا كلّه جراء الحريّة التي يستشعرها مرسِل المثل تجاه كائنات لا يخشى عاقبة إيرادها والتمثّل بها، أو يتأتّى في سبيل البحث عن رمز يحمل مدلولات المرموز إليه، وقد بلغ بالعربي «من شدة إعجابه أو نفوره من صفات فيها أن تسمّى ببعض أسمائها»[٢].

وقد يفسّر شيوع صيغة «أفعل» في هذه الفئة أنّ الحيوان تبرز صفاته وطباعه للإنسان بصورة أكثر وضوحًا من الإنسان؛ لأنّه لا يملك إخفاءها بسبب افتقاده إلى العقل والإدراك، فتبدو تلك الصفات واضحة للإنسان الذي يعايشه سلمًا أو عداءً بحسب موقفه من ذلك الحيوان[٣].

ب-أمّا الفئة الثانية في هذه الصيغة فقد استمدّها الذهن العربي من الطبيعة[٤] برحمتها وقسوتها، وجمالها وقبحها، وما تبثّه من طمأنينة أو خوف في نفس الإنسان العربي، كما استمدّها أيضًا من الحياة وتجاربها ومظاهرها المختلفة... وبلغ عدد أمثالها ٣١٢ مثلًا، ومن ذلك الأمثال ذات الأرقام الآتية[٥]:

١- صفاء خلوصي، دراسة في الأمثال العربيّة القديمة، ص١٠٠.

٢- عفيف عبد الرحمن، الأمثال العربيّة القديمة، ص٤٢.

٣- ينظر: عفيف عبد الرحمن، الأمثال العربيّة على صيغة أفعل التفضيل، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ع٢١، ١٩٨٦، ص٦٤-٦٥.

٤- ينظر: إبراهيم محمد الزهراني، الأنساق الثقافيّة في مجمع الأمثال للميداني، ص٨٩-٩٥.

٥- ومن ذلك أيضًا الأمثال ذات الأرقام الآتية:١٠١١ -أَجْفَى مِنَ الدَّهْرِ،١٢٠٨ - أَحَرُّ مِنَ الْقَرْعِ، ١٢٠٩ -أَحْسَنُ مِنَ النَّار، ١٢٢٦ -أَحْيَرُ مِنْ اللَّيْلِ، وَمِنْ يَدٍ في رَحِمٍ، ١٢٣٤ -أَحَلُّ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ، وَمِنْ لَبَنِ الأُمِ، ١٤٤٢ -أَدَقُّ مِنَ الطَّحِينِ، ١٥٠٩ -أَذَلُّ مِنَ النَّعلِ، ١٧١٢ -أَرَقُّ مِنَ النَّسِيمِ، ١٨٩٥ -أَسْيَرُ مِنْ شِعرٍ، ١٩٠٠ -أَسْهَرُ مِنَ النَّجْمِ، ١٩٠١ -أَسْرَى مِنَ الخَيَالِ، ٢٠٦٥ -أَشْرَبُ مِنْ رَمْلٍ،٢١٨١ -أَصْرَدُ مِنَ السَّهْمِ، ٢٢٥٢ -أَضَلُّ مِنْ يَدٍ فِي رَحِمٍ،٢٣١٣ -أَطْوَلُ مِنْ ظِلِّ الرُّمْحِ، ٢٦٥٩ -أَعْمَقَ مِنَ البَحْرِ،=

٥٧٥– أَبْعَدُ مِنَ النّجْمِ.
٥٨٧– أَبْرَدُ مِنْ غِبِّ الَمطَرِ.
٥٩٧– أَبيَنُ مِنْ فَلَقِ الصُّبْحِ، وَفَرَقِ الصُّبْحِ.
٧٩٨– أَثْقَلُ مِنْ أُحُدٍ.
٩٧٦– أَجْرَى مِنَ السَّيْلِ تَحْتَ اللَّيْلِ.

واستخدام هذه المضامين الطبيعيّة التي تتناول تفاصيل ما يحيط بالإنسان من قريب أو بعيد، يشي باتصال الإنسان مع ما حوله، ويلمح إلى تنوّع معارفه، وتوظيفه كلّ ذلك في كلامه وفي حياته، بحيث يغدو البعيد قريبًا وجزءًا من المعايشة اليوميّة.

ج– أمّا الفئة الثالثة فهي فئة استمدّت نماذجها من البشر[١]، من العرب وسواهم، ثمّ جاءت بميزة يتّصف بها كلّ منهم بشكل مثالي أو قياسي، وصاغت منها «أفعل من»؛ فالأحنف بن قيس اشتُهر بالحلم فضربوا به المثل، فقالوا: أحلم من الأحنف[٢]، وباقل اشتُهر بالعيّ، فقالوا: أعيا من باقل[٣]، وكليب بن وائل كان عزيزًا، فقالوا: أعزّ من كليب وائل[٤]، ومن ذلك أيضًا[٥]:

٥٦٧– أَبْلَغُ مِنْ قسّ.
٥٧٤– أَبْصَرُ مِنْ زَرْقَاءِ اليَمامَةِ.
٧٦٨– أَتَبُّ مِنْ أَبِي لَهَبٍ.
٩٧٧– أَجْوَدُ مِنْ حَاتِمٍ.
١١٨١– أَحْزَمُ مِنْ سِنَانٍ.

= ٢٧٠٢ –أَعَزُّ مِنْ سَرابٍ،٢٧٠٣ –أغَرُّ مِن الأماني، ٤٣٠٣ –أَنْقَى مِنْ لَيْلَة القَدْرِ.

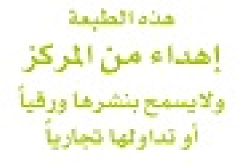
١– ينظر: إبراهيم محمد الزهراني، الأنساق الثقافيّة في مجمع الأمثال للميداني، ص٣٣–٣٥، ٤٨–٦٧.

٢– الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١١٧٩) ج١، ص٣٣٧–٣٣٨.

٣– المرجع السابق، رقم المثل (٢٥٩٥) ج٢، ص٣٢٠–٣٢١.

٤– نفسه، رقم المثل (٢٥٩٤) ج٢، ص٣٢٠.

٥– ومن ذلك أيضًا الأمثال ذات الأرقام الآتية: ٥٨٩– أَبْطَأُ مِنْ فِنْدٍ، ١٠١٥–أَجْوَرُ مِنْ قَاضِي سَدُومَ، ١٢٣٦–أحيا من كعاب، ١١٩١ –أَحْمَقُ مِنْ حُجَا، ١٣٣٦ –أَخْطَبُ مِنْ سَحْبَانِ وَائِلٍ، ١٩٠٧ –أَسْوَدُ مِنَ الْأَحْنَفِ، ٢٦١٥ –أَعْدَى مِنَ السُّلَيْك، ٢٨٢٨ –أفْوَهُ مِنْ جَرِيرٍ، ٣٢٠٢ –أَكْذَبُ مِنَ الُمهَلَّبِ، ٤٤٣٥ –أوفَى مِنْ أُمِّ جَمِيلٍ، ٤٩٩٢–أنجب من مارية.



ووجود النموذج الإنساني سواء منه النموذج الحسن أم القبيح يأتي في المرتبة الثالثة في أمثال هذه الصيغة، فقد بلغ عددها ٢٦٧ مثلًا، وقد يكون نزوع العقليّة العربيّة إلى هذا النموذج تلك الحياة الماديّة القاسية التي كانوا يحيونها، وأمامهم نماذج من البشر يتحلّون بصفات وقيم يتمنّى كلّ عربي أن يصل لها؛ فحاتم جواد[١]، وجرير مفوّه[٢]، والحارث بن عُبَاد وفيّ[٣]، وقد تكون تلك النماذج سيئة، فهم ينفرون منها، ويتمنّون الابتعاد عنها؛ فهبنّقة (اسمه يزيد بن ثوران) أحمق[٤]، وباقل (رجل من إياد) عييّ[٥]، وأسلم (اسمه أسلم بن زُرعة) لئيم[٦].

وما دامت حياة العرب ماديّة، فليس صعبًا أن يصل أحدهم إلى الرقم القياسي، وهو النموذج، بل يطمح إلى أن يسبقه، ويبقي المجال مفتوحًا أمام الجميع لتحطيم الرقم القياسي؛ المثال والواقع أيضًا؛ لأنّه أمامهم، بل تجاوزه؛ فالمثل الأعلى نموذج واقعي بعيد المنال، ولكنّه ممكن التحقيق[٧].

ولهذا السبب جعلت العرب لكلّ سمة إنسانيّة مستحبّة كانت هذه السمة أم مرذولة نموذجًا واقعيًا من الناس، وهذا ما يبرّر كثرة أسماء الأعلام الواردة في الأمثال من هذه الصيغة.

ومن النماذج على ذلك: تحت الرقم (٥٧٣) أورد الميداني مثلا على النحو الآتي[٨]:

أَبَرُّ مِنَ العَمَلَّس وهو رجل كان بَرًّا بأمّه، وكان يحملها على عاتقه

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٩٧٧) ج١، ص٢٨٢-٢٨٣.

٢- المرجع السابق، رقم المثل (٢٨٢٨) ج٢، ص٣٨٩.

٣- نفسه، رقم المثل (٤٤٣٧) ج٣، ص٣٧٩.

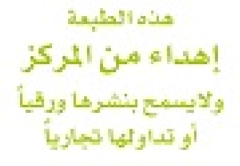
٤- نفسه، رقم المثل (١١٦٩) ج١، ص٣٣٤-٣٣٥.

٥- نفسه، رقم المثل (٢٥٩٥) ج٢، ص٣٢٠-٣٢١.

٦- نفسه، رقم المثل (٣٧٠٨) ج٣، ص١٨٣-١٨٤.

٧- ينظر: عفيف عبد الرحمن، الأمثال العربيّة على صيغة أفعل التفضيل، ص٤٩.

٨- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٥٧٣) ج١، ص١٧٣.



ويُضرب فيمن اتّصف بالبرّ في أمره كلّه أو في حادثة بعينها.
إذا كان المتلقي في سياق تواصلي تفوّق فيه أحد المشاركين في الحدث التواصلي بالبرّ لدرجة أنّ هذا التفوّق احتاج إلى أداة خاصة من المرسِل في رصده وقياس درجته، ليعبّر عن إعجابه بهذا النموذج وليكون أوعى للتعميم للاقتداء والتأسّي.
إذا كان الأمر كذلك فإنّ حذف المبتدأ يسهم في هذا الغرض؛ فيأتي التركيز على الخبر (أفعل) وكأنّ برّ عملّس هذا هو التدريج النهائي في معيار البرّ والذروة العليا فيه، فيكون برّ هذا الرجل فوقه ومحطّمًا رقمه القياسي في البرّ -إن جاز التعبير- فتشرئب الأعناق لمعرفة من هذا الذي فاق عملّس في البرّ، وهو الذي يمثّل القمّة السامقة فيه، وهو أدعى للتنافس في مسألة البرّ في كل إنتاج جديد للنص؛ فكلّ مشارك في الحدث التداولي يظنّ أنّه الذروة بعد عملّس هذا في البرّ.
ولربّما كان البدء بأفعل مدعاة لسؤال المتلقّي: ما الذي فعله العملّس هذا ليفوز بقصب السبق في معيار البرّ؟
فحين يجاب يكون ذلك أدعى ليقارنه بنفسه، فيتحرّك نحو مزيد من البرّ والإحسان.



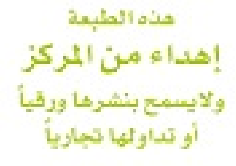

نموذج (٣):

تحت الرقم (٤٠٣٢) أورد الميداني مثلًا على النحو الآتي[١]:

المَنِيَّةُ ولاَ الدَّنِيَّةُ أي أختار المنيةَ على العار، ويجوز الرفع، أي المنيةُ أحبُّ إليّ ولاَ الدنية، أي وليست الدنية مما أحِبُّ وأختار. قيل: المثل لأوس بن حارثة.

لو ذكر المبتدأ على تقدير «حقُّك المنيّة» لانحصر الأمر في حالة المخاطَب هنا، لكن لمّا حذف المبتدأ جرّد الجملة من أيّ خطاب خاص لتكون أكثر تعميمًا.
وليتبدى على السطح خياران جاءا على وزن واحد:

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٤٠٣٢) ج٣، ص٢٦٦.



المنيّة أو الدنيّة

ولكنّ تحديد المثل يشير إلى أنّ المرسِل يوصي المتلقّي باختيار المنيّة أي «الموت»، على الامتهان والعيش بلا كرامة «الدنيّة».

ولعلّ حذف المبتدأ هنا إشارة إلى أنّ المرسِل يحرص الحرصَ كلّه على أن يوجِّه المتلقّي إلى اختيار الموت على قَبول «الدنيّة»، وهذا يظهر في نطق المرسِل للفظ «المنيّة» مباشرة، دون أيّ مقدّمات؛ وذلك لأنّ هذا اللفظ «المنيّة» هو الذي يستولي على تفكير المرسِل، ويشغله عن أيّ شيء آخر إذا تعلّق الأمر بالاختيار بين المنيّة أو الدنيّة، ثمّ اختار أسلوب النفي؛ لينفي عن المخاطَب اختيار الدنيّة تحت أيّ ظرف، فقال: ولا الدنيّة.

وفي مثل هذا السياق التداولي يأتي حذف المبتدأ لأكثر من غرض؛ فالمرسِل يريد أن يَصْرف المتلقّي عن التفكير -ولو مجرّد التفكير- بالدنيّة، ولذلك عاجلَه بالقول: المنيّة ولا الدنيّة.

وإذا افترضت أنّ بنية المثل تقوم على جملة فعليّة هي: اختر المنيّةَ لا الدنيّةَ، فيكون المحذوف هو الفعل، ويكون غرض حذفه هو إلزام المخاطَب باختيار الموت على اختيار الدنيّة.

ولربّما كان اختيار «المنيّة» وهي أقصى حال يمكن أن يفكّر بها المرء في حال خُيّر بين وضعَيْن، مدعاة لإظهار حرص المرسِل على كرامة المتلقّي، ولفت انتباهه إلى أنّ الإنسان الحرّ يضحّي بالحياة وبكلّ ما يملك من عائلة ومال... ولكنّه لا يقبل العيش بلا كرامة.

أخلص ممّا سبق إلى أنّ الحذف يسهم في اتساق النص، وأنّ محلّل النص يمكنه فكّ الفراغات البنيويّة مستعينًا بتفاصيل الإنتاج الأوّل للنص وتفاصيل الإنتاج المتجدّد سياقًا ومشاركين، بنية كبرى وغرضًا، وأنّ هذا الحذف يرتبط تفسيره بالغرض وطبيعة العلاقة بين المتلقي والمرسِل وحيثيّات السياق.

■ ■ ■



خامسًا: البنية الإحاليّة في النص ذي الجملة الواحدة:

يجعل بعض علماء النص الأهداف الإحاليّة سببًا رئيسًا في تشكيل النصوص والخطابات؛ ومنه تعريف (شفرن) للخطاب أو النص بقولها: «إنّه استعمال اللغة لأهداف إحاليّة»[1]؛ فنحن نتوسّل بالنصوص والخطابات لنحيل ما في أذهاننا وما نريد إيصاله إلى المتلقّين.

ومن الخصائص القارّة للنصوص اشتمالها على بنية إحاليّة واحدة، ووحدة البنية الإحاليّة من أهم أسباب تشكّل انسجام الخطاب.

والإحالة خصيصة نحويّة دلاليّة ولا مجال للفصل بينهما أبدًا في عالم النص، وهي من قبيل الترابط المفهومي وإن تبدّت أحيانًا تحت شكل من أشكال الترابط اللفظي؛ فالترابط الإحالي ربط دلالي لكنّه يجري عبر التركيب عادة، فالبنية الإحاليّة في أيّ نص منجز «تتصل بمستواه الدلالي اتصالًا وثيقًا؛ لأنّها تفتح المجال للقراءة والتأويل في إطار سياق أو مرجعيّة تتحكّم في التأويل وتحديد المعنى المقصود»[2].

وقد أشار تمّام حسّان إلى أنّ الإحالة «من وسائل السبك، وهي تؤدّي إلى الالتحام النصّي من الناحية المفهوميّة»[3].



وإذا كانت الإحالة ركنًا ركينًا في عمليّة فهم النصوص وتأويلها، فإنّها شديدة الأهميّة بصورة مضاعفة في النصوص التي تقوم على مبدأ الاقتصاد والثبات المعنوي، كما هو الحال في نصوص الأمثال؛ «حيث سيظهر أنّ استخدام الإحالة بألفاظها الكنائيّة التي توصف بالاختصار عمّا تحيل إليه إنّما هو من قبيل مبدأ الاختصار والإيجاز والتكثيف»[4].

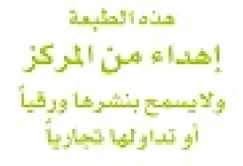
والإحالة تؤدّي إلى تحديد الدلالة وتوضيحها وإزالة الغموض في النص، كما أنّها وسيلة اتّساق قوية؛ لأنّها تصنع ربطًا معنويًا وتماسكًا دلاليًا ملحوظًا، وتساعد على تحفّز المتلقّي وانتباهه للعلاقة المعنويّة، وإعمال ذهنه بين السابق واللاحق بين التشكيل اللغوي الماثل وبين مقتضيات الموقف التواصلي الذي يضم طرفي الخطاب.

١- ربيعة العربي، في تصوّر الخطاب، ج١، ص٩٦.

٢- ميلود نزار، نحو نظريّة عربيّة للإحالة، بحث منشور على الشبكة العنكبوتيّة، ص٢.

٣- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٣٠٠.

٤- أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، ص٤.



والإحالة في اللغة من الفعل (أحال) والمعنى العام لهذا الفعل هو التغيّر ونقل الشيء إلى شيء آخر؛ جاء في لسان العرب: «المُحَال من الكلام: ما عدل به عن وجهه، وحوّله جعله محالًا، وأحَال أتى بمُحَال، ورجل مِحِوَالٌ: كثير محال الكلام... ويقال أحلت الكلام أحيله إحالة إذا أفسدته، وروى ابن شميل عن الخليل بن أحمد أنّه قال: المحال الكلام لغير شيء... والحِوَالُ: كلّ شيء حال بين اثنين... حال الرّجل يحول تحوّل من موضع إلى موضع»[١].
فهو التغيّر والتحوّل ونقل الشيء إلى غيره.

أمّا في الاصطلاح فيعرّفها أحمد عفيفي تعريفًا طويلًا ضافيًا جامعًا بقوله: «الإحالة علاقة معنويّة بين ألفاظ معيّنة، وما تشير إليه من أشياء أو معانٍ أو مواقف تدلّ عليها عبارات أخرى في السياق، أو يدلّ عليها المقام، وتلك الألفاظ المحيلة تعطي معناها عن طريق قصد المتكلم مثل الضمير واسم الإشارة واسم الموصول... الخ؛ حيث تشير هذه الألفاظ إلى أشياء سابقة أو لاحقة قصدت عن طريق ألفاظ أخرى أو عبارات أو مواقف لغويّة أو غير لغويّة، والمتكلم أو الكاتب هو الذي يحمّل التعبير دلالة تكشف عن وظيفة إحاليّة»[٢].

ولهذا يقول (ستروس): «إنّ الإحالة ليست شيئًا يقوم به تعبير ما؛ ولكنّها شيء يمكن أن يحيل إليه شخص ما باستعماله تعبيرًا معنيًا»[٣].

ومن هنا يقرّر (براون ويول) أنّه في تحليل الخطاب ينظر للإحالة على «أنّها عمل يقوم به المتكلم/ الكاتب»[٤]، وهذا لا يغفل أثر اللفظ الذي يحمل المعنى؛ فاللفظ «هو الذي يحيل في نهاية الأمر لقصْد المتكلم أو الكاتب؛ إذ أثر الكاتب رئيسي لا شك؛ فهو الذي ينشئ النص، وهو الذي يحمّل الألفاظ دلالتها، ويستطيع أن يخرج بها عن طبيعتها»[٥]، وفقا لأحمد عفيفي.

ولعلّ تعريف (بيوجراند) للإحالة يضيء جانبًا مهمًا من وظيفتها في النص؛ فالإحالة عنده هي «العلاقة بين العبارات والأشياء والأحداث والمواقف في العالم الذي يُدلّ عليه بالعبارات»[٦].

١- ابن منظور، لسان العرب، (حول).

٢- أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، ص١٢-١٣.

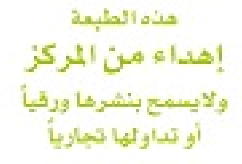
٣- براون ويول، تحليل الخطاب، ص ٣٦.

٤- المرجع السابق، ص ١٢.

٥- أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، ص١٣.

٦- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٣٢٠.



وهو من أدقّ التعريفات التي توضّح حقيقة الإحالة، ولا تحصرها في مظاهر جزئيّة كالضمائر مثلًا كما يفعل بعض دراسي الإحالة، ولا يبتعد (جون لاينز) عن هذا فهو يقول: «إنّ العلاقة القائمة بين الأسماء والمسمَّيات هي علاقة إحالة فالأسماء تحيل إلى المسمَّيات»[١].

ونظام الإحالة قد يأخذ شكلًا معهودًا فيكون أداة مهمّة من أدوات الاتساق والتماسك، وذلك عن طريق مباشر وهو القصد الدلالي إلى ما يشير إليه اللفظ مباشرة؛ فالعنصر المحيل -أيًا كان نوعه- والمحال إليه لا بد أن يكونا بارزَيْن دون حاجة إلى التأويل، ويرتبط ذلك بالإحالات داخل النص قبليّة أو بعديّة، ويستخدم منشئ النص هنا الألفاظ المفرّغة من الدلالة المستقلّة كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وغيرها.

وقد يأخذ شكلًا غير مباشر فتكون آلية الإحالة مندرجة تحت ما نسمّيه «التأويل»، وذلك «في حالة عدم وجود المحال إليه بشكل مباشر داخل النص، ويتم تأويل مفاهيم النص وترجمة الإحالة عبر المقام ومقتضيات الموقف التواصلي»[٢]، والعلاقة بين المحيل والمحال إليه هي علاقة دلاليّة، وتتسم بالتوافق والانسجام.

وفي نظام الإحالة من الشكل الأوّل تأخذ العلاقة بين المحيل والمحال عليه شكلًا من التوافق والانسجام اللغوي، وباشتراك اللفظ المحيل والمحال إليه في مجموعة من العناصر تؤكد طبيعة تلك العلاقة بعضها نحوي مثل إمكانية الإسناد إليه، والآخر صرفي مثل الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، والنص كاشف لهذه العلاقات.

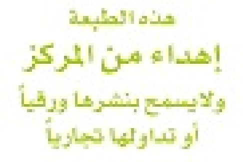
أمّا في نص المثل فنظام الإحالة هو من الشكل الثاني؛ فالمحال إليه ليس موجودًا بصورة مباشرة داخل النص، ولذلك فإنّ التوافق النحوي والصرفي بين العناصر المشتركة في الإحالة ليس شرطًا، بل إنّ دارسي المثل قد أكدوا مسألة ثبات صيغة المثل وأنّه غير قابل للتغيير حتى لو ورد ملحونًا؛«لأنّ العرب تُجري الأمثال على ما جاءت، وقد تستعمل فيها الإعراب، والأمثال قد تخرج عن القياس، فتُحكى كما سُمِعَت، ولا يطّرد فيها القياس، فتخرج عن طريقة الأمثال؛ لأن من شرط المثل ألا يغير عمّا يقع في الأصل عليه»[٣]، كما يقول السيوطي.

١- براون ويول، تحليل الخطاب، ص ٣٦.

٢- أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، ص١٥.

٣- ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص ٤٨٧-٤٨٨.





ويربط الزمخشري بين ثبوت صيغة المثل وأهليّته للسيرورة والتداول والقَبول، يقول: «ولم يضربوا مثلًا، ولا رأوه أهلًا للتسيير، ولا جديرًا بالتداول والقبول إلا قولًا فيه غرابة من بعض الوجوه؛ ومن ثم حُوفظ عليه، وحُمي من التغيير»[1].

ومن ثم لا يمكن ترجمة العناصر الإحاليّة المعتادة كالضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة دلاليًا إلا وفقًا للموقف التواصلي وعبر البنية الكليّة الكبرى أو الثيمة التي تختزنها البنية السطحيّة للخطاب؛ فقد يحيل ضمير للمؤنث في نص المثل إلى مذكر، وقد يحيل ضمير الجمع إلى مفرد بحسب السياق وبحسب الموقف.

ويجعل علماء النص عناصر الإحالة على النحو الآتي[2]:

١- **المتكلم أو الكاتب صانع النص**، وفي موضوع الدراسة مستخدم المثل، وبقصده المعنوي تحدث الإحالة إلى ما أراد؛ حيث يشير علماء النص إلى أنّ الإحالة عمل إنساني.

٢- **اللفظ المحيل**، وهذا العنصر الإحالي قد يتجسّد ظاهرًا أو مقدّرًا كالضمير أو الإشارة وهو الذي سيحمل المتلقي للاتجاه إلى خارج النص أو داخله، وفي حالة النص/ المثل فإنّ النص كلّه ببنيته السطحيّة الماثلة يقوم بمهمة الإحالة الكليّة، التي قوامها إحالة بنية لغويّة مرتبطة بحادثة جرت في وقت ما إلى موقف آخر جديد يشابه هذه الحادثة في غرضها المجرّد أو المعنى المجرّد الذي تنطبق عليه، وفي الآن ذاته قد توجد إحالات فرعية غير الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وال العهديّة، وغيرها من العناصر التي تستخدم عادة في الإحالة.

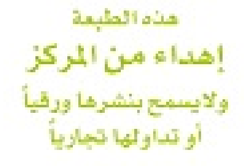
٣- **المحال إليه**: وهو موجود إمّا خارج النص أو داخله من كلمات أو عبارات أو دلالات، وتفيد معرفة الإنسان بالنص وفهمه في الوصول إلى المحال إليه.

وفي حالة النص المثل فإنّ المحال إليه موجود خارج النص ماثل في مقتضيات الموقف التواصلي، ووجود المتكلم والمخاطب في سياق تواصلي واحد كفيل بتحديد المحال إليه، ومن ثم فهم النص وتأويله وتحقّق غرضه.

٤- **العلاقة بين اللفظ المحيل والمحال إليه**، والمفروض أن يكون التطابق مجسّدًا بين اللفظ المحيل والمحال إليه.

١- الزمخشري، الكشاف، ج١، ص١٩١.

٢- ينظر: أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، ص١٥-١٧.



فقد أشار (براون ويول) إلى الرأي القائل بضرورة أن تكون الإحالة موصوفة بالصدق والصحة فقالا: «أهل علم الدلالة الشكلاني يركزون في الغالب على أهميّة أن تكون العبارة المستعملة للإحالة على شيء صادقة/ صحيحة في وصفها لذلك الشيء»[١].

وذلك وفقًا لمقاصد المتكلم أو المرسِل، وفي حالة النص/المثل، فإنّ الصدق والصحة والتطابق مرتكز بالأساس على تطابق البنية الكليّة الكبرى في لفظ المثل، وفي الموقف التواصلي الذي استخدم فيه المثل.

ويعتمد نجاح الإحالة -وفقًا لعلماء النص[٢]- بالدرجة الأولى على إعطاء القدرة الكافية للمتلقّي أن يتعرّف على المحال إليه، وعلى قصْد المتكلم من استخدام الإحالة، وكلما حدث ذلك بسهولة ويسر كانت الإحالة ناجحة.

وفي حالة النص المثل فإنّ استخدام المثل المناسب للموقف التواصلي الذي استخدم فيه وانطباقه على الحالة ولو في خطوطه العريضة، ووجود المتلقي والمرسِل في موقف تواصلي واحد، ومقام واحد كفيل بنجاح الإحالة، ومن ثم نجاح الرسالة اللغويّة وفهمها وتحقّق غرضها.

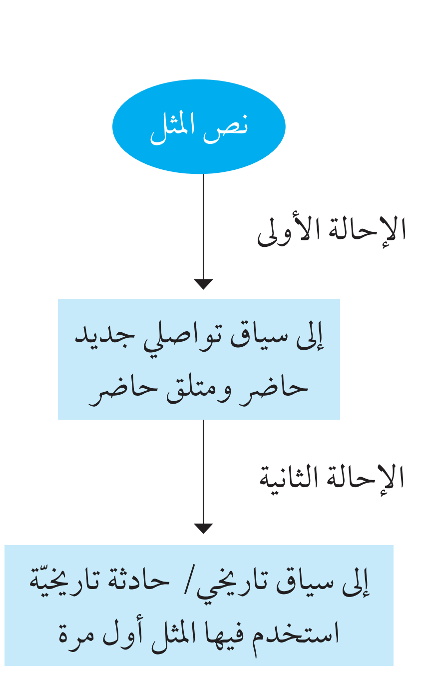
ويفرق الدارسون بين نوعَيْن من العناصر في موضوع الإحالة:

١- العناصر الإشاريّة، وهي التي يحال إليها، وقد يكون العنصر الإشاري جزءًا من الملفوظ أو الملفوظ كاملًا، كما هو الحال في نص المثل.

٢- العناصر الإحاليّة، وهي التي تعتمد في فهمنا لها على إسنادها إلى شيء آخر، وفيما يتصل بالنص المثل فإنّ الملفوظ كاملًا هو المحيل، والموقف التواصلي أو شخوصه هما المحال عليه؛ فالموقف الخارجي أو ما يكتنفه من عناصر وشخوص هما عناصر إشاريّة خارجيّة، وأمّا نص المثل فهو عنصر إحالي ولا يمكن فهمه إلا بواسطة سياق التواصل؛ غير أنّ في العمليّة هنا إحالة مزدوجة؛ فمن جهة يحيل لفظ المثل إلى موقف خارجي أو ما يكتنفه من عناصر، ومن جهة أخرى فإنّه يحيل إلى الحادثة الأولى التي استعمل فيها المثل أول مرة، لكنّ المتلقّي وهو يحلّل عمليّة الإحالة تمهيدًا للفهم والتقاط الفكرة قد لا يمر إلا بالإحالة الأولى، وهي التي تربط بين نص المثل وسياقه التواصلي، خصوصًا إذا لم يكن على معرفة بالحادثة التاريخيّة التي قيل فيها المثل أول مرة. والشكل الآتي يبين هذه الفكرة: شكل رقم (٨)

١- براون ويول، تحليل الخطاب، ص ٢٤٥.

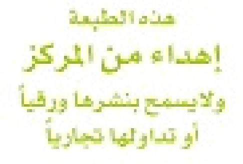
٢- ينظر: أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، ص٢٠.



ويستخدم علماء النص مصطلح «وضوح الإحالة» ويقصدون بذلك عدم وضوحها، ويحصل الغموض إذا تعدّد المحال إليه، وإمكانيّة أن تعود الإحالة إلى كلّ من هذا المتعدّد. ويتحصّل هذا الوضوح في حالة استخدام المثل المناسب في سياقه التواصلي المناسب، ويتحصّل الغموض إذا أخطأ المتلقّي في عكس العناصر الإحاليّة في المثل على الموقف التواصلي موضع النظر، وقد تنطبق ثيمة المثل على شخص أو أكثر في الموقف التواصلي فيظنّ كلّ منهم أنه المعنيّ بها، ويرتبط وضوح الإحالة كذلك فيما يسمّيه علماء النص بمرجع الإحالة، وتحديد مرجعيّة الإحالة هي واحدة من وظائف المتلقّي لكنّها منوطة بصنيع المرسِل وما يوفّره من عناصر تنجح عمليّة الإمساك بخيوط الإحالة النصيّة، وقد يسهل في بعض الأحيان على المتلقّي تحديد مرجع الإحالة والوصول إلى المحال إليه دون إجهاد ذهني، وفي أحيان أخرى يصعب عليه التحديد لاعتبارات ذكرها بعض علماء النص ومنها[١]:

١-وجود مسافة كبيرة بين اللفظ الكنائي وما يحيل إليه ذلك اللفظ من مدلولات أو ذوات، وهذا لا ينطبق على نص المثل لأنّه موجز جدًا، ومكثّف ويحيل مباشرة إلى السياق التواصلي الذي يستخدم فيه.

١- ينظر: أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، ص٣٤-٣٦.



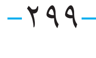
٢-وجود أكثر من مرجع، وهذا ممكن في حالة النص المثل؛ فقد يطلق المرسِل المثل وهو يقصد به شخصًا ما، فيظنّ آخر أنّه معنيّ به لانطباق بعض جوانبه الدلاليّة عليه، وقد يكون المقصد متعددًا فيحار المتلقّي في أيّ المقاصد هو الذي ينطبق على الحالة.

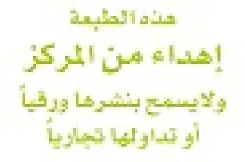
٣-وجود غموض فيما يصدق عليه اللفظ الكنائي، وهو ممكن في حالة النص المثل إذا لم يكن المتلقّي على معرفة بثيمة المثل وفيما يُضرب به.

٤-صعوبة التحديد بسبب الضعف المعرفي أو الثقافي للمتلقّي بالموضوع الذي يتحدث فيه المتكلم؛ فثقافة المتلقّي تندمج وتتشابك وتنصهر مع الدلالات الصادرة من النص، ولهذا يحدث نوع من الانسجام لو أنّ لدى المتلقّي معرفة بالتصوّر الذي يوحيه النص أو ما يشير إليه صراحة؛ ولهذا فإنّ البشر يفهمون ما يقال لهم في ضوء معرفتهم ومعتقداتهم عن العالم، ولكنّني لا أستطيع القول إنّ تصوّر المتلقّي يتطابق تمامًا مع تصوّر المتكلم لإمكانيّة اختلاف الثقافة والمعرفة في الموضوع المطروح؛»فتلك المسافة الغامضة أو غير المعروفة بين المتلقّي والمتكلم يمكن أن تخلق صعوبة في فهم الإحالة، لكنّ الملاحظ دائمًا أنّ المتحدِّث يريد من المتلقّي أن يكون سريعًا ودقيقًا في فهم الإحالة، وأن يحيل اللفظ الكنائي إلى مرجعه بفطنةٍ وذكاء، وأن يجري ذلك بوضوح يعادل الوضوح المتجسّد في ذهن المتحدِّث»[1]، وفيما يتّصل بنص المثل فإنّ خبرة المتلقّي بهذا الضرب من النصوص يعدّ فَيْصلًا في فهمه وتأويله والإمساك بمرجعيّته والوقوف على مرامي الإحالة المقصودة، ولذلك وجدت اللغويين الذين يدرسون المثل يشيرون إلى كونه معروفًا ومتداولًا وسائرًا عند العامة والخاصة، وإلا فلا قيمة دلاليّة للنص/ المثل إذا لم يقتدر المتلقّي على فهم مرجعيّته والإمساك بخيوط إحالته.

٥-يزيد الأمر صعوبة إذا كانت الإحالة خارج النص فإنّ ذلك يتطلّب من المتلقّي أن يتوقف كثيرًا أمام النص ليفهم ما يصدق عليه اللفظ الكنائي، ويكون ذلك مرتبطًا بالمقام أو السياق. ولا ريب أن الإحالة في نص المثل هي إلى خارج النص، ووقوف المتلقّي على حيثيّات الموقف التواصلي وربطها بنصّ المثل كفيل بنجاحه في تحديد المرجعيّة وفهم المقصود.

١- براون ويول، تحليل الخطاب، ص ٢٤٨.





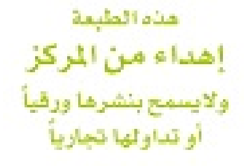
إنّ معرفة المعنى العام الذي تولّده العبارة، والذي يستطيع المتلقّي التقاطه من السياق هو سبيله لفهم الإحالة والتقاطها، كما أنّ مراعاة المقام أو الموقف في الإحالة خارج النص، وربط النص بالموقف اللغوي أو السياق أو المقام، هو سبيل المتلقّي في فهم المعنى اللغوي، والتقاط مغزى الإحالة، وكلما نجح المتلقي في تحديد الإحالة كان أقرب إلى الربط النصّي والاتساق.

إنّ الإحالة في نص المثل هي إحالة إلى خارج النص، وهذا الضرب من الإحالة «يدلّ على وجود علاقات متشابكة ومتفاعلة بين اللغة والمواقف الاجتماعيّة والثقافيّة العامة»[(١)]؛ لأنّ الإحالة تقوم على مبدأ التفاعل بين المتلقّي والنص والمواقف التواصليّة خارج النص، ومن غير هذا التفاعل يصير الانتفاع بقراءة النص شيئًا غير مؤكد، وربّما غير موجود؛ وذلك لأنّ الأعراف والمواقف الاجتماعيّة تنطبق على المفهوم العام للنصوص، والإحالة في نصّ المثل هي إحالة خارجيّة مقاميّة تعتمد على سياق الموقف، وتعني «إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي، وهي إحالة إلى غير مذكور في النص، ويمكن إرجاعها إلى أمور مُستنبطة من السياق أو الموقف لا من عبارات يمكن أن تشاركها الدلالة في النص نفسه، وعلى المتلقّي أن يبحث عن المرجع من السياق أو المقام، ولا بد من التوافق بين العنصر الإحالي مع ما يحيل إليه؛ فالاتفاق بينهما جزء أساسي في عمليّة الربط عن طريق الإحالة، والعنصر الإحالي هنا هو النص كلّه كلًا غير قابل للتجزئة؛ فالمثل يستعمل ليحيل بكليّته إلى حالة مشابهة، وقد أشار (هاليداي) ورقية حسن إلى نوع من الإحالات «لغير مذكور في الاستعمال المقبول تستعمل فيها الكنائيّات استعمالًا عرفيًا»[(٢)].

لكنّه ربطها بذلك الاستعمال العرفي الذي لا يربطها بمحتوى مفهومي معيّن، وفي حالة نص المثل فإنّ البنية اللغويّة للنص تستعمل استعمالًا عرفيًا مرتبطًا بمحتوى مفهومي معيّن، وهذا المفهوم منبثق عن وجود تفاعل بين المتلقّي والنص بإعادة اللفظ المحيل إلى ما يحيل إليه وربطه بذلك الموقف الخارجي، إنّ على المتلقّي أن يتأمّل الموقف خارج النص ليحدّد

١- أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، ص٤٠.

٢- المرجع السابق، ص٤٦.



مرجعه، «إنّ هذه الإحالة المقاميّة تسهم في خلق النص؛ لكونها تربط اللغة بسياق المقام إلا أنّها لا تسهم في اتساقه بشكل مباشر»[1].

إنّ الإحالة هي الوسيلة الأكثر قوة في صنع التماسك الشامل للنص وتجسيد وحدته العامة؛ وذلك لأنّها تقرن بين الترابط الرصفي والترابط المفهومي؛ أي بين ما هو لفظي وما هو معنوي.

إنّ المتلقّي يعمل عقله في السياق والمقام في الإحالة الخارجيّة إلى غير مذكور ليوجد ما تصدق عليه الإحالة حدثًا وزمانًا ومكانًا ومنطقًا، وعلى هذا تأتي رتبتها في مقدمة وسائل الاتساق؛ لأنّها تشغل عقل المتلقّي كثيرًا بالبحث عن مرجع الأداة خلافًا للتكرار أو الاستبدال، ولأنّها تحيل إلى العلاقات المعنويّة القائمة داخل النص؛ فثمة علاقات معيّنة إذا توافرت في نص ما تجعل أجزاءه متآخذة مشكّلة بذلك كلًا موحّدًا، حيث تعدّ هذه العلاقات الدلاليّة مميزة للنص بوصفه وحدة دلاليّة.




ولعلّ من النقاط المهمة في نص المثل أنّ الإحالة فيه متجدّدة ومتغيّرة مع كلّ موقف تواصلي يستعمل فيه.

ويجمع بين هذه المواقف البنية الدلاليّة المجرّدة التي أطلق عليها اسم البنية الكليّة الكبرى، ولعلّ هذه ميزة وخصيصة للنصوص القصيرة المكثفة التي تتّسم بالثبات كالأمثال والأحاديث النبويّة، وأقوال العظماء، والحكم والتوقيعات وما شابهها.

إنّ تحديد عنصري الإحالة (المحيل والمحال إليه) موكول إلى ثقافة المتلقّي ومعطيات السياق التواصلي؛ فإنّ المحيل يمثل نقطة انطلاق عملية الربط الإحالي، وهو دائمًا عنصر .

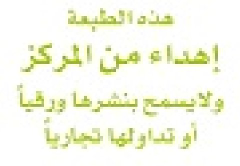
وتمثّل الإحالة «المقابل النفسي للشيء أو الظاهرة الذهنيّة التي يدرك من خلالها المرجع»[2]، وبذلك فإنّ الإحالة تعتمد على حركة الذهن داخل النص وخارجه.

إنّ الوقوف على البنية الإحاليّة بوضوح في نصّ المثل لا بدّ فيه من معرفة الأحداث وسياق الحال، والمواقف التي تحيط بالنص أو الخطاب للتعرّف على الشيء المحال إليه.

ولتوضيح البنية الإحالية في نص المثل أنقدّم النماذج الآتية:

١- محمد خطابي، لسانيات النص، ص١٧.

٢- محمد بنيس، ظاهرة الشعر المعاصر في المغرب: مقاربة بنيوية تكوينية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٨٥، ص ١٨٣.



***النموذج الأول:**

المثل رقم: (١٤٣) في مجمع الأمثال للميداني، ونصّه:

«إِنَّهُ لَيَكْسِرُ عَلَيَّ أَرْعَاظَ [١] النَّبْلِ غَضَبًا» [٢]

وهو يضرب للغضبان، وقد ورد في قول قَتَادة اليَشْكُرِيّ يحذّر أهلَ العراق الحجّاجَ:

حَذَارِ حَذَارِ الليثَ يحرق نابه ويكسر أَرْعَاظًا عليك من الحِقْدِ

فإذا افترضت أنّ شخصًا استخدم هذا المثل في واقعة ما مخاطبًا به شخصًا غاضبًا أو أشخاصًا غاضبين، فثمة احتمالات بأن يكون غضبه موجّهًا نحو قائل المثل أو نحو غيره، فيكون الضمير الهاء في «إنّه» يعود على الغضبان أو الغاضبين، ويكون الضمير الياء في «عليّ» عائدًا على مَن وقع عليهم الغضب سواء أكان ذلك هو القائل فينطبق ضمير المتكلم الياء انطباقًا صرفيًّا وواقعيًّا، أم كان ذلك هو شخص آخر غير المتكلم فلا يقع الانطباق الصرفي والواقعي.

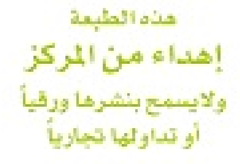
هذا فيما يتعلّق بإحالات الضمائر في النص/المثل، وهي إحالة ضميريّة خارجيّة يفسّرها السياق وموقف التواصل، ولا يشترط فيها انطباق الضمائر على ما تحيل إليه كما هو المعتاد عادة في الإحالة الضميريّة، ولكنّ النص يحمل إحالة كليّة بصيغته الكاملة إلى الموقف الحاصل على أرض الواقع واستخدم بسببه المثل.

وهي إحالة كليّة يحيل إليها النص كلّه ونوعها إحالة خارجيّة تداوليّة عهديّة، وهذا هو حال نصوص الأمثال كلّها؛ فكلّها تحمل إحالة كليّة خارجيّة تداوليّة عهديّة، ومعنى ذلك أنّ لفظ النص يحيل إلى معنى ثابت متعارف عليه بين مستعملي اللغة بغضّ النظر عن تفاصيل الواقعة أو شخوصها الماثلين.

فهذا النص النموذج يحيل إلى ما يصنعه الغاضب إذا تعرّض إلى ما يفجّر غضبه؛ فإذا كان الغاضب في الموقف الأول الذي أنتج هذا النص قد كسّر النصال والسهام إذا كُلِّم بكلام

١- أرعاظ: جمع الرُّعْظ، مدخّلُ النصل في السهم، وإنّما يكسره إذا كلمته بكلام يغيظه فيخط في الأرض بسهامه فيكسر أرعاظها من الغيظ. الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص٥٥.

٢- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١٤٣) ج١، ص٥٥.



يغيظه، فإنّ الغاضب في المواقف المتجدّدة قد لا يكسر نصلًا أو سهمًا، بل يفعل أشياء أخرى تعبّر عن الغضب، ومع ذلك يمكنك استخدام المثل في حقّه.

والإحالة الخارجيّة كما أسلفت ترتبط بالمقام التداولي المحيط بالنص أو الملفوظ؛ فالعناصر الإحاليّة نحو الضمائر والإشارات والموصولات وظروف الزمان والمكان يرتبط تفسيرها بالمقام الإشاري الخارجي، ومن ثم فلسياق الحال أثر حاسم في تأويلها وتحديد دلالاتها وضبط معانيها؛«لأنّها عناصر لسانيّة فارغة معجميّة، ولا يكون لها من معنى إلا عند تموضعها في سياق تركيبي فحينئذٍ تفسّر في إطار بنية النص أو في بنية السياق المقامي، والنص هنا يفسّر بإشارات ومعانٍ قائمة بالخارج، وتعد هذه الإشارات منه بمنزلة الأسباب التي أوجدته؛ لذا إذا فهمت هذه الأسباب الخارجيّة زال إشكال الإبهام، وحصل بالتالي فهم دلالة النص بوساطة هذه الإحالة الخارجيّة»[١].

أمّا كون هذه الإحالة تداوليّة فذلك أنّ المتغيّرات المقاميّة هي الفيصل هنا في الفهم؛ لأنّ الإشارات اللسانيّة -بموجب التداوليّة كما يذكر (فرانسواز أرمينكو)- تعيش بالاستعمال[٢]، ومن ثم تكون العناصر الإشاريّة المتعلقة بالعنصر الإحالي هي «المعرفة المفترضة التي تسمح لنا بالإتيان بمعلومات إضافيّة تخصّه»[٣].

وتكشف الإحالة الخارجيّة عن التفاعل المتبادل بين اللغة والموقف؛ «فالموقف يؤثر بقوة في استعمال طرق الإجراء»[٤].

ولا ريب أنّ البحث في الإحالة وتفسيرها يخضع للكفاءات القرائيّة وامتلاك الأدوات النصيّة: الشكليّة، والدلاليّة، والتداوليّة، بل يقتضي فكّ شفراتها وتأويلها من المتلقّي أن يتموضع مكان المخاطِب والمخاطَب ليستطيع دخول عالم النص، بالإضافة إلى تجاوزه البنية اللسانيّة الداخليّة المغلقة إلى الفضاءات التداوليّة للنص، ومن ثم الانفتاح على المرجعيّات الثقافيّة والاجتماعيّة والدينيّة والسياسيّة التي ينتمي اليها الخطاب.

١- صبحي الفقي، علم اللغة النصي، ج١، ص٦٨.

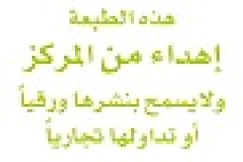
٢- ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداوليّة، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، د.ط، د.ت، ص٢٢.

٣- سعيد بنكراد، المؤوّل والعلاقة والتأويل، مجلة فكر ونقد، ع١٦، ١٩٩٩، ص٥١.

٤- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص٣٣٩.





ومن الأمور المهمّة في الإحالة التداوليّة أنّ المقتضي لها هو مراد المتكلّم لا نظام اللغة، ولا شك أنّ الغاية التي يقصدها المتكلم والنتائج العمليّة والسلوكيّة التي تحدثها العبارة في المخاطَب والمستمعين من أبرز عوامل المقام التي تشكل المعنى التداولي لعبارة ما، ومن الجدير بالإشارة إلى أنّ حازم القرطاجنّي أورد شيئًا يتّصل بهذا الشأن؛ فهو يرى أنّ بعض المعاني يتوقف فهمها على أمر ما، وهذا الأمر الـ (ما) قد يكون معرفة صناعة ما، أو حفظ قصة ما؛ لكون المعنى متعلقًا بتلك القصة، وهذه القصة إما أن تكون مشهورة، وإما أن تكون غير مشهورة[١].

وسمّاها (إحالة) لأنّ الشاعر يحيل بالمعهود إلى المأثور[٢]، ويقول: «وأمّا التواريخ والقصص فإمّا أن تكون الإحالة فيها إحالة تذكرة أو إحالة محاكاة أو مفاضلة أو إضراب أو إضافة، وقد تكون جهات أخر غير هذه»[٣].

ويتحدّث عن منشأ الإحالة عند المتكلم «ولاقتباس المعاني واستثارتها طريقان: أحدهما تقتبس منه لمجرد الخيال وبحث الفكر، والثاني تقتبس منه بسبب زائد على الخيال والفكر»[٤]، ثم يقول عن الطريق الثاني: «والطريق الثاني الذي اقتباس المعاني منه بسبب زائد على الخيال هو ما استند فيه بحث الفكر إلى كلام جرى في نظم أو نثر أو تاريخ أو حديث أو مثل، فيبحث الخاطر فيما يستند إليه من ذلك على الظفر بما يسوّغ له معه إيراد ذلك الكلام أو بعضه بنوع من التصرّف والتغيير أو التضمين، فيحيل ذلك أو يضمنه أو يدمج الإشارة إليه أو يورد معناه في عبارة أخرى على جهة قلب أو نقل إلى مكان أحقّ به من المكان الذي هو فيه، أو ليزيد فيه فائدة فيتمّمه أو يتمّم به، أو يحسن العبارة خاصة...»[٥].

وهذا الكلام يتقاطع مباشرة مع عملي في المثل؛ فالمتلقّي ينبش مخزونه المعرفي ويعكس ذلك على النص ليفهمه.

إذًا فمنطلق تحديد الإحالة عند حازم هو كونها علاقة معنوية يقتضيها قصد المتكلم لا

١- ينظر: حازم القرطاجني، منهاج البلغاء، ص١٨٨-١٨٩.

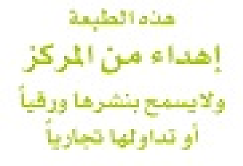
٢- ينظر: المرجع السابق، ص١٨٩.

٣- نفسه، ص١٠٥-١٠٦.

٤- نفسه، ص٣٨.

٥- نفسه، ص٣٩.





نظام اللغة «إنّ الإحالة التداوليّة يمكن وصفها بأنّها علاقة مزدوجة بمعنى أنّها تتألف من علاقتين الأولى؛ مقاميّة بحتة بين المتكلم والمخاطَب، والثانية: لغويّة بين المحال به والمحال عليه»[1].

أمّا كون الإحالة في المثل عهديّة فهي لأنّها تعتمد على المعرفة السابقة لدى المخاطَب، ونجاح عمليّة الإحالة يعتمد على قدرة المستمع أو القارىء على تعرّف المعنى الذي قصده المتكلم باستعمال العبارة المحيلة حتى يفهم الرسالة اللغويّة الموجّهة إليه.

والإحالة العهديّة هنا هي من قبيل العهد الذهني؛ لأنّ المحال إليه غير مذكور والعهد الذهني يعتمد على قرينة غير حاضرة في السياق المقالي، وهنا تتحدّد درجة الفهْم بقدرة المتلقّي على استثارة المعلومات في ذهنه وربطها بالنص.

النموذج الثاني:

المثل ذو الرقم (٢٠٩) في مجمع الأمثال:

«إِنَّكَ لا تَجْنِي مِنَ الشَّوْكِ العِنَبَ»[2]

«أي لا تجد عند ذي المنبت السوء جميلًا، والمثل من قول أكثم، يقال: أراد إذا ظلمت فاحذر الانتصار فإنّ الظلم لا يكسبك إلا مثل فعلك»[3].

إنّ هذا المثل لو استخدمه قائل ما في سياق جديد فإنّه قد لا يقصد بالكاف المخاطَب، بل من ينطبق عليه المعنى المجرّد للمثل، وقد لا يُحيل الضمير في «تجني» وهو (أنت) إلى المخاطَب أيضًا.

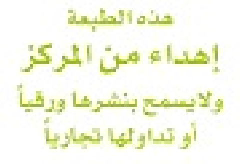
وبالضرورة فإنّ الشوك لا يقصد به الشوك على الحقيقة، والعنب ليس عنبًا على وجه التعيين.

فهذا النص فيه إحالة خارجيّة تداوليّة عهديّة؛ خارجيّة لأنّ فهم المعنى متوقف على شيء خارج النص وموجود في المقام، وتداوليّة لأنّ فهْم النص متصل بمستعملي اللغة ومقصد

١– تامر عبد الحميد، الإحالة في القرآن الكريم، ص٤٧.

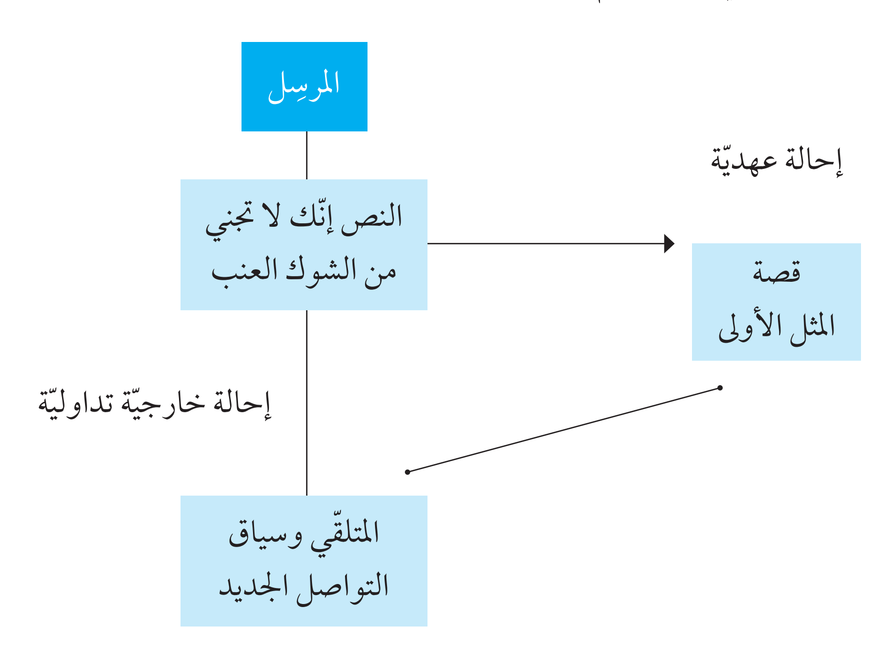
٢– الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٢٠٩) ج١، ص٧٦.

٣– المرجع السابق، ج١، ص ٧٦.



المتكلم وما يريده من المخاطَب، وعهديّة لأنّ الفهْم متوقف على إدراك المخاطَب للمقصد العرفي المعهود من مثل هذا النص الذي يتّسم بالسيرورة والتداول:

وثمة إحالة أخرى مستترة توحي إلى حادثة قديمة أو قصة قديمة استخدم فيها النص أوّل مرّة، وهذا معلوم من معرفة أطراف الخطاب بأنّ النص «مثل»، ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل الآتي: شكل رقم (٩)



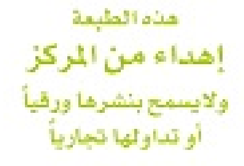
النموذج الثالث:

المثل ذو الرقم (١١٣) في مجمع الأمثال:

> **«إِنْ كُنْتَ رِيحًا فَقَدْ لاَقَيْتَ إِعْصارًا»**[١]
>
> «قال أبو عبيدة: الإعصار ريحٌ تهبّ شديدة فيما بين السماء والأرض. يُضرب مثلا للمُدِلّ بنفسه إذا صُلِيَ بمن هو أدهى منه وأشدّ»[٢].

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (١١٣) ج١، ص٤٦.

٢- المرجع السابق، ج١، ص ٤٦.



إنّ هذا المثل لو استخدمه قائل ما في سياق جديد فإنّه قد لا يقصد بالضمير المتّصل في «إن كنتَ» المخاطَب، بل مَن ينطبق عليه المعنى المجرّد للمثل، وقد لا يُحيل الضمير كذلك في «لاقيتَ» إلى المخاطَب أيضًا.

وبالضرورة فإنّ الريح لا يقصد بها الريح على الحقيقة، والإعصار ليس إعصارًا على وجه التعيين.

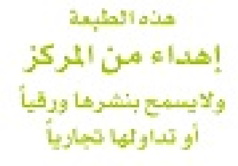
فهذا النص فيه إحالة خارجيّة تداوليّة عهديّة؛ خارجيّة لأنّ فهم المعنى متوقف على شيء خارج النص وموجود في المقام، وتداوليّة لأنّ فهم النص متصل بمستعملي اللغة ومقصد المتكلم وما يريده من المخاطَب، وعهديّة لأنّ الفهم متوقف على إدراك المخاطب للمقصد العرفي المعهود من مثل هذا النص الذي يتّسم بالسيرورة والتداول، وثمة إحالة أخرى مستترة توحي إلى حادثة قديمة أو قصة قديمة استخدم فيها النص أوّل مرّة، وهذا معلوم من معرفة أطراف الخطاب بأنّ النص مثل.

ولذلك تعد البنية الإحاليّة من أجود الأبنية التي تتشكّل منها البنية الكليّة للنص، لذلك أوضح (ستراوسن) أنّ الجملة بعينها، أي مغزى بعينه قد يشير إلى الخارج، وقد لا يشير اعتمادًا على الأحوال أو سياق فعل الخطاب؛ فالإحالة إلى الخارج هي ما تقوم به الجملة في مقام معيّن، واستنادًا إلى استعمال معين[١]، وهذا ما ذهب إليه (بيوجراند) حين أشار إلى أنّ الإحالة عمل إنساني، وليست من خواصّ المركّب الاسمي، ويقول: «إنّ تعبيرات الإحالة (referring expressions) لا يمكن تناولها بدون مواقفها (their context)، ويبدو لي أنّ الإحالة تحدث في الواقع من مجمل نموذج عالم النص (TEXT WORLD MODEL)، فإذا وفّق الناس بين المحتوى والمواقف، وما يكون لهم من أفكار عن العالم الحقيقي، فإنّ النموذج المستكمل لعالم النص سيعطي أوضح الإشارات لِما يبحثون عنه»[٢].




١- ينظر: http://www.lissaniat.net/viewtopic.phpt1148.

٢- بيوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٣٣٤.



النموذج الرابع:

المثل ذو الرقم (٧٥٠) في مجمع الأمثال:

«تَرَكْتُ عَوْفًا فِي مَغَانِي الأَصْرَم»[١]
«يُقال للذئب والغُرَاب: الأَصْرَمَان، يقول تركته في منازَل لا أنيسَ بها ولا يسكنها إلا الذئب أو الغراب. يُضرب لمن يَخْذل صاحبه في حادث أَلمَّ به»[٢].

إنّ هذا المثل لو استخدمه قائل ما في سياق جديد فإنّه قد لا يقصد بذكره «عوفًا» المخاطَب، بل من ينطبق عليه المعنى المجرّد للمثل، وبالضرورة فإنّ «عوفًا» لا يُقصد به اسم المخاطَب على الحقيقة، كما أنّ «مغاني الأصرم» ليست مقصودة على وجه الحقيقة.

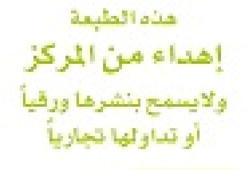
فهذا النص فيه إحالة خارجيّة تداوليّة عهديّة؛ خارجيّة لأنّ فهم المعنى متوقف على شيء خارج النص وموجود في المقام، وتداوليّة لأنّ فهم النص متصل بمستعملي اللغة ومقصد المتكلم وما يريده من المخاطَب، وعهديّة لأنّ الفهم متوقف على إدراك المخاطب للمقصد العرفي المعهود من مثل هذا النص الذي يتّسم بالسيرورة والتداول، وثمة إحالة أخرى مستترة توحي إلى حادثة قديمة أو قصة قديمة استخدم فيها النص أوّل مرّة، وهذا معلوم من معرفة أطراف الخطاب بأنّ النص مثل.

وبدون خاصيّة الإحالة لا يمكن للعلامة اللغويّة أن تكون ذات معنى؛ فالإحالة هي التي تمنح العلامات معناها من حيث علاقتها الجدليّة بالفكر والواقع الذي تعبّر عنه، وبما أنّ الإحالة وظيفة لغويّة دلاليّة في الآن ذاته، فإنّها تمنح العلامة اللغويّة كينونتها داخل اللغة وخارجها عند مستعمليها.

ولذلك ذهب حازم القرطاجنّي إلى أنّ الإحالة إلى قصّة ما معروفة أمر حسن، أمّا إذا كانت القصّة غير مألوفة، فإنّ ذلك غير مستحسن، «وملاحظات الشعراء والأخبار المستطرفة في أشعارهم، ومناسبتهم بين تلك المعاني المتقدمة والمعاني المقاربة لزمان وجودهم، والكائنة فيها التي يبنون عليها أشعارهم ممّا يحسن في صناعة الشعر. ويجب للشاعر أن يعتمد من

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٧٥٠) ج١، ص٢٢٢.

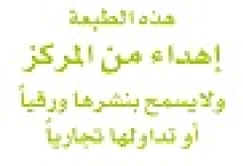
٢- المرجع السابق، ج١، ص ٢٢٢.



ذلك المشهور الذي هو أوضح في معناه من المعنى الذي يناسب بينه وبينه، ويعلّقه على طريق التشبيه أو التنظير أو المثل أو غير ذلك. ويسمى ما تسبب إلى ذكره من القصص المتقدّمة المأثورة بذكر قصة أو حال معهودة، الإحالة؛ لأنّ الشاعر يحيل بالمعهود إلى المأثور... وإذا وقعت الإحالة الموقع اللائق بها فهي من أحسن شيء في الكلام، فلتذكر ما مضى من الأمور التي يقلّ نظيرها فيما هي عليه من الأوصاف التي تميل النفوس أو تنفر عنها... فتتحرك النفوس بما قد ارتسم فيها من صفة القصة الأولى إلى اعتقاد القصة الأخرى على مثل تلك الصفة»[١].

■ ■ ■

١- حازم القرطاجني، منهاج البلغاء، ص١٨٩-١٩٠.



سادسًا: آليات التأويل في المثل:

يعدّ التأويل في جوهره إعادة بناء المعنى، وما يرتبط بذلك من إجراءات فكّ رموز الخطاب التي يلجأ إليها المخاطَب، وهي في مجملها آليات تتصل بتفعيل المعارف اللغويّة وغير اللغويّة. ووفقًا لنموذج (كنتش) و(ڤان ديك) للفهم فإنّ التأويل مبني على أنّ فهم الخطاب إجراء استراتيجي يقتضي بناء تمثيل ذهني يحلل الخطاب بالاستناد إليه.

ومدار هذا النموذج الوقوف على أساس النص، أو البنية الكبرى وهي الوصف الدلالي المجرد للمحتوى العام الذي يشكّل حصيلة القضايا الملخصة لأجزاء النص، والوصول إلى الشبكة التصوّريّة للنص[1]، ولا ريب أنّ الوصول إلى هذا تتضافر فيه عدد من العناصر المركزيّة من وجهة نظر الباحث:

١-**الغرض والوظيفة؛** فالخطاب له وظيفة معيّنة في السياق الاجتماعي، وفيما يتصل بالمثل فإنّ المثل في أحد تعريفاته: «عمل كلامي يستحثّ قوة ما على التحرّك، ويعتقد قائله أنّه يؤثر أعظم الأثر في مسار الأمور وفي سلوك الناس»[2].

والوقوف على هذا الغرض وهذا الأثر يسهم في تأويل النص؛ فالقصديّة تؤدّي مهمة رئيسة في قراءة النص وتأويله.

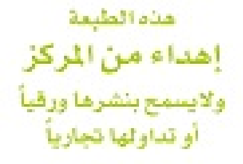
٢-**الجانب التواصلي؛** فالخطاب له موقع في السياق التواصلي، وبحسب هذا الموقع يحدث التأويل، وكذا المثل فإنّه جزء من سياق تواصلي، ووضعه في موضعه من هذا السياق يعيننا في التأويل.

٣-**البنية العليا للنص/ أو جنس النص؛** إنّ النص هو مثل، وبمجرّد هذا الوصف ينصرف الذهن إلى نوع معين من آليات التأويل تختلف عن بقية النصوص، والبنية العليا تشكل أداة مهمة للقيام بتحليل تنازلي للخطاب.

٤-**سياق الحال أو المقام؛** فالخطاب محكوم بالقيود التي يحدّدها المقام، والاستدلال على دلالة الخطاب يحدث في جزء منه بالرجوع إلى السياق؛ وذلك لكونه المؤسس للفرضيات

١- ينظر: ربيعة العربي، في تصوّر الخطاب، ج١، ص١٠٥.

٢- عبد الناصر كعدان، الأمثال الشعبية المتعلقة بالطب والصحة في بلاد الشام، بحث منشور ضمن مؤتمر تاريخ العلوم عند العرب، ص٨.

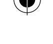


التي يقيمها المخاطب حول المعنى، إنّ أهميّة السياق تكمن في أنّه يُمكِّن (كما أشار إلى ذلك إمرل ١٩٩٥) من أن يسدّ الثغرات التصوّرية التي قد يتضمّنها الخطاب[١].

ووفقًا لمقولات (ديك) حول السياق[٢] فإنّ التمثيل الذهني الذي يبنيه المشاركون في الحدث الكلامي لتوجيه الأحداث التواصليّة، يمثّل النوايا والمقاصد ووجهات النظر والتوقّعات والآراء، وما يعتقده المشاركون بخصوص بعضهم، وبخصوص التفاعل الحاصل أو بخصوص النص المكتوب أو المقروء.

ووفقًا لنموذج (ديك) فإنّ المتلقّي يقوم بإعادة تكييف الخطاب حسب الواقعة وحسب السياقات المتجدِّدة، وهو يتطلّب مهارة من المخاطَب.

وتحت مفهوم «الملاءمة» يصف (ديك) جهد المشاركين في الحدث الكلامي في انتقاء خصائص ملائمة من السياق تساعدهم على الوصول إلى تأويلات مناسبة للحدث الكلامي، وهي تأويلات متغيّرة حسب الأشخاص؛ فهم ينتقون الخصائص الملائمة من السياق للتأويل، وهذا مهم في فهم المثل.




٥-التلاحم الإحالي، وقوامه إيجاد تلاحم بين النص وبين البنى المعرفيّة التي يملكها المتلقّي. وهذه المعارف عبارة عن مجموعة من «التصوّرات والتمثيلات المستمدّة من المحيط والذاكرة والثقافة والتفاعلات التي ينتظمها البعد اللغوي ويتم استثمارها في الخطاب»[٣].

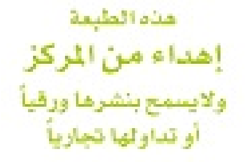
٦-التأويل يتصل بإحدى خصائص النصيّة وهي «الإعلاميّة»، وتتعلّق بالحكم الذي يشتمل عليه النص، والأخبار والمعلومات وكذلك مدى التوقع الذي يبنيه المتلقّي، والجدّة في المعلومات التي اشتمل عليها النص.

وكلّ هذا مرتبط بثقافة المتلقي وبداهته وقدرته على استمرار الاتصال؛ لأنّ المتلقّي عندما يتلقّى النص لا يتلقّاه خلوًا من أيّ سابقة دلاليّة، بل يتلقّاه مزوّدًا بالأعراف والتقاليد القرائيّة والثقافيّة التي يوفرها له مجتمعه ليصبح لفهم النص عنده أفقان متقابلان: أفق النص، وأفق المتلقّي، وهما ينصهران ليولّدا عمليّة القراءة أو التلقّي أو التأويل التي تسهم في صنع الخطاب النصّي.

١- ينظر: ربيعة العربي، في تصوّر الخطاب، ج١، ص١٠٦.

٢- ينظر: المرجع السابق، ج١، ص١٠٧.

٣- ينظر: نفسه، ج١، ص١١٢.



إنّ شدة اختزال المثل منحته مفاتيح كينونته الإشاريّة، وجعلته ينفتح واسعًا على باحة التأويل.

وإنّ سيرورته وتداوله بين الخاصّة والعامّة من المفاتيح الإضافيّة، كما أنّ سياق التواصل بكلّ تفاصيله يعدّ مفتاحًا كبيرًا في التأويل.

وكلّ هذا يحدث بتناغم وتضافر كبيرَيْن، وأيّ ضعف في أيٍّ من المعطيات السابقة قد يضعف عمليّة التواصل، وقد يضعف عمليّة التأويل، وقد يؤدّي إلى ما يسمّيه علماء الاتصال «انهيار الاتصال»، وهذا يحدث أحيانًا إذا بُتر المثل من سياقه النصّي الكامل كما أشار إلى ذلك الأزهري في تعليقه على المثل «إِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ»[١] قال: «إنّ هذا الخبر -يعني إنّ ممّا ينبت الربيع...- إذا بُتر لم يكد يُفْهَم»[٢].

وهنا تتفاوت الأمثال في سيرورتها وتناولها وقدرة المتلقّين على التقاط بنيتها الكبرى.

خلاصة:

درس هذا الفصل نحو النص ذي الجملة الواحدة، في مجمع الأمثال للميداني، من مستويات ستة، هي: النص ذو الجملة الواحدة ومقولات التماسك النصّي، والبنى النصيّة النص ذي الجملة الواحدة، وإعادة بناء النص، والحذف في النص ذي الجملة الواحدة، والبنية الإحاليّة في النص ذي الجملة الواحدة، وآليّات التأويل في المثل.

وسعت هذه المستويات لاستقراء نحو النص ذي الجملة الواحدة، وأن تصف كيف استطاعت جملة واحدة أن تتمثّل سمات النص - من اكتمال وإغلاق وتماسك وغيرها- وأن تختزن بنيته الكبرى بجلاء، بل وكيف تفاعلت مع المتلقّي ليلتقط مفاتيح النص بأبعاده المختلفة.

وتضمّن هذا الفصل إحصاءات دقيقة للأشكال التركيبيّة التي ظهر عليها المثل ذو الجملة الواحدة في مجمع الأمثال للميداني، متبوعة بملحوظات وافية لدلالة تردّد كل شكل تركيبي منها.

كما تناول مجموعة من النماذج الدالّة المعبّرة من الأمثال ذات الجملة الواحدة بالدراسة والتحليل، في سائر مستوياته الستة.

١- الميداني، مجمع الأمثال، رقم المثل (٣) ج١، ص١٤-١٥.

٢- المرجع السابق، ج١، ص١٤.



ويمكن القول: إنّ النص نظام كلي ينطوي على أبعاد دلاليّة ومحمولات معرفيّة تشكّل وحدة تواصليّة في فضاء نصيّ مركب من مجموعة من العلاقات المتبادلة بين مجريات لغويّة ومعطيات إنجازيّة، فهو يخضع للدلالة العميقة المنتجة له، وإطار التلقي المفترض لمرحلة الإنتاج؛ فالتكوين النصيّ لا يقوم على مكوّنات التركيب وحدها، بل على نسق متكامل من اللغة والواقع؛ يمثل هذا النسق مزيجًا من مستويات التحقق اللساني والتصوّرات التي تنظم العالم النصيّ فتصهر البنية والدلالة حول موضوع الكلام.

وهذا التجانس والتماسك لا يقوم في النص إلا إذا ربطت بين وحداته علاقات اتساق داخليّة مرتبطة بسياق تواصلي معيّن ذي موضوع ما، وغرض محدّد، وهذه العلاقات تخضع للمعارف التي يستلزمها إنتاج النص وللدوال المعبّرة عنه، ولمخزون المتكلم المعرفي، وما يفترضه هذا المتكلم حول مخزون المتلقي المعلوماتي.

■ ■ ■







الخاتمة

انطلقت هذه الدراسة من فكرة مفادها: أنّ النص قد يأتلف من مجموعة من الجمل، كما قد يكون جملة واحدة.

في ضوء هذه الرؤية انتظمت أطروحة هذا البحث، وسارت فكرة «نحو النص» في وصف العلاقات الرابطة بين مكوّنات نص المثل ذي الجملة الواحدة وإحالاتها، وأخذت في الكشف عمّا يوحّد بين مكوّنات النص الداخليّة وفضائه الخارجي، وانتهت إلى النتائج الآتية:

١– أظهرت الدراسة وجود تباين بين اللسانيين في إمكانيّة توافر نص من جملة واحدة؛ وذهبوا في هذا مذهبَيْن؛ الأول ينفي إمكانيّة أن يأتلف النص من جملة واحدة، والثاني يرى أنّ النص قد يكون ذا جملة واحدة، وقد يأتلف من متوالية من الجمل.

٢– النص هو وحدة دلاليّة، أو هو اللغة التي تؤدي وظيفة في بعض السياقات، وهذه الوحدة ليست شكلًا لكنّها معنى؛ لأنّ النص يتصل بالجملة أو بالعبارة بالإدراك لا بالحجم. وليس شرطًا لتُصبح الكلمة أو الكلام نصًا، أن يكون طويلًا أو قصيرًا؛ فالكلمة أو الكلام إن تحقّقت فيه شروط النص أو بعض شروطه، ولاسيَّما التَّماسُك أو الترابط النصِّي، صار نصًا، ما دام هذا النص –مهما صغر– قد حمل دلالة مقصودة من المتكلِّم في سياق ما، وأدَّى وظيفته في التَّواصُل بين المتكلِّم والمستقبِل.

٣- تمثّل فكرة (جملة النص) التي جاء بها (جون لاينز)، خطوة متقدّمة في الربط بين مفهوم الجملة ومفهوم النص، ومن ثمّ نحو الجملة ونحو النص؛ ذلك أنّ بعض الجمل كالأمثال تمثّل نصًّا كاملًا، وأنّ دراسة الجمل مقترنة بسياقاتها، وهو ما تمثله جملة النص، يعدّ من أهمّ دعامات نحو النص.

٤- تتوافر في النصّ الجملة كلّ خصائص النصوص ذوات الجمل المتعدّدة، ومن ثم فخصائصه هي نفسها خصائص أيّ نص آخر.

٥- يقترب علماء لغة النص المُحدَثون من النقاد والبلاغيين العرب القدامى؛ فالمُحْدَثون يربطون بين النص أو الخطاب وسياقه الخارجي من أجل التوصّل إلى فهْم أفضل للمعنى، أمّا النقاد والبلاغيون العرب القدامى فإنّهم ينظرون في المقال، فإن كان مطابقًا للمقام أو الحال مع فصاحته، فعندئذ يحكمون عليه بالبلاغة، وإلا فلا، ومعلوم أنّ البلاغة تعني إنهاء المعنى إلى السامع في أفضل صورة.

٦- لا يتناسب الفصل الحاد بين نحو الجملة ونحو النص مع الواقع الفعلي اللغوي؛ لأنّهما متكاملان؛ وذلك لأنّ النص ما هو إلا متتالية من الجمل، فكما أنّ الفونيم وحدة الكلمة، والكلمة وحدة الجملة، فإنّ الجملة وحدة النص، وذلك يؤكّد أنّ توسع مجال علم اللغة ليشمل النصوص وتوظيفها في الاتصال، لا يشكك مطلقًا بأهميّة الوحدات اللغويّة المعزولة (الفونيمات، والمورفيمات، واللكسيمات، والمركبات الاسميّة، والجمل).

٧- يمتاز التراث العربي بوجود نماذج واضحة ومؤثِّرة من النصوص ذوات الجملة الواحدة، نحو نصوص الحديث النبويّ الشريف، وأقوال الصحابة والمشاهير، والتوقيعات، والأمثال.

٨- يمتاز التراث العربي بوجود نماذج واضحة ومؤثِّرة من النصوص ذوات الجملة الواحدة، نحو نصوص الحديث النبويّ الشريف، وأقوال الصحابة والمشاهير، والتوقيعات، والأمثال.

٩- عُنِي علماء الأدب واللغة والتفسير عند العرب منذ وقت مبكر بجمع الأمثال وتصنيفها وتبويبها وشرحها، وجعلوا منها مادة تأديبيّة وتعليميّة وتربويّة، وزيّنوا بها آدابهم ودعموا أقوالهم، وعللوا أفعالهم، بحيث بقيت تلك الأمثال والحكم حيّة في تراثهم الكتابي والشفاهي إلى يومنا هذا، فلم تقتصر عنايتهم على الأمثال القديمة وحسب، بل قاموا في الفترات اللاحقة بتدوين الأمثال المولدة، وإضافتها في مواضعها من كتب الأمثال والأدب كما فعل الميداني (ت ٥١٨ هـ)، ممّا يعكس مدى وعيهم بأهمية هذا الجنس الأدبي.

١٠- تكاد الدراسات النحويّة لاسيما القديمة تتناسى تمامًا ما في المثل العربي من مسائل نحويّة مختلفة إلا الأمثال التي تدور في بعض مظان النحو القديمة.

١١-إنّ مستعملي اللغة، الذين سمعوا نص المثل، ووجدوا فيه ما يعبّر تعبيرًا مكثّفًا عن مراد «ما» في حوادث مشابهة، ووجد عندهم القبول؛ أي ترك أثرًا بليغًا ارتضوه أيقونة للتعبير عن السياقات المشابهة، هم المسؤولون عن تحوّل ذلك التعبير أو التركيب أو الجملة إلى مثل أو نص.

١٢-يمثّل نصّ «المثل» في صورته النصيّة المتداوَلَة نصًّا موجزًا مكثّفًا دالًا على الحالة التواصليّة القائمة بين المرسِل والمتلقّي، بل إنّ قائل المثل يستحضره وهو يعتقد أنّه أنسب البنى اللغويّة أو الصياغيّة لتحقيق التصوّر والمقصد الذي يروم، أو هو الإصابة في التعبير عن المعنى المتضمّن في الموقف التواصلي بإيجاز وتكثيف واقتدار.

١٣-يعمد المرسِل إلى اختيار نص المثل دون غيره من البدائل الصيغيّة أو الأبنية اللغويّة القادرة على أداء المعنى؛ لاعتقاده أنّ نصّ المثل قادر على احتواء المعنى بكلّ تفاصيله وأبعاده وبأوجز عبارة؛ فالمثل له قدرة ليس على إيصال المعنى وحسب، بل على طبعه صورة في الذهن، أو الوصول به إلى غاية المدى.

١٤-ثمة عنصر تداولي مهم في اختيار هذا البديل الصياغي (المثل) دون غيره من الخيارات، هو اعتقاد المرسِل أنّ المتلقّي سيتقبّل هذه الصيغة أكثر من غيرها، وأنّها ستجد عنده رضى وقبولًا ولربّما تطمئنّ به نفسه، ولربما تحقّق بعد هذه الأبعاد النفسيّة شيء من الاقتناع، ولعلّ واحدًا من أسباب وقوع المثل موقعًا حسنًا لطيفًا في النفس اعتماده على الإيحاء دون الإفصاح، وجودة الكناية فيه، والنفس بطبعها لا تحب المباشَرة عادة في كثير من الأمور.

١٥-إنّ معرفة المرسِل بالحادثة التاريخيّة أو السياق التواصلي الأوّل لإنتاج المثل، يزيده اقتدارًا على توظيفه في المقامات المتجدّدة، ويمنحه سعة في التوظيف والتنغيم، ويعطيه مزايا إضافيّة كمرسِل بارع قادر على الإقناع، لكنّ هذا لا يعني أنّ عدم معرفة الحادثة التاريخيّة أو السياق التواصلي الأوّل لإنتاج المثل يمنعنا من ضرب تلك الأمثال، بدليل أنّ ثمة أمثالًا وصلتنا ولم نعرف الحادثة التي قيلت فيها، وعرفنا المثل فقط، وثيمته التي يُضرب فيها، وهناك أمثال لها أكثر من رواية تاريخيّة ومع ذلك فنحن نستخدمها دون إشكال ممّا لا يجعل للسياق التاريخي الذي أنتجها القول الفصْل في توظيفها.

١٦-إنّ احتواء المثل على ميزة الإيجاز يدلّ على شعريّة المثل، وجماليّته الفريدة التي جعلته في المصاف العُلى من الأجناس الأدبيّة، وجعلته حقيقًا بأن تتوارثه الأجيال وتتناقله الألسن، وتؤلّف فيه المجامع.

١٧-لا يعبّر المثل عن الواقع مباشرة، وإنّما يمثّل له تمثيلًا عبر صورة أو قصّة ما، لذلك كان كلّ مثل في جملته (إشارة) تحيل إلى معنى أبعد؛ بمعنى أنّ المثل يَختزل في عبارة موجزة ومكثّفة تجارب إنسانيّة تتّسم بالتفصيل والامتداد؛ أي إنّ المثل يجمل ويكثّف ما هو مبسوط ومفصّل على مستوى التجربة الفعليّة، حيث يصبح الانتقال من الحدث الخارجي إلى بنية المثل مبنيًا على التدرج من جزئيات إلى كليّات. ويخضع هذا المسار لمنطق تعليمي مبدؤه الكشف عن حقيقة كليّة تتحوّل إلى رمز يكتسي صبغة التعميم والحياد.

١٨-تؤدّي ذاكرة اللفظ مهمة لافتة في تميّز المثل العربي؛ إذ أسهمت في تأدية المثل وظيفته التواصليّة التفاعليّة مع الأحداث والقصص والشخصيّات من جانب، ومع المتلقّي من جانب آخر؛ إذ ينبني المثل في خصيصة التكثيف على عمليّة تفاعليّة يقوم بها بالتماسّ مع معطيات الثقافة، مع براعة المتلقّي في التقاط تلك الرموز التي يأتي بها المثل تاركًا للمتلقّي إسقاطها على مظانّها من الثقافة.

١٩-من أهمّ ما يميّز المثل العربي اقترانه بالحقائق المشتركة، وانفتاحه على التجربة العامة التي لا تتقيّد بتجربة قائل المثل الأوّل الذاتيّة، ولا تختص بالسياق الخاص الذي نشأت فيه، وإنّما تنزع إلى ملابسة جميع الأحوال المماثلة لمضمونها، وقد يسّر لها هذا الأمر الالتحام بتجارب الآخرين في ظروف تاريخيّة مغايرة، ممّا جعلها تكتسب صفة الصورة النموذجيّة التي تتميّز بطابعها اللامكاني واللازماني.

٢٠-يمتاز نص المثل بخصائص تركيبيّة ودلاليّة وتداوليّة جعلته مؤثّرًا فيمن يسمعه، وينماز عن غيره من العبارات بصورة جليّة واضحة، فغدا جنسًا أدبيًا مهاجرًا؛ بإمكانه أن يسافر إلى بيئات ثقافيّة مختلفة ومتعدّدة، ويُتداول في فضاء أكبر، ولعلّ هذه الخصائص -الدلاليّة والتداوليّة والتركيبيّة- هي ما أكسب المثل صفة الاستمراريّة والتفاعل مع المتلقّين للتعبير عن حالات وسياقات قابلة للتجدّد والإعادة في بيئات اجتماعيّة مختلفة لمدة زمنيّة طويلة حتى بعد تلاشي السياقات التاريخيّة التي نشأ فيها.

٢١-للتمثيل وضرب الأمثال قيمة بيانيّة سنيّة؛ فالمثل يخاطب النفس من حيث تألف، وهو بذلك يجمع بين خبرة التذكّر والحسّ المباشر، الأمر الذي يجعله يتسلط على الحواس فيشغلها

بما هو من شأنها وطبيعتها. ولذلك فلا غنى للناس عن الأمثال، وهم يلجؤون إليها للتنفيس عمّا يلمّ بهم من ضيق أو كرب، ويعبّرون بها لِما يجدون بها في أنفسهم من سكينة، وفي قلوبهم من سلوى وطمأنينة، وهي أهم ما تحرص عليه الشعوب والأمم؛ لامتلائها بالتجارب الحيويّة الخاصة، التي عاشها الشعب عبر الماضي البعيد، إلى الحاضر القريب، وفيها إيجاز لهذه التجارب بشكل مثير للدهشة؛ فهي تلخّص الحياة في كلمات قليلة، تُحفظ عن ظهر قلب، لتؤدّى إلى الأجيال القادمة، وتُردّد بنصّها حتى لا تُصاب بالتحريف أو التغيير، فتظل حكمة سائرة، تحمل نواميس الحياة وكنه أسرارها، وحلّ مشاكلها، إلى الأجيال الجديدة التي تجد في هذه الأمثال الكنز الذي تركه الأجداد لأبنائهم؛ حرصا على مستقبلهم، وتوجيها لمسار حياتهم.

٢٢-ورد المثل ذو الجملة الواحدة في مجمع الأمثال للميداني بنسبة (٩٧٪)، وهي نسبة كبيرة ولافتة يجدر التوقّف عندها بالدرس والتحليل، على حين ورد المثل ذو الجمل المتعدّدة في الكتاب نفسه بنسبة (٣٪)، ممّا يجعل الجملة الواحدة هي الوعاء التركيبي الأمثل للمثل بسبب خصائص التكثيف والاختزال فيه.

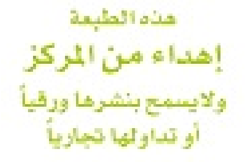
٢٣-وردت الجملة الاسميّة الواحدة في مجمع الأمثال للميداني بنسبة (٥٧٪)، على حين وردت الجملة الفعليّة بنسبة (٤٣٪)، وبذا يلحظ تفضيل المثل للجملة الاسميّة وعاءً تركيبيًا لبنيته.

٢٤-وردت الجملة الاسميّة مكتملة العناصر (بنية الإسناد) في مجمع الأمثال للميداني بنسبة (٣٦٪)، على حين وردت الجملة الاسميّة بحذف أحد ركنَيْها (المبتدأ أو الخبر) بنسبة (٢٦٪)، وبذا يظهر تفضيل المثل للجملة الاسميّة مكتملة العناصر وعاءً تركيبيًا لبنيته.

٢٥- وردت الجملة الفعليّة مكتملة العناصر (بنية الإسناد) في مجمع الأمثال للميداني بنسبة (٣٣٪)، على حين وردت الجملة الفعليّة بحذف أحد ركنَيْها (الفعل أو الفاعل) بنسبة (١٦٪)، وبذا يظهر تفضيل المثل للجملة الفعليّة مكتملة العناصر وعاءً تركيبيًا لبنيته.

٢٦- وردت الجملة الاسميّة البسيطة في مجمع الأمثال للميداني بنسبة (٥٢٪)، على حين وردت الجملة الاسميّة موسّعة بنسبة (١٠٪)، وبذا يظهر تفضيل المثل للجملة الاسميّة البسيطة وعاءً تركيبيًا لبنيته.

٢٧- وردت الجملة الفعليّة البسيطة في مجمع الأمثال للميداني بنسبة (٣٢٪)، على حين وردت الجملة الفعليّة الموسّعة بنسبة (١٣٪)، وبذا يظهر تفضيل المثل للجملة الفعليّة البسيطة وعاءً تركيبيًا لبنيته.



٢٨- أنسب الأوعية التركيبيّة للمثل ذي الجملة الواحدة هو الجملة الاسميّة البسيطة؛ لما تميز به هذا النوع من اختزال وتركيز وتكثيف في المعنى، أكثر من غيره، وهو ما يميل إليه المثل في صياغة بنيته النحويّة، بل هو ما تميل إليه العربيّة قصْدَ الخفة والسلاسة في إيقاع الكلام؛ إذ إنّ ذلك يكسب النص المثلي السعة في الاستعمال، والشيوع بين الناس؛ إذ تردّدت الجملة الاسميّة البسيطة في ٢٤١٧ مثلًا، والجملة الاسميّة الموسّعة[١] في ٤٨٢ مثلًا، وبناء على هذا فالظاهرة المطّردة في الأمثال هو الجملة الاسميّة البسيطة.

٢٩- كان الإسناد الخبري العنصر الأساس الذي استندت إليه الجملة المثليّة، وهو العنصر الذي ينشأ من التعالق التركيبي بين مكوّنات جملة المثل، فبرز في هذا التعالق التركيبي تلاحم العناصر الرئيسة لجملة المثل، وقوّة الإسناد الرابط بينها؛ إذ كانت البنية النحويّة للجملة المثليّة «تابعة للمعاني تتكيّف بشكلها، فإذا تزاوجت المعاني تزاوجت التراكيب مثلها، وإذا استرسلت استرسلت مثلها»[٢].

٣٠- كان للجملة الفعليّة حيّز واسع في أمثال الدراسة، وإن كان بنسبة أقل من الحيّز الذي أخذته الجملة الاسميّة، وربّما يُعزى ذلك إلى الفوارق التركيبيّة والدلاليّة، بين الجملة الاسميّة والفعليّة، فقد وردت الجملة الفعليّة في ١٩٨٠ مثلًا، على حين وردت الجملة الاسميّة في ٢٦٤٢ مثلًا.

٣١- شكّل إضمار الفاعل في الجملة الفعليّة ظاهرة تركيبيّة بارزة في نصوص الأمثال؛ وربما يعود سبب وجود هذه الظاهرة في التركيب المثلي إلى أنّ أغلب الأمثال تتعلق دلالتها بالعوام دون الخواص؛ فهي لا تخص أحدًا بذاته، بقدر ما تخص الحالة أو الموقف الذي ينسجم مع دلالتها ومضمونها.

٣٢- يتّضح من استقراء الأمثال ذات الجملة الواحدة شيوع أسلوب الحذف في الأمثال المدروسة في الاسم بالدرجة الأولى يليه الفعل، والأسماء كما هو معلوم تدل على الثبات والديمومة، وهو ما كان له أبلغ الأثر في ثبات الأمثال في الأذهان وديمومتها حتى يومنا هذا، وهذا ما يمكن تفسيره بكثرة تداول الأمثال من جهة، وحثّ السامع على إعمال ذاكرته

١- الجملة الاسميّة الموسّعة هي الجملة التي تُصدّر بالنفي أو التوكيد، أو استخدام الأفعال الناقصة، والحروف الناسخة.

٢- ينظر: محمود المسعدي، الإيقاع في السجع العربي: محاولة تحليل ونقد، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ١٩٩٦، ص ١٧٧.

لمعرفة الفاعل أو تذكّر قصّة المثل من جهة أخرى، ويمكن تفسير ذلك أيضًا بحرص العرب على عدم التشهير بالآخرين، ولا سيّما أنّ معظم الأمثال قيلت في مواقف ساخرة، ومنها ما قيل في الصفات والأخلاق لشخصيّات معروفة بين العرب.

٣٣-لعلّ البيانات التي يذيّل بها جامعو الأمثال نصوصهم من أهمّ ما يُسهم في منح نصوص الأمثال خصوصيّتها بالنظر إلى أهميّة موقعها بين جوانب نص المثل، ولا تكتفي دراسة تركيب قصة المثل واستكشاف طبيعتها بأن تضيء أمامنا حدود النص الداخليّة، وإنّما تسهم أيضًا في تحقيق نوع من الحضور للتجربة التي لا تنبثق صيغةُ المثل ولا يتأكد حضورُها في وعي مجموعة لغويّة من دونها.

٣٤-إنّ انسجام النص أو اتساقه يوجّههما دائمًا قصْد المرسِل لهدف معيّن، وهو التأثير في متلقٍّ بعينه في ظروف معيّنة، وهذا القصد المعيّن، هو الذي يجعل المتلقّي يتلافى الخلل في البنية الظاهرة للنص، ووجود القصديّة يؤدي إلى التقبليّة حتى مع وجود ذلك الخلل.

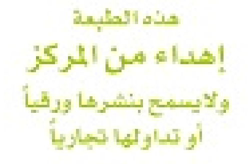
٣٥-إنّ المقام الذي حدث فيه النص في إنتاجه الجديد، والمقصد والمتلقّي، وكفاءة المرسِل في اختيار النص الموافق لذلك المقام، هي أهم عوامل تحقّق الكفاءة النصيّة، أو هي مفاتيح التماسك النصّي بمعناه الكلّي والمفصّل.

٣٦-يلاحظ أنّ الميداني كثيرًا ما يغفل ما يضرب فيه المثل خصوصًا عندما يذكر القصة، وكأنّه يفترض أنّ السياق اللغوي الأول الذي وردت فيه، والمقام الذي قيل فيه كافيان لكي يستخرج القارىء ومستعمِل المثل ثيمته بسهولة بالغة.

٣٧-تعد «الكفاءة النصيّة»، أي القدرة على جعل توالي النص خاضعًا لقصْد المتكلّم ومتوافقًا مع استعداد المتلقّي لقَبوله، عاملًا رئيسًا في إنشاء نص قادر على تحقيق الغرض المقصود منه دون أن يبقي على حلقات مفقودة عند المتلقّي.

٣٨-تتعرّض الكفاءة النصيّة لضرر كبير في حال اختار المرسِل المثل غير الملائم للسياق التواصلي الذي يكون فيه، أو إنْ لم يتمكّن المتلقّي من التقاط الرسالة، أو أخفق في تبيّن الجسور الواصلة بين الدال «البنية اللغويّة» وما تحيل إليه في السياق التواصلي، أو ما تُحيل إليه من غرض.

٣٩-من أهمّ نتائج تحقّق الكفاءة النصيّة حصول «الانسجام» بين أبنية النص المختلفة في ذهن المتلقّي، وتصبح كلّ بنية منها زاوية مختلفة لفهم النص وقَبوله بتشكيلاته المختلفة، وفي ضوء المقام الذي ورد فيه.



٤٠-يمكن تطبيق قواعد (ڤان ديك) في استخراج البنية النصيّة الكبرى الكليّة على النصوص ذات الجملة الواحدة شريطة إعادة بنائها باستكمال ما حذف منها أوّلًا، لتكون جملة مكتملة نحويًا أوّلًا، ثم إعادة استخراج ما فيها من جمل مضمّنة.

٤١-يعد الإمساك بالبنية الدلاليّة الكبرى السبيل الأمكن إلى الوقوف على تماسك النص، كما أنّه السبيل إلى فهم النص وإعادة إنتاجه في مقامات مشابهة.

٤٢-إنّ التعقيب الذي كان الميداني يورده بعد المثل، وهو يشتمل على ما يُضرب فيه المثل، هو خليط من غرض النص ومقامه الذي يقال فيه، وبنيته الكليّة الكبرى، ومن الطبيعي أن تتداخل هذه العناصر الثلاثة بسبب الاختزال والتكثيف اللذين يتّسم بهما نص المثل أو النص ذو الجملة الواحدة.

٤٣-إنّ لنص المثل -الجملة الماثلة على السطح- معنى مباشرًا، لكنّ المعنى الكلّي للنص أو الدلالة الكليّة للنص لا تنجم عنه إلا بوصفه بنية كبرى.

٤٤-إنّ الانتقال من الدلالة الجزئيّة الماثلة في سطح الجملة إلى الدلالة الكليّة، ليس انتقالًا معهودًا ومنظّمًا من الجزء إلى الكل، بل هو مبني على مقتضيات الموقف التواصلي في النص ذي الجملة الواحدة.

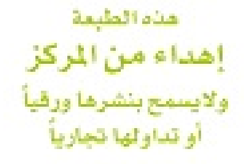
٤٥-إنّ بنية النص العليا أو جنسه يزوّد القارىء بالأعراف والتقاليد القرائيّة والثقافيّة التي يوفّرها له مجتمعه في التعامل مع مثل هذا النص، ولا ريب أنّ المثل تُحيط به هالة من الأعراف القرائيّة والفهم لكثرة تداوله وسيرورته في المجتمعات.

٤٦-إنّ البنية العليا للنص مهمّة في عمليّة القراءة والتأويل، وهي تساعد في إيجاد ترابطات دالّة بين القضايا الماثلة على السطح، كما أنّها تشكّل أداة للقيام بتحليل تنازلي للخطاب.

٤٧-يحوي نص المثل على وجه التعيين فراغًا بنيويًا يهتدي إليه القارىء بوساطة جنس النص (المثل)، وبوساطة التفاصيل التي يتيحها سياق الحال أو موقف التخاطب.

٤٨-يعد الإسناد الخبري العنصر الأساس الذي استندت إليه الجملة المثليّة، وهو العنصر الذي ينشأ من التعالق التركيبي بين مكوّنات الجملة المثليّة، وبرز في هذا التعالق التركيبي تلاحم العناصر الرئيسة للجملة المثليّة، وقوّة الإسناد الرابط بينها؛ إذ كانت البنية النحويّة للجملة المثليّة تابعة للمعاني تتكيّف بشكلها، فإذا تزاوجت المعاني تزاوجت التراكيب مثلها، وإذا استرسلت استرسلت مثلها.

٤٩-شكّل المثل المكوّن من جملة واحدة، تشترك في تكوينها عناصر نحويّة بسيطة، ومعدودة



في الوقت نفسه، النمط الأكثر شيوعًا وورودًا في الموروث المثلي؛ لِما تميّز به هذا النوع من اختزال وتركيز وتكثيف في المعنى، أكثر من غيره، وهو ما يميل إليه المثل في صياغة بنيته النحويّة، بل هو ما تميل إليه العربيّة قصْد الخفة والسلاسة في إيقاع الكلام؛ إذ إنّ ذلك يكسب نص المثل السعة في الاستعمال، والشيوع في سيره بين الناس.

٥٠-تندرج آليّة الإحالة في نص المثل تحت ما يسمّى بـ «التأويل»؛ وذلك لعدم وجود المحال إليه مباشرة داخل النص، ويجري تأويل مفاهيم النص وترجمة الإحالة عبر المقام ومقتضيات الموقف التواصلي، والعلاقة بين المحيل والمحال إليه هي علاقة دلاليّة، وتتسم بالتوافق والانسجام.

٥١-إنّ الإحالة في نص المثل هي إحالة إلى خارج النص، وهذا الضرب من الإحالة يدلّ على وجود علاقات متشابكة ومتفاعلة بين اللغة والمواقف الاجتماعيّة والثقافيّة العامة؛ لأنّ الإحالة تقوم على مبدأ التفاعل بين المتلقّي والنص والمواقف التواصليّة خارج النص، ومن غير هذا التفاعل يصير الانتفاع بقراءة النص شيئًا غير مؤكد، وربّما غير موجود.

٥٢-يمسك المتلقّي في حالة نص المثل بخيوط الإحالة بتجاوز النظر في الوحدات اللغويّة منعزلة إلى النظر فيها منجزة مجراة في السياق؛ فالعناصر المحيلة لا تكتفي بذاتها، وهي محتاجة إلى استكمالها وذلك بواسطة العلاقات التي تنشأ مع البنى النصيّة، وما تثيره في ذهن المتلقّي نظامًا إشاريًا متعدّد المدلولات يستخدم لإحداث التواصل.

■ ■ ■

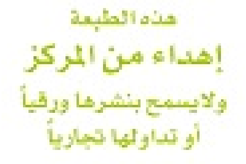






المصادر والمراجع

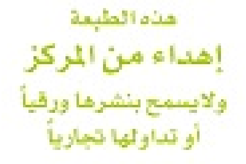
- إبراهيم، عبد الله، (٢٠٠٠). التلقّي والسياقات الثقافيّة: بحث في تأويل الظاهرة الأدبيّة. (ط١)، بيروت: دار الكتاب الجديد.
- (٢٠٠٠). السرديّة العربيّة: بحث في البنية السرديّة للموروث الحكائي العربي. (ط٢)، بيروت: المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر.
- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم، (ت: ٦٣٧هـ). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. (ط٢). (تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة)، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٣هـ.
- أبو أحمد، حامد، (٢٠٠٣). الخطاب والقارىء: نظريات التلقِّي وتحليل الخطاب وما بعد الحداثة. (ط٢)، القاهرة: مركز الحضارة العربية.
- إديث، كيرزويل، (١٩٨٥). عصر البنيويّة من ليفي شتراوس إلى فوكو. (ترجمة: جابر عصفور)، (ط١)، بغداد: دار آفاق عربية للصحافة والنشر.
- أرمينكو، فرانسواز، (١٩٨٦). المقاربة التداوليّة. (ترجمة: سعيد علوش)، (ط١)، بيروت: مركز الإنماء القومي.



- الأزهري، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ). تهذيب اللغة. (ط١). (تحقيق: رياض زكي قاسم)، دار المعرفة، بيروت.
- إسماعيل، عز الدين، (١٩٨٦). المكوّنات الأولى للثقافة العربيّة. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. (ط٢). (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، مكتبة النهضة المصرية.
- الأصفهاني، حمزة بن الحسن (ت٣٥١هـ) الدرّة الفاخرة في الأمثال، مكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٣.
- الأصفهاني، الراغب، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤.
- الأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت٢١٦هـ)، الأضداد، نشر أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩١٢.
- أمين، أحمد، (١٩٦٦). فجر الإسلام، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

– (١٩٥٣). قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصريّة، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والنشر.

- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٧هـ)، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، سلسلة التراث العربي، الكويت، ١٩٦٠م.
- أنيس، إبراهيم، (١٩٨٥). من أسرار اللغة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- أنيس، تامر عبد الحميد، (٢٠٠٨). الإحالة في القرآن الكريم، (ط١)، القاهرة: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الأوسي، قيس إسماعيل، (١٩٨٨). أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، جامعة بغداد.
- بارت، رولان، (١٩٩٣). مدخل إلى التحليل البنيوي للقصص. (ترجمة: منذر عياشي)، (ط١)، الدار البيضاء: مركز الإنماء الحضاري.



- (١٩٨٦). درس السيميولوجيا. (ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي)، (ط١)، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

- (١٩٨٨). نظريّة النص. (ترجمة: محمد خير البقاعي). مجلة العرب والفكر العالمي. (٣).

- بحيري، سعيد حسن، (٢٠٠٠). اتجاهات لغويّة معاصرة في تحليل النص. علامات في النقد. ١٠(٣٨)، ١٣٣-٢٢٢.

- (١٩٩٩). دراسات لغويّة تطبيقيّة في البنية والدلالة. (ط١)، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

- (١٩٩٥). ظواهر تركيبيّة في مقابسات أبي حيان التوحيدي. (ط١)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

- (١٩٩٧). علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات. (ط١)، مصر: الشركة المصريّة العالميّة للنشر - لونجمان.

- البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري. ترقيم وترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، تقديم: أحمد محمد شاكر، (ط١)، دار ابن الهيثم - القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- براون، ج. ب. ويول، ج. (١٩٩٧). تحليل الخطاب. (ترجمة: محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي)، (ط١)، الرياض: منشورات جامعة الملك سعود.

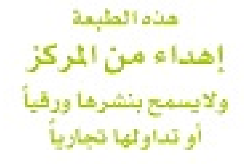
- برجشتراسر. (١٩٨٢). التطوّر النحوي للغة العربيّة. (أخرجه وصحّحه وعلّق عليه رمضان عبد التواب)، (ط٣)، القاهرة والرياض: مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي.

- بروكلمان، كارل. تاريخ الأدب العربي. (نقله إلى العربية رمضان عبد التواب)، (ط٣)، القاهرة: دار المعارف.

- البستاني، بطرس، (١٩٧٧). محيط المحيط. بيروت: مكتبة لبنان.

- بشر، كمال، (١٩٦٩). دراسات في علم اللغة. مصر: دار المعارف.

- بلاشير، ريجيس. (١٩٧٣). تاريخ الأدب العربي. (ترجمة إبراهيم الكيلاني)، دمشق: وزارة الثقافة.

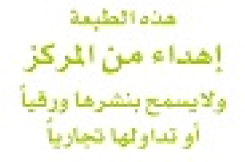


- بنكراد، سعيد، (١٩٩٩). المؤوّل والعلاقة والتأويل. فكر ونقد. ١٦، ٤٤-٧٢.
- بنيس، محمد، (١٩٨٥). ظاهرة الشعر المعاصر في المغرب: مقاربة بنيويّة تكوينيّة، (ط٢)، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- بوقرة، نعمان، (٢٠٠٩). المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، (ط١)، إربد: عالم الكتب الحديث.
- بومعزة، رابح، (٢٠٠٨). الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو، (ط١)، دمشق: مؤسسة رسلان.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (٤٥٨ هـ)، الجامع لشعب الإيمان، تحقيق مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٣.
- تحريشي، محمد. (٢٠٠٠). أدوات النص، (د. ط)، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- الترمذي، أبو عبد الله محمد بن علي، (ت: ٣٢٠هـ). الأمثال من الكتاب والسنّة. (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٧٥.
- التهانوي، محمد علي الفاروقي. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. (تحقيق: علي دحروج)، مكتبة، بيروت، ١٩٩٦.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت٤٢٩هـ)، تحفة الوزراء، تحقيق حبيب الراوي وابتسام الصفّار، بغداد، ١٩٧٧.

- التمثيل والمحاضرة، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦١.

- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت: ٢٥٥هـ). البيان والتبيين، (تحقيق: عبد السلام هارون)، دار الجميل، بيروت، د.ت.
- جرار، صلاح، ومحمد الدروبي، (٢٠٠١). جمهرة توقيعات العرب، العين: مركز زايد للتراث.

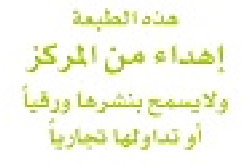
- الجرجاني، عبد القاهر، (ت: ٤٧١هـ). أسرار البلاغة. (ط١)، (قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر)، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدّة، ١٩٩١.
- الجمل في النحو، شرح يسرى عبد الغني، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٠.
- دلائل الإعجاز، (ط٣)، (قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر)، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدّة، ١٩٩٢.
- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢.
- جرير بن عطية الخطفي (ت١١٤هـ)، الديوان، شرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.
- جمعة، حسين، (٢٠٠٢). في جماليّة الكلمة: دراسة جماليّة نقديّة. (ط١)، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- جمعة، خالد، (٢٠٠٣). نظريّة النص: بين التنظير والإنجاز. علامات في النقد،١٣ (٤٩)، ٥٠٥-٥٥٨.
- جمعي، الأخضر، ائتلاف اللفظ والمعنى في النقد العربي القديم، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ١٩٨٨.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت: ٣٩٢هـ). الخصائص، (تحقيق: محمد علي النجار)، الهيئة المصريّة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (تحقيق: مصطفى الحلبي)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٥٤.
- جينيت، جيرار، (١٩٨٦). مدخل إلى النص الجامع. (ترجمة: عبد الرحمن أيوب). (ط٢)، الدار البيضاء: سلسلة المعرفة الأدبية.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢.
- حجازي، محمود فهمي، (١٩٩٨). مدخل إلى علم اللغة. (ط١)، القاهرة: دار قباء.



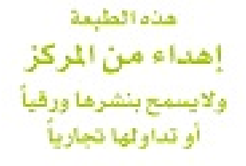
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (ط١)، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، وتصحيح محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٨٩.
- ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله، (ت: ٦٥٦هـ). الفلك الدائر على المثل السائر، (تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة)، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ٢٠٠٠.
- الحذيري، أحمد، التمييز بين المثل والحكمة في كتب الأمثال القديمة عند العرب، (١٩٩٠). حوليّات الجامعة التونسيّة، ع٣٢.

– من النص إلى الجنس الأدبي، (١٩٨٨). مجلة الفكر العربي المعاصر، ع١٠٠-١٠١.

- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي البصري (٥١٦هـ)، شرح ملحة الإعراب، تحقيق فائز فارس، دار الأمل، إربد، ١٩٩١.
- حسان، تمام، (١٩٧٣). اللغة العربيّة: معناها ومبناها. (ط١)، الدار البيضاء: دار الثقافة.
- حسن، عباس، (١٩٩٩). النحو الوافي. القاهرة: دار المعارف.
- حسنين، صلاح الدين، (٢٠٠٥). الدلالة والنحو. (ط١)، القاهرة: مكتبة الآداب.
- حسين، جميل عبد المجيد، (٢٠٠٣). علم النص: أسسه المعرفيّة وتجلياته النقديّة. عالم الفكر، ٣٢(٢)، ١٤١-١٧٨.
- حسين، طه، (١٩٣٣). في الأدب الجاهلي. (ط٣)، القاهرة: لجنة التأليف والنشر.
- الحصري، أبو إسحق (ت: ٤٥٣هـ)، جمع الجواهر في المُلَح والنوادر، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٧.
- حلبي، أحمد طعمة، (٢٠٠٧). التناص بين النظرية والتطبيق: شعر البياتي نموذجًا، دمشق: الهيئة السورية العامة للكتاب.
- الحلواني، محمد، (١٩٨٣). مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو، مجلة المناهل، ع ٢٦، الرباط.



- الحمزاوي، علاء إسماعيل. الجملة الدنيا والجملة الموسّعة في كتاب سيبويه: دراسة وصفيّة تحليليّة دلاليّة. نسخة إلكترونية.
- حمودة، طاهر سليمان، (١٩٨٢). ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي. (ط١)، الإسكندريّة: الدار الجامعيّة للطباعة والنشر والتوزيع.
- حمودة، عبد العزيز، (١٩٨٨). المرايا المحدبة: من البنيويّة إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٣٢، ١٩٩٨.
- الحموز، عبد الفتاح (١٩٨٤). الحذف في المثل العربي. (ط١)، عمّان: دار عمّار للنشر والتوزيع.
- الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، (ت: ٦٢٦هـ). معجم الأدباء، (ط١)، دار المستشرق، بيروت، لبنان، ١٩٢٢.
- حميدة، مصطفى، (١٩٩٧). نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة. (ط١). مصر: الشركة المصريّة العالميّة للنشر - لونجمان.
- الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن عماد، (ت: ١٠٨٩هـ). شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذَهَب، (ط١)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩.
- الحنود، إبراهيم، (٢٠٠٤). الجمل المختلف في إعرابها، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد السادس، ع ١.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨.
- البحر المحيط، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٨هـ.
- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد (٥٦٧هـ)، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢.
- خطابي، محمد، (١٩٩١). لسانيّات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب. (ط١)، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- الخفاجي، ابن سنان، عبد الله بن محمّد بن سعيد، (ت: ٤٦٦هـ). سر الفصاحة،

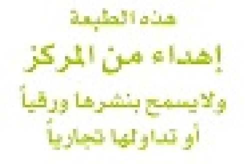


(ط ١)، (تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان)، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٣.

- خلاف، عبد الوهاب، (١٩٧٨). علم أصول الفقه، (ط١٢)، القاهرة: دار القلم.
- ابن خلدون، عبد الرحمن، ت: ٨٠٨هـ. المقدمة. (ط ١)، تحقيق: عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد، (ت: ٦٨١هـ). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. (ط ١)، (تحقيق إحسان عباس)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨.
- خلوصي، صفاء، (١٩٦٧). دراسة في الأمثال العربية القديمة. مجلة الأستاذ، مجلد٤، عدد (١، ٢).
- خليفة، حاجي، مصطفى بن عبد الله، (ت: ١٠٦٧هـ). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (ط ١)، (تحقيق: أحمد فريد الرفاعي)، دار الكتب العلمبة، بيروت، ١٩٩٢.
- خليل، إبراهيم، (١٩٩٧). الأسلوبيّة ونظريّة النص، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الخوالدة، فتحي، (٢٠٠٦). تحليل الخطاب الشعري: ثنائية الاتساق والانسجام، (ط ١)، عمّان: أزمنة للنشر والتوزيع.
- الخولي، أمين، (١٩٤٧). فن القول، (ط ١)، القاهرة: دار الفكر العربي.

- (١٩٦١). مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، (ط ١)، القاهرة: دار المعرفة.

- الخولي، محمد علي، (١٩٨١). قواعد تحويليّة للغة العربيّة، (ط ١)، الرياض: دار المريخ.
- الخويسكي، زين كامل، (١٩٨٦). الجملة الفعلية بسيطة وموسعة: دراسة تطبيقيّة على شعر المتنبي، (ط ١)، مصر: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندريّة.
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (٣٨٥ هـ)، سنن الدارقطني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٠.

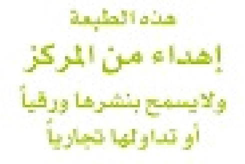


- داود، أماني سليمان، (٢٠٠٩). الأمثال العربيّة القديمة: دراسة أسلوبيّة سرديّة حضاريّة، بيروت: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر.
- أبو داود السجستاني(٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- دواي، عبد الرزاق. التخييل والتمثيل في الخطاب الفلسفي، ضمن كتاب: تكون المعارف. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة.
- دي بيوجراند، روبرت. (١٩٩٨). النص والخطاب والإجراء. (ترجمة تمَّام حسَّان)، (ط١)، القاهرة: عالم الكتب.
- دي سوسير، فرديناند، (١٩٨٥). علم اللغة العام. (تعريب صالح القرميدي وزميليه)، (ط١)، تونس: الدار العربيّة للكتاب.
- ديشن، جاك، (١٩٩١). استيعاب النصوص وتأليفها. (ترجمة: هيثم لمع). (ط١)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- ديك، ڤان، (٢٠٠١). علم النص: مدخل متداخل الاختصاصات. (ترجمة: سعيد حسين بحيري)، (ط١)، القاهرة: دار القاهرة للكتاب.

– (١٩٩٧). النص بنياته ووظائفه. ضمن كتاب في نظريّة الأدب: مقالات ودراسات (ترجمة: محمد العمري)، (ط١)، الرياض: سلسلة كتاب الرياض.

– (٢٠٠٠). النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي. (ترجمة: عبد القادر قنيني)، (ط١)، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.

- ديكرو، أوزوالد، وجان ماري سشفاير، (٢٠٠٣). القاموس الموسوعي لعلوم اللسان. (ترجمة: منذر عياشي)، (ط١)، البحرين: منشورات جامعة البحرين.
- الدينوري، أبو بكر أحمد بن مروان (ت ٣٣٣ هـ)، المجالسة وجواهر العلم، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٨.
- الذهبي، شمس الدين أو عبد الله محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، (ط١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠.



- الراجحي، عبده، (١٩٨٤). التطبيق الصرفي. (ط١)، بيروت: دار النهضة العربيّة.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٥.
- ابن رجب، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي(٧٩٥هـ)، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩١.
- رضا، محمد رشيد، (١٩٩٠). تفسير المنار. (ط١)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الرضي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، (ط٢)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٦.
  - شرح الرضي على الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (٣٨٤هـ)، رسالتان في اللغة: منازل الحروف، الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤.
  - النكت في إعجاز القرآن، من كتاب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله، محمد زغلول سلام، (ط٣)، دار المعارف، مصر، ١٩٧٦.
- روبول، آن، وموشلار، جاك، (٢٠٠٣). التداوليّة اليوم: علم جديد في التواصل. (ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني)، (ط١)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- زتسيسلاف وأورزيناك، (٢٠٠٣). مدخل إلى علم النص: مشكلات بناء النص. (ترجمة: سعيد حسين بحيري)، (ط١). القاهرة: مؤسسة المختار للنشر.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق النهاوندي، (ت: ٣٣٧هـ). الجمل في النحو، (ط١)، (تحقيق: علي توفيق الحمد)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله(٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق



محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.

- الزركلي، الأعلام، (ط١٦)، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٥.
- زلهايم، رودلف، (١٩٨٤). الأمثال العربية القديمة مع اعتناء خاص بكتاب الأمثال لأبي عبيد. (ترجمة: رمضان عبد التواب)، (ط٢). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الزمخشري، محمود بن عمر، (ت: ٥٣٨هـ). الكشاف، (ط١)، (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود)، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨.

– ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تحقيق عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٩٢.

– المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.

– المفصّل في علم العربيّة، (ط١)، (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود)، دار الجيل، بيروت.

- الزمر، أحمد، معالم أسلوبيّة عند ابن الأثير من كتابه (المثل السائر)، مجلة المورد، ٣٠(٢).
- الزناد، الأزهر، (١٩٩٣). نسيج النص: بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا. (ط١)، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- أبو زنيد، عثمان، (٢٠١٠). نحو النص: إطار نظري ودراسات تطبيقية. (ط١)، إربد: عالم الكتب الحديث.
- الزهراني، إبراهيم (٢٠١٢)، الأنساق الثقافيّة في مجمع الأمثال للميداني: دراسة تحليليّة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- أبو زيد، نصر حامد، (١٩٩٥). النص: السلطة الحقيقيّة، الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي.
- السامرائي، إبراهيم، (١٩٧٠). في الأمثال العربية، الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

- السامرائي، فاضل، (١٩٩٨). الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، العراق: منشورات المجمع العلمي العراقي.
- السّد، نور الدين، (١٩٩٧). الأسلوبيّة وتحليل الخطاب، الجزائر: دار هومة.
- (١٩٩٨). مفارقة الخطاب الأدبي للمرجع، المؤتمر العلمي الثالث (تحليل الخطاب العربي)، جامعة فيلادلفيا، جرش، (١٠-١٢ أيار ١٩٩٧).
- السدوسي، أبو فيد مؤرج بن عمرو، (ت: ١٩٥هـ). الأمثال، (ط١)، (حققه وقدم له ووضع فهارسه رمضان عبد التواب)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (٣١٦هـ). الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨.
- سشايفر، جون ماري (٢٠٠٤). النص ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص، (ترجمة: منذر عياشي)، (ط١)، بيروت: المركز الثقافي العربي، المغرب: الدار البيضاء.
- السكاكي، أبو يعقوب محمد بن علي (ت ٦٢٦ هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وعلّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٨٣.
- ابن سلام، أبو عبيد القاسم، (ت: ٢٢٤هـ). كتاب الأمثال، (ط١)، (تحقيق: عبد المجيد قطامش)، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٨٠.
- سليمان، محمد سليمان، (٢٠٠١). دراسات أدبيّة في الخطب والأمثال الجاهليّة، الإسكندريّة: دار الوفاء.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠هـ). الكتاب، (ط١)، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦.
- الكتاب، (ط١)، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٦.
- السيد، صبري إبراهيم، (١٩٩٤). لغة القرآن الكريم في سورة النور دراسة في التركيب النحوي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- السيد، عبد الحميد، (٢٠٠٣). دراسات في اللسانيّات العربيّة، عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- سيرفوني، جان، (١٩٩٨). الملفوظيّة. (ترجمة: قاسم المقداد)، (ط١)، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- سيلدن، رامان، (٢٠٠٢). رفض البنى النصيّة. (ترجمة: عزيز المطلبي)، مجلة نوافذ، عدد (٢٢).
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ). الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، بيروت، ١٩٩٧.

– الأشباه والنظائر في النحو. (ط١)، (راجعه وقدم له فائز ترحيني)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (ط٢)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩.

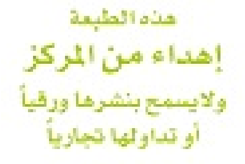
– المزهر في علوم اللغة وأنواعها. (ط١)، (تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين)، دار الفكر، بيروت، د.ت.

– همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم، دار البحوث العلميّة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

- الشاوش، محمد، (٢٠٠١). أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة: تأسيس نحو النص. (ط١)، تونس: كليّة الآداب بمنوبة، وبيروت: المؤسّسة العربيّة للتوزيع.

– (١٩٨٢). ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة العربية، مجلة الموقف الأدبي، ع١٣٥-١٣٦.

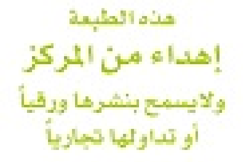
- الشايب، أحمد، (١٩٥٦). الأسلوب: دراسة بلاغية تحليليّة لأصول الأساليب الأدبيّة. (ط١)، القاهرة: مكتبة نهضة مصر.
- شبل، عزة، (٢٠٠٩). علم لغة النص: النظرية والتطبيق. (ط٢)، القاهرة: مكتبة الآداب.



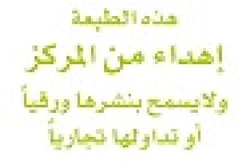
- شبلنر، برند، (١٩٨٧). علم اللغة والدراسات الأدبيّة: دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصّي. (ترجمة: محمود جاد الرب)، (ط١)، القاهرة: الدار الفنيّة للنشر والتوزيع.
- الشلوبين، أبو علي محمد بن عمر(ت: ٦٤٥هـ). التوطئة، تحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣م.
- الشمسان، إبراهيم سليمان، (١٩٨١). الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب. (ط١)، القاهرة: مطبعة الدجوى.
- الصاوي، أحمد عبد السيد، (١٩٧٩)، مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الصبّاغ، محمد، (١٩٧٢)، الحديث النبوي: مصطلحه، بلاغته، كتبه، دمشق: المكتب الإسلامي.
- الصبّان، محمد بن علي (١٢٠٦هـ). حاشية الصبان. (ط١)، (تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد)، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

– حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- الصبيحي، محمد الأخضر، (٢٠٠٨). مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه. (ط١)، بيروت والجزائر: الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ومنشورات الاختلاف.
- صحراوي، مسعود، (٢٠٠٥) التداولية عند العلماء العرب، بيروت: دار الطليعة.
- صدقني، جورج، (١٩٨٠). في سيكولوجيا الأمثال العربيّة. المعرفة السوريّة، ٢١٩، ٥-٣٣.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (٧٦٤هـ). الوافي بالوفيات. (ط١)، (باعتناء مجموعة محققين)، فرانزشتايز، فيسبادن، ١٩٨١ .
- أبو صيني، صالح (٢٠٠٧). نظام الإسناد في الجملة العربية، أطلس للدراسات، عمان – الأردن، مجلد ٢، عدد ١ .



- ضيف، شوقي، (د.ت). العصر الجاهلي، (ط١١)، مصر: دار المعارف.
- (د.ت). الفن ومذاهبه في النثر العربي. (ط٨)، مصر: دار المعارف.
- ابن طباطبا، محمد بن أحمد العلوي (٣٢٢هـ)، عيار الشعر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الشامي (٣٦٠ هـ)، المعجم الأوسط في الحديث النبوي الشريف، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، د.ت.
- الطعان، صبحي، (١٩٩٤). بنية النص الكبرى، مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٣، ع١.
- طلحة، محمود، التداولية وتحليل الخطاب: نحو تحليل جديد لجنس المقامة في الأدب العربي، بحث منشور ضمن كتاب «التداوليات وتحليل الخطاب»، دار كنوز المعرفة، عمان، ٢٠١٤، ص٢٠٥-٢٣٠.
- عابدين، عبد المجيد، (١٩٨٦). الأمثال في النثر العربي القديم. القاهرة: دار مصر للطباعة.
- عاشور، المنصف، (١٩٩١). بنية الجملة العربية، منوبة - تونس: منشورات كلية الآداب.
- عاصي، ميشال، (١٩٨١). مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ، (ط٢)، بيروت: مؤسسة نوفل.
- عبادة، محمد إبراهيم، (١٩٨٤). الجملة العربية: دراسة لغويّة نحويّة، الإسكندرية: دار المعارف.
- عباس، فضل، (٢٠٠٠)، البلاغة: فنونها وأفنانها: علم البيان والبديع، عمّان: دار الفرقان، ط٧.
- عباس، لؤي حمزة، (٢٠٠٣). سرد الأمثال: دراسة في البنية السردية لكتب الأمثال العربية مع عناية خاصة بكتاب المفضل بن محمد الضبي. (ط١)، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- عبد البديع، لطفي، (١٩٩٧). التركيب اللغوي للأدب (بحث في فلسفة اللغة



والأستطيقا)، (ط١)، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان، ومكتبة لبنان، القاهرة/ بيروت، ١٩٩٧.

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (ت: ٤٦٣ هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق أسامة إبراهيم، مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، ٢٠٠١.
- عبد الجليل، منقور، (٢٠٠١). علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي. (ط١)، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- ابن عبد ربه، أبو شهاب الدين أحمد بن محمد، (ت: ٣٢٧هـ). العقد الفريد. (ط٣). (تحقيق: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦.
- عبد الرحمن، عفيف، الأمثال العربيّة على صيغة أفعل التفضيل، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع ٢١، ١٩٨٦. ص٤٠-٨٦.

– الأمثال العربية القديمة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع ١٠، ١٩٨٣.

- عبد العال، محمد يونس، (١٩٩٦). في النثر العربي: قضايا وفنون ونصوص، (ط١)، مصر: الشركة العالمية للنشر، لونجمان.
- عبد الكريم، جمعان، التأريخ الصحيح للسانيات النص في اللغة العربية، منتدى اللسانيات، على الرابط الآتي: http: / /www.lissaniat.net /viewtopic.php
- عبد اللطيف، محمد حماسة، (٢٠٠١). الإبداع الموازي: التحليل النصّي للشعر، القاهرة: دار غريب.

– (١٩٩٦). بناء الجملة العربية، القاهرة: دار الشروق.

- العبد، محمد، (٢٠٠٢). حبك النص: منظورات من التراث العربي، مجلة فصول، ع ٥٩.

– اللغة والإبداع الأدبي. (ط١)، القاهرة: دار الفكر للنشر والتوزيع.



- (٢٠٠٥). النص والخطاب والاتصال. (ط١)، القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

- عبد المجيد، جميل، (١٩٩٨). البديع بين البلاغة العربيّة واللسانيّات النصيّة. (ط١)، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

- (١٩٩٩). بلاغة النص: مدخل نظري ودراسة تطبيقيّة. (ط١)، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

- عبد الواحد، عمر، (٢٠٠٣). التعالق النصّي. (ط١)، مصر: دار الهدى للنشر.

- أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت: ٢١٠هـ)، مجاز القرآن، علّق عليه فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

- العربي، ربيعة، في تصوّر الخطاب: آليات الإنتاج والتأويل، بحث منشور ضمن كتاب «لسانيّات النص وتحليل الخطاب»، دار كنوز المعرفة، عمان، ٢٠١٢م، ج١، ص٩٥-١١٣.

- عتيق، عبد العزيز، (١٩٧٤)، المدخل إلى علم النحو والصرف، (ط٢)، بيروت: دار النهضة العربيّة.

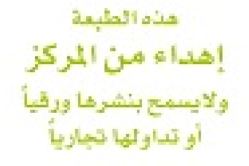
- عروس، بسمة، (٢٠١٠)، التفاعل في الأجناس الأدبيّة، بيروت: دار الانتشار العربي.

- العزاوي، نعمة رحيم، (١٩٨٢). الجملة العربيّة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة. المورد، ١٠(٣، ٤)، ١٠٩-١٢٧.

- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، (ت: ٣٩٥هـ). جمهرة الأمثال. (ط١)، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش)، المؤسسة العربية الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.

- كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر. (ط١)، (تحقيق: محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم)، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٧١.

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت: ٦٦٩هـ). المقرب ومعه مثل المقرب. (ط٣). (تحقيق ودراسة عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض)،



دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٦٩.
- شرح جمل الزجاجي. (تحقيق صاحب أبو جناح)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨٠.
- عفيفي، أحمد، (٢٠٠٣). الإحالة في نحو النص. نسخة إلكترونيّة.
- (٢٠٠١). نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي. (ط١)، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٢.
- عليان، يوسف، التماسك النصي في اللغتين «العربية والإنجليزية: دراسة تقابلية في الربط النحوي، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٢.
- علي، جواد، (١٩٨٩). المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. (ط٢)، بيروت: دار العلم للملايين.
- أبو علي، محمد توفيق، (١٩٨٨). الأمثال العربية والعصر الجاهلي. (ط١)، بيروت: دار النفائس.
- عمايرة، خليل، (١٩٨٤). في نحو اللغة وتراكيبها: منهج وتطبيق. (ط١)، جدة: عالم المعرفة.
- عمر، أحمد مختار، (١٤٠٢). علم الدلالة، (ط١)، الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع.
- العمري، محمد، (٢٠٠٥). نظريّة الأدب في القرن العشرين، (ط١)، المغرب: أفريقيا الشرق.
- العموش، خلود إبراهيم، (٢٠٠٥)، الخطاب القرآني: دراسة في العلاقة بين النص والسياق، إربد: عالم الكتب الحديث.
- (٢٠٠٨). الملامح الكبرى لنظام النص: سورة الزلزلة نموذجًا، المجلة الأردنية في



اللغة العربيّة وآدابها، مجلد (٤) عدد (٢).

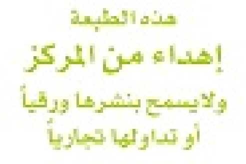
- عوض، يوسف نور، (١٩٩٤). نظريّة النقد الأدبي الحديث. (ط١)، القاهرة: دار الأمين.
- عياشي، منذر، (١٩٩٨). الكتابة الثانية: فاتحة المتعة. (ط١)، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- أبو غزالة، إلهام، وعلي خليل حمد، (١٩٩٩). مدخل إلى علم لغة النص: تطبيقات لنظريّة روبرت دي بيوجراند وولفجانج دريسلر. (ط٢)، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (٥٠٥ هـ)، إحياء علوم الدين، اعتنى به محمد محمد تامر، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- الفارابي، أبو إبراهيم إسحق بن إبراهيم، (ت٣٥٠هـ). ديوان الأدب، تحقيق أحمد مختار عمر، (ط١)، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٦.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت٣٩٥هـ). الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، (ط١)، بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٩٣.

- مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٤٩.

- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، المسائل العسكريات، تحقيق علي المنصوري، مطابع جامعة بغداد، ط١، ١٩٨٢.

- المسائل العسكريات، تحقيق: علي المنصوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٢.

- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ). معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، محمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣.



- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ). الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.

– العين. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (ط١)، بيروت: منشورات الأعلمي للمطبوعات، ١٩٨٨.

- فرج، حسام أحمد، (٢٠٠٧)، نظرية علم النص: رؤية منهجية في بناء النص التراثي، القاهرة: مكتبة الآداب.

- الفرخان، كمال الدين أبو سعيد بن علي بن مسعود بن محمود بن الحكم، المستوفى في النحو، تحقيق محمد بدوي، (ط١)، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٧.

- فضل، صلاح، (١٩٩٦). بلاغة الخطاب وعلم النص. (ط١)، مصر: الشركة المصريّة العالميّة للنشر – لونجمان.

– (١٩٨٥). علم الأسلوب: مبادئه وإجراءاته. (ط٢)، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

– (١٩٩٧). مناهج النقد المعاصر. (ط٢)، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

- الفقي، صبحي، (٢٠٠٠). علم اللغة النصّي بين النظريّة والتطبيق. (ط١)، القاهرة: دار قباء للنشر.

- الفياض، محمد جابر، (١٩٨٨). الأمثال في القرآن الكريم، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب (٨٢٣هـ)، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (٢٧٦هـ)، أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ١٩٦٣م.

– الشعر والشعراء، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٤.

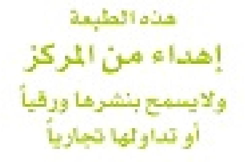
– عيون الأخبار، تحقيق محمد الإسكندراني، ط٥، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢.



- القرطاجني، حازم، أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن، (ت: ٦٨٤هـ). منهاج البلغاء وسراج الأدباء، (تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة)، دار الكتب الشرقيّة، تونس، ١٩٦٦.
- القزويني، الخطيب، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (ت: ٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، (ط٢)، بيروت: مكتبة الهلال.
- القشيري، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن(ت: ٤٦٥هـ)، الرسالة القشيريّة، (تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي)، بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٨٨.
- قطامش، عبد المجيد، (١٩٨٨). الأمثال العربيّة: دراسة تاريخيّة تحليليّة. (ط١)، دمشق: دار الفكر.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف، (ت: ٦٤٦هـ). إنباه الرواة على أنباه النحاة، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، (ط١)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦.
- القلقشندي، أبو العباس، (ت: ٨٢١هـ). صبح الأعشى في صناعة الإنشا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٥.
- قياس، ليندة، (٢٠٠٩). لسانيّات النص بين النظريّة والتطبيق: مقامات الهمذاني أنموذجًا. (ط١)، القاهرة: مكتبة الآداب.
- القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق، (ت٤٥٦ه). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٢.
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي أيوب، أعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، القاهرة، ١٩٦٩.

– عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، تحقيق عصام فارس الحرستاني، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨.

- كريستيفا، جوليا، (١٩٩٧). علم النص. (ترجمة: فريد الزاهي)، (ط٢)، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.



- كعدان، عبد الناصر، الأمثال الشعبية المتعلقة بالطب والصحة في بلاد الشام، بحث منشور ضمن مؤتمر تاريخ العلوم عند العرب. نسخة إلكترونية.
- الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، الكليّات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢.
- الكلاعي، أبو القاسم محمد بن عبد الغفور، (٥٥٠هـ)، إحكام صنعة الكلام، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٦.
- كوين، جون، بناء لغة الشعر، (١٩٩٣). ترجمة أحمد درويش، مصر: دار المعارف.
- لاينز، جون، (١٩٨٧). اللغة والمعنى والسياق. (ترجمة: عباس صادق الوهاب)، (ط١)، بغداد: دار الشؤون الثقافيّة.
- لحمداني، حميد، (٢٠٠٣). القراءة وتوليد الدلالة: تغيير عادتنا في قراءة النص الأدبي. (ط١)، الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي.
- لوهافر، سوزان، (١٩٩٠). الاعتراف بالقصة القصيرة. (ط١)، بغداد: دار الشؤون الثقافيّة العامّة.
- مارتينيه، أندري، (١٩٨٤). مبادئ اللسانيات، ترجمة أحمد الحلو، دمشق: المطبعة الجديدة.

– (١٩٩٠). مبادئ ألسنية عامة، ترجمة ريمون رزق الله، بيروت: دار الحداثة.

- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (تحقيق: محمد كامل بركات)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧.

– شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ١٩٩٠.

- المبارك، مازن، (١٩٩٥). الرمّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، (ط٣)، دمشق: دار الفكر.



- ابن المبرد، جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد الدمشقي (٩٠٩ هـ)، محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، تحقيق عبد العزيز الفريح، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ٢٠٠٠.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت: ٢٨٥هـ). المقتضب، (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٩٨٤.

– المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٨هـ.

- المتنبي، أحمد بن الحسين، (ت: ٣٥٤هـ). الديوان، (شرح: عبد الرحمن البرقوقي)، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.
- المتوكل، أحمد، (١٩٨٧). الجملة المركبة في اللغة العربيّة، الرباط: منشورات عكاظ.

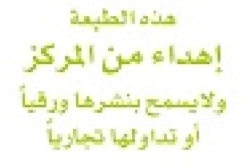
– (٢٠٠١). قضايا اللغة العربيّة في اللسانيّات الوظيفيّة: بنية الخطاب من الجملة إلى النص. (ط١)، الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع.

- مجاهد، عبد الكريم، (١٩٨٣). الدلالة عند ابن جني، مجلة الدارة، السعودية، ٩(١).
- محمد، عشتار داود (٢٠٠٥)، الإشارة الجماليّة في المثل القرآني، (ط١)، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- المخزومي، مهدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه. (ط٢)، بغداد: مطبعة الزهراء.

– (١٩٦٤). في النحو العربي: نقد وتوجيه، بيروت: المكتبة العصرية.

- مداس، أحمد، (٢٠٠٧)، لسانيات النص: نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، (ط١)، عمان، الأردن: جدارا للكتاب العالمي، إربد– الأردن: عالم الكتب الحديث.
- المرادي، الحسن بن قاسم (٧٤٩هـ)، رسالة في جمل الإعراب، تحقيق: سهير محمد خليفة، حقوق الطبع محفوظة للمحققة، ١٩٨٧.
- المسدي، عبد السلام، (١٩٨٣). النقد والحداثة. (ط١)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.





■ المسعدي، محمود، (١٩٩٦). الإيقاع في السجع العربي: محاولة تحليل ونقد. تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبدالله.

■ مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري(٢٦١هـ)، صحيح مسلم، (ط٢)، ترتيب وترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة عباد الرحمن، مصر، ٢٠٠٨.

■ مصطفى، إبراهيم وآخرون، (د.ت). المعجم الوسيط، القاهرة: مجمع اللغة العربية.

■ مصلوح، سعد، (١٩٩٠). العربيّة من نحو الجملة إلى نحو النص. في «دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام هارون»، الكويت: جامعة الكويت.

– (٢٠٠٣). في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: آفاق جديدة، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

– (١٩٩٢). مشكل العلاقة بين البلاغة العربيّة والأسلوبيّات اللسانيّة، بحث منشور ضمن ندوة: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، نادي جدة الأدبي الثقافي.

– (١٩٩١). نحو أجروميّة للنص الشعري: دراسة في قصيدة جاهليّة. فصول، ١٠(١، ٢).

■ مطلوب، أحمد، وكامل البصير، (١٩٩٠). البلاغة والتطبيق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.

■ بو معزة، رابح (٢٠٠٨). الجملة والوحدة الإسنادية في النحو العربي، دمشق: مؤسسة رسلان.

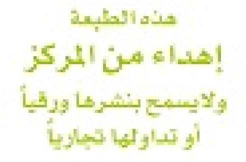
■ مفتاح، محمد، (١٩٩٢). تحليل الخطاب الشعري: استراتيجيّة التناص. (ط٣)، الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي.

– (١٩٩٦). التشابه والاختلاف: نحو منهاجيّة شموليّة. (ط١)، الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي.

– (١٩٩٠). ديناميّة النص: تنظير وإنجاز. (ط٢)، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

– (١٩٩٩). المفاهيم معالم: نحو تأويل واقعي. (ط١)، الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي.

- ابن المقفع، أبو محمد عبد الله، (ت: ١٤٢ هـ). الأدب الصغير والأدب الكبير، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠.
- أبو المكارم، علي، (٢٠٠٧). مقومات الجملة العربية، القاهرة: دار غريب.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن جلال الدين، (ت: ٧١١هـ). لسان العرب. (ط١)، (تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.
- منير، وليد، (١٩٩٧). النص القرآني من الجملة الى العالم، (ط١)، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- المهدي، يمان منور، مبحث «إعراب الجمل» ودوره في وصف الترابط النصي سورة الجاثية نموذجًا، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن، ٢٠٠٩.
- موسى، عطا محمد، (٢٠٠٢). مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين. (ط١)، عمّان: دار الإسراء.
- الموسى، نهاد، (١٩٨٧). نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. (ط٢)، عمّان: دار البشير للنشر والتوزيع.
- المومني، قاسم، (١٩٩٧). علاقة النص بصاحبه: دراسة في نقود عبد القاهر الجرجاني الشعريّة، عالم الفكر، ٢٥ (٣).
- الميداني، أحمد بن محمد(ت: ٥١٨هـ). مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، ٢٠٠٩.
- ميشال، جوزيف، (١٩٨٤). دليل الدراسات الأسلوبية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- ناصف، مصطفى، (١٩٩٥). اللغة والتفسير والتواصل. سلسلة عالم المعرفة، (١٩٣). الكويت.
- ابن الناظم، بدر الدين أبو عبدالله محمد بن جمال الدين بن مالك، (ت٦٨٦هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.



- النحاس، مصطفى، (٢٠٠١). نحو النصّ في ضوء التحليل اللساني للخطاب. (ط٢)، الكويت: ذات السلاسل.
- نحلة، محمود، (٢٠٠٢). آفاق جديدة في البحث اللغوي. (ط١)، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة.

– (١٩٨٨). مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة. (ط١)، بيروت: دار النهضة العربيّة.

- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحق(ت ٣٨٥هـ)، الفهرست، تحقيق رضا المازنداني، طهران، ١٩٧١.
- نزار، ميلود، نحو نظريّة عربيّة للإحالة. نسخة إلكترونية.
- نهر، هادي، (٢٠٠٨). علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، إربد: عالم الكتب الحديث.
- نوفل، يوسف، (١٩٩٧). نقاد النص الشعري. (ط١)، القاهرة وبيروت: الشركة المصرية العالمية للنشر–لونجمان ومكتبة لبنان.
- هاينه من، فولفجانج وفيهفيجر، ديتر، (١٩٩٩). مدخل إلى علم اللغة النصي. (ترجمة: فالح بن شبيب العجمي)، (ط١)، الرياض: منشورات جامعة الملك سعود.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، (ت: ٧٦١هـ). أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك. (ط١)، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة العصريّة، بيروت، ٢٠٠٠.

– شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤.

– شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٨٨.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥.



– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، (ط٥)، بيروت: دار الفكر.

- الوعر، مازن، (١٩٩٤). الاتجاهات اللسانية المعاصرة ودورها في الدراسات الأسلوبية. مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٢، العدد الثالث والرابع.

– (١٩٩٠). تقنيات الفك والربط في الخطاب المنطوق والخطاب المكتوب: دراسة لسانيّة نقديّة أدبيّة. مجلة المعرفة، العدد (٣٢٤، ٣٢٥).

- ابن وهب الكاتب، أبو الحسين إسحق بن إبراهيم، البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧.

- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٢.

– شرح المفصل، إدارة المطابع المنيرية، القاهرة، ١٩٦٤.

- يقطين، سعيد، (١٩٩٨). انفتاح النص الروائي. (ط١)، بيروت: المركز الثقافي العربي.

– (١٩٩٧). الكلام والخبر. (ط١)، بيروت: المركز الثقافي العربي.

- اليوسي، نور الدين أبو علي الحسن بن مسعود، (ت: ١١٠٢هـ). زهر الأكم في الأمثال والحكم. (ط١)، (تحقيق قصي الحسين)، دار الهلال، بيروت، ٢٠٠٣.

– (ت: ١١٠٢هـ). المحاضرات في اللغة والأدب. (ط٢)، (تحقيق محمد حجي)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢.

- يول، جورج، (٢٠٠٠). معرفة اللغة. (ترجمة: محمود فراج عبد الحافظ)، (ط١)، الإسكندريّة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

المراجع الأجنبية:

- Beaugrand (Ropert De) & Dressler (Wolfgang)، An Introdution of Text linguistics، 4th edition، London & NewYork، Longman. Linguistic Library، 1988.

- Brown (Gillian) & Youl (George)، Discours Analysis، 7th edition، London، Cambridge، 1988.
- Chomsky (Noam)، Syntactic Structures، Paris، Mouton، 1981.
- Contribution à l)étude de la literature proverbiale des Arabes A l)époque archaique) Arbica، I. 1954.)
- Encyclopedic Dictionary of semiotics، Tom 2.
- Halliday (M.A.K) Ruqaiya Hassan، Cohesion in English Language، longman، London، 1976.
- Halliday (M.A.K) & R. Hassan- Language، Context and Text: Aspects of Language in a Social-semiotic perspective، 2nd ed، Oxford University Press، London، 1989.
- Lozano George، Discourse Analyssis، London، 1987.
- Van Dijk، Text & context، Longman، London، 1977.




■ ■ ■